الدكتور حافظ برجاس

الصراع الدولي على النفط العربي

مع تقديم

للدكتور محمد المجذوب

بيسان

2000

* **الصراع الدولي على النفط العربي.**
* تأليف: **د. حافظ برجاس.**
* تقديم: **د. محمد مجذوب.**
* الطبعة الأولى: 2000 م.

* الناشر: **بيسان للنشر والتوزيع والإعلام**
□ ص.ب 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
□ هاتف 747088 ـ فاكس 747089 9611

تقديم

الدكتور محمد المجذوب

عندما جاءني الأخ والصديق والموظّف المثالي الشيخ حافظ (كما اعتدنا ان نناديه في كليّة الحقوق والعلوم السياسية) يعرض عليّ، في بداية الثمانينات، فكرة الإشراف على أطروحة الدكتوراه التي يُزمع إعدادها ويعالج فيها موضوعاً عربياً ودولياً مهماً وحساساً، هو موضوع الصراع الدولي على نفط العرب، لم أتردّد في القبول والترحيب، رغم المشاغل التعليمية والادارية والأجواء السياسية الملبّدة محلّياً بالغيوم الداكنة. ولعلّ الترحيب الذي اقترن بالتشجيع فيما بعد يعود إلى أسباب، عدّة أهمها:

1 ـ **اندلاع الحرب بين العراق وإيران**: فهذه الحرب كانت تُخفي في أحشائها معالم ودوافع نفطية. والولايات المتحدة (ومعها أذنابها من الدول التي كانت كبرى أو تطمح إلى ان تكون كبرى) لم تكن حيادية أو مراقبة أو بريئة فيها. وموضوع النفط أو مصيره كان خلال الحرب الشغل الشاغل للإدارة الأميركية والشركات النفطية العملاقة المرتبطة بها، أو المتواطئة معها. ورائحة النفط كانت تفوح من كل تصرّف أو تعليق أو تحرّك يصدر عن تلك الإدارة. بل ان تلك الإدارة لم تتورّع عن الإيعاز لعملائها بالإسراع في تلبية حاجات الطرفين المتنازعين إلى الأسلحة المتطوّرة بقصد إنهاكهما عسكرياً ومالياً.

2 ـ **تصميم الولايات المتحدة على السيطرة على نفط الخليج**: فهذه الدولة كانت تسعى، منذ العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، لإضعاف النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة العربية تمهيداً للاستيلاء على مصادر الطاقة فيها، والتحكّم بعد ذلك في ثروتها النفطية التي تُمثّل ثلاثة أرباع احتياطي العالم من هذا المعدن النفيس.

وكانت واشنطن تعتقد ان من يملك النفط يملك القوة، والقوة هي السبيل الأوحد للتربّع على العرش العالمي وإكراه الدول والشعوب على الخضوع والامتثال. وجاءت

حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل، وما أعقبها من صعوبات في تصدير النفط العربي أو توزيعه، تُثبت مدى أهمية النفط في حياة الغربيين ومدى قدرة الدول النفطية في الخليج على التلاعب، متى تشاء، بمصير هذا المعدن، وعلى حرمان من تشاء من خيراته.

ولهذا قرّرت واشنطن وضع مخطّط لشلّ هذه القدرة واستنزاف إمكانات تلك الدول. وكانت الحرب بين العراق وإيران بداية تنفيذ المخطّط. وكان التهويل المستمر بالخطر العراقي أو الإيراني على دول الخليج من تجليّاته. وكانت صفقات بيع الفائض من السلاح الأميركي لهذه الدول بقصد امتصاص عائداتها النفطية، وتجميد برامجها العمرانية، وإكراهها على الاقتراض، من ثمراته.

3 ـ تفاقم عملية التصادم بين بعض الثنائيات على صعيد التعامل والسلوك في الوطن العربي:

ومن هذه الثنائيات، ثنائية المقاصد والوسائل، أو ثنائية المطلق والنسبي. ومنها أيضاً ثنائية الأمّة والدولة، أو ثنائية القومية والقطرية. ومنها كذلك ثنائية الثورة والثروة. وهذا ما يعنينا هنا.

فالثورة العربية، بمعناها الشامل والعميق، هي التي تحرّكت وحرّكت وحرّرت. وجميع الأقطار العربية التي استقلّت مدينة لروح هذه الثورة وعنفوانها بالخلاص من نير الاستعمار. صحيح ان الثورات التي تفجّرت في بعض هذه الأقطار كانت محليّة، إلاّ ان هدفها كان واحداً، هو العودة إلى الأصل، أي العودة إلى أحضان الأمة التي تتحدّث بلسانها وتفاخر بأمجادها وتشترك في تاريخها ومصيرها.

وعندما تفجّر النفط في الأرض العربية وامتلك العرب ثروة هائلة خُيّل إلى الجماهير ان اقتران الثورة بالثروة سيجترح الأعاجيب ويُغيّر الأحوال ويرتفع بالأمّة إلى أعلى المراتب العمرانية والحضارية.

ولكن الرجاء سرعان ما خاب، لأن الثروة لم تهبط على المناطق الأكثر تقدّماً وحيوية، بل هبطت على المناطق الأكثر تخلّفاً والأكثر بُعداً عن مركز الثورة، ولأن الثروة لم تأت لتساند الثورة، بل أتت لطمس معالمها، ولأن الثروة لم تُستخدم لرفع مستوى الجماهير وتوظيف الطاقات ومواجهة الأعداء، بل استُخدمت لتمويل النزوات وإرضاء الشهوات، ولأن الثروة لم تُستعمل لتعزيز القوة الذاتية العربية ودحر العدوّ الصهيوني الذي اغتصب أرضنا وجمّد تطوّرنا، بل استُعملت لتوطيد العلاقة بحلفاء عدوّنا القومي.

وحينما تمكّنت الثروة من إخماد أنفاس الثورة تضاءلت قيمتها، وتبدّد مفعولها، وغدت الأمة مجموعة بشرية شبه مشلولة لا تحرّكها ثورة ولا تحميها ثروة، وأصبح

الحديث عن تجاوز القطرية إلى القومية في ظل الأوضاع والقيادات الراهنة نغمةً تثير الأسى.

4 ـ **سهولة الإشراف على أُطروحة يُعدّها طالب مثقّف نجيب**: فالشيخ حافظ كان، خلال دراسته الجامعية وبعدها، مثال القارىء النّهم والباحث اللاهث وراء المعلومات التي تخدم الموضوع الذي يعالجه. وعندما عرض عليّ تصميم أطروحته كان قد اقتنى وقرأ العديد من المراجع والمصادر المتعلّقة بموضوع النفط من مختلف جوانبه.

والأستاذ المشرف على رسالة أو أطروحة ما يجد سعادةً وراحة في العمل مع طالب واسع المعرفة والاطّلاع أتيح له التمرّس بالبحث العلمي واتباع المنهجية الموضوعية. وهذا النوع من الطلاب يضع نصب عينيه، حينما ينكبّ على إعداد دراسةٍ ما، إنجاز عمل متقنٍ كفيل بانتزاع التقدير والإعجاب، على عكس تلك الفئة من الطلاّب التي برزت وتكاثرت خلال الحرب اللبنانية اللعينة وانتزعت الشهادات والألقاب بالوعيد أو التهديد أو الغشّ أو التزوير أو التواطؤ وكانت ذخيرتها من العلم والمعرفة مثار تهكّم وتندّر.

ولأن الشيخ حافظ كان يحرص على وضع رسالة عن النفط تتميّز بالعمق والشمولية والرصانة، فقد أمضى سنوات عدّة في مطالعة كلّ ما كُتب عن هذا المعدن الثمين، وفي التعرّف إلى الصفقات والمساومات التي تمّت بين الدول الكبرى للسيطرة على منابع النفط في بلادنا. ولهذا جاءت أطروحته التي نال عليها أرفع تقدير مرجعاً مهماً عن مصادر الطاقة، الدائمة أو المتجدّدة أو الناضبة، في العالم، وعن ميزات النفط على غيره من هذه المصادر، وعن الخصائص التي يتمتعُ بها النفط العربي، وعن أهمية النفط، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً، في المجتمع الصناعي الحديث، وعن أوضاع النفط في مختلف الدول الكبرى، ثم عن المطامع الدولية في النفط العربي منذ بداية القرن العشرين.

5 ـ **ازدياد أهمية النفط في حياتنا العربية**: فقد حلّل الزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر، في الكرّاس الذي وضعه عن (فلسفة الثورة) عناصر القوة العربية فوجدها في مصادر عدّة، أهمها الخصائص العربية المشتركة، والموقع الاستراتيجي للأرض العربية، والنفط. وأكّد ان النفط «يُعتبر عصب الحضارة المادية وبدونه تستحيل كلُّ أدواتها (المصانع الهائلة الكبيرة لأنواع الانتاج، ووسائل المواصلات في البرّ والبحر والجوّ، وأسلحة الحرب سواء في ذلك الطائرة المحلّقة فوق الضباب أو الغوّاصة المتستّرة تحت أطباق الموج)، تستحيل كلُّها قطعاً من الحديد يعلوها الصدأ، لا تنبعث منها حركة أو حياة».

ودعا عبد الناصر العرب إلى وقفة تأمّل أمام النفط لأن «وجوده، كحقيقةٍ مادية تقرّرها الإحصائيات والأرقام، يصلح ليكون نموذجاً للمناقشة في أهمية مصادر القوة في بلادنا».

واستنتج من الدراسات التي نشرتها الجامعات الأميركية عن ظروف النفط أن استخراج النفط العربي لا يُكلّف كثيراً من المال، وان متوسّط إنتاج البئر الواحدة في اليوم الواحد لا يتجاوز/ 11/ برميلاً في الولايات المتحدة و/ 230/ برميلاً في فنزويلا، في حين انه يتخطّى الأربعة آلاف برميل في المنطقة العربية. ورأى ان مركز إنتاج النفط في العالم انتقل من الولايات المتحدة التي استُنزفت آبارها وارتفعت فيها أسعار الأرض وأجور الأيدي العاملة، إلى المنطقة العربية التي ما زالت آبارها بكراً، وأراضيها الشاسعة بلا ثمن، والأيدي العاملة فيها ترضى بما هو دون الكفاف.

* * *

تلك هي أهم الأفكار التي خطرت ببالنا عندما علمنا بتصميم الشيخ حافظ على وضع دراسة أكاديمية عن النفط. ولسنا بحاجة إلى إقامة الدليل على أهمية النفط ودوره في إدارة عجلة الحياة في العالم أجمع. يكفينا ان نُشير إلى أمرين: أولاً إلى كونه أداةً ضروريةً لا غنى عنها اليوم للحفاظ على ما وصلت إليه البشرية من تقدّم في مختلف المجالات، وثانياً إلى وضعه كسلاح فعّال لحسم أيّ معركة، محلّية أو عالمية، أو للدفاع عن النفس ضد أيّ خطر خارجي أو داخلي.

وجميع الأقطار العربية، سواءٌ أكانت منتجةً أو مصدِّرة أو مكرّرةً للنفط، أو محتضِنةً لأنابيبه، تستفيد، ولو بنسبٍ متفاوتة، من نعَم هذا المارد الأسود. والإنتاج العربي من النفط يشكل اليوم، وسيبقى يشكّل لفترة طويلة، أعلى نسبة في معدّلات الإنتاج العالمي.

ولعلّ المزايا أو الميزات التي ينفرد بها النفط العربي كانت من العوامل التي جعلت منه نفطاً فريداً ومتميّزاً، وساعدت الأقطار العربية النفطية على احتلال مركز مرموق في عالم النفط. ومن أهم هذه العوامل:

1 ـ غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة استخراجه وقلّة عمق آباره.

2 ـ ضآلة الاستثمارات اللازمة لإنتاجه.

3 ـ توافر المزايا الاجتماعية المرتبطة بعنصر العمل في الأقطار العربية.

4 ـ توافر المزايا السياسية التي تتجلّى في نوعية امتيازات الاستثمار، وفي الوضع السياسي للدولة مانحة الامتيازات، وفي مدّة عقود الامتياز.

5 ـ الموقع الجغرافي الممتاز للأقطار العربية المنتجة للنفط.

6 ـ نوعية النفط العربي التي تتجلّى في الجودة، أي في انخفاض نسبة الكبريت فيه.

7 ـ ضخامة الاحتياطي الثابت المخزون من النفط في الأرض العربية.

ومع ان النفط العربي يتمتّع بأفضل الميزات، فإن الشركات النفطية العالمية هي التي تجني معظم الأرباح. وإذا كانت الأقطار العربية تحصل على شيء من العائدات المالية، فإن القسم الأكبر من نصيبها المالي تستعيده الحكومات أو الشركات الأجنبية على شكل نفقات استيراد أو ودائع وتوظيفات مالية في مصارفها.

وشركات النفط الاحتكارية لا تكتفي بحصد الأرباح الخيالية، بل تقوم كذلك بمهمّة سياسية تهدف إلى إبقاء الأقطار النفطية تحت سيطرة الاستغلال الأجنبي. بل ان هذه الشركات لا تتورع، في كثير من الأحيان، وبإيعاز من دولها، عن استخدام رجال الاستخبارات في دوائرها، وإثارة الفتن والاضطرابات، وتدبير الانقلابات في أقطار النفط، والتلاعب، وفقاً لمصالحها، بأسعار النفط.

❊ ❊ ❊

وعندما نحاول التعرّف إلى معالم التغيير التي أحدثها ظهور النفط في حياتنا العربية نجد ان هذا النفط وفّر لبعض المجموعات القبلية عائداتٍ أغرتها بإنشاء كيانات سياسية، وساعد على إنبات مدن عصرية فوق الرمال واستعمال السيارات والطائرات بدلاً من الجمال، وأتاح الفرصة لبعض الحكّام كي ينغمسوا في الترف والملذّات ويُنفقوا أموال الأمّة بلا حساب ويضعوا في مصارف الغرب (لا سيّما قبل حرب الخليج) أرصدةً من شأنها إعمار الصحارى ومحو الأمّية وتعميم المصانع ومراكز البحث.

وكلّ ذلك يثبت ان تأثير النفط في حياتنا بقي سطحياً وهامشياً. فهو لم يتسرّب إلى أعماق وجودنا ليهزّ المستنقعات الآسنة فيها، ولم يتمكّن من إدخالنا أو، على الأقل، من جرّنا إلى عالم العصر الحديث، ولم يرتفع بمستوانا العقلي والحضاري والمعيشي إلى الحدّ المطلوب والمعقول.

هناك معايير يستخدمها العلماء اليوم لقياس مدى التقدّم والتطوّر في المجتمعات. ولو استرشدنا بها لأدركنا بسرعة مدى عجزنا عن الاستفادة الصحيحة والمجدية من عائدات نفطنا لتحسين أوضاعنا المتردّية. وتتجسّد هذه المعايير في طبيعة الردّ على بعض الأسئلة، مثل:

1 ـ ما هو نصيب العربي من الدخل القومي لأمّته؟

2 ـ ما هو معدّل استهلاك العربي من الطاقة؟

3 ـ ما هي حصّة العربي من العنصر الغذائي المتمثّل في الحراريّات والبروتيين؟

4 ـ ما هو نصيب العربي من الخدمات الصحيّة المتمثّلة في توافر الأطبّاء والأسرّة المخصّصة للمرضى؟

5 ـ ما مدى استفادة العربي من الجهود المبذولة في الأقطار العربية لرفع المستوى الثقافي والتربوي للأفراد؟

6 ـ إلى أيّ مدى يستفيد العربي من وسائل الاتصال والإعلام الحديثة؟

والمؤسف ان السلبيات تطغى على الإيجابيات عند محاولة الردّ على هذه الأسئلة. والمؤسف كذلك ان النفط العربي سيبقى حتى أمد طويل محور الصراع والأطماع. وبالاعتماد على هذه الحقيقة يمكننا فهم الأحداث والتغيّرات والهزّات التي تتعرّض لها المنطقة العربية.

والنفط ثروة طبيعية هائلة، ولكنها غير دائمة، فهناك تقديرات تشير إلى احتمال نضوبه بعد فترة زمنية قد لا تتجاوز العقود الخمسة أو الستة (وخصوصاً إذا استمر الإنتاج على المنوال الحالي). وهنا يكمن خطرُ رفع كميّة الإنتاج من أجل زيادة العائدات السنوية دون ان يصاحب ذلك رؤية قومية شاملة للمستقبل العربي، كفيلة بإنماء وطننا، وتحديث حياتنا، وتطوير وسائلنا، وتمكين الشعب العربي من الانتقال، بخطى حثيثة ولكن ثابتة، من عصر الجهالة والتخلّف إلى عصر المعرفة والاستنارة.

وكلّ معالجة لشؤون النفط العربي يجب ان تنطلق من هذه الرؤية القومية الشاملة، لأنه ليس بإمكان أيّ قطر عربي أن يُواجه بمفرده قوى الاستعمار المتكالبة على النفط، ولأن اقتصاد كل قطر عربي عاجز وحده، وبكلّ العائدات التي يدرّها النفط عليه، عن تحقيق التنمية الصحيحة المتوازنة. فالنفط العربي ثروة عربية يجب ان توضع في خدمة العرب أجمعين. واستثماره يجب ان يتمّ على أساس التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، وضمان التقدّم والتطوّر لجماهيره، واستمرار الحياة الكريمة للأجيال العربية المتعاقبة.

* * *

ان حديث النفط طويل ومتشعّب. وكل حديث عن نفطنا العربي يطرح العديد من الأسئلة المهمّة والملحّة، وأحياناً المحرجة. ومن هذه الأسئلة:

1 ـ ان لكلّ أمّة الحق في مجابهة أعدائها بكلّ الوسائل التي تملكها أو تقدر عليها. والأمّة العربية تملك سلاح النفط الذي يمكن استخدامه ضدّ أعدائها. والمؤلم، كما لاحظ الخبير النفطي الكبير وصاحب شعار (نفط العرب للعرب)، الشيخ عبد الله الطريقي، ان أشد الدول عداوةً للعرب هي أكثرها استفادةً من مصادر ثروتهم النفطية. فمتى ستصمّم

الأمّة العربية على جعل النفط سلاحاً سياسياً واقتصادياً في معركتها ضدّ الصهيونية والاستعمار الجديد؟

2 ـ ان النفط كنز ظهر في بلاد العرب ليُسهم في تحقيق تحرّرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. غير ان إنجاز هذه المهمة لا يمكن ان يتمّ إلاّ إذا كان النفط مؤمّماً وملكاً للعرب. ومعظم الباحثين يؤكد ان العرب، بإمكاناتهم الراهنة، وبما عندهم من مهندسين واختصاصيين، قادرون على استخراج النفط وتصديره وتكريره وتسويقه. فمتى سيقرّر العرب تأميم صناعة نفطهم وتعميم خيراته على كلّ المواطنين العرب؟

3 ـ ان النفط العربي أوجد كيانات سياسية صغيرة، وتسبّب في إثارة بعض النعرات الإقليمية والحدودية بينها، وأدى إلى حدوث انقسامات في الأمّة. فهل بإمكان النفط في المستقبل ان يُغيّر هذا الوضع وينقلب إلى عامل تقارب وتوحيد بين أجزاء الوطن الكبير؟

4 ـ ان للنفط العربي مكانةً بارزة في الاستراتيجية العالمية، وأثراً كبيراً في تطوّر العلاقات الدولية والحركة السكّانية والبنية الاجتماعية، ودوراً فاعلاً في معدّل الدخل القومي العربي. فما هي أفضل السبل للاستفادة من كلّ خيراته؟

* * *

والخلاصة أن الدراسة القيّمة التي أتحفنا بها الشيخ حافظ برجاس تُلقي أضواءً ساطعة على المشكلات التي رافقت ظهور النفط في بلادنا، وتحلّل خبايا الصراع الدولي على هذا النفط، وتنبّه العرب إلى المخاطر التي تهدّدهم من جرّاء تماديهم في تجاهل حقوقهم وثرواتهم، أو التخلّي عنها لمصلحة المستثمر الأجنبي، أو عدم الإقدام على الاستفادة منها وتعميم خيراتها على كلّ إنسان عربي.

والدراسة تستحق كلّ تقدير وثناء لما تضمّنته من معلومات عميقة ومفيدة. ولا يسعنا إلاّ ان نُعرب لصاحبها عن بالغ اعتزازنا بالمجهود الفكري الذي طالعنا به. ولنا وطيد الأمل في ان يستمرّ في إثراء المكتبة العربية بمزيد من أمثال هذا الإنتاج الرفيع.

محمد المجذوب

الرئيس السابق للجامعة اللبنانية

والنائب السابق لرئيس المجلس الدستوري

بيروت في 6/ 4/ 1999

مقدمة

من يقرأ تاريخ الشرق الأوسط، وبالتحديد المنطقة العربية، يرَ بوضوح أنه تاريخ حافل بالصراعات والنزاعات تزاحمت فيه الأطماع الأجنبية وتشابكت فيه الأزمات حتى باتت صفحاته شاهدة على ما أصاب هذه المنطقة من ويلات الحروب وأهوال الاستغلال ومعاناة الحفاظ على الكرامة والوجود. فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا الحاضر، تعاني المنطقة العربية من ضروب الاستعمار وأصناف المؤامرات حتى صحَّ فيها القول انها مسرح الصراعات الإقليمية والدولية.

وإذا شاء الباحث المدقّق ان يستكشف الدوافع والأسباب التي جعلت من هذه المنطقة محطّ أنظار الدول الاستعمارية وأطماعها، لما وجد إلا عاملين أساسيين: موقعها الاستراتيجي وثروتها النفطية الهائلة.

وإذا كان الموقع الجغرافي الفريد للعالم العربي يفسّر أسباب الصراع القديم بين الدول الكبرى للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية، فإن اكتشاف النفط فيها وبكمّيات ضخمة هو الدافع الحقيقي لكلّ الأحداث المحلّية والدولية التي شهدتها منذ بداية هذا القرن وحتى اليوم. والنفط بصفته المصدر الأساسي للطاقة والمادّة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، أصبح اليوم يمثل عصب التقدّم الصناعي الحديث وعنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية حتى قيل: «إذا كانت الحياة البشرية لا غنى لها عن الهواء، فتقدُّمها لا غنى له عن البترول»[1].

وإذا كان الصراع بين الأمم بأبعاده المختلفة هو صراع من أجل النموّ والارتقاء، والتي تُعتبر الموارد الطبيعية من أهمّ عناصره، فإن النفط بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي

(1) راجع: د. محمّد دبس: «صناعة البتروكيمائيات في الوطن العربي»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص 27.

في العالم، وبما يمثله من أهمية للحياة البشرية في تقدُّمها وتطوُّرها، يشكّل اليوم أهمّ محاور هذا الصراع.

وقد شاءت العوامل الطبيعية ان تخصّ البلدان العربية، وخاصّة الخليجية منها، بأكبر مخزون نفطي في العالم إلى جانب موقعها الاستراتيجي المميَّز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة الصراع والتجاذب بين الدول الطامعة بخيراتها وثرواتها النفطية الهائلة.

من هنا وقع اختيارنا على موضوع هذه الدراسة التي تحمل عنوان «الصراع الدولي على النفط العربي» بغية الوقوف على الأسباب الحقيقية لمشاكل هذه المنطقة ومعاناتها وقضاياها. وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع كونه يكشف النقاب عن علاقة النفط بسياسة الدول الاستعمارية تجاه العالم العربي.

فقد كانت هذه السياسة وما زالت تستهدف ثروتنا القومية مستخدمة كلَّ أنواع الخداع والنهب والاستغلال، إلى درجة انها لم تتورَّع عن بثِّ النزاعات وتأجيجها بين دول المنطقة لتحقيق المزيد من الهيمنة والسيطرة على مقدَّراتها. وتُظهر هذه الدراسة من جهة أخرى مدى تأثير النفط العربي في العلاقات الدولية التي تحكمها أساساً المصالح الاقتصادية، فقد كان للنفط الدور البارز في رسم معالم هذه العلاقات وتحديد أشكالها.

والأهمُّ من كلّ ذلك، ان هذه الدراسة تسلّط الضوء من جديد على أهمية النفط العربي في القرن القادم بعد ان شارفت منابع النفط في معظم الدول المنتِجة في العالم على النضوب. وهنا تفتح هذه الدراسة الباب أمام العديد من الأبحاث والدراسات المطلوبة في المستقبل لإعادة تقويم علاقات العرب الدولية وسياساتهم النفطية بالطريقة التي تخدم مصالحهم القومية على أساس التعاون المتبادل والاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والاعتراف بحق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية بحريّة. وبعد شرح أهميّة الموضوع والغاية من معالجته، لا بدَّ من تحديد نطاق البحث وحدوده الزمنية والجغرافية. ففي الإطار الزمني اعتمُدت الفترة الممتدَّة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى حرب الخليج الثانية عام 1991، وذلك يقيناً منا ان هذه الفترة تغطّي معظم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد اكتشاف النفط في أراضيها. أمّا في الإطار الجغرافي فقد تمَّ التركيز على منطقة الخليج العربي لسببين: الأول لكون بلدان هذه المنطقة تمثّل مركز الثقل النفطي، فهي تحتوي على أكثر من 65٪ من احتياطي النفط في العالم وتساهم في الإنتاج العالمي بما يزيد على الثلث. ومن المتوقَّع ان يستمر إنتاجها حتى أواخر القرن المقبل. والسبب الثاني لأن هذه المنطقة كانت وما تزال محور الصراعات الدولية والإقليمية بحكم ثروتها النفطية

الهائلة وموقعها الاستراتيجي المشرف على طرق النفط وممرّاته القريبة من دول الاستهلاك وخاصّة أوروبا واليابان. وهذا لا يعني التقليل من أهميّة دول النفط العربية الأخرى أو إغفال دورها الذي تطرّقنا إليه ضمن سياق ارتباطه بالأحداث النفطية وتطوُّراتها.

بناءً على ما تقدَّم، ومن أجل الوصول إلى الغرض المقصود من هذه الدراسة، استُخدم المنهج التاريخي المقارن كأسلوب بحث يقوم على تحليل الوقائع ومقارنتها والأحداث التاريخية ومقارنتها، وربط بعضها بالبعض الآخر وصولاً إلى الاستنتاج الذي يوضح الأهداف والغايات. وكلّ ذلك ضمن مخطّط للبحث يرتكز على قسمين أساسيين انبثقا من جملة تساؤلات طرحناها على أنفسنا قبل البدء في إعداد هذه الدراسة. من هذه التساؤلات:

ما هي الأهمية التي اكتسبها النفط في هذا العصر ليكون محط أنظار العالم وعاملاً من عوامل الصراع الدولي؟ ثم هل النفط ما زال يحتفظ بهذه الأهميّة في ظلّ ما يُقال عن اكتشاف مصادر بديلة للطاقة؟ من جهة أخرى، ما هي قيمة النفط العربي وعلاقته بالصراع الدائر على المنطقة العربية؟ أسئلة عديدة جاءت الإجابة عنها في القسم الأول من هذه الدراسة تحت عنوان «عصر النفط» وفي القسم الثاني بعنوان: «موقع النفط العربي في الصراع الدولي».

توزَّع القسم الأول على ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول مصادر الطاقة في العالم ونسبة الاعتماد عليها والمشاكل التي تعترض تطوُّرها ثم حسنات كلٍّ منها وسيّئاتها. والقصد من ذلك هو التعرُّف إلى ميزة النفط عن غيره من مصادر الطاقة ومدى الاعتماد عليه في الحاضر والمستقبل. وتطرَّق الفصل الثاني إلى أهمّية النفط في المجتمع الصناعي الحديث ودوره المحوري في كلّ قطاعات الإنتاج الصناعية والزراعية والتجارية، إلى جانب الدور المهمّ الذي يقوم به في المجالين السياسي والعسكري. أمّا الفصل الثالث فقد استعرض الوضع النفطي في الدول الصناعية الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، ثم الاتحاد السوفياتي السابق، على اعتبار ان هذه البلدان هي أكثر الدول استهلاكاً للطاقة، وخصوصاً النفط. ان الغرض من هذا الفصل هو الوقوف على حقيقة الأوضاع النفطية لتلك الدول ومدى اكتفائها أو حاجتها لهذا المصدر من الطاقة.

ويأتي القسم الثاني من هذه الدراسة في فصوله الثلاثة أيضاً ليحدِّد موقع النفط العربي في الصراع الدولي. ومن أجل ذلك عالج الفصل الأول منه أهميّة النفط العربي وميزاته لجهة ضخامة احتياطه وغزارة إنتاجه وضآلة كلفته وقربه من أسواق الاستهلاك، الأمر الذي

أكسبه أهميَّة بالغة جذبت الدول الاستعمارية إليه. أمّا الفصل الثاني فتناول بالتفصيل مراحل الصراع على هذا النفط من الوجهة التاريخية، بدءاً من الحرب العالمية الأولى ومروراً بفترة ما بين الحربين وانتهاءً بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات التي شكّلت مرحلة جديدة من مراحل الصراع. وكان القصد من هذا السرد التاريخي لخلفيَّة الصراع على النفط إلقاء الضوء على حقيقة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في الماضي والحاضر وما يمكن ان تشهده في المستقبل بسبب هذه المادّة الاستراتيجية. وجاء الفصل الثالث والأخير ليبحث دور النفط العربي وأهميته كمحور للصراع والنفوذ في نزاعات الشرق الأوسط المعاصرة. وتركّز البحث فيه على أهمّ هذه النزاعات التي يأتي في مقدّمها الصراع العربي ـ الإسرائيلي ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج الأخيرة.

وأنهينا الدراسة بخاتمة تبيِّن معالم الأخطار والتحدّيات التي تواجه المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل كنتيجة للسيطرة الأميركية على نفط الخليج. وتتضمَّن في الوقت نفسه رأينا الخاصّ في كيفية الإعداد لمواجهة هذه التحديّات قبل ان يتعدَّانا الزمن.

إنَّني إذ أقدِّم هذا العمل المتواضع في الكشف عن حقيقة الصراع الدائر على منطقتنا العربية بفعل وجود النفط، لا أدّعي الإجابة الشاملة عن كلّ الأسئلة أو التساؤلات، أو الإحاطة الكاملة بكلّ جوانب هذا الموضوع المعقَّد والمتشعِّب، تاركاً لمن سيتصدَّى لهذه المسألة من بعدي فرصة الانغماس في البحث لإماطة اللثام عن الثغرات والملابسات والخفايا التي ينطوي عليها موضوع الصراع على نفطنا العربي.

المؤلف

القسم الأول

عصر النفط

يُقال إن البشرية مرت بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها «الثورة النفطية»، وهذه الثورات هي «اكتشاف النار، واختراع الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، واختراع البارود، وطاقة البخار، وأخيراً النفط. ونحن الآن على مشارف ثورة سابعة هي ثورة الذرة»[1].

وكان هارولد ايكس، وزير الداخلية الأميركي والمختص الأول بشؤون البترول في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها هو صاحب القول بأن: «البشرية صنعت تطورها الهائل إلى الحضارة عبر عصور أربعة: العصر الحجري، والعصر البرونزي، والعصر الحديدي، وأخيراً عصر البترول»[2].

والنفط يعتبر من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضاً مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[3]. كما أنه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل ثمن إجمالي هذه التجارة. ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحوّل النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

---

(1) أبو الحسن بني صدر: «النفط والسيطرة»، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980، ص 124.

(2) نقلاً عن محمد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر»، مركز الأهرام، القاهرة 1992، ص 198.

(3) د. عبد المنعم الزنابيلي: «الحوار بين الشمال والجنوب»، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1981، ص 386.

ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط. فالأستاذ دانييل يورغن، وهو أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول: «إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساساً (إنسان هيدروكربوني)، وذلك نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية»[1].

لقد أصبح النفط حقاً سمة هذا العصر وعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة، والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث. ويمكننا القول إن كلَّ مظاهر التمدُّن والرخاء في حياة الأمم والشعوب المتقدِّمة كانت وما تزال ترتكز على الذهب الأسود. وإذا أجيز لنا تسمية الماضي عصر البخار، ونعت المستقبل بعصر الذرَّة، فإن هذا العصر الذي نعيش فيه هو، بلا ريب، عصر النفط دون منازع.

ولكنَّ النفط، كما هو معروف، مصدر ناضب من مصادر الطاقة لا بدَّ له من ان ينتهي في وقت من الأوقات، ولا بدَّ لإمداداته من ان تتوقَّف يوماً لأسباب أمنية أو سياسية، كما حدث في أثناء حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973. ولذلك بدأت الدول الصناعية منذ منتصف السبعينات تحاول باهتمام إيجاد مصادر طاقة بديلة للنفط يمكن الاعتماد عليها في المستقبل. وبالفعل عمدت هذه الدول منذ تلك الفترة وحتى اليوم إلى تطوير مصادر أخرى للطاقة والعمل على اكتشاف مصادر جديدة لتحلّ محل النفط. وبالرغم من التقدُّم الحاصل في هذا المضمار فقد بقي النفط أفضل مصادر الطاقة وبقيت دول العالم بحاجة إليه ليس كمصدر للطاقة فحسب، بل كمادة أوَّلية للصناعة البتروكيمائية. ولكي ندرك أهمية النفط وموقعه بين مصادر الطاقة العالمية، لا بدَّ لنا من التعرُّف إلى هذه المصادر وإلقاء الضوء على حقيقة الوضع النفطي في أهم الدول الصناعية الكبرى ومدى حاجتها إلى هذه المادة الحيوية التي أصبحت جزءاً لا يتجزَّأ من أمنها القومي وهدفاً من أهدافها الاستراتيجية.

وهذا ما سنعالجه في القسم الأول ضمن فصول ثلاثة:

الفصل الأول: مصادر الطاقة في العالم.

الفصل الثاني: أهمية النفط في المجتمع الصناعي الحديث.

الفصل الثالث: الوضع النفطي في الدول الصناعية الكبرى.

---

(1) Daniel Yergin: «The Prize».
The Epic Quest for Oil, Money and Power: Simon & Schuster, New York, 1991, PP. 14, 15.

الفصل الأول

مصادر الطاقة في العالم

إن التعريف السائد للطاقة هو «القدرة على القيام بعمل ما». فكل عمل، فكرياً كان أم مادياً، يحتاج لإنجازه إلى كمية ملائمة من الطاقة[1]. الطاقة، إذاً، شرط مسبق لأي نوع من الحركة أو النشاط، بدونها لا يمكن عمل شيء ولولاها لما كانت الحياة كما نعرفها اليوم. وتطوَّرت مصادر الطاقة مع تطوُّر وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان لسدِّ احتياجاته المادية والمعنوية عبر تاريخه الطويل.

في البدء كان الإنسان يعتمد على قوَّته البدائية لإنجاز أعماله اليومية. ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغلّ حركة الرياح في تحريك السفن وإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات البدائية.

وعرف الفحم منذ ان اكتشف النار، فاستخدمه كمصدر للطاقة في إدارة المحرِّك البخاري. ثم اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيره من مصادر الطاقة الحديثة.

وفي عصرنا الحاضر، ومع تطوُّر وسائل الإنتاج، أصبحت مصادر الطاقة في العالم عديدة ومتنوِّعة، منها مصادر ناضبة وأخرى متجدِّدة أو دائمة. ومنها مصادر يُعتمد عليها حالياً ومصادر تُعدّ للمستقبل وتجري دراسة تطويرها وإقامة مشاريع تجريبية لها.

وبذلك يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى نوعين من المصادر: مصادر الطاقة الناضبة ومصادر الطاقة الدائمة أو المتجدِّدة.

---

(1) راجع: د. علي أحمد عتيقة: «النفط والمصالح العربية 1972 ـ 1987»، منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، الكويت 1987، ص 137.

ولا يمكننا التعرُّض لجميع هذه المصادر بالتفصيل ومن مختلف الجوانب الاقتصادية والتقنية والسياسية. ولهذا سنكتفي بالتعرُّف إلى احتياطي هذه المصادر وإنتاجها ونسب استهلاكها والمشاكل التي تعترض تطويرها، مع التركيز على النفط بصفته المصدر الأول للطاقة وموضوع هذه الدراسة.

المبحث الأول:

مصادر الطاقة الناضبة

يُقصد بمصادر الطاقة الناضبة، المصادر ذات الطابع الموقَّت، أي ان ما يتوافر من مخزونٍ في هذه المصادر محدود الأجل ولا يمكن التعويض عن الكميَّات التي استنزفت أو استهلكت منه. ويأتي في مقدِّمة هذه المصادر النفط، والفحم الحجري، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية (اليورانيوم)، ومن ثمَّ الوقود المركَّب.

المطلب الأول: النفط الخام

النفط كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأته، يوجد في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمُّعات من المواد الهيدروكربونية، تكوَّنت منذ أَمد بعيد نتيجة لتفكُّك بقايا الحيوانات والنباتات تحت طبقات من الطين، وبتأثير من حرارة الشمس عَبْر ملايين من السنوات.

والهيدروكربونات مركَّبة من عنصري الهيدروجين والكربون. وقد تكوَّنت بشكل سوائل أَو غازات أو جوامد.

وتُطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسُّبات التي تتكوَّن في باطن الأرض بصورة طبيعية. ولكن الكلمة بمعناها التجاري الضيِّق تقتصر عادة على الترسُّبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يُطلق على الترسُّبات الغازية اسم الغاز الطبيعي وعلى الترسُّبات الجامدة اسم الفحم الحجري[1].

وعرف الإنسان النفط منذ القدم في بلاد العراق وفارس ومصر وغيرها من أقطار

(1) د. محمد المجذوب: «قضايا النفط العربي»، سلسلة محاضرات (غير مطبوعة) ألقيت على طلاّب السنة الرابعة من قسم العلوم السياسية والإدارية في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية عام 1969.
ولمزيد من التفصيل حول أصل النفط وتركيبه راجع أيضاً: د. أحمد مدحت إسلام: «الطاقة ومصادرها المختلفة»، مؤسّسة الأهرام، القاهرة 1988، ص 59 ـ 66.

العالم. وكان يُستعمل في التدفئة ورصف الطرق والبناء وصناعة العقاقير وصيانة السفن. وفي عام 1859 تمّ حفر أول بئر للنفط على يد الكولونيل ادوين دريك في ولاية بنسلفانيا الأميركية. وخلال فترة قصيرة جداً، حُفرت مئات الآبار في المنطقة نفسها وفتح الباب على مصراعيه أمام صناعة النفط الحديثة.

وتطوَّر استخدام النفط تبعاً للتطوُّر الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرَّت به المجتمعات الإنسانية. واستعمل الكيروسين «Kerosene»، أهمُّ مشتقَّات النفط، كمصدر للإنارة بدلاً من الزيوت المستخرجة من الفحم أو الشموع المصنوعة من شحم الحيوانات[1]. أمّا البنزين فكان يُحرق لعدم الحاجة إليه. ومع اكتشاف محرِّك الاحتراق الداخلي عام 1908 واستخدامه في تسيير السيارات والآليات والسفن والطائرات، اشتدَّ الطلب على البنزين وسائر المشتقّات النفطية. وكانت الحرب العالمية الأولى سبباً في زيادة الطلب على هذا النوع من الوقود. وفي الفترة الواقعة بين الحربين، تطوَّرت صناعة النفط من حيث الاستخراج والتصفية وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطوِّر على المحرِّكات التي تعمل بالبنزين والمازوت، مما أدّى إلى استمرار الارتفاع في استهلاك النفط. ولكن التطوُّر المهمّ كان في إنشاء الصناعة البتروكيمائية منذ الحرب العالمية الثانية. فابتداء من هذا التاريخ، تحوّل العالم من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة، وأخذت الشركات العالمية تتسابق على مناطق وجوده واستغلال آباره. إلا أن السؤال المطروح اليوم هو: إلى أي مدى يستمر النفط في تلبية حاجات العالم من الطاقة؟ وهذا السؤال يقودنا إلى معرفة حجم المخزون النفطي في العالم، وكميات الإنتاج والاستهلاك منه، ثم التوقُّعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط.

أولاً: احتياطي العالم من النفط الخام[2]

تُجمع مختلف المصادر المهتمّة بالشؤون النفطية على أنَّ الاحتياطي النفطي في العالم يزداد عاماً بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة. فحسب التقرير الصادر عن منظَّمة الدول العربية المنتجة والمصدِّرة للنفط أوابيك (OAPEC)، بلغ

---

(1) د. محمود الأمين: «البترول واقتصاديات موارده»، دار المعارف، القاهرة 1968، ص 69 و70.

(2) يمكن تعريف الاحتياطي النفطي بأنه الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني. وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي النفطي بالمتغيِّرات الحاصلة إن لجهة التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج أو لجهة الكلفة ومستويات الأسعار العائدة لهذه المادة الأولية. والتقسيم الأمثل للاحتياطي النفطي هو: =

الاحتياطي المؤكَّد من النفط الخام في العالم (1,019) مليار برميل في أواخر عام 1993 أي بزيادة 6 مليارات برميل عن العام الفائت[1].

ووفقاً للتقديرات الصادرة عن شركة برتش بتروليوم، فإن الاحتياطي النفطي المؤكَّد عالمياً قد تخطّى الألف مليار برميل ليصل في نهاية عام 1992 إلى حوالى 1000,8 مليارات برميل[2]. ويشكّل هذا الرقم أكثر من 500 ضعف مما كان عليه الاحتياطي في بداية هذا القرن. وما تجدر الإشارة إليه هو أنه بالرغم من الاستهلاك العالمي المستمر للنفط، فإن العالم لم يستهلك حتى اليوم أكثر من 40 في المئة من كل ما اكتشف من نفط خلال المئة سنة الأخيرة[3]. وتكفي الكميّات المتبقّية لأكثر من أربعين سنة أُخرى إذا بقي الاستهلاك على معدّله الحالي ولم تتمّ اكتشافات جديدة لاحتياطه. ولكنَّ هذا الافتراض بعيد عن الواقع لأن جميع التقديرات تثبت ان استهلاك النفط سيتزايد سنوياً وان الاحتياطي النفطي المؤكّد قابل للزيادة في المستقبل.

وما يدعم هذا التقدير هو الارتفاع الحاصل في معدَّل الإنفاق الرأسمالي على عمليات الاستكشاف واستخدام التقنيات النفطية الجديدة التي ساهمت في إضافة أكثر من مئة مليار برميل لاحتياطي النفط العالمي خلال الآونة الأخيرة. كما يُتوقَّع ان يُضاف حوالى 500 مليار برميل خلال العشرين سنة القادمة[4].

وإذا كان الاحتياطي العالمي من النفط قابلاً للزيادة باستمرار واستهلاكه قابلاً للاتساع

= ـ الاحتياطي المؤكّد أو الثابت الوجود Proved Reserves وهو كميات النفط التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد من الآبار المحفورة ضمن الظروف التقنية والاقتصادية الحالية.
ـ الاحتياطي الراجح الوجود Probable Reserves وهو كميات النفط التي يؤمل الحصول عليها من الآبار المعروفة على أساس تقدير تقريبي للكمّيات المتجمعة. لذلك فهي كميات مؤكّدة الوجود من الناحية الفنية لكنها غير معروفة وغير اقتصادية الكلفة بالنسبة للأثمان السائدة.
ـ الاحتياطي المحتمل الوجود Possible Reserves وهو كميات النفط التي يؤمل اكتشافها في آبار غير معروفة آنياً والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية التي يمكن أن تتطوّر في المستقبل.

(1) صحيفة الديار، في 22/ 3/ 1994.

(2) B.P. Statistical Review of World Energy, London, 1993.

(3) د. علي أحمد عتيقة: «الاعتماد المتبادل على جسر النفط ـ المخاطر والفرص»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص 42.

(4) عبد الخالق عبد الله: «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، مجلة المستقبل العربي، عدد آذار 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 24.

في جميع دول العالم، فإننا نجد في المقابل أن توزيعه الجغرافي غير متساوٍ على المستوى العالمي. فهناك دول فقيرة بالنفط ولا يشكّل احتياطها شيئاً يُذكر وهي تضمُّ حوالى 137 دولة، تقابلها دول غنيّة بالنفط لا يتجاوز عددها 32 دولة تملك فيما بينها حوالى ألف مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكّد والقابل للزيادة[1]. ويأتي في طليعة هذه الدول الغنية دول منظّمة الأوبيك التي بلغ مجموع احتياطها النفطي 772,1 مليار برميل في عام 1992 وأهمُّها المملكة العربية السعودية (257,8) ملياراً، والعراق (100) مليار، والكويت (94) ملياراً، وإيران (92,9) ملياراً، والإمارات العربية المتحدة (98,1) ملياراً، وتملك دول الأوبيك الأخرى (135,2) مليار برميل. أما بقيّة دول العالم فلا يتعدّى احتياطها (234,7) مليار برميل[2].

ويلاحظ من هذه الإحصاءات أن الدول الخمس الخليجية هي الأكثر أهمّية ليس باحتياطيها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يتراوح بين السبعين والمئة عام على الأقل، بينما لا يتجاوز في جميع الدول الأخرى الأربعين عاماً على أكثر تعديل كما يتبين من الجدول رقم (1)[3].

إن القول بنهاية النفط ونضوبه في وقت قريب تنقصه الدقّة، وهو بعيد عن الواقع نظراً لضخامة احتياطي النفط الموجود والمؤكّد فعلياً، إلى جانب ما قد يكتشف من احتياطي إضافي بفضل التطوُّر الحاصل في تكنولوجيا الحفر والاستكشاف وسائر التقنيات الجديدة.

جدول رقم (1)

وضع الاحتياطي النفطي العالمي 1992

الدولة/ المنطقة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية	عمر الاحتياطي (سنوات)
الولايات المتحدة الأميركية	4,1	32,1	3,2	9,8
كندا	0,9	7,6	0,8	9,6
مجموع أميركا الشمالية	5	39,7	4	9,8

(1) عبد الخالق عبد الله، المرجع نفسه، ص 25.

(2) Financial Times, February 25, 1994, P. IV.

(3) B.P. Statistical Review of World Energy, 1993.

تابع جدول رقم (1)

الدولة/ المنطقة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية	عمر الاحتياطي (سنوات)
الأرجنتين	0,2	1,6	0,2	8
البرازيل	0,4	3	0,3	12,2
الأكوادور	0,2	1,6	0,2	12,8
المكسيك	7,2	51,3	5,1	46,2
فنزويلا	9	62,6	6,2	69,7
الدول الأخرى في أميركا اللاتينية	0,5	3,7	0,4	13,1
مجموع أميركا اللاتينية	17,5	123,8	12,4	43,7
النرويج	1,2	8,8	0,9	10,8
المملكة المتحدة	0,6	4,1	0,4	5,9
الدول الأخرى في غرب أوروبا	0,4	2,9	0,3	13,7
مجموع أوروبا الغربية	2,2	15,8	1,6	9,2
الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	7,8	57	5,7	17,3
روسيا	6,6	48,4	4,8	16,7
كازاخستان	0,7	5,2	0,5	26,5
أذربيجان	0,2	1,3	0,1	14,4
الجمهوريات الأخرى	0,3	2,1	0,2	18,8
الدول الأخرى في شرق أوروبا	0,3	2,2	0,2	24,5
مجموع أوروبا الشرقية	8,1	59,2	5,9	17,5
الإمارات العربية المتحدة	12,9	98,1	9,8	100
إيران	12,7	92,9	9,2	73,6
العراق	13,4	100	9,9	100
الكويت	12,9	94	9,3	100
المنطقة المحايدة	0,7	5	0,5	42
عُمان	0,6	4,5	0,4	17,1
قطر	0,5	3,7	0,4	21,6

تابع جدول رقم (1)

الدولة/ المنطقة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية	عمر الاحتياطي (سنوات)
المملكة العربية السعودية	35,1	257,8	25,6	82
سوريا	0,2	1,7	0,2	9,7
اليمن	0,5	4	0,4	60,9
الدول الأخرى في الشرق الأوسط	-	0,1	-	4,3
مجموع الشرق ا لأوسط	89,5	661,8	65,7	99,6
الجزائر	1,2	9,2	0,9	21
أنغولا	0,2	1,5	0,1	7,9
جمهورية مصر العربية	0,9	6,2	0,6	18,6
الغابون	0,1	0,7	0,1	6,8
ليبيا	3	33,8	2,3	41,2
نيجيريا	2,4	17,9	1,8	26,6
تونس	0,2	1,7	0,2	42,7
الدول الأخرى في أفريقيا	0,3	1,9	0,2	14,1
مجموع أفريقيا	8,3	61,9	6,2	24,9
بروناي	0,2	1,3	0,1	20,3
الصين	3,2	24	2,4	22,2
الهند	0,8	6	0,6	28,1
أندونيسيا	0,8	5,8	0,6	10,5
ماليزيا	0,5	3,7	0,4	14,9
الدول الأخرى في آسيا	0,2	1,7	0,2	14
استراليا	0,2	1,8	0,2	9,4
مجموع آسيا واستراليا	5,9	44,6	4,5	17,9
المجموع العالمي الكلّي	136,5	1006,8	100	43,1
مجموع الدول الصناعية	7,4	57,6	5,7	9,6
مجموع دول الأوبيك	104,9	772,1	76,6	81,8

المصدر: المصدر نفسه B.P. Statistical Review of world energy 1993 (London, June 1993)

وإذا كان وضع الاحتياطي النفطي العالمي على الشكل الذي تحدثنا عنه، فكيف نرى صورة إنتاج العالم واستهلاكه من النفط في وقتنا الحاضر؟

ثانياً: إنتاج العالم واستهلاكه من النفط

بلغ متوسط الإنتاج العالمي من النفط 59,6 مليون برميل يومياً عام 1980 و60,5 مليون برميل يومياً عام 1990 وحوالى مئة مليون برميل يومياً في نهاية عام 1992، وتختلف معدّلات الإنتاج بين منطقة وأخرى حيث تبرز منطقة الشرق الأوسط كأهم مناطق الإنتاج النفطي في العالم، إذ بلغ إنتاجها عام 1990 حوالى 16,6 مليون برميل يومياً (م.ب.ي) وتمثل نسبة 25 في المئة من الإنتاج العالمي للنفط كما يتبيَّن من الجدول التالي[1]:

إنتاج النفط في العالم حسب المناطق عام 1900 (م.ب.ي)

المنطقة	كمية الإنتاج
الشرق الأوسط	16,635
أميركا الشمالية	8,728
أوروبا الغربية	3,913
أفريقيا	6,048
آسيا والباسفيك	6,249
أميركا اللاتينية	6,935
أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي	11,806
المجموع العالمي	60,314

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً الدول الخليجية منها، هي القادرة على زيادة إنتاجها والمؤهَّلة لسدِّ حاجات العالم النفطية في المستقبل. وما يعطي هذه الدول القدرة على الإنتاج هو تعاظم احتياطها من النفط وسهولة استخراجه وقلّة تكاليفه، في الوقت الذي نرى فيه إنتاج بقيَّة دول العالم واحتياطيّها النفطي يتجهان نحو الانخفاض، بما فيها روسيا والولايات المتحدة الأميركية وهما ثاني وثالث أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

(1) «International Petroleum Encyclopedia, 1991», By Pennwell Publishing Co., U.S.A, PP. 316-319.

إن التراجع الحاصل في إنتاج العالم من النفط باستثناء دول الأوبيك والأقطار الخليجية منها، يقابله تزايد في الاستهلاك، حيث قُدِّر مجموع الاستهلاك العالمي من النفط بأكثر من 653 مليار برميل حتى العام 1992، أي بمعدَّل 65 مليون برميل يومياً[1].

لقد بدأ استهلاك العالم من النفط تتصاعد استخداماته في مختلف المجالات، لا سيما خلال عقدي الخمسينات والستينات بسبب سعره الرخيص وإنتاجه الوفير. ثم واصل استهلاك النفط العالمي ارتفاعه خلال عقد السبعينات حتى بلغ 62 مليون برميل يومياً عام 1980 قبل ان يشهد انخفاضاً ملحوظاً في أوائل الثمانينات، ويعود إلى الارتفاع مجدّداً ليصل معدَّله إلى 65 م.ب/ي عام 1992 كما يتبيَّن من الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

تطوُّر الاستهلاك النفطي العالمي (ألف برميل يومياً) (1982 ـ 1992)

الدولة/ المنطقة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	النسبة لعام 1992 (بالمئة)
الولايات المتحدة الأميركية	14765	15170	15665	16630	16305	16240	25
كندا	1565	1425	1540	1665	1690	1662	2,4
مجموع أميركا الشمالية	16330	16595	17605	18295	17995	17905	27,4
الأرجنتين	440	440	430	455	390	420	0,6
البرازيل	1130	1095	1210	1270	1275	1305	1,9
المكسيك	1300	1255	1295	1335	1510	1605	2,3
فنزويلا	410	370	385	405	395	430	0,6
الدول الأخرى في أميركا اللاتينية	1235	1215	1280	1375	1420	1455	2,2
مجموع أميركا اللاتينية	4515	4375	4600	4840	4990	5215	7,6
النمسا	210	200	215	215	225	235	0,4
بلجيكا ولوكسمبورغ	475	420	485	500	510	555	0,9
الدانمارك	225	210	215	195	185	215	0,3
فنلندا	230	215	230	230	230	215	0,3
فرنسا	1915	1815	1830	1830	1910	2010	3

(1) B.P. Statistical Review of World Energy, London, 1993.

تابع جدول رقم (2)

الدولة/ المنطقة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	النسبة لعام 1992 (بالمئة)
ألمانيا	2640	2580	2810	2745	2705	2850	4,3
اليونان	240	235	250	280	320	330	0,5
إيطاليا	1845	1735	1770	1880	1930	1945	3
هولندا	655	625	700	740	765	785	1,2
النرويج	180	190	200	205	205	190	0,3
البرتغال	195	195	195	195	230	265	0,4
إسبانيا	990	955	925	990	1040	1065	1,6
السويد	420	360	385	340	340	345	0,5
سويسرا	235	250	280	265	275	280	0,4
تركيا	335	370	375	465	470	500	0,8
المملكة المتحدة	1580	1850	1645	1690	1750	1745	2,6
مجموع أوروبا الغربية	12475	12300	12620	12485	13195	13640	20,7
روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً	8545	8435	8365	3275	8160	6675	10,7
تشيكوسلوفاكيا	325	335	330	320	300	225	0,4
المجر	210	205	200	190	180	170	0,3
بولندا	280	285	295	310	295	300	0,5
الدول الأخرى في أوروبا الشرقية	1025	975	1100	1095	1015	490	0,8
مجموع أوروبا الشرقية	10385	10235	10285	10190	9950	7860	12,6
مجموع الشرق الأوسط	2550	2905	2970	3060	3400	3525	5,4
مجموع أفريقيا	1610	1630	1705	1825	1990	2025	3,1
أستراليا	610	610	610	650	700	685	1
الصين	1660	1735	2010	2210	2255	2615	4,1
الهند	720	815	935	1060	1200	1285	2
أندونيسيا	465	475	465	525	645	730	1,1
اليابان	4365	4620	4495	4805	5305	5545	8,3
ماليزيا	185	190	195	210	270	295	0,4

تابع جدول رقم (2)

الدولة/ المنطقة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	النسبة لعام 1992 (بالمئة)
الفيليبين	195	170	160	195	235	280	0,4
سنغافوره	205	225	265	315	370	400	0,7
كوريا الجنوبية	480	510	570	720	1025	1500	2,3
تايوان	270	315	375	475	540	590	0,9
تايلند	205	245	240	305	405	495	0,8
الدول الأخرى في آسيا	490	470	540	580	645	680	1,1
مجموع آسيا وأستراليا	9965	10465	10945	12145	13700	15215	23,3
المجموع العالمي الكلّي	57830	58505	60330	63200	65220	65385	100
مجموع الدول الصناعية	33895	34210	35015	36690	37300	37890	57,6
مجموع الدول النامية	13550	14060	15030	16320	17970	19635	29,9

المصدر : B.P. Statistical Review of world energy 1993 (London, June 1993)

يستهلك النفط في جميع دول العالم ولكن تختلف نسب استهلاكه بين دولة وأخرى، وتحتكر إنتاجه مجموعة قليلة من الدول، فسبعون في المئة من مجمل استهلاك النفط العالمي هو من نصيب عدد قليل من الدول الصناعية. وتأتي الولايات المتحدة الأميركية في طليعة تلك الدول حيث بلغ استهلاكها اليومي أكثر من 16 مليون برميل عام 1992، تليها اليابان 5,5 ثم روسيا 4,4. أمّا بقيّة الدول الصناعية فيتراوح استهلاكها ما بين المليون والمليونين ونصف مليون برميل يومياً[1]. ونتساءل: هل ان الاستهلاك العالمي للنفط يتزايد في المستقبل أم انه يتراجع لمصلحة مصادر الطاقة الأخرى؟

تشير مختلف المراجع والدراسات إلى أن حاجة العالم للطاقة سوف تزداد بدون شك كلما ازداد عدد سكّان الأرض، وكلما ارتفع النموُّ الاقتصادي العالمي وتحسَّن المستوى المعيشي للأفراد. وتتوقَّع ان ينمو الاستهلاك النفطي العالمي بمعدَّل 2٪ سنوياً كحدٍّ أدنى. وبالرغم من اتجاه الدول الصناعية إلى التقليل من اعتمادها على النفط وإحلال موارد أخرى للطاقة مكانه، فإنها لا تستطيع الاستغناء عنه في المستقبل القريب نظراً لقصور المصادر

(1) راجع الجدول الإحصائي رقم (2). المصدر نفسه.

البديلة من جهة ولتعدّد استخدامات النفط من جهة أخرى.

فما هو إذاً، مستقبل الطلب العالمي على النفط؟

ثالثاً: التوقّعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط

كثرت الدراسات والتوقُّعات حول مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة. وبالرغم من تنوّع هذه الدراسات واختلاف مصادرها، فهي تُجمع على ان النفط سوف يبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليه سيزداد في المستقبل.

إن اتجاه دول العالم الصناعي يسير الآن نحو التقليل من الاعتماد على النفط لمصلحة مصادر الطاقة البديلة، وقد عمدت لتحقيق هذا الهدف إلى اتباع الكثير من الإجراءات، منها الحفاظ على النفط وترشيد استهلاكه، وإحلال مصادر أخرى للطاقة محلّه، وأخيراً ما يسمّى بفرض «ضريبة الكربون» لزيادة سعر النفط والحدّ من استخداماته.

وتُظهر أكثر التوقُّعات تفاؤلاً أنه حتى لو تمّ تطبيق جميع هذه الإجراءات بنجاح، فإن حصة النفط لن تنخفض أكثر من حوالى 35 في المئة من استهلاك الطاقة العالمي بحلول نهاية هذا القرن، بالإضافة إلى ما تحتاج إليه الصناعات البتروكيميائية المتنامية التي تستهلك حالياً نحو 10 في المئة من إنتاج النفط العالمي. وهذا يدل على أن النفط سيظلُّ المورد الأكثر أهميّة للطاقة لعقود مقبلة[1].

وتتوقّع مؤسّسة كامبرج لأبحاث الطاقة في الولايات المتحدة أن الطلب على النفط سوف يرتفع ابتداء من عام 1994 بسبب التحوُّل من الانكماش الاقتصادي إلى الانتعاش الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة وجميع دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.ECD). وتشير هذه الدراسة إلى أن الاستهلاك في دول الاتحاد السوفياتي السابق سوف يعود إلى الارتفاع بعد ان توقّف انخفاضه عند الحدّ الأدنى. يضاف إلى ذلك نموّ الطلب في عدد من الدول الآسيوية، فقد سجّل أكثر من نصف مليون برميل يومياً. أمّا زيادة الطلب على النفط في دول (OECD) فتُقدَّر بحوالى المليون ب/ي لتلبية نموٍّ اقتصادي متوقّع بمعدّل 2,7٪ كما يُتوقّع أن يزداد الطلب في أميركا اللاتينية ودول الشرق الأوسط بمعدّل مليوني برميل يومياً ابتداءً من منتصف عام 1994[2].

---

(1) د. أحمد علي عتيقة: «الاعتماد المتبادل على جسر النفط». لمرجع السابق، ص 69.

(2) The Economist, No. 7829, September 18Th, 1993, P. 69.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية (IEA)، في دراسة صادرة عنها، إلى ان استهلاك النفط في بلدان منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O ECD) سيرتفع من 37,9 م.ب/ي عام 1990 إلى 42,6 عام 2000 وإلى 45,2 عام 2010، في حين أن إنتاجها سينخفض من 15,9 م.ب/ي عام 1990 إلى 15,3 عام 2000 وإلى 13,8 عام 2010. وعلى افتراض ان النموَّ الاقتصادي سوف يكون بمعدَّل 2 في المئة سنوياً، فإن إجماليّ استهلاك العالم من النفط سوف يتزايد من 66,3 م.ب/ي عام 1990 إلى 77,3 عام 2000 وإلى 92,5 عام 2010[1].

ويضيف تقرير الوكالة إن حوالى 30 في المئة من الاستهلاك العالمي للنفط حالياً يأتي من الشرق الأوسط وفنزويلا وقد تصل هذه النسبة إلى 50٪ بحلول عام 2010. وإذا بقيت أسعار النفط على ما هي عليه الآن، فإن الطلب على النفط سيزيد أكثر ويزداد معه الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط مع تراجع كبير في تطوير المصادر البديلة للنفط[2].

وفي «مؤتمر الشرق الأوسط السابع للنفط» الذي انعقد في البحرين بين 16 و19 تشرين الثاني 1992، أَجمع المشاركون فيه على أنه «بالرغم من مضي عقود عدّة على محاولات إيجاد بدائل استراتيجية للنفط في حقل الطاقة، إلا أنه حتى الآن ما زال السائل الأسود المصدر الرئيسي للطاقة، والمحرّك الأساسي للاقتصاد العالمي. وتوقّع الأمين العام لـ «الأوبيك» خلال كلمته في المؤتمر أن ينمو الطلب العالمي على النفط بنسبة 1,8 في المئة سنوياً خلال العقد الحالي، وأشار إلى أن الطلب على النفط كنسبة مئوية من مجمل مصادر الطاقة سينخفض من 46٪ عام 1991 إلى 43٪ عام 2000، في حين ان الطلب الكمّي سيتزايد بحلول عام 2000 ليصل إلى 58 مليون برميل في اليوم، تعطي منه أوبيك 32 مليون ب/ي بزيادة نحو 9 ملايين ب/ي، إضافة إلى حوالى مليوني برميل كطاقة احتياطية لمواجهة أي زيادة مفاجئة على الطلب. وهذه الزيادة تعترضها صعوبات كثيرة حيث يتطلب القطاع النفطي مزيداً من الاستثمارات لزيادة الطاقة الإنتاجية. وقدَّر الأمين العام لمنظمة الأوبيك أن صناعة البترول في العالم بحاجة إلى 250 مليار دولار خلال السنوات القادمة لتستطيع تلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط»[3].

ويستخلص من كل هذه الدراسات أن النفط سيبقى المصدر الأول للطاقة حتى منتصف القرن القادم، وأن الطلب العالمي عليه سوف يتزايد في الدول النامية أكثر منه في الدول

(1) The Wall Street Journal, Europe, April 29, 1993, P. 8.

(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(3) مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 145، كانون الثاني 1992، ص 47.

الصناعية، وأن منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول الخليجية منها، هي المؤهّلة لسد حاجة العالم إلى هذه المادة بسبب ضخامة احتياطيّها النفطي وقدرتها على زيادة الإنتاج، مقابل تراجع مستمر في احتياطي بقية دول العالم وإنتاجها خارج منظّمة الأوبيك.

المطلب الثاني: الغاز الطبيعي

يشكّل الغاز الطبيعي اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم رغم حداثته. فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصّة.

وحتى الماضي القريب، كان الغاز الحرّ لا يستعمل إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محدودة بسبب صعوبة نقله وتخزينه. أما الغاز المصاحب فكثيراً ما كان يحرق للتقليل من كلفة النفط المستخرج ولعدم وجود أسواق استهلاكية له.

أمّا الآن، وبعد ان تطوّرت الصناعات البتروكيميائية، فقد أصبح الغاز الطبيعي يعتبر من أهمّ مصادر الطاقة النظيفة لخلوّه من الملوّثات البيئية كالرصاص والكبريت، وهذا ما جعل العالم يهتم بتطوير إنتاجه وزيادة نسبة استخراجه يوماً بعد آخر، خصوصاً بعدما تقدّمت الطرق الفنيّة لجهة خزنه وتسييله ونقله، وهذا ما دفع بالأمين العام لمنظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط إلى القول:

«إن الغاز الطبيعي سيكون الطاقة المؤهّلة لاحتلال المرحلة الانتقالية بين عصر النفط وعصر الطاقة غير التقليدية في المستقبل»[1].

أولاً: احتياطي العالم من الغاز الطبيعي

وفقاً لإحصاءات عام 1993، بلغ الاحتياطي الثابت أو المؤكّد للعالم من الغاز الطبيعي حوالى (131,3) مليار طن معادل للنفط. وكان نصيب أوروبا الشرقية منه حوالى 40 في المئة ومنطقة الشرق الأوسط ما يقارب 31 في المئة، والباقي موزّع بين العديد من دول العالم في مختلف القارات. وتُعتبر روسيا صاحبة أكبر احتياطي للغاز في العالم حيث بلغت نسبة احتياطيّها الثابت منه 35٪، يليها السعودية (25٪)، فإيران (14٪). أما بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فلا تملك سوى (11٪) من الاحتياطي العالمي. والجدول التالي يبيّن الاحتياطي المؤكّد من الغاز الطبيعي عام 1993 حسب المجموعات الدولية وبالنسبة المئوية[2]:

---

(1) راجع: الأمين العام لمنظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، التقرير السنوي العاشر 1983، الكويت 1984، ص 62.

(2) L'Expansion, 9/22 September 1993, P. 97.

المنطقة	النسبة المئوية (٪)
أوروبا الشرقية	39,4
الشرق الأوسط	30,5
آسيا ـ أستراليا	8,7
أفريقيا	6,8
أميركا اللاتينية	5,3
أميركا الشمالية	5,2
أوروبا الغربية	4,1

إلى جانب هذا الاحتياطي المؤكَّد، هناك احتياطي إضافي يوازي الضعف تقريباً، فإذا ما استثمر واستغلّ وفقاً للظروف الاقتصادية والتقنية الحالية استطاع أن يكفي العالم إلى ما بعد نهاية هذا القرن.

ثانياً: إنتاج العالم واستهلاكه من الغاز

شهد العالم ارتفاعاً خفيفاً في إنتاج الغاز الطبيعي خلال عام 1992 حيث بلغ حوالى 1,8 مليار طن معادل نفط. وتعتبر روسيا وأفريقيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق إنتاج الغاز في العالم. ويشكّل إنتاج الغاز حالياً حوالى 15٪ من حركة التجارة العالمية، ثلاثة أرباعه غاز مضغوط وربعه غاز مُسَيَّل. وتشير مختلف التوقُّعات إلى زيادة معدَّلات الإنتاج العالمي قبل نهاية هذا القرن لتحسّن سوق الغاز الطبيعي وإدراك العالم مزايا هذا المصدر النظيف من الطاقة. لذلك اهتمت الدول المنتجة بوضع البرامج والخطط لاستغلاله، سواء على صعيد البحث والتنقيب عن حقول جديدة، أم لجهة تسييله ونقله عبر شبكات الأنابيب الضخمة، كمشروع الخطِّ العملاق لنقل الغاز من سيبيريا إلى سبع دول في غرب أوروبا. ومن المتوقَّع أن يرتفع إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 35٪ ليبلغ 4,3 مليون برميل معادل للنفط بنهاية القرن. وسوف تحتلّ بلدان منظَّمة الأوبيك مركز الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي المسيَّل وتجارته في العالم، على اعتبار ان الزيادة في الإنتاج تتجاوز إلى حد بعيد الزيادة في الاستهلاك المحلّي خلافاً للمنتجين الآخرين الذين يستخدمون إنتاجهم من سوائل الغاز محلّيا[1].

(1) مجلة عالم المال والنفط، المجلّد 26، العدد 4، قبرص 1993، ص 11.

وإذا كان إنتاج الغاز الطبيعي لا يزال يُحرز تقدُماً ملموساً في سوق الطاقة الدولي، فإن استهلاكه العالمي يقع في المرتبة الثالثة من حيث الأهميّة بعد النفط والفحم. ففي عام 1992 بلغت حصّة الغاز من مجموع استهلاك الطاقة العالمية حوالى 21٪ مقابل 40٪ للنفط و26٪ للفحم. وتُعتبر دول أوروبا الشرقية وأميركا الشمالية من أكبر الدول المستهلكة للغاز في العالم حيث بلغت نسبة استهلاك هذه المناطق حوالى 6,4بالمئة من مجموع الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي والبالغ 1,9 مليار طن معادل للنفط في عام 1992 كما يتبيّن من الجدول التالي[1]:

المنطقة	النسبة المئوية (٪)
أوروبا الشرقية	35
الشرق الأوسط	5,2
آسيا ـ أستراليا	8,5
أفريقيا	2
أميركا اللاتينية	4,2
أميركا الشمالية	29,6
أوروبا الغربية	15

ويُستخدم الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في كثير من الدول، فهو ذو قيمة حرارية مرتفعة، ينحصر استعماله في المنازل بعمليات الطهي والتسخين والتكييف، ويستعمل في الصناعة لتوليد الطاقة في كثير من العمليات الصناعية. ويستخدم أيضاً كمادة أولية في تحضير بعض المواد الكيميائية مثل كحول الميثانول، كما يستعمل بشكل محدود كوقود للسيارات.

ويجري الاستعمال الأوسع للغاز في إنتاج الكهرباء في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي السابق وفرنسا بشكل خاص، أمّا بالنسبة لليابان فإن حوالى 70٪ من استعمال الغاز هو لإنتاج الكهرباء.

«لقد ارتفع استهلاك الغاز في العالم بنسبة 32,1 في المئة في الفترة الممتدّة بين 1980ـ 1992 مقارنة بنسبة 4,3 في المئة للنفط و8,1 في المئة للفحم. ومن المتوقَّع أن تستمر هذه

(1) المرجع السابق. L'Expansion, P. 97.

الزيادة المطردة لاستهلاك الغاز في المستقبل بسبب التوجّه العالمي نحو حماية البيئة وتوافر كميّات كبيرة من الغاز في العالم. وعلى رغم الكلفة المرتفعة وتطوير مصادر أخرى للطاقة (كالطاقة النووية أو الشمسية) فإن معظم المؤشرات تبيّن تزايد الطلب على الغاز، فالتغيُّرات السياسية والاقتصادية في أوروبا إلى جانب إدراك العالم مزايا الغاز الطبيعي البيئية، جعلت الدول الصناعية حالياً تسعى إلى تطوير أساليب تكنولوجية لاستخدام الغاز المضغوط لتشغيل المركبات وغيرها، الأمر الذي ينبىء باستخدامه على نطاق أوسع مستقبلاً»[1].

وتؤكد مختلف الدراسات أن حصّة الغاز الطبيعي من مجموع الطلب العالمي على الطاقة سوف ترتفع من 21,5٪ عام 1990 إلى 22٪ عام 2000 إلى حوالى 24٪ عام 2020[2]. إن الزيادة في الطلب على الغاز سوف ترتفع ثلاثة أضعاف خارج دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2010. أما في الدول الصناعية (OECD) فيتوقَّع أن ترتفع حصة الطلب على الغاز أكثر من 60٪[3]. غير أن التوسُّع في استخدام الغاز في هذه البلدان يتطلب حسب وكالة الطاقة الدولية زيادة كبيرة في حجم المستوردات من خارج هذه الدول. وهذا الأمر يتحكَّم فيه عاملان أساسيان في التجارة الدولية:

1 ـ مستقبل سعر الغاز ومدى إمكان منافسته لأسعار الوقود الأخرى.

2 ـ أمن وسلامة الإمدادات الخارجية[4].

ثالثاً: الصعوبات التي تعترض استخدام الغاز الطبيعي

صحيح أن التطوُّرات التقنية قد حلّت معظم المشاكل التي كانت تعترض استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، ومنها التوزيع والتخزين ومسألة تسييل الغاز، غير أن العقبة الأساسية التي ما زالت تقف أمام استعماله بشكل واسع وعلى نطاق دولي هي مشكلة نقله عَبْر القارّات من مصادره الأصلية والنائية إلى مناطق الاستهلاك. فهناك وسيلتان لنقل الغاز الطبيعي: الأولى عَبْر ناقلات خاصّة ومبرَّدة بعد تحويله إلى سائل، والثانية بواسطة شبكة أنابيب تمتد على مسافة آلاف الأميال، مع ما يرافقها من محطّات ضخّ ومراكز مراقبة

---

(1) راجع في صحيفة الحياة في 22 آذار 1994، ملخص للكلمة التي ألقاها السيد سهيل المزروعي مدير عامّ شركة نفط أبو ظبي الوطنية أمام مؤتمر صادرات الغاز في 21 آذار 1994، وهي بعنوان «الشرق الأوسط يلعب دوراً حاسماً في تغطية الطلب على الغاز».

(2) المصدر السابق. L'Expansion, P. 97.

(3) The Wall Street Journal, Europe, April 29, 1993, P. 8, 9. المرجع السابق.

(4) OECD/I.E.A, «World Energy Out Look, Summary and Conclusion», Paris, 1982, P. 42.

وغيرها من التجهيزات. وهذه الطريقة تحتاج إلى استثمارات ضخمة، إذ بلغت تكاليف إنشاء خطّ الأنابيب من سيبيريا في الاتحاد السوفياتي السابق إلى أوروبا الغربية حوالى 15 مليار دولار أميركي[1].

كما أن خطّ الأنابيب المنوي مدُّه بين سيبيريا وألمانيا بطول 4000 كلم، والمقرّر إنجازه في العام 2010 تُقدّر كلفته بحوالى 10 مليارات دولار[2]. لهذا نرى أن الغاز يغطّي نسبة كبيرة من الحاجة للطاقة عندما يكون مصدره محلياً أو قريباً من سوق الاستهلاك. أمّا في المناطق البعيدة من مصادره الأصلية فيبقى استخدامه محدوداً.

لا شكَّ في أن الغاز الطبيعي وقود جذّاب من الناحية البيئية وأن العالم سوف يتوسّع في استخدامه مستقبلاً، غير أن أسعاره المتدنّية لا تشجّع على إقامة مشاريع جديدة. لذلك يبقى مستقبل الغاز مرتبطاً بالنفط بالنسبة لأسعاره، ويخضع لاستراتيجية البلدان المنتجة، خصوصاً بلدان الشرق الأوسط التي تعتبر مصدراً مهماً في تغطية الطلب على هذا النوع من الوقود.

المطلب الثالث: الطاقة النووية

تتصدّر الطاقة النوويّة إلى جانب الفحم قائمة المصادر البديلة للنفط لكونها المصدر المؤهل مستقبلاً لسد قسم كبير من حاجة العالم إلى الطاقة.

ويعتمد هذا المصدر على مادة اليورانيوم كعنصر أساسي لتوليد الطاقة بواسطة مفاعلات أو محطات تُبنى خصّيصاً لهذه الغاية. وخلال الحرب العالمية الثانية، استعملت الطاقة النوويّة لإنتاج القنبلة الذريّة ثمّ تطورت بعد ذلك إلى أن بدأ استخدامها تجارياً لتوليد الكهرباء في منتصف الخمسينات. وعلى الرغم من الدعم الحكومي الذي حَظيت به هذه الصناعة في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، سواء على صعيد الدراسات والأبحاث العلمية، أم على صعيد المبالغ الطائلة التي خُصّصت لتطويرها، فإنها لم تتمكّن حتى الآن من تحقيق النتائج المرجوّة منها في ميدان الطاقة بسبب الصعوبات التقنية والبيئية والاقتصادية التي تواجهها.

---

(1) مجلّة البترول، المجلّد 20، العدد 3، أيار ـ حزيران. الهيئة المصرية العامّة للبترول، القاهرة، ص 43 و44.

(2) مجلّة عالم المال والنفط، المجلّد 26، العدد 7، قبرص 1993، ص 7.

أولاً: احتياطي العالم من مادّة اليورانيوم

لا يزال اليورانيوم حتى الآن هو المصدر الوحيد المستخدم لإنتاج الطاقة النوويّة في توليد الكهرباء. وكان مجموع احتياطي العالم من هذه المادّة في عام 1980 حوالى 61 بليون برميل معادل نفط (من حيث المحتوى الحراري)، وهي تكفي لمدة 38 سنة تقريباً على أساس استهلاك عام 1982. وهناك احتياطي إضافي مُقدّر بحوالى 83 بليون برميل معادل نفط تكفي لمدّة 52 عاماً[1]. وفي عام 1985 بلغت كمّيات الاحتياطي خارج الدول الشيوعية سابقاً حوالى 165 مليار برميل معادل نفط[2]. ويتوقّف العمر الحقيقي لهذه الكمّيات من الاحتياطي على مدى تحسين كفاية المفاعلات الحالية وإمكان تطوير المفاعل المولِّد السريع الذي لا يستهلك من اليورانيوم لإنتاج الطاقة نفسها سوى سدس ما يستهلكه المفاعل التقليدي الحالي[3].

وتشير معظم الدراسات والأبحاث إلى أن احتياطي اليورانيوم المؤكَّد لا يستطيع أن يلبّي الحاجات المستقبلية إذا ما توسّعت الصناعة النوويّة وأقبل الكثير من الدول على بناء المفاعلات لتوليد الكهرباء، الأمر الذي يستوجب بذل الجهود الحثيثة لاكتشاف احتياطي جديد وبالتالي زيادة معدّلات الإنتاج.

ويتجمّع احتياطي اليورانيوم بشكل أساسي في الدول المتقدّمة كالولايات المتحدة وأستراليا وكندا وروسيا، ولا يوجد احتياطي كبير في الدول النامية سوى في الصين وجنوب أفريقيا والنيجر والبرازيل.

وبلغ إنتاج اليورانيوم في خمس دول مجتمعة هي أستراليا وكندا وروسيا والصين والنيجر 57,7 في المئة من مجمل الإنتاج العالمي، وتتصدّر كندا قائمة المنتجين في العالم كما يتبيّن من الجدول التالي[4].

---

(1) مجلّة النفط والتعاون العربي، المجلّد العاشر، العدد 1، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، الكويت 1984. نقلاً عن:

- W.E.C. Survey of Energy Resources 1980.
- B.P. Statistical Review of World Energy, 1982.

(2) د. علي أحمد عتيقة: «الاعتماد المتبادل على جسر النفط». المرجع السابق، ص 47.

(3) أحمد السعدي: مصادر الطاقة. أوراق الأوابك رقم (3) منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، الكويت 1983، ص 24.

(4) راجع ملحق صحيفة النهار، في 31 آذار 1994، ص 24.

إنتاج العالم من اليورانيوم عام 1992 بالنسبة المئوية

البلد	النسبة المئوية (٪)
كندا	20,9
روسيا	16,8
الصين	7,8
النيجر	6,8
أستراليا	5,4
بقية دول العالم	42,3

ثانياً: إنتاج العالم واستهلاكه من الطاقة النووية

بلغت القدرة الإنتاجية للمحطات النوويّة العاملة في العالم حتى بداية عام 1990 حوالى (324,133) ميغاواط[1] تنتجها 428 محطّة نووية يضاف إليها 104 مفاعلات قيد الإنشاء بسعة (88,637) ميغاواط و18 مفاعلاً بطاقة (13,957) ميغاواط لا تزال في مرحلة التخطيط[2].

وأشارت بعض الدراسات إلى أن عدد المفاعلات النوويّة سيرتفع خلال التسعينات، بحيث يمكنها ان تؤمن حوالى 15٪ من احتياجات العالم من الكهرباء[3]، غير أن التطورات المرتقبة خلال هذا العقد تشير إلى تباطؤ وانخفاض في إنتاج الطاقة النوويّة، وذلك يعود إلى أن القليل من الدول تتوقّع بناء مفاعلات جديدة، مما ينعكس سلباً على التقديرات المتوقّعة. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن لا تزيد حصّة الطاقة النوويّة أكثر من 6٪ من إجمالي مصادر الطاقة العالمية حتى عام 2010[4].

أما بالنسبة لاستهلاك العالم من الطاقة النوويّة، فقد حصل تطوّر ملحوظ في استهلاك هذا النوع من الطاقة بين عام 1973 و1989 بحيث زادت حصّة الطاقة النوويّة من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة من 0,8٪ في عام 1973 إلى 5,6٪ في عام 1989 أي ما يعادل

---

(1) (M.W) Miga watt - 1000 K.W.
(G.W) Giga watt - 1000 M.W.

(2) Petrostrategies, June 4, 1990.

(3) راجع وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني ـ قطر، 6 ـ 11 آذار 1982، الجزء الثالث، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، 1983، ص 425.

(4) المرجع السابق. The Wall Street Journal, Europe, April 29, 1993, P. 9.

451 مليون طن معادل للنفط، وكان القسط الأكبر من هذه الزيادة من نصيب الدول الصناعية، فالولايات المتحدة وكندا والجماعة الأوروبية واليابان قد حازت 71٪ من المفاعلات النوويّة ونحو 76٪ من الطاقة النوويّة المنتجة في العالم في أول عام 1990. واستأثرت الولايات المتحدة وحدها بنحو 25,9٪ من عدد المفاعلات وحوالى 31٪ من الطاقة النوويّة. أما الدول التي كانت تُسمّى بالمعسكر الاشتراكي سابقاً، فقد حازت 16,8٪ من عدد المفاعلات واستهلكت حوالى 13,8٪ من الطاقة النوويّة معظمها كان من نصيب الاتحاد السوفياتي[1].

إن غالبية الطاقة النوويّة المتولّدة في العالم تستخدم في إنتاج الكهرباء والباقي لأغراض أخرى. وقد بلغت حصة الطاقة النوويّة في إنتاج الكهرباء عام 1991 في بعض الدول الصناعية ما يلي[2]:

البلد	النسبة المئوية في إنتاج الكهرباء ٪
فرنسا	72,8
ألمانيا الغربية	32.
اليابان	23,8
الولايات المتحدة	20,7
كندا	16,4
الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	8,1
الصين	صفر

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي لديها وحدات للطاقة النوويّة تحاول زيادة نسبة استهلاكها من هذا المصدر خلال السنوات القادمة، إلا أنه أصبح واضحاً بأن نصف ما يُخطّط من مشاريع للطاقة النوويّة غير قابل للتطبيق بعد فترة من الزمن، وذلك لصعوبات بيئيّة أو اقتصادية أو سياسية، كما حصل في الولايات المتحدة التي ألغت حوالى 92 وحدة بطاقة مئة ألف ميغاواط. وهذا ما ينطبق على فرنسا وألمانيا الغربية واليابان وإسبانيا والاتحاد السوفياتي السابق[3].

(1) المصدر السابق. Petrostrategies, June 4, 1990.
(2) المصدر السابق. ملحق صحيفة النهار، في 31 آذار 1994، ص 24.
(3) راجع التقرير السنوي العاشر لأمين عامّ منظّمة الأوابك 1983. المرجع السابق، ص 44 ـ 45.

ثالثاً: الصعوبات التي تعترض استخدام الطاقة النووية

رغم الاهتمام الدولي المتزايد بتطوّر استخدام الطاقة النوويّة لتوليد الكهرباء أو لاستخدامها في بعض المجالات الأخرى، فإن مستقبل هذه الصناعة سيبقى غامضاً إلى أن توجد الحلول الجذرية لعدد من الصعوبات والمشكلات المهمّة التي تواجهها وتحدُّ من انتشارها. ومن أهمِّ هذه المشكلات:

1 ـ مشكلة التخلُّص من الفضلات النوويّة.

تحمل النفايات النووية التي تتراكم في أثناء عمل المفاعلات كمِّية من اليورانيوم وبعض منتجاته المشعَّة مثل البلوتونيوم الذي يظلُّ ضرره للإنسان فاعلاً لآلاف السنين. ويُقدَّر حجم هذه النفايات في الولايات المتحدة وحدها بما يزيد على مئة مليون قدم مكعَّب ناتجة من صناعة الأسلحة ومحطَّات توليد الطاقة النوويّة[1]. وتُخزن الفضلات النوويّة في الولايات المتحدة حالياً في خزَّانات توضع تحت المياه في برك ضخمة تقام إلى جانب المحطّات أو تُدفن تحت الأرض في أماكن مخصَّصة لها ومرخَّصة من قِبَل الحكومة. ولا تُعتبر هذه الطريقة حتى الآن آمنة بسبب تعرّض هذه الخزّانات للتآكل وتسرُّب المواد المشعَّة منها، مما يستدعي مراقبتها باستمرار[2].

وتشكِّل مسألة النفايات المعضلة الأصعب التي تجابه الصناعة النوويّة نظراً لعدم سلامة الطرق المستعملة لتخزينها وبسبب الأخطار الناجمة عنها. ويشير بعض الخبراء إلى أن هذه المعضلة قد تؤدِّي إلى إقفال بعض المنشآت، أو عدم السماح ببناء محطات جديدة في بلدان عديدة إذا لم يتم اكتشاف الوسائل السليمة للتخلُّص من الفضلات النوويّة.

2 ـ مشكلة المحطات النووية المتوقّفة عن العمل:

بالإضافة إلى مشكلة النفايات، هناك صعوبة تقنيَّة أخرى تواجه انتشار الصناعات النووية هي مسألة المحطّات النووية المتوقّفة عن العمل. فالمحطة النوويّة مثلها مثل أي آلة أخرى تحتاج إلى الاستبدال بعد فترة طويلة، لأنها تصبح غير صالحة للعمل، وهذا يطرح مشكلة تنظيف مواقعها من المواد المشعّة الداخلة في هيكليَّتها مع ما يستوجب ذلك من

---

(1) World Energy Survey, Rockefeller Foundation, Virginia, U.S.A, Second Edition, 1981, P. 26.

(2) د. مظفر صلاح الدين شعبان وسمير صلاح الدين شعبان: «الطاقة وآفاقها المستقبلية»، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1984، ص 141.

إنفاق ملايين الدولارات. وكثيراً ما تفوق الأخطار الناجمة عن محطّة مُقفلة الأخطار الناتجة عن المحطّات العاملة.

3 ـ الأخطار المحتملة في استخدام الطاقة النوويّة:

إن استخدام هذا المصدر من الطاقة عرضة لأحداث وأخطار تؤدّي عند حدوثها إلى كوارث اجتماعية، منها:

أ) خطر انتشار الإشعاعات النووية الناجمة عن عطل فنّي.

تواجه الصناعة النوويّة خطر تسرب المواد المشعّة من المحطات العاملة نتيجة عطل فنّي في عمل المولّدات وأجهزة القياس والضبط أو في أجهزة التبريد. وقد حصل هذا بالفعل إثر حادثة جزيرة الأميال الثلاثة (Three Mile Island) في الولايات المتحدة الأميركية عام 1979 التي أدّت إلى إلغاء العديد من الوحدات النووية المقرّر إنشاؤها وتقييد هذه الصناعة بالقيود التشريعية الصارمة، بالإضافة إلى فاتورة الأضرار الناجمة عن الحادث والتي قُدِّرت بمليار دولار[1].

وفي نيسان عام 1986 وقع حادث خطير في المفاعل النووي في «تشرنوبيل» بالاتحاد السوفياتي السابق والذي نتج منه انتشار الإشعاعات النوويّة فوق أوروبا وبعض بلاد آسيا والشرق الأوسط. ويعتبر حادث تشرنوبيل من أخطر حوادث المفاعلات النووية حتى الآن حيث أدّى إلى مقتل العديد من الأفراد، وإصابة الملايين بالإشعاع الذرّي[2].

ب) خطر حدوث الانفجارات نتيجة عمل تخريبي أو زلازل أرضية

يُحتمل أن تتعرَّض المنشآت النووية لعمل تخريبي أو هجوم إرهابي ولو بالأسلحة الكلاسيكية (تدمير الطيران الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي) أو وقوع زلازل أرضية في مناطق وجودها. ومثل هذه الأحداث يؤدي إلى حدوث انفجارات هائلة تُخلِّف الدمار والخراب وتقضي على مئات الألوف من البشر.

ج) خطر انتشار الأسلحة النوويّة وتهديد الأمن الدولي

إن التوسُّع في الصناعة النوويّة على المستوى التجاري يزيد الأخطار التي تهدِّد السلام العالمي من خلال انتشار الأسلحة النوويّة الفتّاكة. ويرى معارضو الطاقة النوويّة أن زيادة

---

(1) مجلّة المؤشّر، العدد 39، تاريخ 28/12/1983، الشركة العامّة للصحافة والإعلام، دار التعاونية الطباعية، بيروت، ص 26.

(2) د. أحمد مدحت إسلام: «الطاقة ومصادرها المختلفة». المرجع السابق، ص 248 ـ 249.

عدد المفاعلات في العالم قد يتيح إمكان الحصول على البلوتونيوم (Plutonium) المادة الأساسية لصناعة القنبلة النوويّة. وتشير بعض التقديرات إلى أنه في عام 2000 تستطيع المفاعلات النووية العالمية أن تنتج من مادة البلوتونيوم ما يكفي لصناعة مئة ألف قنبلة سنوياً(1). وهذا يثير مخاوف العالم ويهدّد الأمن والسلام الدوليين، خصوصاً وأن الدولة التي تمتلك منشآت نووية قد تصبح غير قادرة على حماية نفسها من الأعداء.

إن حلّ هذه المشكلة يحتاج إلى أقصى درجات التعاون الدولي. وبالرغم من المعاهدات المعقودة والجهود الدولية المبذولة على هذا الصعيد، فلا تزال قضيّة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة المشكلة الأساسية المُعقَّدة في العلاقات الدولية.

4 صعوبة اختيار الموقع:

تخضع عملية اختيار المكان الملائم لبناء المحطّات النوويّة لشروط تقنية وبيئية لا تتوافر في كل المناطق والبلدان. ومن هذه الشروط: إمكان تبريد المياه وتخزين الفضلات المشعّة بأمان، وطبيعة الأرض الجيولوجية وعدم تعرُّضها للزلازل، وعدم وجود كثافة سكّانية بالإضافة إلى التسهيلات المطلوبة لدورة الوقود النووي وموافقة الرأي العام. كل هذه الشروط والعوامل تزيد من صعوبة اختيار الموقع وبالتالي تشكّل عقبة في طريق تقدُّم الطاقة النوويّة واستخدامها(2).

5 ـ معارضة الرأي العام:

بالإضافة إلى الصعوبات التي ذكرنا، فإن الصناعة النوويّة تلقى معارضة شديدة من قبل الرأي العامّ، مما يزيد القيود والعقبات التي تعترض سبل تطويرها وتقدُّمها في المدى القريب. ففي استطلاع للرأي العام عام 1988 رفض 61٪ من المشاركين الخيار النووي بينما أيّده 30٪.

وبالرغم من التقدّم التكنولوجي الحاصل في هذا المضمار، فلا تزال قضايا السلامة العامّة، وتصريف النفايات المشعّة، وأجهزة الأمان، وانتشار الأسلحة النووية من المسائل الأساسية التي تثير اهتمام مُعارضي الطاقة النووية. ولا شك في أن للمعارضة الشعبية تأثيراً فعالاً في برامج الطاقة النوويّة في مختلف دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر

---

(1) المرجع السابق. World Energy Survey, P. 27.

(2) OECD, I.E.A: «Energy Policies and Programmes of I.E.A countries, 1982 Review», (Paris, OECD, 1983), PP. 350-351.

الذي أدّى إلى إلغاء الكثير من البرامج المقرَّرة لبناء محطات جديدة أو إلى تأجيلها، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا واليابان. ولا يقتصر تأثير المعارضة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في بلدان عدّة، وإنما يمتدُّ أيضاً إلى الأحزاب السياسية والسياسيين في حملاتهم الانتخابية، إلى جانب تأثيرها في سياسة الاستثمار التي كان من نتائجها وضع المزيد من القيود التشريعية والسياسية لجهة إعطاء الرخص المتعلّقة بهذا الموضوع. ويبدو واضحاً أن تخفيف حدّة المعارضة من قبل الرأي العامّ هو من الأمور الملحّة والضرورية لمستقبل الطاقة النوويّة في العديد من بلدان منظمّة التعاون الاقتصادي والتنمية[1].

6 ـ المشكلة الاقتصادية:

تعاني الصناعة النوويّة بعض المشكلات الاقتصادية إن لجهة ارتفاع التكاليف الرأسمالية لبناء المحطّات النوويّة أم بالنسبة إلى زيادة أسعار الوقود النووي والمبالغ الضخمة التي تُصرف على الأبحاث، والتطوُّرات التقنية. وتُقدَّر التكاليف المالية لإنشاء مصنع للطاقة النوويّة بطاقة ألف ميغاواط (تعادل عشرة آلاف برميل يومياً من النفط الخام) بحوالى 1,2 بليون دولار[2]. وتُقدّر كلفة التجهيزات الوقائية لمثل هذا المصنع بنحو نصف كلفة المحطّة، تُضاف إلى ذلك المبالغ الكبيرة التي تنفق على الأبحاث والدراسات العلمية والتي تُقدَّر في الولايات المتحدة الأميركية وحدها بحوالى 40 بليون دولار[3].

لذلك، فإن القدرة التنافسية بين أسعار الوحدات الكهربائية المتولّدة من الطاقة النووية وتلك المتولّدة بواسطة النفط، تتوقّف على ما تستطيع تحقيقه من انخفاض في التكاليف المالية وأسعار الوقود النووي. فالطاقة النوويّة تحتاج إلى استثمارات هائلة ارتفعت نتيجة لشروط السلامة من حوالى 1000 دولار للكيلوواط في النصف الأول من السبعينات إلى حوالى 3200 دولار للكيلوواط في النصف الثاني من الثمانينات[4].

إن العوامل الاقتصادية، مضافة إلى القيود التي تفرضها الحكومات بسببها، وتراجُع أسعار النفط بشكل بارز، من شأنها أن تُخفِّف وتَحدّ من زيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

---

(1) المرجع نفسه، ص 350.

(2) Petroleum Economist, March 1980, Published monthly, London, PP. 94-95.

(3) المرجع السابق. World Energy Survey, P. 27.

(4) ميشيل برور: «الطاقة الباردة: حلول متجدّدة لمشاكل بيئية»، مراجعة محمد مختار اللبابيدي، مجلّة النفط والتعاون العربي، المجلّد 19، عدد 68، الأوابك، 1994، ص 113.

7 ـ القيود المفروضة على مادّة اليورانيوم:

يُستدلّ من التوزيع الجغرافي لاحتياطي اليورانيوم في العالم أن هذه المادّة لا توجد إلا في عدد قليل من البلدان. والجدير بالذكر أن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكّم في إنتاجها وتصنيعها وتجارتها. لذلك نجدها تضع القيود والشروط على كيفيّة تصديرها إلى بعض الدول الأخرى كشرط الرقابة والتفتيش على المحطات النوويّة. من هنا فكثيراً ما تَتردَّد هذه الدول في بناء المفاعلات النوويّة بسبب خضوع إمداداتها من اليورانيوم للظروف السياسية المتقلّبة، ثمّ إنها تعتبر الإشراف والرقابة أمراً يمسُّ سيادتها واستقلالها[1].

والخلاصة أن كل هذه العراقيل والصعوبات التي عرضناها تبقى في حال انتفاء الحلول المناسبة لها عقبات أساسية في وجه الصناعة النوويّة والتوسُّع في استخدامها لتوليد الطاقة.

المطلب الرابع: الفحم الحجري

صرَّح الرئيس الأسبق لمجلس إدارة شركة «برتش بتروليوم» السيد ديفيد ستيل:

«إن فترة المزاحمة بين النفط والفحم قد ولّت. ومن أجل التغلّب على نقصان الطاقة الذي قد يصبح عالمياً بعد حوالى 15 إلى 20 سنة، يتوجَّب علينا مستقبلاً أن نولي اهتماماً أكبر لمصادر أخرى غير النفط. ولا شك في أن الأهميَّة الكبرى يجب أن تولى للفحم»[2].

والفحم الحجري يُعتبر من أهمّ مصادر الطاقة البديلة للنفط لأنه متوافر بكثرة في العالم، ولكن استخدامه يواجه اعتراضات كثيرة وإن كانت تعود إلى أسباب أقلّ خطورة نسبياً من الأسباب التي تثير رفض الطاقة النوويّة.

والجدير بالذكر أن الفحم قام بدور أساسي في توفير الطاقة العالمية منذ أوائل هذا القرن. ولم يفقد أهمّيته كمصدر مهمّ للطاقة في العالم إلا في أواخر الستينات عندما حلّ النفط والغاز مكانه لاعتبارات عديدة، أهمها سهولة الاستخراج والنظافة وضآلة التكاليف.

بعد عام 1973، وعلى أثر نقص الإمدادات النفطية للدول الغربية نتيجة حظر النفط العربي وما تبعه من ارتفاع في الأسعار، عاد الفحم إلى الظهور كمصدر بديل للنفط، ممّا دفع دول إنتاجه إلى زيادة إنتاجها والعمل على رفع نسبة استهلاكه، إلا أن صعوبات عديدة

---

(1) د. خليل إبراهيم حسين: «أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربي»، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، مصر 1976، ص 15.

(2) مايكل تانزر: «التسابق على الموارد ـ الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات»، ترجمة حسني زينة، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1981، ص 118.

ما زالت تعترض طريق تطوير استخدام الفحم لتوليد الطاقة.

أولاً: موارد العالم واحتياطيه من الفحم

يتمتّع العالم بموارد ضخمة من الفحم تُقدّر بما بين 10 إلى 11 تريليون طن (تريليون ـ مليون مليون). وهي تفوق موارد أيّ وقود آخر وتكفي للاستعمال عالمياً وبشكل واسع لحقبة طويلة من الزمن تُقدّر بـ 250 عاماً حسب معدّلات الإنتاج والاستهلاك الراهنة. لكن هذا الاحتياطي قد لا يكفي هذه الفترة كلّها إذا بدأ العالم بزيادة استخدامه لهذا المصدر. ويتوزّع احتياطي الفحم بمختلف أنواعه[1]، وفقاً للتصنيف الذي وضعه مؤتمر الطاقة العالمي عام 1983، على نوعين:

1ـ الاحتياطي المؤكّد: وهو الكميات التي يمكن تعدينها فعلياً حسب الأساليب التقنيّة المعمول بها حالياً ووفقاً للأسعار والتكاليف السائدة، وتُقدّر بحوالى 946 بليون طن متري.

2 ـ الاحتياطي الإضافي: وهو جزء من مجموع الموارد التي تمّ تحديدها جيولوجياً والقابلة للاستثمار اقتصادياً في وقت من الأوقات ضمن الشروط الاقتصادية الحاضرة والمرتقبة والأساليب التقنيّة المُتاحة. وتُقدّر هذه الكمّيات بحوالى 1520 بليون طنّ متري[2].

ويُعتبر التوزيع الجغرافي لاحتياطي الفحم أكثر انتشاراً من احتياطي النفط. فبلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تحتوي على 47٪ من احتياطي الفحم العالمي. أمّا الاحتياطي الموجود في الاتحاد السوفياتي السابق والصين وبولندا فيقارب 39٪ وبلدان جنوب أفريقيا 15٪ ويلاحظ أن توزيع الفحم، بخلاف النفط، يتركّز في المناطق الشمالية الصناعية التي تُعتبر المستهلك الرئيسي للطاقة في العالم.

ثانياً: إنتاج العالم واستهلاكه من الفحم

بلغ إنتاج العالم من الفحم حوالى 2339 مليون طن معادل نفط عام 1989 أي بزيادة قدرها 794 مليون طن معادل نفط عمّا كان عليه عام 1973، وقد ساهمت دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالى 40,8 بالمئة من مجموع الإنتاج العالمي خلال العام المذكور.

أما الدول خارج هذه المنظّمة فقد بلغت حصتها من الإنتاج العالمي حوالى 1385

---

(1) أنواع الفحم ثلاثة: الخثّ والفحم البنّي والفحم القطراني.

(2) I.E.A/OECD: «Coal Information 1984», OECD, Paris, 1984, P. 49.

مليون طن معادل نفط أي ما نسبته 59,2 في المئة. ويُتوقَّع أن يزداد إنتاج تلك الدول وفقاً للمشاريع المستقبلية المخطَّط لها حتى يصل إلى 2093 مليون طن معادل نفط في عام 2005[1].

وحسب تقديرات مؤتمر الطاقة العالمي، فإن إنتاج العالم من الفحم يمكن أن يرتفع إلى 5,8 بليون طن عام 2000 و8,8 بليون طنّ عام 2020. أمّا الدراسة العالمية للفحم فتوقّعت في تقريرها لعام 1980 أن يتضاعف إنتاج الفحم عام 2000 على افتراض أن الفحم سوف يسدّ أكثر من نصف الطاقة الإضافية المطلوبة خلال العقدين القادمين[2].

وفيما يختصّ بالاستهلاك، فقد تراجعت حصة الفحم بالنسبة لمجموع الاستهلاك العالمي للطاقة من 29,3٪ في عام 1981 إلى 27,8٪ عام 1989، أي ما قيمته 2231 مليون طن معادل نفط.

وتتوقّع بعض الدراسات أن استهلاك العالم من الفحم سوف يزداد إلى 6000 أو 7000 مليون طن في عام 2000. إلا أن العالم، حتى وفقاً لهذه المعدَّلات، لن يستهلك سوى 16٪ من احتياطيه آنذاك. ويتوزّع الاستهلاك بنسبة 40٪ في بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية و55٪ في البلدان ذات التخطيط المركزي الاقتصادي (سابقاً) و5٪ في البلدان الأخرى[3].

أما وكالة الطاقة الدولية فتتوقّع ارتفاع استهلاك الفحم خارج دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبلغ حوالى 4220 مليون طن معادل نفط عام 2005[4]. لكنَّ مختلف التوقُّعات تشير إلى أن حصَّة الفحم من مجموع الطلب العالمي على الطاقة لا تتعدّى 26٪ حتى عام 2010 ويُستعمل الفحم حالياً وبشكل رئيسي لتوليد الكهرباء، إلى جانب استعماله في القطاع الصناعي وخاصَّة صناعة الفولاذ والحديد. وهناك سوق جديدة ومهمّة لاستخدام الفحم «Feed Stock» لمصانع النفط والغاز الاصطناعيِّين. أما استخدامه في المباني

(1) International Energy Agency (I.E.A), «Global Energy: The Changing Out-Look» OECD/I.E.A, Paris, 1992, table 3, table 6.

(2) المرجع السابق. World Energy Survey, P. 24.

(3) The ARAB Economist «General economy», Vol. XII, No. 133, October 1980, Beirut, P. 12.

(4) المصدر السابق. I.E.A/OECD, «Global Energy», Tables 3-10.

السكنية والتجارية فلا يزال محدوداً ودون أهميّة حتى الآن.

ثالثاً: الصعوبات التي تعترض استخدام الطاقة من الفحم

رغم اهتمام العالم بتطوير صناعة الفحم والعمل على توسيع استخدامه في مجال الطاقة، فإن احتمالات الزيادة في إنتاجه واستهلاكه لا تزال دون التوقُّعات المرجوَّة بكثير. وذلك يعود إلى المشاكل والصعوبات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك على السواء.

فمن ناحية الإنتاج، ترتفع معدَّلاته في حال وجود مناجم سطحية، لكن صعوبات كثيرة تُعيق عمليات الاستخراج عندما تكون المناجم عميقة. ففي مثل هذه الحالة، يستغرق إعداد منجم جديد وعميق للإنتاج فترة زمنية طويلة قد تصل إلى 7 أو 8 سنوات، كما أن معدل الإنتاج من هذه المناجم ينخفض بصورة كبيرة نظراً للظروف الصعبة التي تواجه العمّال في أثناء القيام بمهامِّهم.

ومن العناصر المؤثِّرة في عمليات الإنتاج، التكاليف المالية المرتفعة، إذ إن معظم الاستثمارات المطلوبة لسلسلة إمدادات الفحم تكمن في بناء الموانىء والمرافق ومحطّات توليد الكهرباء ووسائل النقل المختلفة. يضاف إلى ذلك نفقات التعدين بما فيها أجور العمّال ونفقات الشحن وكلتاهما في ازدياد مطَّرد.

أمّا على صعيد الاستهلاك، فهناك مشكلات عديدة ومختلفة يأتي في مقدِّمها ارتفاع درجة تلوُّث البيئة الناتج عن استخدامه كوقود لتوليد الكهرباء. فالمعروف أن الفحم يولِّد عند إحراقه موادّ ملوِّثة وغازات سامَّة تشكِّل خطراً على الصحة العامة كثاني أوكسيد الكربون وثاني أوكسيد الكبريت وأوكسيد النيتروجين وغيرها. وعلى الرغم من تقدُّم الأساليب التقنيّة المكلفة لعزل هذه الملوِّثات، فإنها لم تتمكَّن حتى الآن من إعطاء النتائج المطلوبة لهذا الغرض. من هنا ازدادت القيود المفروضة على استعمال الفحم حماية للبيئة والسلامة العامّة. ومع أن المتطلّبات البيئية تتغيّر من بلد إلى آخر، فإن إجراءات حماية البيئة التي اتُّخذت في عدد كبير من البلدان تشكّل عائقاً مهماً أمام تطوُّر استخدام الفحم، ما يؤدِّي إلى تأخير الاستثمارات أو توقُّفها نهائياً ما لم يكن ثَمَّة إجماع على الحاجة إلى هذا المصدر، وإذا لم تُبسَّط بعض إجراءات التراخيص والموافقة.

إن الصعوبات الاقتصادية والتقنية والبيئية، إضافة إلى خطر قيام عمّال المناجم بالإضرابات وإحجام الناس بصفة عامّة عن العمل في صناعات التعدين وأخطار الانفجارات وانخفاض أسعار النفط. إن كل هذه العوامل من شأنها التأثير سلباً في استخدام الفحم

كمصدر للطاقة، وتقلّل من إنتاجه واستهلاكه بشكل واسع[1].

المطلب الخامس: الوقود المركَّب

إن ثلثي مصادر الطاقة يُستهلكان على شكل سائل وغاز كما في قطاع المواصلات والاستخدامات المنزلية. وبما أن استعمال الفحم مباشرة كمصدر للطاقة يواجه صعوبات كثيرة ومختلفة كما رأينا، فقد اتجهت الاهتمامات والأبحاث إلى سُبُل تحويله إلى غاز ونفط بالوسائل التقنية. وإلى جانب الفحم يمكن إنتاج الوقود الاصطناعي عن طريق استثمار الصخور الزيتيّة والرمال القطرانية. وعلى الرغم من تخصيص وإنفاق المبالغ الطائلة في سبيل تطوير مثل هذه الموارد، فإنها لم تثبت جدواها بعد، لا على الصعيد الاقتصادي ولا على الصعيد الإنتاجي. بالإضافة إلى الاعتراضات الشديدة التي تواجهها من قبل روّاد حماية البيئة.

أولاً: إنتاج النفط والغاز من الفحم الحجري

يعود تاريخ صناعة النفط والغاز من الفحم الحجري إلى زمن بعيد حيث ظهرت أولى عمليّات التحويل في ألمانيا التي كانت تعتمد على طريقة دُعيت باسم «ليرجي Lurgi». ومنذ ارتفاع أسعار النفط، بدأ الاهتمام بتطوير أساليب هذه الصناعة في كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وأفريقيا الجنوبية. غير أن تقنيَّة إنتاج النفط من الفحم هي أقل تقدُّماً اليوم من إنتاج الغاز، فعملية تحويل الفحم إلى سائل تتطلّب إمّا إضافة الهيدروجين وإمّا إزالة الكربون منه. وفي بعض طرق الصناعة يُركَّب الغاز والنفط بواسطة رفع الفحم الحجري إلى حرارة عالية ثمّ ممارسة ضغط كبير عليه يؤدّي إلى تفكُّك عناصره المكوِّنة. ويمكن بهذه الطريقة الحصول على بعض المنتجات النفطية ومنها البنزين[2].

في الولايات المتحدة الأميركية، ترعى وزارة الطاقة عدداً من المصانع والمشاريع التجريبية بغية تطوير هذه الصناعة واستخدام أفضل طرق الإنتاج. غير أن تلك التجارب لم

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع المرجع السابق:
I.E.A/OECD, Energy Policies and Programmes of I.E.A countries, chapter 6, PP. 301-311.
وراجع أيضاً: بحث د. حسين عبد الله، المنشور في مجلّة ديارنا والعالم، السنة الرابعة، العدد 46، قطر 1979، ص 21 ـ 22.

(2) لمزيد من التفصيل حول الطرق المستخدمة لاستخراج النفط والغاز من الفحم.
راجع: د. أحمد مدحت إسلام: «الطاقة ومصادرها المختلفة». المرجع السابق، ص 47 ـ 52.

تُسفر بعد عن نتائج تصلح للتطبيق التجاري، فاستخراج النفط والغاز من الفحم يعتمد بصورة رئيسية على مدى تقدُّم الوسائل التقنية من جهة والعامل الاقتصادي من جهة أخرى.

ويقوم مكتب الفحم الأميركي وشركات البترول العالمية بدور مهمّ في هذا المجال حيث تتوقَّع وزارة الداخلية أن تنتج الولايات المتحدة حوالى 1300 مليون طن من الفحم عام 2000، منها 280 مليون طنّ يتمُّ تحويلها إلى غاز وتغطِّي 25٪ من حاجات أميركا للغاز[1]، وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن التوسُّع في إنتاج النفط والغاز الاصطناعيِّين، يتوقَّف على عوامل اقتصادية وتقنيّة. ويبدو برأي هذه الوكالة، أن أسعار الوقود الاصطناعية لن تكون أسعاراً تنافسية نظراً لضخامة رؤوس الأموال المطلوب استثمارها في هذا الميدان حيث تُقدَّر كلفة المصنع الذي يستخدم تقنية متقدِّمة حوالى خمسة بلايين دولار.

وتتوقّع الوكالة في عام ألفين أن تعمل في بلدان منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 4 إلى 6 مصانع تجارية منتجة للغاز و3 مصانع لإنتاج النفط مستخدمة الوسائل التقنيّة الجديدة[2].

وتعتبر جنوب أفريقيا اليوم الدولة السبّاقة في إنتاج النفط من الفحم، إذ إن افتقارها لحقول النفط الخام دفعها إلى الاهتمام بتطوير هذه الصناعة لتغطية قسم كبير من حاجاتها النفطية.

والجدير بالذكر بالنسبة إلى أفريقيا الجنوبية، أن كلفة إنتاج برميل النفط المستخرج من الفحم هو أقلّ من سعر برميل النفط المستورد، وذلك يعود إلى وجود الفحم الحجري فيها بكمِّيات كبيرة وبكلفة زهيدة نظراً للرواتب المنخفضة التي يتقاضاها عمّال المناجم السود.

ثانياً: استثمار الصخور الزيتية والرمال القطرانية

إضافة للفحم الحجري، يمكن استخراج النفط من رمال القار وحجر السجيل.

(1) النفط المستخرج من رمال القار (Tar sands)

تحتوي رمال القار على كمِّيات من النفط تحتاج إلى عمليّات تقنيّة متقدِّمة لاستخراجها، بمعنى أن النفط لا يوجد في هذه المصادر بشكل مخزون جاهز كما هو الحال في النفط

---

(1) Summary of the Report on the Energy crisis and development of Alternative sources to oil, OAPEC, May 1974, P. 7.

(2) OECD/I.E.A, Energy Policies and Programmes of I.E.A countries, PP. 417-418. (المرجع السابق).

الخام. ومعظم هذه الرمال في كندا وفنزويلا وكولومبيا والاتحاد السوفياتي (سابقاً). ولا يوجد حتى الآن مسح شامل لمعرفة الاحتياطي المؤكّد والإضافي لهذه الموارد في العالم لأن ذلك يعتمد على عوامل الكلفة الاقتصادية والمستوى التكنولوجي المطلوب(1).

وفي تقديرات مؤتمر الطاقة العالمي لعام 1986، بلغ الاحتياطي الثابت من هذا المصدر حوالى (300) مليار برميل معادل نفط والاحتياطي الإضافي (557) مليار برميل معادل نفط(2).

وتعتبر الوسائل التقنيّة المستعملة لاستغلال هذه المصادر في مراحلها التجريبية حيث لا يوجد إلا القليل من مصانع استخراج النفط من الرمال القطرانية على المستوى التجاري. إن تجارب كندا في هذا المضمار غنيّة، فهناك العديد من الشركات الكندية والأميركية التي تستغلُّ رمال القار فيها. غير أن كلفة برميل النفط المستخرج من هذا المصدر تُقدَّر بـ 35 دولاراً مقارنة بـ 20 دولاراً لسعر البرميل من النفط التقليدي(3).

وفي كندا حالياً مصنعان تجاريّان لإنتاج نفط القار. وكانت الحكومة الكندية بالتعاون مع جماعة الصناعيين قد خطَّطت لإنشاء مشروعين جديدين، كلفة كل منهما عشرة بلايين دولار. ويبلغ إنتاج المصنع الواحد حوالى مئة ألف برميل يومياً. غير أن الظروف الاقتصادية المتقلّبة دفعت الحكومة إلى إلغاء المشروعين المذكورين، ممّا ألقى غموضاً على مستقبل تطوير صناعة النفط من رمال القار في كندا(4).

إن إنتاج النفط من هذا المصدر يصطدم بصعوبات عديدة، فإلى جانب التكاليف المالية المرتفعة والمشاكل التقنيّة، هناك مشكلة تلوُّث البيئة ومشكلة استخراج ونقل مئات الألوف من أطنان الرمال إلى المصانع يومياً، وقضية التخلُّص من فضلات الرواسب والمياه الساخنة التي تبلغ ثلاثة أمثال كمّيات النفط المستخرجة، بالإضافة إلى نفقات التشغيل الباهظة(5).

---

(1) راجع تقرير «عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط»، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط (الأوابك)، الكويت 1974، ص 21 ـ 23.

(2) World Energy Conference, Survey of Energy Resources, London: WEC, 1986.

(3) د. حميد القيسي، مجلّة ديارنا والعالم. المرجع السابق، ص 16.

(4) المرجع السابق. OECD/I.E.A, Energy Policies and Programmes of I.E.A countries, PP. 416-417.

(5) راجع ندوة «البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة» (بغداد 20 ـ 23 تشرين ثاني 76)، =

(2) النفط المستخرج من حجر السجيل (Shale Oil)

السجيل أو ما يُسمّى بالصخور الزيتية، هي صخور ترسُّبية تحتوي على مواد عضوية صلبة تدعى «الكيروجين». وعندما تصل سخونة هذه الصخور إلى حرارة عالية تبلغ (900) درجة فهرنهايت، يمكن الحصول على نفط ثقيل يدعى نفط السجيل.

وتحتلّ الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى من حيث توافر الصخور الزيتية فيها. وتختلف التقديرات حول حجم الاحتياطي العالمي من نفط السجيل. فحسب تقديرات مؤتمر الطاقة العالمي لعام 1986، بلغ الاحتياطي الثابت (200) مليار برميل معادل نفط، أمّا الاحتياطي الإضافي فيُقدّر بحوالى 2,137 مليار برميل معادل نفط[1]. ويُعتقد أن 60 في المئة من الاحتياطي العالمي يوجد في الولايات المتحدة الأميركية ويتوزّع الباقي في كل من الاتحاد السوفياتي السابق والصين والبرازيل وبعض الدول العربية كالأردن وسورية والمغرب.

وإنتاج نفط السجيل ما زال في مراحله التجريبية، وقليلاً ما نجد مصانع على نطاق تجاري. وتعتبر الولايات المتحدة السبّاقة في هذا المجال، تتبعها البرازيل والصين وروسيا.

والجدير بالذكر أن عمليّة استخراج النفط من هذا المصدر تعترضها مشاكل كثيرة. أولى هذه المشاكل الاستثمارات الهائلة التي تحتاج إليها هذه الصناعة. إن مصنعاً ينتج مليون برميل يومياً ستبلغ كلفته وفقاً لتقديرات مكتب المناجم الأميركي بين أربعة وخمسة بلايين دولار. وهناك مشكلة النفايات الناتجة من استخراج نفط السجيل حيث يفوق حجمها حجم النفط المستخرج، بالإضافة إلى كمّيات المياه الكبيرة التي تستهلكها عمليّات الإنتاج والتحويل، إذ إن مصنعاً طاقته مئة ألف برميل يومياً يحتاج على الأقلّ إلى 720 مليون قدم مكعَّب من الماء سنوياً، في الوقت الذي يتوافر الاحتياطي في مناطق فقيرة بالموارد المائية كمنطقة كولورادو الأميركية[2].

= معهد البحوث والدراسات العربية وجمّعية الاقتصاديين ـ العراقيين، المجلّد الأول، 1977، القاهرة، ص 629.

(1) المرجع السابق. World Energy Conference, Survey of Energy Resources, London, 1986.

(2) المرجع السابق. Summary of the Report on the Energy crisis and development of Alternative sources to oil, OAPEC, 1974, P. 45.

ثالثاً: مستقبل الوقود الاصطناعي:

في دراسة أجرتها شركة أكسون الأميركية حول مستقبل وضع الطاقة العالمي حتى عام 2000، إشارة إلى أنه رغم الشكوك التي تحيط بمستقبل الوقود الاصطناعي، يمكنها ان تؤمّن من 7 إلى 9 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2000. وسيتركّز معظم هذه الكميّات في الولايات المتحدة الأميركية التي تتمتّع باحتياطي كبير وبقدرة تكنولوجية ومالية فائقة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلّب التغلّب على عوائق مهمّة تتعلّق بقضايا بيئية وتقنية واقتصادية(1). وهذه القضايا أثارت اعتراضات شديدة ضدّ تطوير إنتاج الوقود الاصطناعي في الولايات المتحدة من قبل رُوّاد حماية البيئة. وتستند هذه المعارضة إلى ثلاثة أسباب:

1 ـ الضرر اللاحق بالبيئة من جرّاء استهلاك كمّيات هائلة من المياه وإتلاف الأراضي التي تحتوي على السجيل أو رمال القار أو الفحم لإنتاج النفط بدلاً من زراعتها واستغلالها. ثمّ مشكلة تلوُّث الجوّ والضرر الاجتماعي الناجم عن مثل هذا التلوُّث، إلى جانب تعرّض العاملين في مصانع تحويل الفحم إلى غاز وسوائل للأمراض والأوبئة الخطيرة.

2 ـ التوظيفات المالية الضخمة المطلوبة لاستثمار أساليب إنتاجيّة قد لا تعطي المردود الاقتصادي والإنتاجي المتوقَّع. وتشير التقديرات التي أُجريت في أميركا إلى أنه يجب استثمار نحو 90 مليار دولار من أجل التوصُّل في عام 2000 إلى إنتاج ما يعادل ثلاثة ملايين برميل يومياً من النفط المستخرج من الفحم(2).

وتُقدَّر كلفة ما يعادل برميلاً نفطياً من الرمال القاريّة بما يتراوح بين 40 و50 دولاراً فيما يُنتظر أن تصل كلفة ما يعادل البرميل النفطي المستخرج من حجر السجيل إلى ما يتراوح بين 40 و70 دولاراً(3).

ولذلك أقدمت شركتا أكسون وأوكسيدنتال الأميركيتان على وقف مشاريعهما في ولاية كولورادو الأميركية عام 1982 بعد أن بدأ سعر النفط بالتراجع.

3 ـ ومن الوجهة التقنية، فإن مصانع إنتاج الوقود الاصطناعي لا تزال في مراحلها

---

(1) راجع الدراسة المترجمة والمنشورة في مجلّة عالم النفط، المجلّد 12، العدد 42، تاريخ 24 أيار 1980، ص 4.

(2) د. حسين عبد الله، مجلّة ديارنا والعالم المشار إليها سابقاً، ص 22.

(3) P. Kassler: «Technical costs and Economies of some typical oil and gas exploration and development Projects», Natural Resources forum, Vol. 8, No. 2 (April 1984), P. 187.

التجريبية، ولم تتوصّل بعد إلى المستوى التجاري بالرغم من المساعدات المالية الحكومية في هذا المجال.

كلُّ هذه الأسباب والمشاكل من شأنها إعاقة تطوير هذه الصناعة، وإضفاء المزيد من الشكوك على إمكان تحقيق الأهداف المتوخّاة من إنتاج الوقود الصناعي وجعله في وضع تنافسي مع أسعار النفط الخام التقليدي. والدليل على ذلك إقدام مجلس النوّاب الأميركي في عام 1984 على تخفيض ميزانية مؤسسة الوقود الاصطناعي بنسبة 5 مليارات دولار، ومنع المؤسّسة من استعمال ما تبقّى من المال لدعم اثنين من أكبر مشاريعها(1).

المبحث الثاني:

مصادر الطاقة الدائمة أو المتجددّة

هي المصادر التي تتمتّع بطابع التجدّد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاد مهما استهلك منه. ونميّز هنا بين نوعين من هذه المصادر:

1 ـ مصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول الغالبية من دول العالم، وهي قيد الاستخدام.

2 ـ ومصادر تتطلب مستوى تكنولوجياً رفيعاً لا يملكه العالم حتى وقتنا الحاضر، وهي ما تزال في مرحلة التجارب والأبحاث.

المطلب الأول: مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام

أهمّ هذه المصادر هي: الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الهوائية، وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة العضوية:

أولاً: الطاقة الشمسية

إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو اليوم من بين المصادر البديلة للنفط التي تُعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب. لذلك نجد دولاً عديدة تهتمّ بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفاً تسعى إلى تحقيقه. وتُستخدم الطاقة الشمسية حالياً في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة والتبريد كما يجري في أوروبا وأميركا وإسرائيل. أمّا في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخّات المياه في المناطق الصحراوية الجافّة.

---

(1) مجلّة عالم النفط، مجلّد 17، عدد 4، 1985، ص 2.

وتجري الآن محاولات جادّة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلاً في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع.

ويتوقّع أنصار الطاقة الشمسية أن يصبح إنتاج هذا المصدر تنافسياً خلال الأعوام القادمة، لكن استثماره في المجال التطبيقي ما زال بحاجة إلى تطوير، واستعمالاته التجارية محدودة، ولا يُعتبر أسلوباً اقتصادياً إلا في مجالات تسخين المياه والتدفئة. أمّا في مجال توليد الكهرباء فإن إنشاء وحدات توليد الطاقة الكهربائية بالوسائل التقنية المستعملة يُعتبر مكلفاً ولا يتناسب مع أسعار الكهرباء الحالية. إذ إن الكلفة الاستثمارية لوحدة طاقتها من 10 إلى 30 ميغاواط تزيد على 3000 دولار لكل كيلو واط، كما أن كلفة إنتاج الكهرباء تعادل ضعف الكلفة في المحطّات الحرارية التقليدية(1).

وعلى الرغم من الأبحاث والتجارب التي تجري بشكل متواصل في العديد من الدول لإنتاج الطاقة الشمسية بكمّيات كبيرة وبكلفة منخفضة، فما زال هناك الكثير من الصعوبات والمشاكل التقنية والاقتصادية التي تحول دون التوسُّع في استعمال هذا المصدر. فشدّة الإشعاع الشمسي تتفاوت من وقت إلى آخر في اليوم الواحد كما تتغيّر وفقاً لتبدُّل الفصول وتقلُّب المناخات في مناطق العالم المختلفة، وهي عوامل خارجة عن قدرة الإنسان على التحكُّم فيها، وهذا يستوجب اكتشاف الطرق الفنية الكفيلة بتخزين الطاقة الشمسية بصورة فعّالة، مع ما يتبع ذلك من إنفاق المبالغ المرتفعة على الأبحاث والتجارب والتجهيزات والمواد المطلوبة.

وهناك معضلة أساسية أمام تطوير الطاقة الشمسية تتعلّق بالمساحات الشاسعة التي تحتاج إليها إقامة المنشآت الخاصة بتوليد الطاقة. إن إنتاج ألف ميغاواط من الكهرباء يتطلّب مثلاً إقامة معمل على مساحة من 16 كلم^2. وهذه المساحة لها قيمتها وخاصّة في الدول الزراعية مثل أوروبا، وهي تشكِّل القيمة الكبرى عند تقدير كلفة بناء مشروع الطاقة الشمسية(2).

كل هذه الصعوبات، إلى جانب ضآلة المبالغ التي تُرصد لتطوير طاقة الشمس والاستفادة منها مقارنةً بالمبالغ المستثمرة في مجال الطاقة النوويّة والطاقة التقليدية (نفط، فحم، غاز)، تجعلنا لا نتوقَّع من الطاقة الشمسية مساهمة تُذكر في سدّ احتياجات العالم

---

(1) ميشال برور: «الطاقة الباردة. حلول متجدّدة لمشاكل بيئية»، مراجعة محمد مختار اللبابيدي، مجلّة النفط والتعاون العربي. المرجع السابق، ص 117.

(2) راجع «ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة». المرجع السابق، ص 383.

من الطاقة خلال المدة القصيرة المتبقّية من القرن العشرين.

«وتشير أغلب التقديرات إلى أن هذا المصدر لن يمدّ العالم قبل نهاية هذا القرن إلا بجزء قليل من احتياجاته للطاقة قد يصل إلى 2٪ في بعض التقديرات»[1].

ثانياً: الطاقة المائية (الكهرمائية)

يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر. حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تُستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النروج والسويد وكندا والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية، تُقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتُبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كمّيات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطّات بصورة دائمة.

«وتبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم حوالى 3 ملايين ميغاواط، يوجد حوالى ربعها في أفريقيا، و20٪ في أميركا الجنوبية، و16٪ في جنوب شرق آسيا و16٪ في الصين والاتحاد السوفياتي السابق، ويتوزّع الباقي في أميركا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى. ومن جانب آخر، تبلغ كمّية الطاقة المستغلّة من هذه المصادر حوالى 150 مليون ميغاواط، أي ما يعادل حوالى (5٪) من الطاقة الاحتمالية الكلّية. ويُعزى أحد أسباب هذه النسبة المنخفضة لاستغلال مصادر الطاقة المائية إلى الكلفة العالية لإنشاء محطات الطاقة، وبخاصّة أن المواقع الملائمة غالباً ما تكون بعيدة من مراكز استهلاك الطاقة. وبالنسبة إلى العالم العربي، فإن أشهر محطّات توليد الطاقة المائية، هي الموجودة في منطقة السدّ العالي في مصر ومنطقة سدّ الفرات في سوريا»[2].

تؤمّن الأنهار حالياً بين 10 و12٪ من الطاقة الكهرومائية المستخدمة في الولايات المتحدة أي ما يوازي 4٪ من الطلب الكلّي على الطاقة. وتخضع كلفة إنتاج الكهرباء من المحطات الحديثة لعوامل عديدة، فالمحطة الكبيرة تحتاج إلى استثمارات تتراوح بين 500 و2500 دولار للكيلوواط. أما المحطّات الصغيرة فتتراوح بين 1000 و6000 دولار

(1) C. Wilson: «Coal-Bridge to the future». نقلاً عن أحمد السعدي «مصادر الطاقة». المرجع السابق، ص 53.

(2) د. سعود يوسف عيّاش: «تكنولوجيا الطاقة البديلة»، سلسلة عالم المعرفة رقم (38)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1981، ص 20 وما يليها.

للكيلوواط. وعلى الرغم من اقتصادية المشاريع الكهرومائية فإن الإجراءات التشريعية، وتراجع أسعار الوقود التقليدي، والتشريعات البيئية، كلُّها أدَّت في السنوات الأخيرة إلى الحدّ من تطوير هذه المصادر[1].

وتشير التوقُّعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تُقدَّر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020. وتتركّز الزيادة الأساسية في الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً كما هو مبيَّن في الجدول التالي[2].

الطاقة المائية بما يعادل بلايين البراميل يومياً من النفط الخام

البلدان	الطاقة المولدة عام 1985	توقعات مستقبلية	
		2000	2020
دول OECD	5,80	6,93	10,06
دول التخطيط المركزي	1,55	3,72	11,22
الدول النامية	2,54	5,79	15,22
العالم	9,89	16,44	36,50

المصدر: تقرير مؤتمر الطاقة العالمي لعام 1980 حول مصادر الطاقة العالمية.

وبالإضافة إلى الطرق المعروفة لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية، تسعى بعض الدول كبريطانيا وفرنسا واليابان إلى الاستفادة من الطاقة الموجودة في العوامل المائية الطبيعية مثل المدِّ والجزر، وقوَّة تلاطم أمواج البحر، وتفاوت درجة الحرارة في البحار الاستوائية بين سطح المياه والأعماق. غير أن هذه المصادر لم تثبت جدواها الاقتصادية والتقنيّة حتى الآن، ولا يُتوقَّع أن يكون لها دور يذكر في ميدان الطاقة مستقبلاً.

ثالثاً: الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)

الطاقة الهوائية، هي الطاقة المستمدَّة من حركة الهواء والرياح. عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض زراعية وصناعية متعدِّدة.

ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة «طواحين هوائية» ومحطّات توليد تنشأ في مكان معيَّن ويتمّ تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية.

(1) ميشال برور، مجلة النفط والتعاون العربي. المرجع السابق، ص 124 ـ 125.
(2) أحمد السعدي. المرجع السابق، ص 47 وما يليها.

وبالإمكان حسب تقديرات منظّمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية[1].

وتقوم بعض الدول حالياً بتجارب عديدة لتطوير هذا النوع من الطاقة، مثل اليابان والسويد والدانمرك وكندا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية التي تتوقّع إدارة الطاقة فيها إنتاج ما يعادل 300 مليون برميل من النفط مع نهاية هذا القرن. غير أن تطوير هذا المصدر يواجه مشاكل وصعوبات مختلفة. فإلى جانب الكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء والمُقدَّرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية، يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة حيث يلزم 50 ألف طاحونة هوائية قطرها 56 متراً لإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط الخام[2].

ولعلّ المشكلة الأساسية التي تواجه الطاقة الهوائية تكمن في كونها لا تتوافر إلا في بعض المواقع وفي عدم استقرار قوّتها وصعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها. فالمعروف أن هذه الطاقة ليست ثابتة بل تتغيّر وفقاً لاختلاف سرعة الهواء وبالتالي يتغيَّر إنتاج المولد الكهربائي، ممّا يساهم في تغيير إنتاج الكهرباء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طلب المستهلك للكهرباء هو أيضاً متغيِّر وفقاً لحاجاته المتنوعة[3].

رابعاً: طاقة الحرارة الجوفية (Geothermal)

الحرارة الجوفية هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارَّة. لكن الحرارة المستغلة حالياً عن طريق الوسائل التقنيّة المتوافرة، هي المياه الساخنة والبخار الحارّ، بينما حقول الصخور الحارّة ما زالت قيد الدرس والبحث والتطوير.

وحتى الآن، ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى إمكان استغلال هذه الموارد، إذ إن نسبة استخدامها لا تزال ضئيلة. وتبقى زيادة مساهمة هذا المصدر في تلبية احتياجات الإنسان رهناً بالتطوُّرات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب التي ستجري مستقبلاً.

وتُستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة

---

(1) أحمد السعدي: «مصادر الطاقة». المرجع السابق، ص 55.

(2) المرجع نفسه، ص 56.

(3) د. سعود يوسف عيّاش: «تكنولوجيا الطاقة البديلة». المرجع السابق، ص 59 وما يليها.

المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبّية. وتُعتبر الولايات المتحدة الأميركية أكثر الدول استخداماً للطاقة الجيو ـ حرارية في توليد الكهرباء حيث يُستفاد منها حالياً في توليد 300 ميغاواط من الكهرباء، يليها كلّ من إيطاليا ونيوزلندا. أمّا في هنغاريا فإنها تُستعمل في تدفئة المنازل والمستشفيات وتدفئة البيوت الزجاجية الزراعية وتجفيف المحاصيل وفي صناعة الورق والنسيج. وفي الاتحاد السوفياتي السابق تُستعمل لإذابة الجليد عن الطرقات. وتُستخدم الينابيع الساخنة في الجزائر لأغراض طبّية وسياحية.

ويُقدّر إنتاج العالم من الطاقة الكهربائية المتولّدة من مصادر الحرارة الجوفية عام 1990 حوالى 5828 ميغاواط منها 2770 ميغاواط في الولايات المتحدة. ويؤخذ على استخدام تقنيّة توليد الكهرباء من هذا المصدر أن كفايتها منخفضة وتتراوح بين 6 و15٪[1].

ويواجه هذا المصدر من الطاقة صعوبات ومشاكل مختلفة تحدّ من إمكان تطويره والاستفادة منه، وأولاها صعوبة البحث والتنقيب، ومشكلة الحفر العميق لجهة تعرُّض الأدوات المستعملة لدرجات من الحرارة العالية تقلّل من فاعليّتها، بالإضافة إلى معرفتنا المحدودة بحركة المياه وتياراتها في باطن الأرض، ثمّ مشكلة التلوُّث الحراري وخروج الغازات غير القابلة للتكثيف تحت الظروف نفسها التي يتكثَّف فيها البخار كغاز أول أوكسيد الكربون والأمونيا والميثانول وغيرها من الغازات السامّة التي تشكّل خطراً على حياة الإنسان والحيوان[2].

خامساً: الطاقة العضوية (Bio Mass)

يُقصد بالطاقة العضوية، الطاقة التي يمكن استنباطها من الموادّ النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري. كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل الطوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية[3].

ويُعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري، ويُستعمل على نطاق ضيّق في الدول النامية وبعض الدول الصناعية، وهو يُعتمد بصورة أساسية على الأخشاب والنفايات وبقايا النباتات وفضلات الحيوانات. وعلى الرغم من الهدر الكبير وعدم الكفاية في التقنيّات الحالية

---

(1) ميشيل برور، مجلّة النفط والتعاون العربي. المرجع السابق، ص 127.
(2) لمزيد من المعلومات والتفصيل حول طاقة الحرارة ـ الجوفية واستخداماتها. راجع: د. سعود يوسف عيّاش. المرجع السابق، ص 117 ـ 140.
(3) د. سعود يوسف عيّاش: «تكنولوجيا الطاقة البديلة». المرجع السابق، ص 155 ـ 158.

لإنتاج هذه الطاقة، فإن هذا المورد لا يزال يؤمّن حوالى 10 بالمئة من الطاقة المستهلكة في العالم. وقد اتّسع استخدام الطاقة العضوية في إنتاج الكهرباء حيث ارتفع من 250 ميغاواط عام 1981 إلى 5100 ميغاواط عام 1988 وذلك عن طريق حرق الأخشاب. وتحتاج هذه الطريقة إلى استثمارات هائلة تتراوح بين 1500 و2500 دولار للكيوواط الواحد(1). لكنَّ النوع الذي يحظى بالأهمّية من بين مصادر الطاقة العضوية، هو إنتاج كحول «الأيثانول» من بعض المنتوجات الزراعية كقصب السكّر والشمندر السكّري والذُرة. ويُستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات بعد مزجه بالبنزين، كما هو حاصل في البرازيل والولايات المتحدة الأميركية.

ويرى البعض «أن هذا النوع من الطاقة مُكلف ويحتاج إلى طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منه أو تزيد. وسيكون ذلك على حساب المحصول الزراعي للغذاء، لأن 10٪ من احتياجات البنزين قد تكون على حساب نصف محصول الذرة. وإذا ناسب ذلك البرازيل في الوقت الحاضر نظراً لاعتبارات زيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غير المُستغلة، فمن الصعب تعميم هذا المصدر وتوسيعه. وفي الولايات المتحدة يُقدَّر أن إنتاج مليون برميل يومياً من الكحول يتطلّب زراعة 90 مليون فدّان، أي ثلث الأرض المزروعة حالياً، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادره من الأخشاب، فإن زيادته ستكون على حساب الغابات، يُضاف إلى ذلك كلفة نقله وتخزينه العالية. ولذلك يبقى هذا المصدر محدود الإمكانات ومحصوراً في بعض المناطق»(2).

المطلب الثاني: مصادر الطاقة الدائمة في مرحلة التجارب والأبحاث

إضافة إلى المصادر الرئيسية للطاقة الناضبة منها والمتجدِّدة والتي هي حالياً قيد الاستعمال، هناك بعض المصادر الأخرى التي لا تزال في مرحلة البحث والتجارب والدراسات. وإذا ما تمّ تطويرها تكنولوجياً واقتصادياً بنجاح استطاعت أن تشكِّل مصدراً غير محدود للطاقة في المدى البعيد. من بين هذه المصادر الانصهار النووي والهيدروجين.

أولاً: الانصهار النووي (Fussion)

تحدثنا عن الطاقة النوويّة المستمدَّة من الانشطار النووي (Fussion) والتي تعمل بها

(1) ميشيل برور. المرجع السابق، ص 120.

(2) أحمد السعدي: «مصادر الطاقة». المرجع السابق، ص 51.

المفاعلات النوويّة الحالية وهي تعتمد على اليورانيوم (Uranium) كوقود أساسي لها، وتُعتبر بذلك طاقة ناضبة لأن قاعدة احتياطيها مورد ناضب سوف يُستنفد عاجلاً أم آجلاً. أمّا المفاعلات النوويّة التي يُتوقَّع لها أن تستعمل وقود التريتيوم (Tritium) المشتقّ من الليثيوم (Lithium) ووقود الديتريوم (Diterium) أو الهيدروجين الثقيل الموجود في مياه المحيطات والبحار بكمّيات هائلة، بحيث تشكِّل 0,16 في المئة منها. وهذا يعني أننا نجد في كل 30000 كلغ من الماء كيلو غراماً واحداً من الديتريوم. وعليه فإن مياه البحار والمحيطات تحتوي أكثر من 10 ملايين طنّ من الديتريوم، وهذه الكمّية تغطّي حاجة العالم من الطاقة لحوالى 500 مليون سنة، لذلك فإن الطاقة التي سوف تنتجها مثل هذه المفاعلات في المستقبل هي طاقة دائمة، إذ إن اندماج كلغ واحد من هذا الوقود يُطلق طاقة قدرها 10^{10} .16 كيلو كالوري، بمعنى أوضح إن اندماج الديتريوم الموجود في ليتر واحد من ماء البحر يعادل حرق 300 ليتر من الغازولين (البنزين)(1).

وتُعتبر إمدادات هذا المصدر غير محدودة الإمكانات وغير ناضبة بالنسبة إلى حاجة المفاعلات، وهي تلقى اهتماماً كبيراً في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى حيث تجري الأبحاث المستفيضة للاستفادة منها في القرون القادمة. ولا يُتوقَّع لهذا المصدر أن يصبح قيد الاستخدام في وقت قريب قبل أن يتمّ اكتشاف التقنيات المطلوبة وإثبات نجاحها.

ثانياً: الهيدروجين

إن الاهتمام الواسع بالهيدروجين كمصدر أساسي للطاقة في المستقبل، وكبديل لوسائل الوقود التقليدية المعروفة، وخصوصاً النفط والغاز، نابع من كونه يتمتّع بمزايا عديدة تجعل منه وقوداً مثالياً بالمقارنة مع أنواع الوقود المتوافرة والبديلة. ومن هذه المزايا:

1 ـ الهيدروجين عنصر قابل للاحتراق ذو محتوى حراري عالٍ(2) ولا ينتج من احتراقه أيّ غازات سامّة أو ملوِّثة.

---

(1) د. مظفر صلاح الدين شعبان وسمير صلاح الدين شعبان: «الطاقة وآفاقها المستقبلية». المرجع السابق، ص 146. ولمن يهمّه الاطّلاع على كيفية تفاعل الاندماج النووي، يراجع المرجع نفسه، ص 145 ـ 168.

(2) إن احتراق كلغ واحد من الهيدروجين يولّد كمّية من الحرارة تقدّر بـ 30 ألف كيلو كلوري مقابل 11 ألف للبنزين و7800 كيلو كلوري للفحم الحجري.

2 ـ إنه مصدر غير ناضب ومتوافر بكميات هائلة في الطبيعة، وخصوصاً في مياه البحار والمحيطات، وهو دائم ومتجدِّد، إذ ان احتراقه يولِّد الماء النقي الذي يمكن ان يُستخلص منه الهيدروجين مرّات متتالية وغير محدودة.

3 ـ سهولة نقله وتخزينه، أي ان الهيدروجين يمكن نقله بشكل سائل أو غاز، سواء في صهاريج أو عبر شبكات الأنابيب، وهذا ما يجعل منه وقوداً مقبولاً للاستهلاك. وبذلك يمكن استعمال أنابيب الغاز الموجودة حالياً دون الحاجة إلى إنشاء أنابيب جديدة خاصّة. وبالإمكان، كذلك خزن الهيدروجين في خزّانات لفترات طويلة واستعماله عند الحاجة وبالمقادير المطلوبة دون أن يؤثّر ذلك في خصائصه.

4 ـ يمكن استخدام الهيدروجين في البيوت السكنية بدلاً من الغاز الطبيعي وبصورة خاصّة لأغراض الطبخ والتسخين والتدفئة، كما يمكن استعماله كوقود مستقبلي لمختلف وسائط النقل دون إجراء تغييرات جذرية في أجهزة المحرّكات المعمول بها حالياً. هذا بالإضافة إلى استعمالاته في صناعة الأسمدة الكيمائية وتوليد الطاقة الكهربائية[1].

وإذا كان الهيدروجين يتمتّع بكلّ هذه المزايا، فإنه بالمقابل يواجه الكثير من المشاكل والصعوبات الأساسية التي لم يتمّ التوصّل بعد إلى حلّها ضمن التكنولوجيا الحالية. وأهمّ هذه الصعوبات صعوبة فصله عن الماء لأن ذلك يحتاج إلى طاقة كبيرة، فهناك طرق عدّة لفصل الهيدروجين عن الماء، إمّا بواسطة التحليل الكهربائي الذي تُستخدم فيه كمّيات من الطاقة أكثر من الطاقة المُنتجَة، وإمّا بالطرق الحرارية ـ الكيمائية، وهي طرق معقّدة ومكلفة وتحتاج إلى درجة حرارة تبلغ 2000 م °[2].

هذه الطرق لا تزال في مرحلة الدراسات وتتطلّب المزيد من أعمال البحث والتجارب، ولذلك لا يمكننا الحكم مسبقاً على إمكان نجاحها أو فشلها.

المبحث الثالث:

أفضلية النفط على مصادر الطاقة البديلة

يُقصد بمصادر الطاقة البديلة المصادر الناضبة والمتجدّدة المستخدمة حالياً والتي يمكنها أن تحلّ مكان النفط وتكون بديلة عنه. وقد تعرّضنا لهذه المصادر ورأينا كيف أن

(1) مظفر صلاح الدين شعبان وسمير صلاح الدين شعبان. المرجع السابق، ص 224 وما يليها.
وراجع أيضاً: د. سعود يوسف عيّاش. المرجع السابق، ص 158 وما يليها.

(2) أحمد السعدي. المرجع السابق، ص 57.

استخدامها على المستوى التجاري ما زال يصطدم ببعض المشاكل والصعوبات التقنية والبيئية والاقتصادية، وبالتالي بقيت نسبة مساهمتها في تغطية حاجة العالم للطاقة محدودة ودون الأهداف المرسومة لها. أمّا النفط، ومع أنه مصدر طاقة ناضب مثله مثل الفحم، والغاز والطاقة النوويّة، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة وسيبقى متمتّعاً بهذه الأفضلية لسببين: امتلاكه بعض الخصائص والميزات التي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة من جهة، وقصور البدائل عن حلولها محلّ النفط من جهة أخرى.

المطلب الأول: ميزة النفط عن غيره من مصادر الطاقة

يتميّز النفط ببعض خصائص وصفات قلّما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً، نذكر منها:

أولاً: مرونة النفط وسهولة نقله وخزنه وتوزيعه

لقد تطوّرت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل تطوُراً بارزاً بحيث أصبحت تغطّي معظم مناطق العالم، مما سهّل وصوله إلى المستهلك بأهون السُبل وأقلّ التكاليف. كان النفط يُنقل في الماضي ولمسافات قصيرة عبر السكك الحديدية والصهاريج، ولكن بعد أن تزايد استخدامه وارتفع الطلب عليه، بدأ نقله يتمّ براً بواسطة شبكة من الأنابيب تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، كما يتمّ نقله بحراً إلى مختلف القارّات بواسطة ناقلات عملاقة تتّسع حمولتها لملايين البراميل دفعة واحدة. ويُعتبر نقل النفط بهذه الطريقة من أرخص طرق النقل.

إن التطوُّر الحاصل في وسائل نقل النفط جعل منه وقوداً مرناً ومرغوباً فيه للاستهلاك في الوقت الذي نجد فيه وسائل نقل الطاقة الأخرى يعترضها الكثير من الصعوبات. فمسألة نقل الغاز الطبيعي من مراكز إنتاجه البعيدة إلى أسواق الاستهلاك عن طريق الناقلات المبرّدة أو عبر خطوط الأنابيب لا تزال في مراحلها الأولى. وهذه الوسائل تحتاج إلى وجود تجهيزات خاصة لإسالة الغاز في البلد المصدِّر، وتحويله في البلد المستورد من غاز مُسيّل إلى غاز يمكن استعماله مباشرة، مع ما يرافق ذلك من استثمارات ضخمة. أمّا الفحم فإن حوالى 60٪ من كمّياته المستخرجة تُنقل إلى مناطق استخدامه بواسطة السكك الحديدية، وكذلك الأمر بالنسبة لوقود اليورانيوم. أمّا مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية وغيرها فإن استغلالها يفرض علينا الذهاب إلى حيث تتوافر ولا يمكننا نقلها من مكان إلى آخر.

ويتميّز النفط أيضاً بخاصّة التخزين، أي بسهولة خزنه لفترة طويلة في مستودعات أو خزّانات تُنشأ لهذه الغاية دون أن يؤثّر ذلك في خصائصه. وتتجلّى قيمة تخزين النفط في القدرة على الاستفادة منه واستخدامه بشكل دائم وفي الوقت والمكان المناسبين. وهذه الميزة يفتقر إليها بعض مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المدّ والجزر. فالمعروف أن مثل هذه المصادر لا تتوافر بصورة دائمة بل تتوافر أحياناً وتختفي أحياناً أخرى، كما تتغيّر بشكل مستمر.

إن ميزة النقل والتخزين تجعل من النفط وقوداً مرناً، بمعنى أنه ما دام هناك مخزون كافٍ، فبالإمكان استخدام الكمّيات المطلوبة وفقاً للحاجة. إلى جانب ذلك تنفرد المنتجات النفطية بسهولة توزيعها على المستهلكين عن طريق شركات تقوم بنقلها إلى محطّات البنزين والمصانع ومحطّات توليد الكهرباء المنتشرة في كلّ بقاع الأرض.

ثانياً: محتوى النفط الحراري قياساً مع مصادر الطاقة الأخرى

باستثناء الطاقة النوويّة والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى. فوفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة التي أعدّتها «بات كار» فإن غالوناً من البنزين يولّد عند احتراقه 125,70 مليون وحدة حرارية. والجدول التالي يبيّن كمّية الحرارة الناتجة من مختلف الوقود عند حرقها[(1)].

نوع الوقود	وحدة حرارية (مليون)	الكلفة بالدولار الأميركي
ـ ألف قدم مكعّب من الغاز الطبيعي	1,03	6,46
ـ كيلواط/ ساعة من الكهرباء	2412	8,5
ـ غالون البنزين	125,70	1,22
ـ برميل من المازوت (42 غالوناً)	5,83	9,48
ـ طن من الفحم الحجري	27,17	29,53 (شركات الكهربائية)

ثالثاً: النفط أقلّ كلفة من مصادر الطاقة الأخرى

يُعتبر النفط حتى الآن منافساً تجارياً لمصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث كلفة إنتاجه

(1) صحيفة الحياة في 21 شباط 1993، نقلاً عن تقارير إدارة معلومات الطاقة، إعداد بات كار.

أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية. فقد بقي سعر برميل النفط لمدّة نصف قرن يتراوح بين دولار ودولار و80 سنتاً، وهو أدنى من سعر أيّ مصدر من مصادر الطاقة. لذلك قيل: «إن حالة الرخاء والنموّ الاقتصادي والتقدُّم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال الفترة الممتدَّة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1970 مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك النفط، وبالتالي زيادة إنتاجه في بلدان المنشأ»(1).

وفي أواخر عام 1973، أدّت العوامل السياسية والاقتصادية المختلفة إلى تعديل كبير في أسعار النفط الخام بحيث ارتفعت حوالى أربعة أضعاف عمّا كانت عليه. ثم عُدِّلت الأسعار مرة أخرى عقب تغيير نظام الحكم في إيران لترتفع خلال الفترة (1978 ـ 1980) إلى أكثر من 80٪ من قيمتها الحقيقية. وقد دفعت زيادة أسعار النفط الدول الصناعية إلى إعادة النظر في سياستها المتعلِّقة بالطاقة والإسراع في تنويع مصادرها وتكثيف البحث عن مصادر بديلة. وأحرزت هذه الدول بعض التقدُّم في هذا المجال، إلا أن تدنّي أسعار النفط بشكل حادّ بين عامي (1985 ـ 1986) عشرة دولارات للبرميل الواحد، أدّى إلى التراجع في تطوير تلك المصادر بسبب ضعف وضعها التنافسي مع النفط. واليوم إنّ سعر برميل النفط لا يتجاوز 17 دولاراً ولا يُتوقَّع له أن يرتفع حتى عام 2005 إلى أكثر من 28 دولاراً، وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن وكالة الطاقة الدولية(2). وحتى في هذه الحالة يبقى النفط أرخص أنواع الطاقة وأقلّها كلفة بالمقارنة مع كلفة المصادر البديلة التي سبق أن أشرنا إليها.

رابعاً: انخفاض نسبة التلوّث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم

من المعروف أن مصادر الطاقة الرئيسية التي يستخدمها العالم في الوقت الحاضر هي طاقة الوقود التقليدية: كالنفط والفحم والغاز. وعند حرق هذه الأنواع من الوقود لتوليد الطاقة في المصانع والمحطّات ووسائل النقل، ينتج من عملية الاحتراق هذه غازات عدّة ملوِّثة للبيئة مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون وثاني أوكسيد الكبريت وبعض أوكسيد النيتروجين. وأكثر هذه الغازات ضرراً هي تلك التي تنتج من احتراق الفحم والنفط، بينما يُعتبر الغاز الطبيعي أقلَّ أنواع الوقود أضراراً بالبيئة. ويمتاز النفط عن الفحم لأنه يحتوي

---

(1) كتاب: «حوار الشمال والجنوب ـ وجهة نظر عربية»، لمجموعة باحثين. معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1982، ص 144.

(2) التقرير السنوي للطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، مجلّة الصناعة والاقتصاد، العدد 18، بيروت، حزيران (يونيو) 1994، ص 112.

نسبة أقلّ من الغازات المضرّة، لا سيّما غاز ثاني أوكسيد الكربون، كما يتبيّن من الجدول التالي[1]:

المصدر	طن ثاني أكسيد الكربون
الفحم الصلب	94
فحم الكوك	108
الفحم البني	105
النفط الأولي	75
بنزين السيارات	72
الكيروسين	72
الديزل	74
الغاز المصاحب	65
الغاز الطبيعي	55

والغريب في الأمر هنا أن النفط يتعرّض في هذه الفترة إلى ما يسمّى «بضريبة الكربون» التي تحاول الدول الصناعية فرضها على المنتجات النفطية تحت شعار حماية البيئة في الوقت الذي يستمرّ فيه الدعم في تلك الدول لمصادر الطاقة الأكثر تلوُّثاً للبيئة كالفحم والطاقة النوويّة. وكأن هذه الحملة موجّهة ضد الدول المنتجة التي يعتبر النفط هو مورد دخلها الوحيد[2].

والنفط أقلُّ خطراً على الإنسان والبيئة من الطاقة النوويّة التي ما زالت أخطارها المحتملة تقلق العالم وتهدّد البشر والحجر. وقد سبق ان تحدّثنا عن هذه الأخطار في معرض حديثنا عن الصعوبات التي تعترض استخدام هذا المصدر من الطاقة.

خامساً: النفط صناعة تحويلية

ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط الخام لا يُستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجه إلى مصافي التكرير حيث ينتج منه

---

(1) مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد حزيران (يونيو) 1994، ص 103.

(2) مجلّة الاقتصاد والنفط، العدد 117، آذار ـ نيسان (مارس ـ أبريل) 1993، الرياض، ص 38 ـ 39.
وراجع أيضاً: مجلّة عالم المال والنفط، المجلّد 26، العدد 11، قبرص 1993، ص 13.

مجموعة من الغازات تُعرف بغازات البترول، تليها مجموعة من السوائل التي تُستخدم في الاحتراق كالبنزين والديزل والكيروسين. ويبقى في النهاية خليط ثقيل يخرج منه المازوت مخلّفاً وراءه ما يعرف بالنافتا.

وتُعتبر النافتا الأساس البترولي للصناعة البتروكيمائية الحديثة، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يمكن استعماله كلّياً. ولا حاجة هنا لتعداد الموادّ والمركّبات الكيمائية التي تُستخرج من النفط، بل الأهمّ هو الإشارة إلى أن كلّ مادة من هذه المواد قابلة لعمليّات تصنيعية واسعة. وقد نجح علم الكيمياء في استخدام النفط والغاز الطبيعي في إنتاج المواد البتروكيمائية التي أصبحت المصدر الأساسي لتصنيع الآلاف من المنتجات النهائية والوسيطة: كالألياف الصناعية والمطّاط الاصطناعي والبلاستيك والأدوية والأسمدة والبروتين الغذائي والعديد من السلع التي غطّت حاجة العالم بعد قصور الصناعات الكيمائية التقليدية عن الوفاء باحتياجات السوق لهذه السلع الضرورية.

المطلب الثاني: قصور البدائل عن حلولها محلّ النفط

لقد حاولت دول الغرب الصناعي طيلة حقبة السبعينات والثمانينات البحث عن بدائل جديدة للنفط، لكن النتائج جاءت مخيّبة للآمال حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلولها محلّ النفط لأسباب عديدة(1):

أولاً: السبب الاقتصادي: أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد.

ثانياً: انعدام الفاعلية: وهناك بعض البدائل أثبت أنه غير فعّال، وقد جرت بالفعل بعض التجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكّر كوقود محرّك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجّعة الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

ثالثاً: انعدام الأمان: وبعض هذه البدائل كان غير آمن. ومثال على ذلك استخدام الطاقة النوويّة كمصدر للوقود في المجالات السلمية. وقد أثبتت كارثة «تشرنوبيل» أن الطاقة النوويّة ما زالت وحشاً مفترساً لم يستطع الإنسان ترويضه حتى هذه اللحظة، وقبل تشرنوبيل وقعت حوادث تلوُّث بسبب تسرُّب الإشعاع النووي وصلت إلى حد الكارثة على

(1) محمد حسنين هيكل: «حرب الخليج»، المرجع السابق، ص 202 ـ 203.

الطبيعة وعلى الناس في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وإن ظلت حادثة «تشرنوبيل» هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها.

رابعاً: حماية البيئة: إن بعض مصادر الطاقة البديلة أصبح غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الناشطة من قبل روّاد حماية البيئة. فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العامّ في الدول الصناعية كافّةً التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوُّثاً.

من خلال استعراضنا لمختلف مصادر الطاقة في العالم وما يدور حولها من أبحاث وآراء تتناول مستقبل الطاقة بشكل عامّ، والنفط بنوع خاصّ، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

أ) إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة وما يزال، سوف يكون مهدّداً بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية احتياطيه، مقارنة بنسبة الاعتماد المتزايد عليه.

ب) سيبقى النفط أهمّ مورد للطاقة حتى منتصف القرن الجديد بسبب القيود المتنوّعة على إحلال بدائله.

ج) إن انتقال العالم إلى بدائل الطاقة الجديدة والمتجدِّدة سوف يستغرق زمناً طويلاً. وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على النفط، فإن النتائج لا تزال محدودة ولا تفي بالغرض المطلوب. وقد جاء في تصريح لرئيس مؤسّسة «ايني» أمام مجلس النواب الإيطالي «إن سياسة المحافظة وتطوير الطاقة النوويّة والفحم واللجوء إلى الغاز والبحث عن المصادر المتجدِّدة التي لجأت إليها البلدان الصناعية لا تزال في مهدها وتحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن تعطي نتائج محسوسة»[1].

د) إن تطوير مصادر الطاقة البديلة يعاني صعوبات ومشاكل سبق أن أشرنا إليها، منها النفقات المالية الباهظة، لا سيّما في قطاع الوقود الصناعي. وهناك المشاكل البيئية وخطرها على السلامة العامّة، كالإشعاع النووي وتلويث الجوّ بالغازات السامّة ومسألة الفضلات الكبيرة والتخلُّص منها، وكل ذلك يُضاف إلى مشاكل العمالة والمهارات الفنية التي يحتاج

(1) نقلاً عن نشرة منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، السنة التاسعة، العدد 12، كانون الأول (ديسمبر) 1983، ص 18.

إليها بعض هذه المصادر إلى جانب القضايا التكنولوجية العالقة والتي من الصعب التنبُّؤ بنتائج حلّها وتطويرها في المستقبل.

نستنتج من كلّ ما تقدّم أن النفط سوف ينتهي عاجلاً أم آجلاً، والعالم مدعوّ الآن، أكثر من أي وقت مضى، للإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة وحلّ مشاكلها قبل أن يواجه أزمة طاقة مقبلة. إلا أن ما نشهده اليوم هو تباطؤ ملحوظ في هذا المضمار لا سيّما بعد الهبوط المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤثّر سلباً في برامج تطوير هذه البدائل بسبب إحجام العديد من الدول والشركات عن توظيف استثماراتها في هذا الحقل لعدم قدرة الطاقة البديلة على منافسة أسعار النفط. لقد كان الاعتقاد السائد حتى سنوات مضت أن الطاقة النوويّة وغيرها من المصادر البديلة ستستحوذ على دور متزايد في تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة. لكنّ انخفاض أسعار النفط جعل تطوير الطاقة النوويّة واستخراج الوقود السائل الصناعي من الفحم، كما هو الحال بالنسبة للطين الصفحي أو رمال القار، أقلّ جاذبية، ولذا يجري خفض أنشطته أو تأجيلها إلى أجل غير مسمّى[1].

وقد حذّرت دراسة قُدّمت إلى مؤتمر الطاقة الدولي الحادي عشر الذي عُقد في الهند عام 1983 «من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على أيّ خفض حادّ ودائم في أسعار النفط، باعتبار أن ذلك سيؤدّي إلى خفض الإنتاج والاحتياطي وإعاقة جهود البحث عن مصادر بديلة للطاقة»[2].

وعلى افتراض أن العالم قد تمكّن من تطوير المصادر البديلة ووضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تعانيها، فإن التحوُّل من النفط إلى تلك المصادر ليس بالأمر السهل كما يتراءى للبعض، بل يحتاج إلى تغيير جذري في نمط الحياة ككل، مع ما يستلزم ذلك من وقت طويل وضخامة في الاستثمارات. ففي حديث لوزير الطاقة الأميركي الأسبق جيمس شيلنجر حول التخلُّص من التبعية للنفط واعتماد الطاقة البديلة:

«إن الحلّ الوحيد الحقيقي هو أن نبدّل مجموع منشآتنا الصناعية على أسس تكنولوجية وطاقية مختلفة تماماً. وهذا يتطلّب أن نعيد تماماً في عشر سنوات بناء مصانعنا ومبانينا، وبيوتنا، ووسائل نقلنا... بعيداً من التبعيّة للنفط. ولكن من يملك القدرة على المبادرة

(1) Basil and de la Grondvill: «The Evolution and Role of Non Opec Production in the International Oil Market», in Natural Resources Forum (New York), Vol. 8, No. 2, April 1984, P. 105.

(2) نشرة منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول المشار إليها سابقاً، ص 19.

إلى استثمار بهذه الضخامة»؟[1].

وعليه فإن النفط يبقى أفضل مصادر الطاقة حالياً ولا يمكن الاستغناء عنه في المستقبل المنظور، نظراً لتعدُّد أغراض استعماله وأسهلها استخداماً، إضافةً إلى ميزته الفريدة التي تجمع بين الفاعليّة وانخفاض الكلفة وعدم التأثير في البيئة. هذه العناصر الثلاثة لم تتوافر مجتمعة إلا في النفط[2].

ومن هنا جاء قول الوزير السعودي السابق للبترول والثروة المعدنية، الشيخ أحمد زكي اليماني:

«إنه لن يكون هناك بديل للنفط لفترة طويلة قادمة. ويخطىء من يعتقد أن الطلب على النفط سينخفض. فسيبقى النفط أكثر شعبية من الفحم والطاقة النوويّة أو الشمسية لأنه أنظف من الفحم وأقل كلفة وخطراً من الطاقة النوويّة»[3].

(1) جان جاك سرفان شرايبر: «التحدّي العالمي»، ترجمة فيكتور سحّاب وإبراهيم العريس، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1980، ص 58.
(2) مجلّة المؤشّر، العدد 31، في 2/ 11/ 1983، ص 21.
(3) مجلّة عالم النفط، المجلّد السادس عشر، العدد العاشر، 8 تشرين أول (أكتوبر) 1987، ص 4.

الفصل الثاني

أهميّة النفط
في المجتمع الصناعي الحديث

ترتبط الحضارة المادية للقرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بالنفط، بل هي إذا جاز التعبير، صنيعة هذه المعجزة السوداء. لقد أصبح النفط في هذا العصر بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث. بدونه تتوقّف عجلة الحياة الاقتصادية وتصبح «الطائرات والسيّارات والمدرّعات كتلاً حديدية، وتُغلق الكثير من المصانع أبوابها، وينخفض الإنتاج الزراعي إلى معدّلات مخيفة، وتُشلُّ القدرة العسكرية لأيّ دولة مهما كبرت»[1].

والنفط في كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري إلى حدٍّ يمكننا أن نقيس درجة ازدهار المجتمع وتقدُّمه بمقدار ما يستهلكه من النفط ومشتقّاته. فالحصول على النفط كما يقول جان جاك سرفان شرايبر في كتابه «التحدّي العالمي»:

«يشكّل ـ وسيظل يشكّل في السنوات القادمة ـ الفارق بين اضمحلال مجتمع إنساني وازدهاره. وذلك أن النفط في المجتمع الصناعي الذي عشنا في كنفه، هو في مقام المركز من كلّ شيء»[2].

فما هو دور النفط إذاً في كل هذه النشاطات؟

وما هي أهمّيته في حياة الإنسان اليومية؟

---

(1) راجع مجلّة الطريق، العدد الثاني، نيسان (أبريل) 1981، بيروت، ص 42.

(2) جان جاك سرفان شرايير: «التحدّي العالمي». المرجع السابق، ص 52.

المبحث الأول:

أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

تشكّل الطاقة، برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ادلمان وفرانكل، عاملاً جديداً من عوامل الإنتاج، إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. فكما أنّ لا فائدة من رأس المال دون عمل، كذلك أيضاً لا فائدة منه دون طاقة(1).

وهكذا يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدُّمه وتطوُّره أشدَّ الارتباط بتوافر الطاقة بأيّ شكل من أشكالها المتعدّدة. فالازدياد المستمر لعدد سكّان العالم، وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدِّمة، وتطوير البلدان النامية وتصنيعها، كل ذلك يتطلّب مزيداً من الطاقة. وتُعتبر الطاقة النفطية حتى الآن أوفر وأسهل وأفضل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات المعتمدة على السرعة، إلى جانب دورها في تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري. إن تبعيَّة المجتمع العصري حيال النفط قد أصبحت وثيقة جداً إلى حدٍّ أصبح استهلاك النفط معياراً للتقدُّم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.

المطلب الأول: دور النفط في القطاع الصناعي

احتلَّ النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة منذ تفجُّر الثورة الصناعية في أوائل هذا القرن. فجميع الآلات التي تتجسّد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة، تحتاج إلى كمّيات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة، باستثناء الطاقة النوويّة المحدودة الاستعمال. لذلك يُعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغِّل البشر وتصنع المنتجات. إن ثلث النفط المستهلك في العالم مكرّس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدّي إلى إقفال المصانع وتوقُّف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى كون النفط مصدراً للحرارة والطاقة المحرِّكة، فهو يُستخدم كمادة لتغذية

(1) د. سمير التنير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي»، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981، ص 6.

صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادّة «التشحيم» أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلة ومواصلة الإنتاج. فالصناعة الحديثة ما هي إلا حركة وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك الذي يؤدّي بالنهاية إلى إتلاف الآلة وتعطيلها. لذلك يجب طلاؤها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محرّكاتها. وكان الزيت المستخرج من النباتات يُستعمل في الماضي لهذا الغرض، ثمّ استبدل بالزيوت النفطية نظراً لنوعيّتها التقنيّة العالية وأسعارها المشجّعة. إن «التشحيم» فتح أمام البترول باباً جديداً على عالم النقل ومكّنه من الدخول تدريجياً إلى جميع فروع الصناعة، فكلّ آلة تحتاج إلى التشحيم، كما أن الصفة العازلة لزيوت البترول تستعمل أيضاً في المحوّلات والكوابل وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض[1].

والصناعة كما هو معروف، تحتاج إلى وسائل نقل وشبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مراكز الإنتاج وأسواق تصريف المنتجات في شتّى أنحاء العالم. «ويُعتبر قطاع النقل والمواصلات الشريان الحيوي للاقتصاد القومي، إذ إنه وثيق الارتباط بالقطاعات الاقتصادية كافّة، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات جزء مكمِّل للإنتاج السلعي، وأن أيّ توسّع في الإنتاج السلعي يتطلّب توسّعاً مماثلاً في خدمة النقل والمواصلات»[2].

وتبرز أهميّة النفط في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين: فهو من جهة مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائط النقل البرّية والبحرية والجوية.

ومن جهة أخرى فإن مادّة «الإسفلت والقطران» التي تُستعمل في تعبيد الطرقات مصنوعة من رواسب تقطير النفط، فبفضل النفط أحرزت تقنيَّة الطرقات منذ منتصف هذا القرن تقدُّماً هائلاً.

وإذا كان بالإمكان الاستغناء عن النفط في المستقبل كمصدر للطاقة المحرِّكة واستبداله بنوع آخر من الطاقة، إلا أنه من الصعب الاستغناء عنه كمادّة أوَّلية تُستخدم لإنتاج المركَّبات الكيمائية والكثير من المنتجات الصناعية التي لها خصائص المواد الطبيعية، لا بل تتفوّق عليها أحياناً وتحلّ محلها في الاستخدام. هذا ما يُعرف «بصناعة البتروكيمائيات» هذه الصناعة التي شهدت تطوّراً مهمّاً في العالم إلى حدٍّ مكّنها الدخول في مجالات لا يسهل حصرها، وإن توافر للبشرية بدائل صناعية لمعظم المنتجات الطبيعية كالقطن والحرير والصوف والمطّاط والصابون والورق والخشب والمعادن الخ. . . وأصبحت صناعة البتروكيمائيات اليوم مقياساً ومؤشّراً لحضارة الدول وتقدّم الشعوب. . فإن استخدام النفط

(1) Etinne Dalemont: «Le Petrole», P.U.F, 9. Edition Refondue, 1979, PP. 19-20.

(2) مجلّة النفط والتنمية، العدد (1)، دار الثورة ـ بغداد، تشرين أول (أكتوبر) 1979، ص 43.

ومشتقّاته في الصناعة البتروكيمائية والتكنولوجيا الحديثة لا حدَّ له، ويُقدَّر عدد المنتجات المتفرّعة من صناعة النفط بأكثر من ثمانين ألفاً تغطّي معظم حاجات البشرية: كمواد البلاستيك والألياف الصناعية والمطّاط الصناعي، والمنظِّفات الصناعية والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والدهانات والأدوية والملوِّنات والمطهِّرات والعديد من المنتجات المشتقّة منها والتي تُستعمل في شتّى مجالات الحياة(1).

وهكذا «تتميّز صناعة النفط كونها صناعة ذات منتجات متعدّدة، فالطن الواحد من النفط الخام قابل لإنتاج مصنوعات مختلفة. ويعني تعدّد المنتجات تعدّد الأسواق، وباستطاعة مصنِّعي المنتجات النفطية تطبيق نظام خاصّ بالأسعار، في كل سوق على حِدة، اعتماداً على عنصر الطلب»(2).

كان النفط إذاً عماد الصناعة الحديثة وفقاً للدور البارز الذي يقوم به في مختلف مراحل هذه الصناعة، وإن دوره في القطاع الزراعي لا يقلّ أهمّية، لا بل يمكن القول إن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها.

المطلب الثاني: دور النفط في القطاع الزراعي

كانت الزراعة في طورها البدائي، تعتمد بصورة أساسية على الجهد الإنساني الصرف في مختلف مراحلها. فمن حراثة الأرض وزراعتها مروراً بعملية الريّ وجمع المحاصيل إلى نقلها وتصنيعها، كلّ ذلك كان يتمّ بالوسائل والطرق البدائية المتوافرة. لهذا السبب كان الإنتاج الزراعي في ذلك الوقت محدوداً للغاية، ولا يكاد يسدّ الحاجات الضرورية لسكّان أيّ بلد من بلدان العالم.

بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، واكتشاف النفط كمصدر للطاقة المحرِّكة، بدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطوّر بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه «البترو ـ زراعة». فماذا قدّم النفط للنشاط الزراعي؟

للإجابة عن هذا التساؤل، لا بدَّ من توضيح الدور الذي يمثّله النفط في هذا المجال،

---

(1) لمزيد من التفصيل حول الصناعة البتروكيمائية ومنتجاتها ومجالات استعمالها.
راجع كتاب: «المدخل إلى صناعة البترول»، إعداد (مجلّة البترول) الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، شباط (فبراير) 1983، ص 48 ـ 54.

(2) د. سمير التنّير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 21.

وذلك من زاويتين رئيسيتين:

1 ـ النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحرّكة للآلات الزراعية الحديثة.

2 ـ واستعمال المنتجات البتروكيمائية وأثرها على التقدُّم الزراعي.

أولاً: النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحرّكة للآلات الزراعية الحديثة:

إن عملية تحديث القطاع الزراعي قد بدّلت كل الطرق الإنتاجية القديمة التي كانت تُستعمل في الماضي، وحلّت مكانها الآلة العصرية التي وفَّرت على المزارع الكثير من الجهد والوقت، ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى. وإذا حاولنا أن نستعرض الآلات التي تُستخدم في المزرعة الحديثة، لوجدناها كثيرة ومتنوِّعة. منها الجرّارات ذات المحاريث المتعدّدة، والباذرات الآلية، والمِحَشّات والحاصدات، ومناخل الحبوب، والدرّاسات ومضخّات الريّ، ومعاصر الزيت والمطاحن وغيرها من الآلات التي تساهم في جميع أعمال الحقل الكثيرة والمتنوِّعة. ففي نهاية السبعينات كان يعمل في العالم حوالى 18 مليون جرّار زراعي، ربعها في الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت المصدِّر الأكبر للحبوب والمنتجات الغذائية في العالم[1].

المهم هنا ليست الآلة بحدّ ذاتها، بل أهمّية الطاقة التي تشغِّلها. فجميع الآلات التي اكتفينا بذكر بعضها لكثرة عددها، تستمدّ طاقتها المحرّكة بشكل رئيسي من النفط الذي إذا انقطع لسبب ما قبل أن تتوافر الطاقة البديلة عادت الزراعة قروناً إلى الوراء.

ثانياً: استعمال المنتجات البتروكيمائية وأثرها في التقدُّم الزراعي

لا شكَّ في أن الصناعة البترو ـ كيمائية قد أسهمت مساهمة فعّالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وخاصّة الزراعية منها. وتبرز أهميّة هذه الصناعة على الصعيد الزراعي فيما تقدِّمه من منتجات كيمائية كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وعلف الحيوانات، وجميعها تُصنع من بعض المشتقّات النفطية:

أ ـ الأسمدة الآزوتية:

تُعتبر الأمونيا المادّة الأساسية المستخدمة في تصنيع جميع أنواع الأسمدة الآزوتية. وتمّ تصنيعها من مادّتي الهيدروجين والنيتروجين (الآزوت). ويجري الحصول على الهيدروجين من الغاز الطبيعي وبعض مشتقّات النفط (كالنفتا).

(1) جان جاك سرفان شرايبر: «التحدّي العالمي». المرجع السابق، ص 54.

ولا تخفى أهمية الأسمدة الآزوتية في أغراض تسميد التربة وتحسين إنتاجيتها من الحاصلات الزراعية. وهذا الأمر تحتّمه الظروف العالمية فيما يتعلّق بازدياد عدد سكّان العالم. وقد تُستخدم الأمونيا مباشرة في أغراض التسميد أو يتمّ تحويلها إلى أنواع مختلفة من المركّبات السمادية.

ب ـ المبيدات الحشرية والكيمائيات الزراعية:

وهي كيمائيات عضوية مُصنَّعة من النفط ومشتقاته وتُستخدم كمواد مضادّة للأمراض الفطرية التي تصاب بها الأشجار المثمرة لحمايتها، كما تُستعمل كمبيدات لمكافحة طفيليات المواشي وإبادة الحشرات التي تنقل الأمراض للإنسان بغية المحافظة على الصحّة العامّة.

ج ـ علف الحيوانات:

ولم تتوقّف البترو ـ زراعة عند هذا الحدّ، بل توصّلت في ميدان التحويل الصناعي لبعض المنتجات النفطية إلى «بروتينات غذائية» توفّر للمواشي علفاً أساسياً، اقتصادياً وفعّالاً.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، الأهمّية البالغة التي تمثّلها هذه المنتجات في حلّ مشكلة الغذاء العالمية. فكلّنا يدرك ما يلقيه الانفجار السكّاني من عبء على الأرض الزراعية لإنتاج الطعام. وتُشير معظم التقديرات إلى أن عدد سكان العالم سيرتفع في عام 2030 إلى 8,5 مليارات نسمة وأن تسعين في المئة من هذه الزيادة ستحدث في الدول النامية، أي في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية[1]. والواقع أن الكميّات الغذائية المُنتجَة في العالم هي أقلّ من النموّ السكّاني، لذلك فإن حوالى خمسين في المئة من سكّان العالم يشكون سوء التغذية. وتشير دراسة صادرة عن منظّمة الأغذية والزراعة (F.A.O) إلى أن الحل الأقرب لهذه المشكلة هو التوسُّع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية لرفع الإنتاج ومكافحة تلف المحاصيل. ويعاني العالم أيضاً نقصاً في البروتين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات. وتُقدَّر خسارة العالم من البروتين الحيواني نتيجة هذه الأمراض بحوالى 12 ألف مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 20٪ من قيمة مجموع الإنتاج.

لذلك لا سبيل للتخلُّص من آفات المحاصيل الزراعية والأمراض الحيوانية إلا باستخدام المواد الكيمائية والمبيدات الحشرية إلى جانب التوسُّع في استعمال الأسمدة

(1) بيان صادر عن البنك الدولي. نقلاً عن صحيفة الديار، في 3 آب 1994.

الكيمائية التي تزيد ناتج الغذاء ملايين الأطنان سنوياً[1].

المطلب الثالث: دور النفط في القطاع التجاري

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي. وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحوُّل اقتصاد البلدان الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط والغاز. وخلافاً للفحم الذي يوجد بصورة رئيسية في دول العالم الصناعي، فإن معظم احتياطي النفط المؤكَّد يوجد في البلدان النامية. وإذا استثنينا الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الأميركية حيث يتمتّع كل منهما بمخزون نفطي كبير وقدرة إنتاجية ضخمة إلى جانب نسبة استهلاكهما المرتفعة، نجد أن صناعة النفط في بقيّة أنحاء العالم تعتمد أساساً على تصدير النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية إلى مناطق الاستهلاك الأساسية[2].

والمعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلّها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية. وقد ترتَّب على هذا التفاوت بين معدَّلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية «جعلت من النفط السلعة الواحدة ذات الأهمّية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية»[3].

وشهدت تجارة النفط العالمية تطوُّراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نتيجة الطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدِّمة، وخصوصاً في دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأميركية.

وفي الثلاثينات من هذا القرن، كان خليج المكسيك هو المصدر الأساسي لتصدير النفط في العالم. وقد بلغت حركة النفط العالمية آنذاك حوالى 2,4 مليون برميل يومياً، استوردت أميركا الشمالية حوالى نصف هذه الكمّية، في حين كان نصيب أوروبا الغربية نصف مليون برميل يومياً، والباقي كان يصبُّ في جنوب آسيا والشرق الأقصى.

وفي الخمسينات تغيّر هذا الوضع حيث تساوت صادرات خليج المكسيك مع صادرات

---

(1) د. خليل إبراهيم حسين: «أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربي». المرجع السابق، ص 247.

(2) د. توفيق بيضون: «اقتصاديات البلدان العربية»، الجزء الأول، مؤسّسة الحسيني، بيروت 1984، ص 190.

(3) مجلّة قضايا عربية، العدد 4، نيسان (أبريل) 1980، ص 22.

منطقتي الشرق الأوسط والبحر الكاريبي. وبقيت أميركا الشمالية تستقبل نصف النفط المتاجر به عالمياً. وفي أواسط الستينات، ارتفعت كمّيات النفط المتداول بها دولياً وزادت حصّة الشرق الأوسط حتى بلغت نسبة 51٪ من مجموع صادرات العالم من النفط الخام، كما ظهرت الجزائر وليبيا كمصدِّرين جديدين لتصدير النفط وصلت نسبة صادراتهما إلى حوالى 13٪ من مجموع الصادرات العالمية.

وزادت أهمّية النفط التجارية في منتصف السبعينات حيث قُدِّرت الصادرات النفطية بأكثر من 34 مليون برميل يومياً، كان نصيب الشرق الأوسط منها حوالى 60٪ اتجهت معظمها إلى أسواق أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأميركية التي تُعتبر مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم نظراً لارتفاع مستوى المعيشة فيها[1].

وفي منتصف الثمانينات، بلغ إجمالي حصّة الدول النامية المصدِّرة للنفط في سوق النفط العالمية ما يقرب من 75 بالمئة والباقي وفّرته البلدان الصناعية المتقدِّمة من الغرب والشرق. إلا أن شركات النفط الغربية لا تزال تسيطر على معظم قطاعات النقل والتكرير والتسويق لصناعة النفط العالمية، مما جعل الدور الرئيسي للبلدان النامية مقتصراً على تصدير النفط الخام من مراكز تحميله[2].

ولا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادّة النفط الخام بل تشمل أيضاً المشتقّات والمنتجات النفطية المعروفة بالبتروكيمائيات التي هي العامل الأهمّ في نموّ صناعة النفط. وتحتلّ الدول ذات الاقتصاد الحرّ مركز الصدارة بين المجموعات الدولية بالنسبة للإنتاج والتبادل التجاري (التصدير والاستيراد) للمنتجات البتروكيمائية كما يتبيَّن من الجدول التالي:

---

(1) د. عبد المنعم السيّد علي: «دراسات في اقتصاديات النفط العربي»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1979، ص 147 ـ 155.

(2) د. علي أحمد عتيقة: «الاعتماد المتبادل على جسر النفط ـ المخاطر والفرص». المرجع السابق، ص 128.

تجارة البتروكيمائيات[1]
(القيمة بملايين الدولارات بأسعار عام 1975)

	1975		1980		1983	
مجموع الدول	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير
الدول الصناعية	21655,5	27548,2	34957,3	42545,1	39619,3	46213,9
(ذات الاقتصاد الحرّ)						
دول التخطيط المركزي	2146,1	706,3	3173,6	1135,7	2705,1	1266,2
(سابقاً)						
الدول النامية	6861,6	638,4	10440,7	1438,1	11539,3	2050,1
دول الشرق الأوسط	1443,9	91,3	2076,8	132,9	2910,1	224,3

وتأتي المواد البلاستيكية في المرتبة الأولى بين جميع المنتجات البتروكيمائية بالنسبة للتبادل التجاري العالمي حيث تشكِّل قيمة صادراتها ما يزيد على ثلث قيمة صادرات جميع البتروكيمائيات، يليها الألياف الاصطناعية والمطّاط الصناعي كما يلاحظ من الجدول التالي:

تطوُّر حركة التجارة العالمية للبتروكيمائيات النهائية والأصناف المهمّة منها
(قيمة الصادرات بآلاف الدولارات بأسعار عام 1975)[2]

	1975	1980	1983
مجموع قيمة صادرات المواد	28412236	44779790	50154471
البتروكيمائية منها:			
1 ـ المواد البلاستيكية	9487674	15598480	18284820
2 ـ المطّاط الاصطناعي	1333488	2057345	1988268
3 ـ الألياف الاصطناعية	1612574	2411526	2335937
4 ـ مساحيق التنظيف	943500	1613167	1823725
5 ـ هباب الكربون	531148	871924	716488

(1) المصدر: مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 2، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، الكويت 1986، ص 139.

(2) المصدر السابق، ص 139.

يشكّل النفط ومنتجاته إذاً سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتِجة والشركات والدول التابعة لها. فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثَمَّ تبيع منتجاته المصنَّعة في أكثر من مئة بلد محقِّقة بذلك أرباحاً خيالية. ففي عام 1984 قُدِّرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية بحوالى 27 مليار دولار. كان نصيب الاحتكارات الأميركية منها حوالى 20 مليار دولار. وخلال أعوام 1974- 1983، حوَّلت الشركات البترولية الأميركية إلى الولايات المتحدة ما مقداره 110 مليارات دولار كربح صافٍ نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج. كما حوّلت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها نحو 30 مليار دولار نتيجة العمليّات الخارجية في مجال النفط الأجنبي[1].

وهكذا يُعتبر «النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثِّر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتِجة للنفط، والدول غير المنتِجة والمستهلِكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتِجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعدّدة. ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكِّل عاملاً مؤثِّراً وفعّالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية»[2].

المبحث الثاني:

أهمّية النفط على الصعيد الاجتماعي

لا يختلف دور النفط وأهمّيته على الصعيد الاجتماعي عن دوره في الشأن الاقتصادي، لا بل إنه يقوم بدورٍ متكامل في المجالين معاً. فهو العامل الأساسي والضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ونذكر في هذا السياق أن بلدان أوروبا الغربية التي دمَّرتها الحرب العالمية الثانية، قد أُعيد بناؤها من جديد بفضل النفط الذي كانت الشركات الأجنبية تسيطر عليه وتبيعه بأبخس الأثمان محقّقة بذلك الأرباح الطائلة. ولولا النفط لما توصّل العالم الغربي إلى تحقيق أفضل معدَّلات النموّ الاقتصادي والاجتماعي وبلوغ مستوى عالٍ من الرفاهية والتقدُّم والازدهار.

---

(1) مجلّة المدار الصادرة عن وكالة نوفوستي السوفياتية، موسكو، العدد 8، 1986، ص 32.

(2) د. جورج طعمة: «النفط والعلاقات العربية الدولية»، بحث منشور في مجلّة قضايا عربية، العدد الرابع، نيسان (أبريل) 1980، ص 22.

ويتمثّل دور النفط في المجال الاجتماعي في أنه عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في تأمين الخدمات الاجتماعية والحاجات الاستهلاكية الضرورية لكلّ مجتمع: كالمواصلات، والكهرباء، والتدفئة والتبريد، وغيرها من الحاجات المنزلية الأخرى، بالإضافة إلى ما تقدّمه المنتجات النفطية من سلع أساسية لا بدّ من وجودها في حياة الإنسان العصرية.

المطلب الأول: دور النفط في قطاع المواصلات

إن جميع وسائل النقل البرّية والبحرية والجوية، بدءاً بالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر، وانتهاءً بالطائرات والصواريخ، تستمدّ طاقتها المحرّكة من النفط ومشتقّاته. فالبنزين هو وقود السيّارات، والمازوت وقود القاطرات والبواخر، والكيروسين (النفط الأبيض) يُستخدم وقوداً للطائرات النفّاثة، بالإضافة إلى الموادّ الأساسية التي تدخل في صناعة زيوت المكِنات والمحرّكات. ولا يَخفى على أحد ما بلغته وسائل النقل الحديثة من تطوّر وتقدّم في أواخر هذا القرن، بحيث مكّنت الإنسان من الانتقال وبساعات معدودة إلى أقاصي الدنيا وبقاع الأرض دون تعب وعناء. كما لا أحد يستطيع أن ينكر فضل هذه الوسائل على تفاعل حضارات العالم المختلفة، وأثر هذا التفاعل في تطوُّر المجتمعات ونموُّها.

فلولا اكتشاف النفط لما حصلت إذاً، كلّ تلك الاختراعات المتطوّرة التي وفّرت للبشرية الرفاهية والراحة. لقد أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتُقدّر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالى 35 بالمئة من مجموع النفط المستهلك في العالم.

كان عدد السيّارات والشاحنات خلال الحرب العالمية الأولى لا يتعدّى المليونين وتستهلك حوالى 6 ملايين طنّ. وفي أواسط الخمسينات تخطّى عدد العربات مئة المليون، إلى أن بلغ عام 1975 حوالى 350 مليون سيارة وشاحنة، منها 220 مليوناً في أميركا وأوروبا وحدهما. وقد قُدّر النفط المستهلك في هذا المجال آنذاك بحوالى 500 مليون طنّ.

إن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في هذه البلدان وهي تحتلّ المرتبة الأولى في التجارة الدولية، إنْ لجهة الاستهلاك أو لجهة الاستثمارات، إلى جانب ما توفّره من فرص العمل لعدد كبير من الناس[1]. لذلك تشكّل حركة السير على الطرق أكبر قطاع من

(1) جان جاك سرفان شرايير: «التحدّي العالمي». المرجع السابق، ص 52 و53.

الطلب على الطاقة. فبالنسبة إلى العالم خارج المناطق الشيوعية سابقاً، تستهلك السيّارات بمختلف أنواعها قرابة ثلاثة أرباع الطاقة التي يُحتاج إليها لأغراض النقل. وفي الولايات المتحدة الأميركية تسبّب السفر على الطرق وحده في استعمال 20 بالمئة من الطاقة في سنة 1981 و45 بالمئة من النفط الذي استُهلك في العام نفسه. والجدول التالي يبيّن مدى استهلاك البنزين والمازوت في تلك البلدان عام 1981 بآلاف البراميل المعادلة للنفط يومياً[1].

البلدان	بنزين السيارات	الديزل (المازوت)	المجموع
أميركا الشمالية	6830	1120	7950
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	2120	1070	3190
اليابان	545	340	885
بلدان منظمة الأوبيك	575	455	1030
البلدان الأخرى	1360	985	2345
المجموع	11430	3970	15400

وعلى رغم الجهود المبذولة باستمرار من أجل الاستغناء عن النفط كوقود لوسائل النقل واستبداله بنوع آخر من الوقود مثل طاقة البطّارية الكهربائية، وكحول «الإيثانول» و«الميثانول» اللذين يستخرجان من بعض المنتجات الزراعية. . . مع كل هذه المحاولات التي لم تحقّق أهدافها حتى الآن، فإن النفط السائل يبقى الوقود الأساسي لاستمرار حركة المواصلات الحالية.

فالآمال المعقودة على استخدام السيارة الكهربائية تعترضها صعوبات كثيرة، فطاقة البطّارية الكهربائية تعجز عن تحريك السيّارات الثقيلة وهي سريعة النفاد. ففي حالة الازدحام، مثلاً، تحتاج السيّارة الكهربائية إلى إعادة شحن بطّاريتها كلّ عشر دقائق، بالإضافة إلى تكاليفها المالية الباهظة[2]. وجاء في دراسة حول السيارة الكهربائية نشرتها صحيفة الحياة ما يلي: إذا كان معظم المؤشّرات والقوانين يبعد صانعي السيّارات تدريجياً

(1) المصدر: مجلّة البترول والغاز العربي، العدد 11، تشرين الثاني 1983، المركز العربي للدراسات البترولية، ص 42 ـ 43.

(2) مازن البندك: «قصّة النفط»، دار القدس، بيروت 1974، ص 14.

عن النفط للحفاظ على البيئة، فليست السيّارة الكهربائية في منأى عن تلك المحاذير. فالطاقة الكهربائية التي تحول دون استخدام الوقود وبعض الغازات السامّة ستُشحن أصلاً من مراكز تستخدم الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي لن تكون النتيجة إلا انتقالاً للغازات السامة من عادم السيارة إلى مداخن منشآت توليد الطاقة. أمّا الحديث عن توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة النوويّة، فمحاذيره ليست أقل شأناً، بل على العكس، إذ تضاف إلى مخاطر الإشعاعات حول المنشآت والحوادث، مشاكل التخلُّص من النفايات النوويّة... علاوة على الأبعاد البيئية التي تفرض على صانعي السيارة الكهربائية التوقُّف عندها. ويذكر أيضاً أن البطّارية بحدِّ ذاتها لا تزال بحاجة إلى التطوير قبل ان تصبح عملية فعلاً... ولا يتوقع بعض خبراء جنرال موتورز أن تصبح السيارة الكهربائية بديلة لتلك العاملة على الوقود إلا عندما تنخفض كلفتها الرأسمالية العالية(1).

أما فيما يتعلق بأصناف الكحول، فإن طاقتها المكثَّفة أقلّ بكثير من الطاقة المكثَّفة في البنزين. فاللیتر الواحد من الإيثانول يحوي طاقة تقلّ بنسبة 40٪ عمّا يحويه منها ليتر واحد من البنزين، وينبغي لنا الأخذ بعين الاعتبار أن استخدام وقود الكحول يؤدّي إلى تآكل بعض أنواع المعادن والبلاستيك التي تُصنع منها شبكة التوزيع وأجهزة الوقود في السيّارات، إلى جانب الخطر الناجم عن استعمال الميثانول كونه مادة سامّة(2). وهكذا يبقى النفط ومنتجاته الوقود الأفضل لوسائط النقل الحديثة، ومن الصعب الاستغناء عنه أو استبداله بأصناف بديلة من الوقود في المستقبل المنظور.

المطلب الثاني: دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية

تُعتبر الكهرباء من أهمّ الإنجازات التي قدّمتها الثورة التكنولوجية للعالم. فهي أحد أنواع الطاقة التي استعملها الإنسان بشكل رئيسي في القرن العشرين «وبسبب مزايا الكهرباء العديدة من حيث استخداماتها الكثيرة وسهولة توليدها ونقلها وتحويلها إلى أشكال الطاقة الأخرى، ورخص ثمنها، فقد تزايدت الحاجة إليها بصورة سريعة وكبيرة، وحيث إن الكهرباء تصل بشكل اقتصادي وتُيَسَّر إلى كل منزل، ما يسهّل الأعمال المنزلية فيه ويرفع

---

(1) صحيفة الحياة في 23 نيسان 1990.

(2) لمزيد من التفصيل حول «أصناف الوقود البديلة لوسائل النقل»، راجع: «مجلة البترول والغاز العربي» المشار إليها سابقاً، ص 42 ـ 48.

(3) د. مظفر صلاح الدين شعبان وسمير صلاح الدين شعبان: «الطاقة وآفاقها المستقبلية». المرجع السابق، ص 21.

مستوى الحياة، لذا أصبح استخدام الكهرباء من سمات الحضارة المميَّزة»[1].

يتمّ توليد الطاقة الكهربائية من سائر مصادر الطاقة الأولّية بواسطة محطات التوليد القريبة منها. ويأتي في طليعة هذه المصادر النفط الذي يؤمّن معظم الطاقة الكهربائية المُنتجَة في العالم. وتشير دراسة لشركة اكسون الأميركية حول «مستقبل الطاقة العالمي» إلى أن أواخر هذا القرن سيشهد تحوُّلاً نحو أنواع وقود غير النفط والغاز في توليد الكهرباء. وتتوقّع هذه الدراسة أن يزداد الاعتماد على الطاقة النوويّة بصورة رئيسية إلى جانب الفحم ومساقط المياه مرفقة هذه التوقُّعات بالجدول التالي:

أنواع الوقود لإمدادات الكهرباء العالمية
(مجموع الإمدادات بما يعادل ملايين ب/ي نفطاً)

	1978	1985	1990	2000
	26	23	29	52
تزويد النفط والغاز	٪31	٪20	٪17	٪10
المياه وغيرها	٪24	٪24	٪24	٪25
الفحم	٪35	٪37	٪36	٪31
الذرّة	٪10	٪19	٪23	٪31

تُستثنى أفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية (سابقاً) والصين. وتضيف الدراسة المذكورة أن الطاقة المائية محدودة بمدى توافر مواقع اقتصادية، والفحم محدود بالكلفة، والطاقة النوويّة بالبيئة. وفي حال استمرار معارضة تطوير الطاقة النوويّة، فإن الطلب على النفط لتوليد الكهرباء سوف يرتفع في الأجل القريب والفحم في الأجل البعيد[2].

إذاً، يبقى للنفط الدور الأهمّ حالياً في توليد الطاقة الكهربائية لكونه الوقود الأفضل من حيث الكلفة والنظافة. وممّا لا شكَّ فيه أن حضارة الإنسان الحالية تعتمد إلى حدٍّ بعيد على الكهرباء. ولا نبالغ القول إنه لا يوجد قطاع واحد من قطاعات الحياة لم تدخله الكهرباء. فالطاقة الكهربائية هي التي تحرّك الآلات وتشغل المصانع وتضيء المدن والقرى، وهي التي تمدّ المنازل والمستشفيات والمدارس والمكاتب والمتاجر بالدفء

---

(1) مجلّة عالم النفط، العدد 41، سنة 1980، ص 5 و6.

والنور. لا بل إن جميع الأجهزة التي يستخدمها إنسان هذا العصر داخل منزله وخارجه هي أجهزة كهربائية. فالبرّاد والغسّالة والتليفزيون والراديو والمكواة وأجهزة التدفئة والتبريد والهاتف وأدوات المطبخ الحديث وغيرها من الأجهزة التي لا تُحصى تعمل بالطاقة الكهربائية. ففي عام 1970، مثلاً، بلغ معدّل استهلاك الكهرباء بالنسبة للفرد في بريطانيا 4200 كيلوواط/ ساعة و3100 في اليابان و4000 في ألمانيا الاتحادية و7500 في الولايات المتحدة الأميركية[1].

وباختصار في غياب الكهرباء تتوقّف عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويخسر الإنسان التقدُّم العلمي الذي حقّقه خلال مئة عام من الزمن.

المطلب الثالث: المنتجات البتروكيمائية واستخداماتها

لا ينحصر دور النفط على الصعيد الاجتماعي في تأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية للمجتمع كالنقل والكهرباء والتدفئة، بل تعدّى ذلك إلى تقديم العديد من السلع المصنوعة من النفط ومشتقّاته والتي تسمّى «بالمنتجات البتروكيمائية». هذه المنتجات التي سبق لنا أن ذكرنا أنها حلّت محلّ المنتجات الطبيعية وأصبحت تغطّي معظم الحاجات البشرية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا اليومية. ومن أهمّ هذه المنتجات وأكثرها استعمالاً وفائدة نذكر:

أولاً ـ مواد البلاستيك: التي تُستخدم في مجالات متنوّعة، كمجال التعبئة والتغليف، وصناعة المواسير والأنابيب، وعزل الأسلاك الكهربائية لأغراض الإنارة، كما تُستخدم أيضاً في صناعة الأحذية والجلود الصناعية لإنتاج الحقائب وتنجيد أثاث المنازل والمكاتب، بالإضافة إلى استخدامها في صناعة الأدوات المنزلية والصحّية والمكتبية والطبّية ومختلف المستلزمات الشخصية.

ثانياً ـ الألياف الصناعية: وهي بدائل للألياف الطبيعية كالقطن والحرير والصوف. وتُستخدم في المجالات الرئيسية التالية:

أ ـ ملابس للرجال والنساء.

ب ـ صناعة المفروشات كالسجاد والموكيت والستائر وغيرها من مواد التنجيد.

ج ـ لأغراض صناعية أخرى.

---

(1) مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 2، الكويت 1985، ص 48.

ثالثاً ـ المطّاط الصناعي: ويُستخدم كبديل للمطاط الطبيعي الذي يُستخرج من أشجار خاصّة تزرع لهذه الغاية، ويُستعمل المطاط الصناعي في صناعة إطارات السيارات والكابلات الأرضية والكهربائية، وصناعة الأحذية والأحزمة والأنابيب وغيرها.

رابعاً ـ المنظِّفات الصناعية: وهي بديلة عن مواد التنظيف التقليدية المصنوعة من الزيوت النباتية والحيوانية كالصابون وغيرها. وتُستخدم المنظِّفات الصناعية بشكل عام في الأغراض المنزلية والنظافة العامّة وفي عدد من الأغراض الصناعية الأخرى كصناعة الورق والجلود والغراء والبناء.

خامساً ـ الأسمدة والمبيدات الكيمائية: وتُستخدم في تسميد الأتربة بغية تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة محاصيله والقضاء على الحشرات والآفات المضرَّة.

وهناك الكثير من المنتجات والسلع المتفرّعة عن الصناعة البتروكيمائية والتي تُستعمل في مجالات مختلفة: كالمطهِّرات والعطورات والأصبغة والأدوية والدهانات وحبر المطابع وغيرها. ومن أهمّ تطوُّرات صناعة النفط التوصُّل إلى استخراج الموادّ الغذائية منه، فقد اكتشف أحد العلماء أن المادّة النفطية تحتوي على كمّيات هائلة من البروتيين تكفي لسدّ النقص الحاصل في كمّيات البروتيين اللازمة لغذاء البشرية.

ويعتقد العالم آرثر كلارك، مخترع المَرْكَبات الفضائية، أن الإنسان في عام 2000 لن يستخدم النفط كوقود. فبدلاً من إحراقه، سوف يحوِّله إلى موادّ غذائية تساعد على توفير الطعام للإنسان، وتخفِّف الضغط عن الأراضي الزراعية. والمعروف أن أهمّ مشكلة تواجه العالم في المستقبل القريب هي مشكلة الجوع والنقص الغذائي المتزايد نتيجة الارتفاع المستمرّ لعدد سكّان الأرض.. وهذا ما يفسر برأي الباحثين أحد عوامل الصراع العالمي على مناطق النفط والصراع الخفي بين الدول الغنية والدول الفقيرة[1].

المبحث الثالث:

أهمّية النفط على الصعيد السياسي

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعدِّدة الجنسية. إلاّ أن النفط أصبح محوراً في السياسة الدولية بعد أن حلّ

(1) د. عبد الرؤوف عز الدين: «البترول العربي والسياسة الدولية»، بحيث منشور في كتاب «القانون والعلوم السياسية»، وضع مجموعة باحثين الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1972، ص 575.

مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، وأخذت دول العالم تعتمده بشكل متزايد في نموّها وتطوُّرها الاقتصادي.

وكان كليمنصو قد أعلن في أثناء الحرب العالمية الأولى «أن النفط ضروري كالدم» وكتب كوليدج Colleidge رئيس الولايات المتحدة الأميركية في عام 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط «أن تفوُّق الأمم يمكن أن يُقرَّر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته». وفي عام 1943 كتبت مجلّة «النفط والغاز» قائلة: «ليس سراً أن المؤتمرات التي عقدت في موسكو والقاهرة وطهران، والتي ناقشت الخطط الخاصّة بما بعد الحرب، قد تعرَّضت أيضاً إلى مستقبل النفط ومسألة توزيعه». ويعتقد ساسة الولايات المتحدة «أن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يجب ان يُبنى على أساسه السلام»[1].

إن جميع هذه التصريحات التي صدرت وتصدر عن كبار المسؤولين السياسيين في العالم، هي دلالة واضحة على مدى أهمّية النفط ومكانته السياسية إلى حدّ بات يشكّل عاملاً مؤثّراً في صنع القرار السياسي في كلٍّ من الدول المنتِجة والمستهلِكة معاً. لا بل أكثر من ذلك، فقد استُخدم في بعض الأوقات كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية.

إن الدور السياسي للنفط سنعالجه بالتفصيل لاحقاً، ونكتفي الآن بالإجابة عن السؤالين التاليين:

كيف برز دور النفط في المجال السياسي؟ ثمّ إلى أي مدى استُخدم كسلاح سياسي لخدمة القضايا القومية للدول المنتجة، أو كأداة ضغط عليها؟

المطلب الأول: بروز الدور السياسي للنفط

لم يكن للنفط أي دور سياسي عندما كان استخدامه محدوداً ومقتصراً على بعض الاستعمالات البدائية البسيطة كالتدفئة والإنارة ورصف الطرق وغيرها. لكن عندما اعتمد عليه كمصدر أساسي للطاقة بدلاً من الفحم، واستعمل كمادّة أولية في صناعة المنتجات البتروكيمائية الضرورية، تعاظم دوره وازدادت حاجة العالم إليه، وأصبحت مسألة التزوُّد بالنفط وتأمين طرق نقله وتحديد أسعاره على رأس الاهتمامات الدولية في عالمنا الحاضر.

والمعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوٍ. فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوّة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط، في حين أن

(1) د. سمير التنير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 12.

معظم الدول الصناعية الكبرى، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق، محرومة منه[1]. هذا الواقع جعل من النفط وكيفيّة الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادّة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتلّ مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن.

يقول الخبير النفطي الدكتور نقولا سركيس في كتابه «البترول عامل وحدة»: «إن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يُقرأ حرفاً حرفاً من خلال عمليّات استثمار النفط». ويضيف أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة «غرونوبل» الدكتور جان شفالييه في كتابه «لعبة النفط الجديدة»: «إن تاريخ النفط هو تاريخ الامبريالية»[2]. ولا مبالغة فيما قيل ويقال عن التاريخ السياسي للنفط، فهو تاريخ حافل بالأحداث والصراعات والمساومات السياسية. فالحروب التي نشبت منذ منتصف القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية الكبرى (المسألة الشرقية) لاقتسام تراث الامبراطورية العثمانية كان هدفها السعي وراء نفط الشرق الأوسط، ولم تكن التسويات والاتفاقيات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تجزئة البلاد العربية وبروز المشروع الصهيوني بعيدة من هدف السيطرة على منابع النفط.

ومنذ بداية هذا القرن، ازدادت الأهمّية السياسية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض الصناعية والعسكرية. وكان همُّ الدول الصناعية الحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية، ما جعل النفط باعثاً على التنافس بين تلك الدول. وكانت الشركات النفطية الكبرى، ومن ورائها الحكومات، تستخدم نفوذها في هذا الصدد، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة[3].

في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من تبدّل وجه الاستعمار وأساليبه، وتغيُّر الوضع السياسي للبلدان المنتِجة للنفط بعد سيطرتها على ثرواتها النفطية، ورغم المحاولات المستمرّة لتطوير مصادر الطاقة البديلة، يبقى النفط عاملاً مؤثِّراً في السياسة الدولية المعاصرة. فحاجة الدول الصناعية إلى هذا النوع من الطاقة المتعدّدة الاستعمال جعلت النفط يدخل في صلب سياساتها الخارجية. إن الزيارات المتتالية التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والنفطيُّون من بلدان أوروبا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة للنفط وخاصّة

(1) د. جورج طعمة: «النفط والعلاقات العربية الدولية»، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 34.

(2) مجلّة الطريق، العدد الثاني 1981. المرجع السابق، ص 42.

(3) د. جورج طعمة، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 7.

العربية منها، تهدف إلى حدٍّ بعيد لتأمين حاجة بلادهم النفطية وعقد الاتفاقات التجارية المتبادلة. كما أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادّة استراتيجية لأمنها القومي. وتطبيقاً لهذا المبدأ، دأبت السياسة الأميركية، منذ منتصف هذا القرن وما تزال، على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفُّق النفط وحماية طرق إمداداته من أيّ اعتداء إقليمي أو خارجي.

ولم تكن السياسة السوفياتية الشرق أوسطية خلال تلك الحقبة مختلفة عن هذا الاتّجاه، أي الوصول إلى منابع نفط الخليج، إمّا لمشاركة الولايات المتحدة في هذه الثروة النفطية، وإمّا للضغط والتأثير على سياستها في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم. هذا ما جاء على لسان المراقبين السياسيين في تفسيرهم للوجود العسكري السوفياتي في تلك الفترة من الزمن.

وقد برز الدور السياسي للنفط بشكل فعّال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فمن أزمة السويس عام 1956 مروراً بحرب 1967، فحرب تشرين أول (أكتوبر) 1973 حيث شكّل حظر النفط منعطفاً تاريخياً في مجرى العلاقات السياسية الدولية، إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، وأخيراً حرب الخليج الأخيرة عام 1991... كان النفط في كل تلك الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أُطلق عليها تسمية «حروب النفط».

ولم يتوقّف دور النفط في المجال السياسي عند هذا الحدّ، بل امتدّ إلى صلب المؤتمرات والمفاوضات التي أعقبت تلك الحروب، فكان من أهمّ البنود التي دارت حولها المناقشات في «كامب دايفيد»، وما يسمّى بحوار «الشمال والجنوب» والحوار «العربي ـ الأوروبي»، وأخيراً مفاوضات السلام الجارية حالياً، ولا سيّما المفاوضات المتعددة الأطراف.

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر غير ممكن في ظلّ الظروف الحالية. فالنفط أصبح مادّة سياسية واستراتيجية بقدر ما هو مادّة اقتصادية وتجارية، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكُّماً في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة. يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه «النفط والعلاقات الدولية»: «ما زال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر ممّا يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثّر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمّية الإنتاج

النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى، وليس لها علاقة بمكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة»[1]. لقد أوجد النفط بحكم توزيعه غير المتساوي، وصفته الدولية، شبكة معقَّدة من المصالح الاقتصادية والسياسية في العالم. وتوزّعت هذه المصالح بين الدول التي تملك النفط، والدول المستهلِكة له، والدول التي يُنقل عبر أراضيها، ثم بينها وبين الشركات النفطية الكبرى التي تحتكر هذه الصناعة بمختلف مراحلها.

كل ذلك جعل النفط ملازماً للعلاقات الدولية، لا بل جزءاً منها، ليس في حالات الاستقرار فحسب بل في حالات الأزمات الحادّة أيضاً. ويصحّ في هذا السياق ما قاله الدكتور جورج طعمة، المستشار الأسبق للعلاقات الدولية والإعلام في منظَّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول:

«طالما أن النفط هو العامل الأول في إنتاج الطاقة فسيظل عاملاً مؤثّراً في العلاقات الدولية إلى أن توجد بدائل للطاقة تحلّ محلّ النفط تماماً... ولكن إلى أن توجد مثل هذه البدائل سيظلّ الطلب على النفط متزايداً حتى نهاية هذا القرن، وبالتالي سيستمرّ حتى ذلك الوقت عاملاً فعّالاً في العلاقات الدولية وسيستمرّ وصف هذا الدور دولياً وتاريخياً على أنه دور النفط»[2].

المطلب الثاني: النفط كسلاح سياسي

إن الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة كما رأينا، أصبح من الصعب الفصل بينهما طالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة، وبقي تأثيره فاعلاً في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات السياسية والاقتصادية بين المنتِجين والمستهلِكين على السواء.

وانطلاقاً من ذلك، استُعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب. استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أمَّمت بترولها أو التي حاولت أن تتمرّد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة. واستخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية. واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

---

(1) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية»، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982، ص 246.

(2) د. جورج طعمة، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 23.

فكيف استُخدم سلاح النفط في كل من تلك الحالات؟

أولاً: استخدام سلاح النفط من قبل شركات النفط الاحتكارية:

استعمل اتّحاد الشركات النفطية الكبرى النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتِجة التي حاولت السيطرة على ثرواتها النفطية. وقد استخدمت الشركات أسلوب المقاطعة أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول بغية الإبقاء على احتكاراتها. ونذكر على سبيل المثال أنه عندما أمّمت الحكومة السوفياتية عام 1917 ممتلكات الشركات النفطية في بلادها، قاطعت تلك الشركات النفط السوفياتي بغية إلغاء قرارات التأميم أو الحصول على التعويض. كما تعرّضت المكسيك لعمليّة المقاطعة نفسها عندما قامت عام 1938 بتأميم بترولها. وقد فشلت الشركات في كلتا المحاولتين[1].

وفي إيران وقعت أهمّ مجابهة بين الشركات الاحتكارية والحكومة الإيرانية عندما أمّم الدكتور محمد مُصَدَّق الصناعة البترولية في بلاده عام 1951. وقد استطاعت الشركات إلغاء قرارات التأميم بعد إبعاد مُصدَّق عن الحكم. ولم تكن المقاطعة هي التي عطّلت عملية التأميم الإيرانية بقدر ما كان التدخّل الأميركي والبريطاني والدور الذي قامت به المخابرات الأميركية وعلى رأسها كيم روزفلت حفيد الرئيس تيودور روزفلت[2].

ثانياً: استخدام سلاح النفط من قبل الدول المنتجة للنفط:

استخدمت البلدان المنتجة والمصدّرة النفطَ في بادىء الأمر كسلاح ضغط من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية بعد أن شعرت أنّ شركات النفط الأجنبيّة تستغلّ كامل ثروتها النفطية مقابل ثمن زهيد يكاد لا يُذكر. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قامت هذه الأقطار وخاصة العربية منها، بخطوات مهمّة في هذا الموضوع منها: رفع الأسعار والمشاركة بين الدول المنتجة والشركات في الإنتاج والتسويق وصولاً إلى التأميم الكامل. وقد «شكّلت تلك الخطوات أوراقاً بين أيدي الدول العربية التي هدّدت باستعمال النفط كسلاح سياسي، يدعمها في ذلك وجود منظمة (الأوبيك) كأداة تنفيذية فاعلة»[3]. ويعتبر استخدام النفط

---

(1) أنتوني سامبسون: «الشقيقات السبع»، ترجمة سامي هاشم، مراجعة د. أسعد رزق، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1976، ص 137.

(2) David Wise and Thomas Ross: «The Invisible Government», N.Y. Random House, 1966, P. 111.

(3) محمّد السمّاك: «استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة»، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1991، ص 24.

كسلاح لخدمة القضايا السياسية من أهمّ الأدوار التي قام بها النفط على الصعيد السياسي. وكان أول استخدام للنفط في هذا الاتجاه عام 1956 كردّ فعل على العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الإسرائيلي ـ الفرنسي) على مصر بعد قيامها بتأميم قناة السويس. وتَمثَّل سلاح النفط في هذه الأزمة بنسف جميع محطات الضخّ التابعة لخطوط أنابيب شركة بترول العراق في سوريا، كما تمثَّل أيضاً بتوقيف الحكومة السعودية شحن النفط إلى كل من فرنسا وبريطانيا وقطع علاقتها الدبلوماسية معهما، بالإضافة إلى تخريب المنشآت النفطية في الكويت وغيرها من البلدان العربية المنتِجة. لم يكن لهذا الإجراء سوى تأثير بسيط في تلك المرحلة بسبب إقدام الولايات المتحدة على تزويد بريطانيا وفرنسا بالنفط من إنتاجها المحلّي، ولأن الدول الغربية كانت أقلَّ ارتهاناً للنفط ممّا أصبحت عليه في فترة الستّينات والسبعينات.

وفي عام 1967 استُعمل سلاح النفط مرّة أخرى إثر العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن. وبالرغم من أن هذه الحرب كانت خاطفة ومفاجئة للعرب، فقد اتخذت الدول العربية عدداً من التدابير شملت توقُّف عمليّات التصدير في معظم الموانىء العربية، ومنع تصدير النفط إلى كلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا لأسابيع عدّة بسبب موقفهما المساند لإسرائيل، كما ارتفعت الأصوات مطالبة بسحب الأرصدة العربية من مصارف البلدين المذكورين(1).

إن حَجْب النفط عن الدول المؤيِّدة للكيان الصهيوني لفترة قصيرة جداً لم يعطِ النتائج المرجوّة لهذا السلاح فيما لو استمرّ لمدّة أطول. إلاّ أن أسباباً حالت دون الاستمرار في قطع النفط تعود بنظر بعض المحلّلين إلى الأمور التالية:

1 ـ عدم السيطرة العربية على جميع مراحل الصناعة النفطية.

2 ـ ربط اقتصاديات الأقطار العربية المنتِجة للنفط وتنميتها بعوائد بيع النفط الخام.

3 ـ عدم وجود سياسة نفطية موحَّدة(2).

لذلك توافق العرب في مؤتمر الخرطوم عام 1967 على استعمال النفط سلاحاً ضد

---

(1) Nicola Sarkis, «Oil in the Balance of Power Between Israel and the Arab Countries». International Seminar on Oil as Weapon, Baghdad, Nov. 1972.

(2) محمّد السمّاك: «استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة». المرجع السابق، ص 24.

العدوّ الصهيوني بطريقة غير مباشرة، أي باستمرار تدفّق النفط إلى الدول المستهلِكة واقتطاع جزء من أموال بيعه لدعم صمود دول المواجهة مع إسرائيل عسكرياً وسياسياً[1].

وكانت المرّة الثالثة التي استُخدم فيها النفط كسلاح سياسي في أثناء حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973. وقد أسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعليّة أكبر في خدمة القضية العربية. وكان ذلك نتيجة للتضامن العربي والظروف السائدة في تلك المرحلة من الصراع. فعندما اندلعت الحرب في 6 تشرين أول 1973 بين مصر وسوريا من جهة والعدوّ الإسرائيلي من جهة أخرى، وبسبب الانتصارات العسكرية التي حقّقها الجانب العربي، قامت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل عسكرياً ومادياً، مما دفع العرب إلى استخدام سلاح النفط في المعركة ضد أميركا وسائر الدول المساندة للعدوّ اليهودي.

بناء على ذلك صدر عن اجتماع وزراء النفط العرب الذي انعقد في الكويت بتاريخ 17 تشرين الأول 1973 قرار يقضي بتخفيض صادرات النفط العربي تدريجياً بنسبة 5٪ شهرياً حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلّتها في حرب 1967. وقد استثنى القرار الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الحقّ العربي[2].

وفي اجتماع لاحق انعقد في الكويت أيضاً بتاريخ 4 تشرين الثاني 1973 تقرّر حظر النفط وسائر الموادّ الهيدروكربونية إلى الولايات المتحدة الأميركية وهولندا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأن يكون تخفيض الإنتاج فوراً بنسبة 25٪ من متوسّط إنتاج شهر أيلول 1973 لكلّ دولة عربية على حِدَة[3].

ليس المجال هنا لعرض مجمل التطوُّرات والنتائج التي رافقت تنفيذ قرار حظر النفط العربي، إلاّ أنه يمكننا القول إن استخدام سلاح النفط في تلك الحقبة من الزمن هزّ العالم بأسره اقتصادياً وسياسياً وأحدث تغييراً في طبيعة العلاقات الدولية، كما حرّك الاهتمام الدولي لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية؛ لكن الدبلوماسية الأميركية بقيادة هنري كيسنجر استطاعت أن تنتزع قراراً برفع الحظر النفطي بعد ستة أشهر من تنفيذه لقاء التوصُّل إلى اتّفاق فصل القوّات في سيناء، وبعد تدخّل مصر لدى الدول العاملة بالحظر لرفعه. وقد تمّ

(1) جورج قرم: «النفط العربي والقضية الفلسطينية»، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (5)، بيروت 1980، ص 6.

(2) د. إبراهيم شحاته: «حظر تصدير النفط العربي»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975، ص 94 - 95.

(3) المرجع نفسه، ص 96.

(4) جورج قرم: «النفط العربي والقضية الفلسطينية». المرجع السابق، ص 8.

ذلك فعلاً في 18 آذار 1974 وقبل إتمام فصل القوّات بين سورية وإسرائيل[1].

يقول الباحث د. كمال حمدان: «لقد اتّضح منذ اليوم الذي تحدّد فيه نمط استعمال النفط العربي كسلاح سياسي، أن اتّجاه النمط سيصبّ حتماً في طاحونة المساومة والحلول الوسطية. وقد أكّدت جميع مراحل استعمال هذا السلاح أن الخلفية التي ارتكز إليها كانت مندرجة ضمن تصوّر سياسي محدود الأفق، يهدف إلى تحريك الوضع في المنطقة من موقع الرغبة في الوصول إلى حلّ معقول أكثر ممّا يهدف إلى إيجاد حلّ سياسي مشرِّف، ولو موقتاً يكون جزءاً من الحلّ الاستراتيجي للصراع العربي ـ الإسرائيلي»[2].

لذلك تصور البعض أن رفع الحظر كان خطوة متسرّعة قامت بها دول النفط العربية، فلو استمر هذا الإجراء لفترة أطول بقليل لأعطى سلاح النفط النتائج المتوخّاة ولكان الوضع تغيَّر لمصلحة القضية العربية بشكل أفضل. أمّا الرأي الآخر فقد برَّر رفع الحظر بقوله إن الحظر سلاح ذو حدّين، فاستمراره طويلاً قد يجلب نتائج عكسية ويزيد السخط على العرب بدلاً من كسب التأييد لقضيتهم، بالإضافة إلى زيادة احتمال تدخُّل عسكري أميركي.

لا شكّ في أن استخدام سلاح النفط في تلك الحقبة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد قام بدور فاعل ومهمّ على الصعيد السياسي لا يمكن إنكاره. صحيح أن نتائجه بالنسبة للقضية العربية لم تكن بالمستوى المطلوب، غير أنه كان الدافع الذي حمل الأميركيين على تغيير سياستهم ولأول مرّة منذ زمن طويل لإيجاد حلّ أكثر جدية لأزمة المنطقة ومشاكلها[3].

اليوم، وبعد التطوّرات التي حصلت على الساحة النفطية والسياسية منذ منتصف الثمانينات وحتى حرب الخليج الأخيرة، فإن السؤال المطروح هو: هل سلاح النفط ما يزال فاعلاً أم إنه تعطّل وحُرِم أصحابه من استعماله أو التهديد به؟ للإجابة نبادر إلى القول إن الولايات المتحدة الأميركية ومعها دول الغرب الصناعي، وهي المستهلِك الأكبر للنفط، دأبت منذ ما بعد حرب أكتوبر (تشرين أول) 1973 إلى تنسيق سياساتها النفطية من أجل عدم تعرُّضها مستقبلاً لضغط سلاح النفط. وأكثر من ذلك إنها عملت على تعطيل فاعليّة

---

(1) راجع بحثه في كتاب: «الدول الكبرى والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، لمجموعة باحثين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1976، ص 25.

(2) راجع بحث تياري دي بوسي بعنوان: «سلاح النفط من التهديد إلى التعاون»، المنشور في مجلّة «حوليات سياسية»، العدد 4، 1982 ـ 1983، مؤسّسة همّاد للنشر، باريس، ص 125.

هذا السلاح وربط استخدامه بالمواقف السياسية. ومن هذا المنطلق تأسّست وكالة الطاقة الدولية التي كان من صلب عملها التقليل من تبعيّة دولها الأعضاء لصادرات النفط العربي، والاعتماد على مصادر نفطية خارج منظّمة الأوبيك، وبناء المخزون الاستراتيجي لاستعماله في حالة الأزمات إلى جانب تطوير مصادر الطاقة البديلة. وبالفعل أدّت هذه الإجراءات مع زرع الخلافات بين أعضاء منظّمة الأوبيك إلى تهميش فاعليّة السلاح النفطي طيلة هذه الفترة.

جاءت حرب الخليج عام 1991 وكان من أهمّ نتائجها إغراق دول النفط العربية بالديون وتعطيل أيّ محاولة أو حتى توجُّه عربي لربط سلاح النفط (إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً) بالموقف السياسي. والسبب في ذلك الدور السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري المباشر في الخليج[1].

ثالثاً: استخدام سلاح النفط من قبل الهيئات الدولية:

لا ينحصر استعمال سلاح النفط بيد الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة لهذه المادة الحيوية فحسب، بل يتعدّى ذلك ليصبح أداة ضغط سياسية تستخدمه الهيئات والمنظّمات الدولية لتنفيذ قرارات دولية اتخذتها بحقّ دولة أو أكثر رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

والتاريخ يسجّل في هذا السياق أمثلة بارزة نذكر منها قرار عصبة الأمم المتحدة عام 1936 بمنع وصول النفط إلى إيطاليا كي تتراجع عن غزوها للحبشة، تساندها في تطبيق هذا القرار كلٌّ من فرنسا وبريطانيا، لكن المحاولة فشلت بسبب تمكُّن إيطاليا من الحصول على النفط من الشركات الصغيرة ولعدم الاتفاق بين الدول الكبرى.

ونذكر في هذا المجال المقاطعة النفطية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على روديسيا بسبب تطبيقها التفرقة العنصرية وتمرُّدها على قرارات الأمم المتحدة. وقد شملت المقاطعة حظراً كاملاً على إمدادها بالنفط ومشتقّاته. كما أوصت الجمعية العامّة للأمم المتحدة كل دولة بأن تفرض الحظر على تصدير العديد من السلع الاستراتيجية، بما فيها النفط إلى «المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الشعب المركزية لجمهورية الصين الشعبية، أو لسيطرة كوريا الشمالية»[2].

---

(1) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 54.

(2) د. إبراهيم شحاته: «حظر تصدير النفط العربي». المرجع السابق، ص 70 ـ 72.

وعندما غزا العراق الكويت في 2 آب 1990، صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم 661، تاريخ 6 آب 1990، الذي نصّ في مادّته الثالثة على فرض عقوبات اقتصادية كاملة على العراق لم يشهد التاريخ مثيلها من العقوبات الدولية على أيّ طرف. وكان الخطير في هذا القرار الذي صيغ بأسلوب مُحْكَم أنه يوقف صادرات النفط العراقي تماماً، وهو المورد الأساسي للعراق، إلى أن يطبِّق القرارات الدولية المفروضة بهذا الشأن[1]. وما زال هذا القرار ساري المفعول حتى يومنا الحاضر بالرغم من تطبيق العراق لمضامينه.

وهناك مثال آخر على استخدام مجلس الأمن لسلاح النفط، فعندما فُرض الحصار الاقتصادي على ليبيا ومنعها من تصدير إنتاجها النفطي بسبب رفضها تسليم المتَّهمين بتفجير طائرة ألبان أميركان في لوكوربي، أصدر قراراً يمنع بموجبه الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من التعامل التجاري مع ليبيا وبصورة خاصة شراء صادراتها النفطية.

وخلاصة القول: إن النفط والسياسة صنوان لا ينفصلان طالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة في العالم. فللسياسة تأثير في النفط وللنفط دور كبير في صنع القرار السياسي. يقول محمّد حسنين هيكل: «أصبحت الشركات الأميركية في المنطقة عمالقة بترول وسياسة في الوقت نفسه، وقد تجلّى ذلك في تشكيل مجالس إدارتها التي عُبِّئت بمجموعات من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع، وهيئة أركان الحرب المشتركة، والمخابرات المركزية ووزارتي الخزانة والطاقة. ذلك بالطبع إلى جانب مجموعات من رجال البترول في تكساس وأساطين البنوك في نيويورك. وهكذا تداخلت السياسة والبترول في كل عناصر القرار في الولايات المتحدة الأميركية»[2].

وإذا كان للنفط كل هذه الأهمّية في المجال السياسي، فكيف نرى دوره على الصعيد العسكري.

المبحث الرابع:

أهمّية النفط على الصعيد العسكري

يقول أوكونور في كتابه «امبراطورية النفط» الصادر في موسكو، عام 1958: «من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجوّ، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البرّ، بل أكثر من ذلك

(1) محمّد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 406.

(2) المرجع نفسه، ص 75.

إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكّم بقطاعات اقتصادية كاملة»[1].

يعطي هذا القول دلالة واضحة على أهمّية النفط الاستراتيجية. فالنفط يعني الحياة أو الموت، في السلم أو الحرب، ففي السلام لا تدور عجلة الحياة العصرية بلا نفط، وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاتل وتنتصر دون هذه المادّة الحيوية لآلتها العسكرية. ولا تكمن أهمّية النفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحرِّكة لآلات المصانع الحربية فحسب، بل يتعاظم دوره عسكرياً لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها.

المطلب الأول: النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية

لقد ظهرت قيمة النفط ومشتقّاته على الصعيد العسكري منذ الحرب العالمية الأولى حين بدأت الدول المتحاربة تعتمد على آلة الاحتراق الداخلي كالسيّارة والشاحنة لنقل الذخائر والمؤن والجنود بدلاً من استخدام الجياد. وتعاظمت أهمّية النفط في هذا المجال بعد اختراع الدبّابة والطائرة والأساطيل الحربية في نهاية الحرب. منذ ذلك الوقت أصبح النفط ومشتقّاته الوقود الضروري لتسيير الآلات الحربية التي تعتمد الحركة. وأخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماماً بالغاً لتأمين النفط بالحصول عليه أو السيطرة على مصادر إنتاجه. وبالرغم من التطوُّر الحاصل في الأسلحة النوويّة، فإن الحروب كافّةً التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، قد جرت دون اللجوء إلى الخيار النووي، وظلّت تعتمد على الأسلحة التقليدية حيث يقوم النفط بدور فاعل وأساسي في استخدامها. ويُقدَّر الطلب العسكري العالمي على النفط ما بين 2,5 و4,5 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 5٪ من الاستهلاك العالمي للنفط. وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب. ويحتلّ الوقود النفّاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقّات النفطية المستعملة من قبل القوّات المسلّحة، حيث تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك النفطي العسكري نظراً للدور الفاعل الذي يقوم به سلاح الجوّ في المعارك. والجدول التالي يبيّن الطلب العسكري والمدني على المشتقّات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

---

(1) نقلاً عن بوريس راتشكوف: «النفط والسياسة الدولية»، تعريب د. خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت 1974، ص 17.

الطلب العسكري والمدني على المشتقّات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للعام 1987 (ألف برميل يومياً)

المشتقّات النفطية	الولايات المتحدة				الاتحاد السوفياتي (سابقاً)			
	عسكري		مدني		عسكري		مدني	
	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
غازولين (سيّارات وطائرات)	7	2	7231	43	28	8	1660	18
وقود نفّاث	373	76	1385	8	238	68	703	8
ديزل	88	18	2976	18	77	22	1572	18
زيت الوقود الثقيل	11	2	1264	8	–	–	3127	35
أخرى*	15	3	3809	23	7	2	1913	21
المجموع	490	110	16665	100	350	100	8975	100

ملاحظة: الأرقام والنسب المئوية قد لا تعطي مجموعاً صحيحاً نظراً لتقريبها إلى أعداد صحيحة.

* تشمل الزيوت والشحوم وبقية المشتقات النفطية.

يمكن تقسيم الاستهلاك العسكري من الطاقة إلى نوعين، أوّلهما «الاستعمالات الثابتة» وهو ما يُستخدم في المعسكرات والمقرّات الدائمة ومعظمه من زيت الوقود والفحم وغيره من مصادر الطاقة غير النفطية. أما النوع الثاني وهو «الاستهلاك المتحرّك» فيُستخدم عادة خلال العمليّات القتالية والتمارين العسكرية. ولا بديل للنفط ومشتقّاته بالنسبة للقوّات البرّية والجوّية؛ وحتى استخدام الطاقة النوويّة في الغوّاصات والقطع البحرية الأخرى، لم يجعل الأساطيل البحرية تتخلّى عن اعتمادها على النفط.

وتُعتبر المؤسّسات العسكرية من أكبر المشترين للمشتقّات النفطية، كما أنها تحتاج إلى زيوت التزيت المصنّعة خصّيصاً للمعدّات الحربية أو الفضائية. وقد بلغت قيمة المشتريات النفطية من قبل القوّات المسلّحة الأميركية حوالى 5,2 مليار دولار عام 1987 عدا نفقات النقل والتخزين(1).

---

(1) لمزيد من التفصيل حول الطلب العسكري على النفط ومشتقاته راجع كتاب:
Culter Tom: «The Military Demand for oil», London, Petroleum Economist, VI, 1989.

وليس لتوفير الوقود والحصول عليه قيمة في زمن الحرب ما لم يتمّ نقله إلى ساحة العمليّات، وهذا يتطلّب أضخم التجهيزات التي تقوم القوّات المسلّحة بنقلها وتوزيعها.

المطلب الثاني: التجهيزات النفطية أهمّ وأضخم التجهيزات العسكرية.

تُعتبر المنشآت والتجهيزات المعدّة لنقل الوقود وخاصّة النفط من أهمّ وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجّب على القوّات المسلّحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال. وتشتمل هذه التجهيزات على خزّانات ضخمة وناقلات كبيرة، وسكك حديدية وسيارات حوضية وخطوط الأنابيب وغيرها من المنشآت والوسائل التي تؤمّن إمدادات النفط إلى ساحة المعركة. وتزداد أهمّية هذه التجهيزات في المناطق النائية والخطرة حيث لا تتوافر منشآت توزيع مدنية. ففي عام 1983 قام سلاح الجوّ الأميركي باستخدام طائرات الأواكس (AWACS) وطائرات (F.15) لمساعدة القوّات الفرنسية في تشاد ضد الثوّار. واضطرّت الولايات المتحدة نظراً لعدم وجود شبكة توزيع محلّية، إلى استخدام 70 ناقلة حوضية لنقل 80 ألف غالون في اليوم من الوقود النفّاث عبر مسافة 750 ميلاً من بور سودان إلى الخرطوم.

وفي الحرب العالمية الثانية قام الحلفاء ببناء خطوط أنابيب تحت القنال الإنكليزي لتزويد قوّاتهم بالوقود. ويُعتبر خطّ أنابيب حلف الناتو أطول خطّ استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتدّ مسافة عشرة آلاف كيلومتر في غرب أوروبا وجنوبها ويختزن حوالى مليوني متر مكعّب[1].

فالتجهيزات ووسائط نقل النفط وتوزيعه في ساحة العمليّات الحربية تشكّل إذاً أضخم التجهيزات العسكرية في زمن الحرب، وعليها يتوقّف مصير المعارك التي تخوضها القوّات المسلّحة، لأنه لا قيمة لآلة الحرب ما لم تزوّد بالوقود اللازم لتشغيلها.

المطلب الثالث: النفط أحد عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب

يُعتبر النفط ومشتقّاته عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثّر سلباً أو إيجاباً في مسار المعارك ونتائجها. فالدولة التي تخوض الحرب وتمتلك من الوقود النفطي ما يكفي حاجة

أو مراجعة عبد الإله التكريتي، مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 58، الأوابك، الكويت 1990، ص 177 وما يليها.

(1) راجع أيضاً: Culter Tom: «The Role of Petroleum in Wartime», Petroleum Economist, Vol. L111, No. 4, April 1986, PP. 137-142.

قوّاتها لفترة طويلة، وتستطيع بالتالي نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال، هي الدولة التي يُكتب لها النصر في النهاية إذا توافرت لها بقيّة العوامل. أما الدولة التي تفتقر للنفط وتعجز عن تأمينه أو الحصول عليه، فهي التي ستواجه دون شك الهزيمة. إن التاريخ مليء بالشواهد، والأمثلة على ذلك كثيرة.

فبريطانيا لم تحرز النصر في معركتها مع ألمانيا والنمسا إلاّ بفضل تدفُّق النفط إلى شواطئها من كلّ أنحاء العالم مستعينة بسيطرتها البحرية في الوقت الذي كانت تمنع وصوله إلى أعدائها. كما يُعزى اندحار ألمانيا وخسارتها في أثناء الحرب العالمية الثانية في معظم أسبابه إلى قلّة وجود النفط ومشتقّاته لدى الجيوش النازية آنذاك[1].

ويقول محمّد حسنين هيكل في كتابه «حرب الخليج»: «تُظْهر حقائق الحرب العالمية الثانية أن المعارك التي دارت في أوروبا لتحقيق النصر النهائي ضد النازية اعتمدت بحجم 91٪ على بترول أميركي زحفت به الدبّابات وانطلقت المدافع، وحلّقت الطائرات، وتحرّكت الأساطيل»[2].

وكان تشرشل أول من أعلن في مجلس العموم عام 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أن: «ليس ثمّة شك في أن الحلفاء لم يستطيعوا الإبحار إلى شاطىء النصر إلاّ على أمواج النفط المتلاحقة»[3].

وإذا كان النفط عاملاً من عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب، فهو أيضاً أحد أسباب اندلاعها وهدفاً من أهدافها المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الرابع: النفط كسبب للحرب أو هدف لها

تتعدّد أسباب الحروب وتتنوّع دوافعها، ويبقى العامل الاقتصادي السبب الأهمّ والهدف الأسمى من وراء نشوب أيّ حرب عندما تعجز الدبلوماسية عن تحقيقه.

ومن هذه الأهداف الاقتصادية سعيُ بعض الدول لفتح أسواق تجارية جديدة أو محاولتها السيطرة على المناطق الغنية بالموادّ الأولية التي يأتي النفط في مقدّمها.

لقد كان النفط هدفاً لأهمّ المعارك التي دارت في الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور. فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال أفريقيا، كان هدفه الرئيسي

(1) مازن البندك: «قصّة النفط». المرجع السابق، ص 11 ـ 13.
(2) محمد حسنين هيكل: «حرب الخليج». المرجع السابق، ص 73.
(3) جان جاك سرفان شرايبر: «التحدّي العالمي». المرجع السابق، ص 23.

الوصول إلى نفط الشرق الأوسط. كما أن الهجوم الذي شنّه هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كانت غايته السيطرة على حقول نفط باكو والقوقاس. ولو استطاع الوصول إلى تلك المناطق النفطية لكانت نتيجة الحرب غير ما نعرفها الآن. واليابان لم تهاجم الولايات المتحدة الأميركية في معركة «بيرل هاربر» إلاّ من أجل حاجتها الشديدة لبترول أندونيسيا. فالنفط على حدّ تعبير محمّد حسنين هيكل «هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصمّمي استراتيجياتها»[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت أهميّة النفط كمادّة استراتيجية تعتمد عليها حضارة القرن العشرين، ما حدا دول العالم، وخاصّة الصناعية منها، إلى التسابق للحصول على أكبر نصيب من هذه المادة الحيوية. لذلك شهد العالم حروباً ومنازعات إقليمية كان النفط من قريب أو بعيد سبباً لها أو هدفاً بحدّ ذاته. والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحاً لمعظم هذه الحروب والمنازعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم. فحرب السويس 1956 وحرب 1967، وحرب تشرين أول 1973، والحرب العراقية ـ الإيرانية لعام 1980، والأحداث اللبنانية، وحرب جنوب السودان، وحرب الخليج وحرب التشاد والصومال، كلُّها حروب يُعتبر النفط عنوانها الأهمّ وهدفها المقصود[2].

وخلاصة القول إن أهميّة النفط في زمن الحرب لا تقلّ عن أهميّته في وقت السلم. فبالرغم من استخدام أنواع من الوقود ليست من أصل نفطي، فإن النفط ومشتقّاته ستبقى المحرِّك المهمّ والوقود الأساسي لآلة الحرب، وخصوصاً الوحدات الميكانيكية منها. فبدون هذه المادّة الحيوية تصبح الطائرات والصواريخ والمدرّعات والدبّابات والشاحنات والأساطيل مشلولة الحركة لا فائدة منها. ولعلّ قول الجنرال الأميركي بروس ك. هولوداي يكفي للدلالة على أهميّة النفط وأثره في المجال العسكري:

«إذا تقلّصت إمداداتنا النفطية بصورة لافتة، فإن النتيجة الأكثر خطورة ربما ستكون نقصاً فورياً في فاعليّتنا العسكرية. وستنقص قدرتنا على استخدام أسلحة الحرب إلى الصفر تقريباً، وستصبح مشكلة تخصيص موارد البلاد النفطية مشكلة سياسية ذات أبعاد مخيفة. بكم يجب أن نحتفظ في مخزوننا 'الاحتياطي الاستراتيجي؟ هل يمكن أن يُعتبر الردع حالة ترف إذا قُورنت بمتطلّبات الاقتصاد؟ ثم «مرة ثانية» إذا تقلّص إمدادنا النفطي بحدَّةٍ نتيجة

---

(1) محمّد حسنين هيكل. المرجع السابق، ص 72.

(2) مجّلة الشعلة، العدد 18، 9 كانون الثاني (يناير) 1993.

لتدمير السوفيات الممرّات المائية فماذا سيكون ردّ فعلنا؟»[1].

لذلك نرى أن من أهمّ الأهداف الاستراتيجية العسكرية في الحروب الحديثة هي قيام طرفي النزاع بضرب المنشآت النفطية أو قطع إمدادات الطاقة وطرق نقلها بواسطة الطائرات أو الأساطيل البحرية بغية شلّ القدرة العسكرية وتعطيل الآلة الحربية. هذا ما شهدناه خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وما سُمّي يومها «بحرب المصافي» و«حرب الناقلات».

من هنا يصحّ القول: «إن النفط يسيطر في القرن العشرين على جميع الذين يحلمون بالقوّة، وليس من قبيل الصدفة على وجه التأكيد أن الدول العظمى في عصرنا هذا تحتفظ كل منها في باطن أرضها باحتياطي كبير من الموارد الهيدروكربونية. ذلك أنه توجد علاقة مباشرة بين الثروة في الطاقة والقوّة»[2].

ويُستدلّ من كل ما تقدّم أن النفط كان وما يزال يحتلّ مركز السيادة بين مصادر الطاقة في العالم، وأن الذي يعطيه هذه المكانة باستمرار هو أن البدائل الأخرى إما أنها غير اقتصادية وغير فعّالة، وإما أنها غير آمنة وغير ملائمة. فالفحم الذي يستهلك العالم منه يومياً ما يوازي 44 مليون برميل نفط غير فعّال وضارّ بالبيئة، والطاقة النووية التي يستهلك العالم منها يومياً ما يعادل 7 ملايين برميل نفط غير آمنة. أما البدائل الأخرى للطاقة المتجدِّدة (الشمسية والهوائية والمائية) التي يستهلك العالم منها يومياً ما يعادل 13 مليون برميل نفط فإنها غير اقتصادية ولن يتمّ تطويرها بشكل مقبول إلاّ بعد سنين طويلة من البحوث والتجارب. كل ذلك يزيد من قوّة النفط ويرسّخ سيادته[3].

والنفط ليس مصدراً للطاقة فحسب، بل هو، كذلك، ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، إنه محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل إنه، أكثر من ذلك، شرط أساسي من شروط القوة والنفوذ، محلّياً وإقليمياً ودولياً. إنه بحقٍّ حجر الأساس في بنيان حضارة القرن العشرين بكلّ شموليتها. لذلك أصبح اهتمام الدول بالنفط كاهتمامها بالنقد والجيش والسياسة الخارجية التي يؤثر في كل منها تأثيراً مباشراً وفعّالاً.

ويأتي في طليعة الدول التي تولي اهتماماً رئيسياً للنفط، الدول الصناعية الكبرى التي

---

(1) بروس بالمر وآخرون: «الاستراتيجية الأميركية العليا في الثمانينات». تقديم أحمد بهاء الدين، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت 1981، ص 44.

(2) مجلّة قضايا عربية، العدد 4، نيسان 1980. المرجع السابق، ص 36.

(3) د. عبد الخالق عبد الله، مجلّة المستقبل العربي. المرجع السابق، ص 17 ـ 18.

يُعتبر النفط مصدر قوّتها والدعامة الأساسية لتفوُّقها الاقتصادي والتكنولوجي. لذا لم تتوانَ في تاريخها القديم والحديث، عن خوض الحروب والصراعات الدائمة لأجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم. ولكي ندرك مدى تأثير النفط وانعكاسه على علاقات هذه الدول وسياساتها الخارجية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، لا بدَّ من التعرُّف إلى وضعها النفطي، إن من حيث الإنتاج والاستهلاك أو من حيث حاجاتها المستقبلية.

الفصل الثالث

الوضع النفطي
في الدول الصناعية الكبرى

لا يقتصر استخدام النفط ومشتقّاته على دولة دون أخرى: فكل دول العالم بحاجة إلى هذه المادّة الحيوية كحاجة الجسم الإنساني إلى الدم. فالدول الصناعية المتقدّمة تحتاج إلى النفط لأنه كان وما يزال يشكّل قاعدة نموّها الاقتصادي وتفوّقها الصناعي والتكنولوجي. وتحتاج الدول المتنامية إليه من أجل التنمية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة. ويُتوقع أن تزداد حاجة هذه الدول إلى النفط في المستقبل لأن أقطارها هي الأكثر تعرّضاً للزيادة السكّانية من جهة، ولأنها لا تملك مصادر الطاقة البديلة وتقنيّتها من جهة ثانية. والهدف من اختيارنا الدول الصناعية الكبرى لدراسة وضعها النفطي هو معرفة مدى ارتباط حاجاتها النفطية بسياساتها الخارجية، هذه السياسات التي اتّسمت عبر تاريخها الطويل بالصراع المستمر من أجل الوصول أو السيطرة على منابع النفط خارج حدودها الدولية. والمعروف أن الأقطار الصناعية، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفياتي سابقاً، هي أكثر الدول استهلاكاً للطاقة وفي طليعتها النفط، بحيث يُقدّر استهلاكها معاً بثلاثة أرباع ما يستهلكه العالم أجمع.

المبحث الأول:

وضع النفط في الولايات المتحدة الأميركية

تُعتبر الولايات المتحدة الأميركية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فهي إلى جانب تمتّعها بثروة نفطية ضخمة، تحتلّ مركز الريادة في صناعة النفط العالمية.

ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التنظيمية والتكنولوجية وصناعة المعدّات الخاصّة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية العملاقة من جهة أخرى. ولذلك قيل: «ترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدة الأميركية أكثر مما ترتبط أية صناعة أخرى بدولة معيّنة في القرن العشرين»[1].

في البداية، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، اعتمدت أميركا على النفط المستخرج من أراضيها لسدّ حاجاتها من الوقود، كما كانت المموّل الرئيسي لدول أوروبا وبقيّة أنحاء العالم بالنفط. وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لأسباب عدّة، منها تزايد حاجة أميركا نفسها إلى النفط ونموّ إنتاج النفط في مناطق جديدة ـ لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط ـ أصبحت تموّن الاحتياجات الأوروبية[2].

ومنذ ذلك الوقت، ومع تراجع معدّلات الإنتاج وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج بالرغم من جميع السياسات التي تبنّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في موضوع الطاقة. وإذا شئنا التعرُّف إلى حقيقة الوضع النفطي الأميركي، لا بدّ من الاطّلاع على تطوّر احتياطيّها وإنتاجها واستهلاكها ووارداتها من النفط لمعرفة احتياجاتها المستقبلية.

المطلب الأول: احتياطي النفط الأميركي

تميّز التطوّر الذي لحق باحتياطي النفط الأميركي بتناقصه المستمرّ نسبة للاحتياطي العالمي. فبعد أن كان هذا الاحتياطي يمثّل 50 في المئة من مجموع احتياطي العالم من النفط في عام 1935، أخذت هذه النسبة تنخفض تدريجياً حتى بلغت 40 في المئة عام 1944، و21 في المئة عام 1954، إلى أن أصبحت 9 في المئة عام 1967، و6,16 في المئة نهاية عام 1975[3].

وقد تابع احتياطي النفط الأميركي انخفاضه خلال عقد الثمانينات حتى بلغ في عام 1986 حوالى 3,4٪، وفي عام 1987 حوالى 3,7٪ من مجمل احتياطي النفط العالمي[4].

ويبيّن الجدول التالي تطوّر احتياطي النفط الأميركي المؤكّد خلال الأعوام 1981 ـ

(1) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية». المرجع السابق، ص 38.
(2) المرجع نفسه، ص 16.
(3) د. سمير التنّير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 40.
(4) المصدر: B.P. Statistical Review of World Energy, June 1988.

1987 (مليار برميل في نهاية كلّ عام)[1].

السنة	الاحتياطي بمليارات البراميل
1981	29,78
1982	29,78
1983	27,30
1984	27,30
1985	28,00
1986	24,56
1987	25,27

توضح أرقام الجدول حقيقة تناقص احتياط النفط في الولايات المتحدة الأميركية. وإن طرأت بعض الزيادات الطفيفة فهي ناتجة من تنمية بعض الحقول القديمة وتوسيع نطاقها أكثر ممّا هي نتيجة لاكتشاف حقول جديدة.

ويبرّر بعض الخبراء النفطيين الأسباب الكامنة وراء الهبوط الحادّ في احتياطي النفط الأميركي إلى عوامل عدّة منها:

أولاً ـ اعتماد الولايات المتحدة حتى أواخر عام 1950 على مواردها النفطية لسدّ حاجاتها المحلّية وتصديرها ما يفيض عنها إلى الخارج، مما أدّى إلى انخفاض كمّيات الاحتياطي الثابت لديها.

ثانياً ـ ارتفاع الإنتاج بصورة تفوق مختلف زيادات الاحتياطات المتأتّية من اكتشافات جديدة أو تطوير الحقول القديمة.

ثالثاً ـ الحقول النفطية الأميركية هي «حقول صغيرة» بالمقارنة مع حقول النفط الضخمة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

رابعاً ـ فشل عمليات الحفر ومحاولات الاستكشاف كافّةً في تحقيق اكتشافات نفطية جديدة.

وأنفقت شركات النفط الأميركية (اكسون وموبيل، مثلاً) حوالى مليار دولار عام 1974

(1) المصدر: Oil and Gas Journal, 26 Dec. 1988.

في مناطق فلوريدا المغمورة وغيرها من المناطق، وجاءت النتائج مخيّبة للآمال[1].

ويُضاف إلى هذه العوامل أسباب أخرى ساعدت على تقليص حجم الاحتياطي وعدم زيادته، منها ارتفاع تكاليف الحفر والإنتاج إذا ما قُورنت بالأكلاف الزهيدة في منطقة الشرق الأوسط. فقد بلغ معدّل كلفة الحفر لحقل واحد في المناطق اليابسة حوالى 235,571 دولاراً، وفي المناطق المغمورة حوالى 3,430,073 دولار[2]، عدا ارتفاع نسبة الحقول الجافّة من مجمل الحقول المكتشفة، كما يوضحه الجدول التالي[3]:

عدد الآبار التي اكتمل استكشافها وتطويرها في الولايات المتحدة ما بين 1980 ـ 1987
(بآلاف الآبار)

السنة	الآبار النفطية	الآبار الجافّة	النسبة المئوية للآبار الجافّة ٪
1980	32,28	20,34	29,12
1981	42,84	27,28	30,30
1982	38,72	25,89	31,70
1983	36,88	23,79	31,34
1984	42,46	25,09	29,74
1985	34,58	20,50	29,63
1986	18,08	11,95	31,76
1987	14,03	9,64	31,77

كلّ هذه العوامل أدّت إلى تراجع عمليات الحفر في الولايات المتحدة. وقدّرت مؤسسة «بيكر هيوز» المختصّة بأعمال التنقيب «عدد منصّات الحفر التي تمّ إنشاؤها خلال العام 1991 بنحو 860 منصّة، أي إن عمليات الحفر سجّلت تراجعاً قدره 15 في المئة عن العام 1990. ومن غير المتوقّع أن تزداد عمليات الحفر في السنوات اللاحقة. فغالبية الشركات وضعت خططها بحيث لا يتجاوز عدد منصّات الحفر 700 منصّة. ويعود ذلك

(1) مجلّة عالم النفط، بيروت، العدد 40، 13 أيار 1978.

(2) راجع: International Petroleum and Mineral Statistical Hand book, 1989. Saudi Arabia, P.10.

(3) المصدر: Monthly Energy Review, 1988.

إلى تراجع عمليات التنقيب لأن المناطق الواعدة في ألاسكا وفي سواحل كاليفورنيا لم تعد متوافرة»[1].

إزاء هذا الواقع التزمت الولايات المتحدة سياسة المحافظة على احتياطيها من النفط لأطول وقت ممكن، فاتّجهت نحو الخارج، وخاصّة العالم العربي، لاستيراد ما تحتاج إليه من النفط لمواجهة طلباتها المتزايدة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عمدت منذ أوائل السبعينات، وبعد حظر النفط العربي عليها عام 1973، إلى بناء ما يُسمّى باحتياطي النفط الاستراتيجي. ويُقصد بهذا النوع من الاحتياطي تخزين النفط في مستودعات تحت سطح الأرض (قباب ملحية) تُنشأ خصيصاً لهذه الغاية، وتُستخدم لمجابهة أيّ تهديد بقطع النفط عن الولايات المتحدة من جانب الدول المصدِّرة أو تُستعمل لتخفيض الأسعار في حال ارتفاعها كما حدث في أثناء حرب الخليج الأخيرة. وبلغ مخزون النفط الاستراتيجي الأميركي حوالى 600 مليون برميل حتى عام 1990[2]، وقُدِّرت كلفة شراء البرميل الواحد وخزنه بحوالى 25 دولاراً[3].

والسؤال الآن: ما هو عمر احتياطي النفط الأميركي؟ أي ما هو عدد السنوات التي يستغرقها استنفاد هذا الاحتياطي؟

لقد اختلفت الآراء والتقديرات حول هذا الموضوع. فهناك من يعتقد أن مجمل الاحتياطي المتبقّي والمعروف سيكفي لمدة 18 سنة بما فيه نفط منطقة ألاسكا. واحتُسب عدد السنوات وفقاً لمعدَّل الإنتاج السنوي في عام 1985 والبالغ 3 بلايين برميل[4]. وفي آخر الإحصاءات المتوافرة بهذا الخصوص قُدِّر عمر الاحتياطي بحوالى عشر سنوات حسب مستويات إنتاج عام 1990[5].

فالولايات المتحدة الأميركية تعاني، إذاً نقصاً دائماً في احتياطيها النفطي وإن إمكاناتها في اكتشاف احتياطي جديد في المستقبل محدودة وغير مشجِّعة، وهذا ينعكس سلباً على إنتاجها المحلّي الذي لم يعد يكفي لسدّ حاجاتها المتزايدة من النفط كما سنرى.

---

(1) مجلّة «الدولية» الصادرة في فرنسا، العدد 85، 13 كانون الثاني (يناير) 1992، ص 35.

(2) صحيفة الديار (بيروت) في 13 شباط 1991.

(3) مجلّة عالم النفط، العدد 22 في 6 كانون الثاني (يناير) 1979، ص 3.

(4) David J. Guff and William J. Young: «The United States Energy Atlas», 2nd Ed. Macmillan Publishing Company, New York, 1986, PP. 77-78.

(5) صحيفة الحياة في 4/10/ 1991.

المطلب الثاني: إنتاج الولايات المتحدة واستهلاكها من النفط

كانت الولايات المتحدة الأميركية حتى عام 1862 الدولة الوحيدة المنتجة للنفط في العالم قبل أن يُكتشف وجوده مرة أخرى في روسيا التي أصبحت المنتج الثاني لهذه المادة. وقد حافظت أميركا على مركزها الأول في الإنتاج حتى عام 1973 حين بدأ إنتاجها فيما بعد بالتراجع كما هو الحال بالنسبة لاحتياطيها النفطي. وتُعتبر الولايات الأربع (تكساس وألاسكا ولويزيانا وكاليفورنيا) المناطق الرئيسية للإنتاج حيث يشكّل مجموع إنتاجها 74٪ من مجمل الإنتاج الأميركي من النفط(1).

وبالرغم من الزيادات التي تحققت عام 1977 في إنتاج حقول ألاسكا وخليج «بردهو» Prudhœ bay، وهي أكبر حقول النفط الأميركية، فقد استمر الإنتاج بالانخفاض وخصوصاً في النصف الثاني من عقد الثمانينات كما يُستدل من الجدول التالي(2):

تطوّر إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأميركية ما بين 1981 ـ 1987
(بآلاف البراميل يومياً)

السنة	الإنتاج
1981	10,180
1982	10,200
1983	10,245
1984	10,505
1985	10,540
1986	8,790
1987	8,277

وجاء في ورقة مقدّمة من مدير شركة شيفرون الأميركية، جورج كيلر إلى مؤتمر البترول العالمي الثاني عشر الذي انعقد في هيوستن بين 26/2 و1/5/1987: أن الشركات خفّضت نفقات الاستكشاف إلى الثلث، وأن الصناعة النفطية الأميركية فقدت 300,000 وظيفة خلال السنوات الأربع الأخيرة، وأن إنتاج الولايات المتحدة قد تراجع حوالى

---

(1) المرجع السابق. «The United States Energy Atlas», P. 91.

(2) المصدر السابق. B.P. Statistical Review of World Energy, June 1988.

80,000 برميل يومياً، أي ما يعادل 9٪ بالمقارنة مع عام 1985، وذلك نتيجة لإغلاق الآبار ذات الإنتاج المحدود. كذلك أشار إلى تراجع عدد الحفّارات العاملة من 4500 حفّارة عام 1981 إلى 700 حفّارة عام 1986 و800 حفّارة أوائل عام 1987(1).

وأدّى التراجع في نشاط التنقيب والحفر إلى المزيد من الانخفاض في إنتاج الولايات المتحدة خلال عام 1988، غير أن ارتفاع إنتاج ألاسكا عوَّض جزئياً عن هذا الانخفاض. أما في عام 1989، فقد تراجع الإنتاج بمعدّل 170 ألف برميل يومياً على الرغم من زيادة الإنتاج في حقول كاليفورنيا وتنشيط عمليات الحفر. وأشارت دراسة أميركية إلى أن إنتاج النفط الأميركي انخفض في عام 1989 بنسبة 2,1 في المئة ليبلغ حوالى 7,9 ملايين برميل يومياً، وهو أدنى معدّل وصل إليه منذ عام 1965(2).

ولا يستبعد المراقبون أن تشهد الولايات المتحدة تراجعاً مستمراً في إنتاجها النفطي خصوصاً بعد أن توقف الكثير من آبار النفط الأميركية عن العمل خلال السنوات الأخيرة بسبب تدني أسعار النفط وانخفاض عدد الآبار المنتجة من 4500 بئراً في عام 1981 وهو أعلى رقم تصل إليه، إلى 935 فقط في عام 1990(3).

وتؤكّد جميع المؤشرات على أن إنتاج النفط الأميركي قد دخل في دائرة العدِّ التنازلي والتراجع المستمرّ، ومما يزيد من هذا التأكيد النقص المتزايد في كميات الاحتياطي الثابت، وتدنّي أسعار النفط العالمية. هذا الأمر أدّى إلى زيادة الواردات النفطية من الخارج، وتقليص حجم الاستثمارات لدعم عمليات الاستكشاف والتنقيب التي أدّت بدورها إلى انخفاض الإنتاج المحلي(4).

وكما كانت الولايات المتحدة الأميركية أحد أبرز منتجي النفط في العالم، فهي كانت وما تزال أكبر الدول المستهلكة له على الإطلاق. فالمعروف أن سكانها يشكّلون 6 في المئة من مجموع سكان الأرض ويستهلكون ثلث الإنتاج العالمي من النفط. يعكس هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك المحلّي من الوقود صورة الحياة التي يعيشها المجتمع

---

(1) مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 3، الأمانة العامة لمنظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط، الكويت 1987، ص 211.

(2) صحيفة الديار، في 18 آذار 1991.

(3) صحيفة الحياة في 5 حزيران 1990.

(4) مجلّة «البترول»، العدد الأول 1991، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ص 11.

الأميركي والتي تتميّز بمستوى عالٍ من الرفاهية والتطور إلى حدّ الإسراف وهدر الطاقة[1].

لقد اعتمدت السياسة النفطية الأميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي إن الطلب الأميركي على النفط كان يعتمد اعتماداً كلياً على الإنتاج المحلي، بل إن نسبة من الإنتاج الفائض كانت تُصدَّر إلى الخارج. لكن هذا الوضع انقلب فيما بعد نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك بشكل يفوق قدرة الاحتياطي والإنتاج على مواجهته، ما جعل الولايات المتحدة تتّجه نحو الاستيراد وتصبح منذ عام 1948 دولة مستوردة للنفط[2].

مقابل هذا التراجع في إنتاج النفط الأميركي وانخفاض احتياطيه، تزايد معدّل الاستهلاك بصورة تصاعدية، خاصّة في النصف الثاني من عقد السبعينات حيث بلغت نسبته في كل من الأعوام 1977 و1978 و1979 أكثر من 18 مليون برميل يومياً[3].

وتميّز النصف الأول من عقد الثمانينات بتراجع ملحوظ في استهلاك النفط كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية لجهة ترشيد استخدام الطاقة وإحلال الغاز والفحم والطاقة النووية محل النفط في بعض القطاعات المختلفة. غير أن ذلك لم يغيّر كثيراً من نسبة استهلاك الولايات المتحدة للنفط كما يتبيَّن من الجدول التالي[4]:

استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأميركية ما بين 1980 ـ 1987
(بآلاف البراميل يومياً)

السنة	الكمية المستهلكة
1980	16,460
1981	15,550
1982	14,765
1983	14,745

(1) موريس غورينيه: «العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم»، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ص 71.

(2) د. سمير التنّير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 41.

(3) راجع مجلّة: Middle East Economic Digest (MEED) (Weekly news, analysis, and Forcast), Vol. 27, No. 47, 25, Nov. 1983, P. 33.

(4) المصدر: B.P. Statistical Review of World Energy, June 1986.

1984	15,175
1985	15,170

بعد عام 1986، وإثر الهبوط الحادّ في أسعار النفط العالمية والتي وصلت إلى حدود عشر دولارات للبرميل الواحد، عاد الاستهلاك إلى الارتفاع مجدداً، حيث قُدِّر خلال عام 1989 بنحو 16,585 مليون برميل يومياً ومثّل نسبة 25,6٪ من مجموع الاستهلاك العالمي البالغ 64,735 مليون برميل يومياً[1].

وتشير معظم التقديرات إلى زيادة الاستهلاك الأميركي من النفط خلال السنوات المتبقّية من عقد التسعينات. وتُقدّر هذه الزيادة بأكثر من مليون برميل في اليوم.

وفي جميع الأحوال ستبقى الولايات المتحدة المستهلك الأول للنفط في العالم، ولا يُتوقّع أن تقلّ حصّتها عن 23٪ من الاستهلاك العالمي عام 2000[2].

أمام هذا الوضع كان لا بدّ للولايات المتحدة الأميركية من الاعتماد الدائم على استيراد النفط من الخارج بعد أن عجز إنتاجها المحلّي عن تلبية كامل احتياجاتها النفطية.

المطلب الثالث: واردات الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخام

ذكرنا أن الولايات المتحدة بدأت منذ عام 1948 تعتمد جزئياً على استيراد النفط من الخارج حيث بلغت نسبة وارداتها في تلك السنة حوالى 7٪ من مجمل استهلاكها المحلّي. ولأول مرّة في تاريخ الصناعة النفطية أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدِّرة له.

وبرز هذا التحوّل نتيجة لتعاظم حجم الاستهلاك المحلي وعدم قدرة الإنتاج على تلبية الاحتياجات النفطية المتزايدة للأسباب التي ذكرناها سابقاً. وقد تضاعف النفط المستورد مرّتين بين عامي 1960 و1970 بالرغم من صدور قانون آذار 1959 الذي حدّد نسبة المستورد من النفط الخارجي إلى الولايات المتحدة على أساس أن لا تزيد هذه النسبة عن 9٪ من حجم الطلب المتوقّع. واستمرّ تطبيق هذا القانون نحو أربع عشرة سنة (1959 ـ 1972) إلى أن اضطرت الحكومة الأميركية في منتصف عام 1973 إلى رفع الحظر المفروض على استيراد النفط من الخارج، بعدما شعرت بخطر نضوب مصادر النفط المحلّي وارتفاع

(1) مجلّة «البترول». المرجع السابق، ص 10.

(2) Hedley, Don: «World Energy: The facts and Future», Second Edition Euromonitor Publications L.T.D, London, 1986, P. 172.

الأسعار خلال عامي 1972 ـ 1974[1].

ومنذ بداية السبعينات، أخذت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد على النفط المستورد بشكل لم يسبق له مثيل في أي فترة زمنية ماضية. وكانت فنزويلا المصدر الخارجي الرئيسي لتزويد أميركا بالنفط قبل أن تحلّ منطقة الشرق الأوسط مكانها. وهكذا تدفّقت واردات النفط من هذه المنطقة إلى الأسواق الأميركية والغربية بصورة تصاعدية كما رسمها أنتوني سامبسون بقوله: «. . . وكان صيف عام 1973 مخيفاً بالنسبة لشركات النفط، إذ كان الطلب على النفط يتصاعد بحيث تجاوز أكثر التنبؤات تطرّفاً في أوروبا واليابان ووصل إلى أعلى حدٍّ في الولايات المتحدة. . . وكانت الواردات من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة لا تزال في سباق متصاعد، وكان الإنتاج داخل الولايات المتحدة لا يزال في انخفاض»[2].

وتضاعفت الواردات النفطية للولايات المتحدة طيلة عقد السبعينات وسجّلت أعلى نسب لها في السنوات الثلاث الأخيرة، كما ارتفعت في الوقت نفسه حصة الشرق الأوسط من مجموع مستوردات النفط الأميركية من 12,8٪ عام 1970 إلى 36,5٪ عام 1979[3].

ويبيّن الجدول التالي تطوّر واردات الولايات المتحدة من النفط الخارجي[4].

---

(1) د. محمد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية». المرجع السابق، ص 63 وما يليها.

(2) راجع أنتوني سامبسون. المرجع السابق، ص 350.

(3) Strategic Petroleum Reserve and the Naval Petroleum Reserve. Committee on Energy and natural resources, United States Senat. 18 April 1980 (Report).

(4) المصدر: المرجع الذي سبق ذكره.

واردات الولايات المتحدة الأميركية من النفط الخارجي (1970 ـ 1979)

السنة	احتياجات الولايات المتحدة من النفط بالنسبة المئوية	ملايين البراميل المستوردة يومياً
1970	23,3	3,4
1971	25,8	3,9
1972	29,00	4,7
1973	36,1	6,2
1974	36,7	6,1
1975	37,2	6,00
1976	41,9	7,3
1977	47,4	8,7
1978	43,5	8,2
1979	44,7	8,2

ويتّضح من هذا الجدول مدى ازدياد حاجة الولايات المتحدة من النفط المستورد، ومدى أهمّية المستوردات النفطية من الشرق الأوسط. وبوجه خاصّ من المنطقة العربية حيث بلغت نسبة المستوردات الأميركية منها عام 1977 أكثر من 49٪ من مجموع واردات الولايات المتحدة في العام نفسه[1].

وحاولت الإدارات الأميركية المتعاقبة، لا سيما في عهدي الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر، وضع البرامج والمشاريع الرامية إلى الحدّ من الاستيراد وزيادة إنتاج النفط المحلّي، والعمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة، بغية الوصول بالولايات المتحدة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمصادر الطاقة[2]. لكن هذه المحاولات وإن ساعدت إلى حدّ بعيد في التخفيف من حدّة الاعتماد على النفط المستورد وتطوير مصادر الطاقة غير النفطية، إلا أنها لم تحقّق الأهداف المرجوّة منها. وشهدت الولايات المتحدة في السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات انخفاضاً مهماً في وارداتها النفطية من الخارج وخاصّة من النفط

(1) المصدر: .Petroleum Intelligence Weekly, U.S.A, June 3, 1978

(2) راجع مشروع الرئيس نيكسون الذي أعلنه في خريف 1973 حول: «استقلالية أميركا بمصادر الطاقة حتى سنة 1980» دون الحاجة إلى استيراد النفط من الخارج، ومشروع الرئيس كارتر الذي أعلنه في صيف 1979 للتقليل من الاعتماد على النفط المستورد.

العربي. فبعد أن بلغت هذه الواردات 8,7 ملايين ب/ي عام 1977، تراجعت إلى 3,2 ملايين ب/ي عام 1985. وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى العوامل التالية:

أ ـ تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة.

ب ـ تطوير مصادر الطاقة البديلة.

ج ـ النجاح الذي حقّقته الحكومة الأميركية في مجال الحفاظ على الطاقة من جهة وترشيد النفط واستهلاكه من ناحية أخرى.

د ـ الانكماش الاقتصادي وما نتج عنه من تخفيض إضافي في الطلب على النفط في تلك الحقبة من الزمن.

إلاّ أن هذا الانخفاض في واردات أميركا من النفط لم يدم طويلاً. فقد عادت الواردات إلى الارتفاع مجدّداً وبمعدّل 2,5 مليون برميل يومياً منذ عام 1985 إلى أن بلغت حوالى 50٪ من مجمل الاستهلاك الأميركي عام 1989[1]. وساهمت منطقة الشرق الأوسط بنحو 25٪ من مجموع هذه الواردات. والجدول التالي يوضح تطوّر واردات الولايات المتحدة من النفط خلال عقد الثمانينات (بآلاف البراميل يومياً)[2].

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	4,440	3,490	3,330	3,430	3,200	4,180	6,678	7,300	8,019

ويشير تقرير صادر عن وزارة الطاقة الأميركية أن المملكة العربية السعودية وكندا كانتا أكبر مصدرين لتصدير النفط عام 1988 حيث بلغت حصّة كلّ منهما حوالى 14٪ من مجموع واردات النفط الأميركية[3]. لكن الأسئلة التي تطرح الآن: هل الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى استيراد النفط في المستقبل المنظور؟ وإذا كانت بحاجة للنفط الخارجي فما هي المصادر القادرة على تلبية حاجاتها النفطية؟

الإجابة تكمن في إجماع معظم التقديرات والدراسات وآراء المسؤولين المهتمّين

(1) راجع التقرير عن ندوة أكسفورد للطاقة: «الطاقة في العالم: تحدّيات عقد التسعينات»، أكسفورد ـ المملكة المتحدة 4 ـ 15 أيلول 1989 إعداد: أسامة الجمالي، مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 58، الأوابك، الكويت 1990، ص 165.

(2) المصدر: International Oil and Product Prices Annual Energy Review, 1987.

(3) راجـــع: «International Petroleum Encyclopedia». By: Penn Well Publishing Company, Library of Congress, 1989, P. 113.

بشؤون النفط على الحقائق التالية:

- بقاء النفط المصدر الأهمّ للطاقة الأميركية حتى الربع الأول من القرن القادم على أقلّ تقدير، بالرغم من التقدّم الذي حقّقته الولايات المتحدة في تطوير المصادر البديلة.
- استمرار حاجة الولايات المتحدة إلى النفط المستورد من الخارج نتيجة لتزايد استهلاكها وعجز إنتاجها المحلي عن تلبية حاجاتها النفطية.
- تراجع احتياطيها النفطي وقرب نفاده وصعوبة اكتشاف مكامن نفطية جديدة.
- بقاء منطقة الشرق الأوسط وخاصّة الخليج العربي المصدر الرئيسي لإنتاج النفط وتصديره نظراً لضخامة احتياطيه وقدرته الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد.

وانطلاقاً من هذا الواقع يقول وليام رامزي، أحد كبار المتخصّصين في شؤون النفط في وزارة الخارجية الأميركية: «إن الاقتصاد العالمي ما زال يعتمد على النفط سواء أردنا ذلك أم لم نرد، وبرغم المكاسب التي حقّقناها في العقد الماضي، فإن هذا الاتجاه يبدو وكأنه حتمي». وفي ندوة نظّمتها وزارة الخارجية الأميركية حول البترول، أجمع المشاركون فيها من خبراء اقتصاديين ورجال أعمال على أنه من غير الممكن اللجوء إلى تدابير اقتصاد الطاقة أو المصادر البديلة للنفط بطريقة تسمح للولايات المتحدة أو الدول الصناعية الغربية بالاستغناء عن نفط الخليج. ويضيف رامزي:

«إن اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط سيظل مستمراً في التسعينات، وإن جزءاً كبيراً من زيادة الاستهلاك سيتمّ سدُّها عن طريق استيراد نفط الخليج»[1].

ويرى لوتشيو نوتو، نائب رئيس شركة موبيل، أنه من المستبعد أن تتمكّن الدول المنتجة للنفط خارج منطقة الشرق الأوسط من زيادة إنتاجها بصورة كبيرة خلال العقد القادم. ويقول:

«إن إنتاج النفط الأميركي انخفض خلال العقد الماضي بأكثر من 25٪ حيث وصل إلى 7,2 مليون ب/ي. وأن الاحتمالات قوية جداً لانخفاض هذا الإنتاج بصورة أكبر»[2].

ويتوقّع جون كلي، وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، زيادة واردات الولايات المتحدة من النفط في الحقبة المقبلة، بحيث تقفز من 46٪ في عام 1979 إلى 50 أو 60٪ في عام 2000، وأن بلدان الخليج العربي وخصوصاً السعودية سوف توفّر

---

(1) صحيفة «الشام» الصادرة في باريس، العدد 265، في 14/2/1991، ص 15.

(2) المرجع نفسه.

حوالى 28٪ من واردات النفط الأميركية في عام 1995، كما أن حصّة هذه المنطقة من الإنتاج العالمي سترتفع من 25٪ إلى 50٪ في عام 2000[1].

وتوقّعت وزارة الطاقة الأميركية أن يزداد الاعتماد على النفط المستورد لتصل نسبته من الاستهلاك في عام 2010 إلى 65 في المئة، وهذا يشكّل خطراً على «الأمن القومي الأميركي» حسب رأي البيت الأبيض. وقد استدعى ذلك إلى وضع استراتيجية جديدة للطاقة صدّق عليها الرئيس جورج بوش في العشرين من «يناير» كانون ثاني 1991 وهي ترمي إلى تخفيض الاعتماد على الواردات النفطية بحيث لا تتعدّى نسبتها 45٪ من الاستهلاك في عام 2010[2].

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتطوير مصادر الطاقة البديلة بغية التقليل من الاعتماد على النفط وخاصّة المستورد منه، وبالتالي الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لسدّ حاجاتها من الطاقة. إلا أن تحقيق هذا الهدف يبدو صعباً قبل الربع الأول من القرن القادم رغم اعترافنا بقدرة أميركا التكنولوجية والمالية والعلمية ووفرة مواردها الطبيعية. فمسألة تطوير البدائل وإحلالها محلّ النفط كمصدر للطاقة تحكمها القواعد الاقتصادية والكلفة التنافسية، إلى جانب الصعوبات التقنية والبيئية التي ذكرناها سابقاً وأثرها في مستقبل هذه المصادر وتطوّرها. لذلك تشير معظم الدراسات والتقديرات إلى زيادة الطلب الأميركي على النفط الذي سيبقى المصدر الأساسي للطاقة خلال العشرين سنة القادمة على أقل تقدير.

وإذا كان وضع النفط في الولايات المتحدة الأميركية على هذه الصورة التي استكشفنا بعض ملامحها، فكيف نرى هذا الوضع في أوروبا الغربية واليابان، وهما أكثر الدول الصناعية استهلاكاً للطاقة وأقلّها امتلاكاً لمصادرها؟

المبحث الثاني:

وضع النفط في أوروبا الغربية

كان الاقتصاد الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية يعتمد اعتماداً رئيسياً على الفحم كمصدر أساسيّ للطاقة. وكانت صناعة الفحم صناعة متطوّرة في تلك البلدان، غير أن

(1) مجلّة الدولية، في 13 كانون الثاني 1992، المشار إليها سابقاً، ص 35.

(2) حول الأهداف الرئيسية والمعايير التي تقترحها استراتيجية الطاقة الأميركية الجديدة حتى عام 2010 راجع: مجلّة «البترول»، العدد الأول 1991، المشار إليها سابقاً، ص 29 ـ 31.

ظهور النفط الرخيص القادم من منطقة الشرق الأوسط، جعل دول أوروبا الغربية تتحوّل بعد عام 1950 إلى النفط، بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه في أقطار السوق الأوروبية المشتركة من 10٪ إلى 45٪ من مجموع استهلاكها للطاقة عام 1965[1].

وقد علّل الدكتور محمّد الرميحي هذا التحوّل إلى عاملين أساسيين، الأول هو أن صناعة الفحم تعرّضت في أثناء الحرب العالمية الثانية لكثير من الأضرار والتعطيل بسبب المجهود الحربي المباشر، كما حصل في ألمانيا وبلجيكا وفرنسا، أو بسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة وعدم توفير وسائل الحفر اللازمة. أما العامل الثاني فكان خطة مارشال الاقتصادية الأميركية التي أخذت على عاتقها إنقاذ أوروبا بعد الحرب عن طريق نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة والتصنيع[2].

وإذا شئنا الاطّلاع على تطوّر الوضع النفطي في دول أوروبا الغربية، لا بدّ من التعرّف إلى احتياطي النفط الأوروبي وحجم إنتاجه واستهلاكه، ثم مدى اعتماد أوروبا على الواردات النفطية حاضراً ومستقبلاً.

المطلب الأول: احتياطي النفط الأوروبي

باستثناء المملكة المتحدة والنروج، تكاد دول أوروبا الغربية لا تملك احتياطياً نفطياً يُذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم. لذلك اتّجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سدّ احتياجاتها من الدول المصدّرة لهذه المادّة، لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط.

وكان احتياطي النفط المؤكّد في مجموعة دول أوروبا الغربية يمثل 2,5 في المئة من مجموع الاحتياطي العالمي عام 1973، ثم ارتفع إلى 3,7 في المئة عام 1981 نتيجة للزيادة التي طرأت على احتياطي النروج والتي بلغت 2,1 بليون برميل. أمّا المملكة المتحدة فقد بقي احتياطيها لعام 1981 نحو 14,8 بليون برميل. ويشكّل هذا الرقم حوالى 60 في المئة من احتياطي هذه المجموعة[3].

---

(1) كانت أقطار السوق الأوروبية المشتركة بين 1950 ـ 1965. تتألف من: ألمانيا الغربية، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، واللكسمبورج، وهولندا.

(2) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية»، المرجع السابق، ص 105 ـ 106.

(3) راجع: التقرير السنوي الثامن لأمين عامّ منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول 1981، الأوابك، الكويت 1982، ص 72.

وشهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات هبوطاً حاداً في احتياطي النفط العائد للمملكة المتحدة، حيث بلغ عام 1987 5,20 مليارات برميل، على عكس النروج الذي ارتفع احتياطيها النفطي ليصل إلى 14,80 مليار برميل في العام نفسه. أمّا بقية الدول الأوروبية فإن احتياطيها النفطي المتدنّي لا يؤثّر سلباً أو إيجاباً في الحجم الكلّي لاحتياطي النفط الأوروبي كما يلاحظ من الجدول التالي:

تطوّر احتياطي النفط الخام المؤكّد في دول أوروبا الغربية (1981 ـ 1987)

مليار برميل في نهاية كل عام

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النمسا	0,13	0,13	0,12	0,12	0,11	0,08	0,10
الدانمارك	0,47	0,48	0,32	—	0,46	0,44	0,44
فرنسا	0,10	0,12	0,14	0,15	0,23	0,24	0,21
ألمانيا الغربية	0,34	0,31	0,31	0,30	0,29	0,32	0,31
اليونان	0,07	0,06	0,05	0,05	0,03	0,03	0,02
إيطاليا	0,62	0,70	0,80	0,80	0,74	0,72	0,73
هولندا	0,34	0,29	0,30	0,31	0,25	0,19	0,19
النروج	7,62	6,80	7,66	8,30	10,90	10,50	14,80
إسبانيا	0,12	0,13	0,16	0,12	0,09	0,03	0,03
تركيا	0,28	0,28	0,37	0,29	0,30	0,40	0,38
المملكة المتحدة	14,80	13,90	13,15	13,59	13,00	9,00	5,20
المجموع	24,91	23,20	23,38	24,43	26,41	21,95	22,41

المصدر: Oil and Gas Journal, 26 Dec. 1988.

يتبيّن من الجدول السابق أن مجموع احتياطي النفط الأوروبي لا يتجاوز 2,5٪ من احتياطي النفط في العالم، بلغت حصة النروج منه حوالى 1,6٪ والمملكة المتحدة 0,6، وقُدّر العمر المتبقّي لنفاده بحوالى 15 سنة حسب معدّل الإنتاج في عام 1987[1]. وتشير التقديرات الأخيرة إلى انخفاض احتياطي النفط الأوروبي بحيث بلغت نسبته عام 1990 ـ

(1) المصدر: B.P. Statistical Review of World Energy, June 1988.

1,4٪ من مجمل الاحتياطي العالمي، وإلى أن نسبة الاحتياط للإنتاج لا تتعدّى السنوات العشر[1].

ولا تتوقّع الدراسات الحديثة اكتشافات جديدة في المستقبل من شأنها أن تزيد من حجم الاحتياطي الأوروبي، حتى أن بحر الشمال الذي تتقاسم نفطه كلّ من بريطانيا والنروج والذي يعتبر أهمّ مصدر للنفط في أوروبا الغربية لا يُتوقّع له زيادة مرتقبة في احتياطيه نظراً لندرة مكامنه النفطية من جهة، وارتفاع كلفة الاستكشاف والتنقيب من جهة أخرى.

ماذا الآن عن إنتاج النفط الأوروبي؟ وهل ما تنتجه دول أوروبا الغربية من النفط المحلّي يكفي استهلاكها؟ أم أنها تعتمد على المصادر الخارجية لسدّ حاجاتها النفطية؟

المطلب الثاني: إنتاج أوروبا الغربية واستهلاكها من النفط

لا تُصنّف دول أوروبا الغربية بين الدول المهمّة في إنتاج النفط الخام بسبب محدودية احتياطيها وقلّة إنتاجها، حتى يمكن القول إن مجموع إنتاج النفط المحلّي لهذه الدول هو أقلّ بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة كالمملكة العربية السعودية مثلاً.

في بداية النصف الثاني من عقد السبعينات، كان إنتاج أوروبا من النفط لا يتعدّى 2,2 في المئة من مجمل الإنتاج العالمي، بينما بلغ استهلاكها حوالى 23,4 في المئة[2].

ومع اكتشاف نفط بحر الشمال وتزايد إنتاجه منذ عام 1975، ارتفع إنتاج النفط الأوروبي ليصل مجموعه عام 1987 حوالى 3,920 ملايين برميل يومياً أي ما يعادل 6,7 في المئة من الإنتاج العالمي كما يتبيّن من الجدول التالي:

---

(1) صحيفة الحياة في 4/ 10/ 1991.

(2) مجلة عالم النفط، العدد 1، 1978.

إنتاج النفط الخام في دول أوروبا الغربية (1980 ـ 1987)
(آلاف البراميل يومياً)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النمسا	30	25	25	25	25	25	22	21
الدانمارك	5	15	35	45	45	60	75	94
فرنسا	30	35	50	50	60	70	59	63
إيطاليا	35	25	30	40	40	40	49	50
النروج	525	505	530	660	755	840	823	973
تركيا	45	45	45	45	40	40	47	52
المملكة المتحدة	1,650	1,835	2,125	2,360	2,580	2,640	2,602	2,445
ألمانيا الغربية	90	90	85	80	80	80	80	73
أخرى	65	60	95	145	140	145	143	149
المجموع	2,475	2,635	3,450	3,020	3,765	3,940	3,900	3,920

المصدر: BP Statistical Review of world Energy, june 1988.

يلاحَظ من الأرقام الواردة في هذا الجدول، أن المملكة المتحدة والنروج هما أكبر دول المجموعة الأوروبية إنتاجاً للنفط. أما إنتاج الدول الباقية فلا يستحق الذكر. يعني ذلك أن إنتاج النفط الأوروبي يتأثر صعوداً أو هبوطاً بما ينتجه بحر الشمال في قطاعيه البريطاني والنروجي. ففي عام 1988 وصل إنتاجه إلى أعلى مستوى له حيث بلغ 3,6 ملايين برميل يومياً (2,6 م. ب/ي لبريطانيا و0,9 م. ب/ي للنروج) وشكّل حوالى 6٪ من إجمالي الإنتاج العالمي[1]. وفي عام 1989 تراجع الإنتاج إلى حدود 3,4 ملايين برميل يومياً (1,9 م. ب/ي لبريطانيا و1,5 م. ب/ي للنروج) وسجّل حوالى 5,4٪ من إنتاج العالم[2].

وتشير مختلف التوقّعات إلى استمرار تراجع النفط في دول أوروبا الغربية عامّة وفي

(1) Robert Mabro and Others: «The Market for North sea Crude Oil», Oxford: Oxford Institute for Energy studies, 1989, P. 178.

(2) المصدر: B.P. Statistical Review of World Energy, 1990.

منطقة بحر الشمال بشكل خاصّ، وترتكز هذه التوقّعات على الأسباب التالية:

أولاً ـ تناقص الاحتياطي الثابت من النفط وصعوبة اكتشاف حقول نفطية جديدة في المستقبل.

ثانياً ـ إرتفاع كلفة الإنتاج. ففي دراستين صدرتا حديثاً، الأولى عن المعهد الفرنسي للنفط، والثانية عن شركة (بتروليوم إيكونوميست البريطانية)، أن كلفة استخراج برميل النفط في حقول بحر الشمال تتراوح بين 12 و15 دولاراً للبرميل الواحد مقابل دولار أو دولارين في آبار الشرق الأوسط[1].

وهذا يعني من الوجهة الاقتصادية، إحجام مجازفة المستثمرين بأموالهم وتوظيفها في التنقيب عن النفط في بحر الشمال.

ثالثاً ـ السياسة التي تعتمدها كلّ من بريطانيا والنروج والتي تقوم على تخفيض الإنتاج بغية الحدّ من استنزاف مواردهما النفطية وإطالة عمر الاحتياطي لديهما.

مقابل هذا الانخفاض في إنتاج أوروبا النفطي كان الاستهلاك يتزايد باضطراد وإن كانت نسبته اليوم أقلّ ممّا كانت عليه في السنوات اللاحقة، لاعتماد أوروبا الغربية على النفط كمصدر أساسي للطاقة. ففي منتصف الخمسينات بلغ نصيب النفط من مجموع الطاقة الأوروبية المستهلكة حوالى 20٪، ثم ارتفع إلى 30٪ ووصل عام 1965 إلى 45٪. واستمرّ استهلاك النفط بالتصاعد خلال عقد السبعينات حيث تراوح حجم استهلاكه ما بين 13 و15 مليون برميل يومياً، أي ما نسبته 56 و59 في المئة من مجموع الطاقة المستهلَكة في دول المجموعة الأوروبية[2].

أمام هذا الارتفاع المتنامي في استهلاك النفط، وبعد الصدمتين النفطيتين (الأولى إبّان حرب تشرين الأول 1973، والثانية خلال الثورة الإيرانية عام 1979 ـ 1980) اتجهت دول أوروبا الغربية إلى سياسة الحدّ من استهلاك الطاقة وخاصّة النفط الذي يأتي معظمه من بلدان الشرق الأوسط. واعتمدت في هذا السبيل على إجراءات عديدة أهمها:

أولاً ـ ترشيد الاستهلاك، وذلك عن طريق تحسين الوسائل التقنية وفرض الضرائب والقيام بحملات إعلامية منظّمة، كما حصل في فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا[3].

---

(1) مجلّة «الصيّاد»، في 9 كانون ثاني (يناير) 1988، ص 40.

(2) المرجع السابق. B.P. Statistical Review of World Energy, June, 1986.

(3) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 119 ـ 121.

ثانياً ـ تخفيض نسبة الاعتماد على النفط في توليد الطاقة، ولا سيّما في قطاعات الكهرباء والصناعة والسكن.

ثالثاً ـ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالفحم والغاز والطاقة النووية وغيرها وإحلالها محلّ النفط في بعض المجالات.

لا شكّ في أن هذه الإجراءات قد أعطت نتائجها التي ظهرت في انخفاض كميات النفط المستهلكة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات كما يُستدلّ من الجدول التالي:

استهلاك دول أوروبا الغربية من النفط (1980 ـ 1985)
(آلاف البراميل يومياً)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
بلجيكا ولوكسمبورغ	540	500	475	435	420	420
الدانمارك	275	260	225	215	210	220
فنلندا	255	245	230	215	215	220
فرنسا	2,260	2,060	1,915	1,880	1,815	1,785
اليونان	250	240	240	230	235	245
إسلندا	10	10	10	10	10	10
إيرلندا	120	105	95	85	85	80
إيطاليا	1,970	1,940	1,845	1,820	1,735	1,745
هولندا	800	745	655	625	625	640
النروج	200	190	180	180	190	190
البرتغال	170	180	195	195	195	170
إسبانيا	1,070	1,040	990	1,010	955	945
السويد	500	445	440	375	345	350
سويسرا	270	250	235	260	250	260
تركيا	300	315	335	330	370	390
المملكة المتحدة	1,670	1,560	1,580	1,530	1,850	1,635
ألمانيا الغربية	2,725	2,465	2,355	2,340	2,330	2,410
المجموع	13,385	12,550	12,000	11,735	11,835	11,715

المصدر: BP Statistical Review of world Energy, june 1986.

غير أن معدل الاستهلاك قد عاد إلى الارتفاع بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات

حيث سجّل في نهاية عام 1989 حوالى 12,5 مليوناً ونصف برميل يومياً مقابل 11,7 مليون برميل يومياً عام 1985[1]. ويعود السبب في ذلك إلى ازدهار النمو الاقتصادي من جهة وانهيار أسعار النفط عام 1986 من جهة أخرى. وتتوقّع بعض المراجع زيادة نسبة استهلاك الدول الغربية للنفط في المستقبل القريب بحيث لا تقلّ هذه النسبة عن 50٪ من مجموع الطاقة المستهلَكة.

إن هذا التفاوت البارز بين إنتاج النفط واستهلاكه في دول أوروبا الغربية حتّم على هذه المجموعة منذ اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة التوجّه نحو الخارج لسدّ حاجاتها النفطية. فما هو حجم الواردات الأوروبية من النفط؟ وما هي مصادرها؟

المطلب الثالث: واردات أوروبا الغربية من النفط الخام

تُعتبر أوروبا الغربية السوق الدولية الرئيسية للنفط حيث بلغت نسبة استيراد دولها منه ما يقارب نصف مجموع حركة النفط التجارية بين مناطق العالم. قبل الحرب العالمية الثانية، كانت دول أوروبا الغربية تمتلك من موارد الطاقة (الفحم) ما يمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وكانت نسبة وارداتها البترولية لا تتجاوز 14٪ من مجمل استهلاك الطاقة تستخدمها كوقود للسيارات. بعد الحرب الثانية، تراجعت صناعة الفحم أمام النفط كنتيجة للاستراتيجية التي فرضتها عليها احتكارات النفط العالمية مدعومة من الحكومة الأميركية بغية تحقيق أرباح خيالية عن طريق بيع أوروبا الغربية نفط الشرق الأوسط الرخيص الذي كانت تسيطر على عمليّاته[2]. ومع إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب ازدادت الحاجة إلى النفط وتزايد الاعتماد بالتالي على الواردات النفطية من الخارج خاصّة من الولايات المتحدة والشرق الأوسط والبحر الكاريبي. وكان النفط القادم إلى أوروبا في السنوات اللاحقة للحرب نفطاً مكرّراً جاهزاً للاستعمال. وخوفاً من الاعتماد على المنتجات النفطية المستوردة لفترة طويلة مما يشكّل نزفاً للنقد الأجنبي، عمدت دول أوروبا الغربية إلى إنشاء مصافٍ لتكرير النفط محليّاً. كما أقامت شبكة أنابيب ضخمة لنقل النفط الخام إلى مصافي التكرير داخل أراضيها موفّرة بذلك كلفة الشحن الباهظة. بالإضافة إلى ذلك أنشأت بعض الدول الأوروبية شركات نفطية وطنية مهمّتها الإشراف على السياسات النفطية في بلادها والاهتمام باستخراج النفط من أراضيها وتنويع مصادر الاستيراد من الخارج بغية الحدّ من تبعيّة صناعة النفط الأوروبية للشركات الأميركية الكبرى.

(1) المصدر السابق: B.P. Statistical Review of World Energy, 1990.

(2) مجلّة «البترول» العدد 2، 1990، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ص 5.

لقد نجحت دول أوروبا الغربية في تأمين وارداتها من النفط الخام الرخيص طيلة فترة ما بعد الحرب الثانية وحتى بداية السبعينات. ثم جاءت أزمة الطاقة بعد عام 1973 وما رافقها من حظر النفط العربي وارتفاع جنوني في الأسعار. فنبّه هذا الأمر الأقطار الأوروبية وغيرها من الدول الصناعية إلى خطورة الاعتماد على الإمدادات النفطية من الخارج وخاصّة من منطقة الشرق الأوسط التي لا تنعم بالاستقرار. وقد أشار تقرير أوروبي إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها أوروبا في هذا المجال حيث نبّه إلى:

«أن المخاطر الشديدة التي تتعرّض لها أوروبا نتيجة اعتمادها على الإمدادات الخارجية تفرض عليها أن تبادر إلى اتّباع سياسات صارمة وشاملة لترشيد استخدام الطاقة»(1).

وبالفعل بادرت الدول الأوروبية إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الهادفة إلى الحدّ من استيراد النفط الأجنبي وتقليص الاعتماد على النفط لتوليد الطاقة في بعض القطاعات. والجدير بالذكر أن هذه الإجراءات لم تكن سياسة أوروبية موحّدة بقدر ما كانت سياسات قطريّة طُبّقت بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت عام 1974 لمجابهة الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط.

حققت هذه الخطوات بعض الأهداف المرسومة لها، وذلك عن طريق تحسين كفاية استخدام الطاقة وترشيدها وتطوير المصادر البديلة إلى جانب زيادة عمليات البحث والتنقيب عن النفط في تلك الدول، مما أسفر عن اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال عند منتصف السبعينات. كل هذه العوامل أدّت إلى تخفيض مستوردات دول السوق الأوروبية المشتركة بحوالى 18٪ خلال السنوات الأربع ما بين 1974 ـ 1977(2).

كان من نتائج هذه التطورات تناقص الطلب على النفط وانخفاض نسبة مساهمته في استهلاك الطاقة، الأمر الذي أدّى إلى هبوط مهمّ في الأسعار أعاد مستوردات أوروبا الغربية من النفط إلى الارتفاع عام 1978. فقد حققت هذه الواردات لدول السوق الأوروبية رقماً قياسياً خلال هذا العام بلغ نحو 13 مليون برميل يومياً من مجموع الاستهلاك البالغ حوالى 14,3 مليون برميل في اليوم.

---

(1) راجع ملخّص التقرير في نشرة منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (الأوابك)، العدد 8 و9، آب ـ أيلول 1980، ص 24.

(2) راجع التقرير السنوي الرابع الصادر عن منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول بعنوان: «تطورات الطاقة»، الكويت 1978، ص 19.

بعد ثورة الأسعار الثانية إبّان الثورة الإيرانية عام 1979، عادت مجموعة الدول الأوروبية وباقي الدول الصناعية إلى التشدّد في تطبيق سياسات الطاقة من خلال أعمال الوكالة الدولية للطاقة. واتخذت الواردات الأوروبية من النفط في النصف الأول من عقد الثمانينات اتجاهاً تنازلياً كان له الأثر الأكبر في انهيار أسعار النفط عام 1986 كما يُلاحَظ في الجدول التالي:

تطوّر واردات النفط الخام لبعض دول أوروبا الغربية (1981 ـ 1986)
(آلاف البراميل يومياً)

الدولة	1981	1982	1983	1984	1985	1986
بلجيكا	544	472	400	358	309	432
الدانمارك	100	90	106	106	95	87
فنلندا	—	194	206	186	197	194
فرنسا	1,806	1,533	1,377	1,286	1,280	1,341
ألمانيا الغربية	1,585	1,451	1,304	1,335	1,284	1,346
اليونان	178	231	222	202	259	210
إيطاليا	1,687	1,547	1,456	1,265	1,298	1,439
هولندا	793	763	805	897	807	952
النروج	—	58	35	40	30	41
البرتغال	150	152	145	151	141	165
إسبانيا	915	846	846	833	875	887
السويد	295	255	280	258	277	322
سويسرا	65	73	81	79	76	80
المملكة المتحدة	664	570	460	491	533	658

المصدر: International of oil and product prices, Annual Energy Review 1987.

«ويُعتبر عام 1986 نقطة تحوّل في طابع الاستهلاك في دول أوروبا الغربية، حيث بدأت دورة جديدة من الوفرة البترولية بأسعار رخيصة تنافس مصادر الطاقة الأخرى ترتّب عليها اتجاه تصاعدي في واردات أوروبا الغربية من البترول (باستثناء عام 1987) بلغ نحو75٪ من إجمالي استهلاك دول السوق المشتركة خلال عام 1988 البالغ 12,5 مليون برميل يومياً. وأصبحت واردات أوروبا الغربية تمثّل نحو 30٪ من إجمالي الواردات العالمية من البترول. وهذه الزيادة، وإن كانت تساير نسبة الزيادة في الواردات البترولية في

الدول الصناعية المستهلِكة للبترول والتي بلغت 11,3٪ خلال عام 1988، إلا أنها تمثّل أعلى نسبة للواردات البترولية في العالم، وتفوق واردات الولايات المتحدة الأميركية والتي تمثّل نحو 25٪ من إجمالي الواردات العالمية من البترول»(1).

وتتفق معظم الدراسات والتوقعات على استمرار اعتماد دول أوروبا الغربية على النفط الأجنبي، بحيث توقّعت أن تشكّل نسبة النفط المستورد حوالى 70٪ من مجمل الاستهلاك المحلي في نهاية هذا القرن. وتعود الأسباب في رأي هذه المصادر، إلى بداية نضوب احتياطي النفط الأوروبي ومحدودية الاكتشافات الجديدة من جهة، وارتفاع كلفة الطاقة البديلة من جهة أخرى(2).

وفي ندوة حول الطاقة عُقدت في اللكسمبورغ عام 1987، أكّد بعض الباحثين أن المجموعة الأوروبية ستظلّ أكبر مستورد للطاقة والنفط في العالم، وأن الأمور الرئيسية في قضايا الطاقة في المجموعة تتعلّق بكفاية استخدام الطاقة، ومعدّلات الاستثمار في بدائل النفط، ووضع قطاع النقل ومسألة مصادر توليد الكهرباء، وأمور استكشاف الهيدروكربونات(3).

وأشار تقرير جديد صدر عن مدير الطاقة في المجموعة الأوروبية، إلى أن انخفاضاً لا مفرّ منه في إنتاج دول المجموعة من الطاقة سيؤدي إلى زيادة اعتمادها على الإمدادات من الخارج من 50٪ إلى 75٪ بحلول عام 2020(4).

يبقى السؤال عن المصادر الرئيسية التي تمدّ دول أوروبا الغربية باحتياجاتها من الطاقة لا سيما النفط الخام. أو بتعبير آخر: ما هي المناطق التي تستورد منها أوروبا وارداتها النفطية؟

تتوزّع مصادر هذه الواردات بين بلدان عدّة. وتختلف أهمية كل بلد مصدِّر باختلاف

(1) مجلّة «البترول» العدد (2)، 1990، ص 8.

(2) مجلّة «النفط والتعاون العربي»، العدد 4، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، الكويت 1985، ص 91 ـ 92.

(3) راجع وقائع هذه الندوة لا سيما الجلسة الأولى منها تحت عنوان:
«The Medium and Long-term Energy Out look: Energy Balances in Oil-importing and Oil-exporting Contries», proceding of an EC, Opec, Oapec: Seminar held in Luxembourg, 17-9 March 1987, Luxembourg, Office for official publications of the EC, 1987.

(4) راجع ملخّص التقرير في مجلّة عالم المال والنفط، العدد 18، قبرص 1993، ص 12.

نسبة صادراته النفطية إلى أوروبا الغربية. وتأتي منطقة الشرق الأوسط وخاصّة البلدان العربية في طليعة الدول المصدِّرة للنفط إلى المجموعة الأوروبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت حصة البلدان العربية من مجموع واردات أوروبا الغربية من النفط الخام في العامين 1977 ـ 1978 حوالى 56٪ بينما لا تتجاوز حصّة المناطق الأخرى من العالم 12٪[1].

وفي عام 1984، زوّدت دول منظمة الأوبيك أوروبا الغربية نسبة 55٪ من إجمالي وارداتها، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نسبة 21,5، والعالم الشيوعي السابق 12,1٪ ودولاً أخرى مثل المكسيك 11,4٪[2]. وفي عام 1990 حصلت أوروبا على 41٪ من مجمل وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربي وحدها.

بالرغم من جميع المحاولات التي تبذلها دول المجموعة الأوروبية للتخفيف من تبعيّتها للنفط في مجال الاستهلاك والاستيراد عن طريق تنويع مصادر الطاقة وتطوير بدائلها كالفحم والغاز والطاقة النووية، فإنها تبقى أكثر الدول استهلاكاً واستيراداً للنفط، وتبقى منطقة الشرق الأوسط وخاصّة البلدان العربية منها المصدر الرئيسي لتلبية حاجاتها النفطية في المستقبل. هذا ما تؤكّده أكثرية الدراسات المتخصّصة، وحجّتها أن احتياطي النفط وإنتاجه في الدول خارج منظمة الأوبيك في تراجع مستمر، وأن أقطار المنظمة المذكورة وبالأخصّ دول الخليج العربي هي أكبر دول العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج، وهي القادرة على تلبية احتياجات العالم من النفط في السنوات القادمة[3].

ومما تقدّم نستنتج أن اقتصاد أوروبا الغربية يعتمد في المستقبل على ثلاثة مصادر أساسية من الطاقة: الفحم والغاز والنفط. ويبقى النفط المصدر الأفضل والخيار الأنسب لتعدّد استخدامه. لذلك يبقى اهتمام الدول الأوروبية منصبّاً على مناطق إنتاجه وبشكل خاصّ المناطق العربية. فالكميات المنتجَة ورخص الأسعار وتصدير السلع المصنّعة من أجل تدوير عائدات النفط تبقى المحور الأساسي للسياسات الأوروبية تجاه الطاقة[4].

---

(1) مجلّة عالم النفط، عدد 23، في 13 كانون الثاني 1979.

(2) مصدر الأرقام: Petroleum Economist, Aug. 1985.

(3) راجع مقالة هنري عزام، المنشورة في صحيفة الحياة في 4/10/1991.

(4) د. محمد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية». المرجع السابق، ص 123.

المبحث الثالث:

وضع النفط في اليابان

كانت اليابان تعتمد على الفحم المنتَج محلياً والطاقة الكهرومائية قبل أن تتحوّل بشكل سريع إلى النفط كمصدر أساسي للطاقة بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت أسباب هذا التحوّل شبيهة بالأسباب التي دفعت أوروبا الغربية إلى اعتماد النفط بدلاً من الفحم كما ذكرنا. وقد شجّعت المساعدات الأميركية لإعادة إعمار اليابان بعد الحرب على هذا التوجّه. كما أن تزايد الطلب على الطاقة وتراجع صناعة الفحم اليابانية نتيجة الصعوبات التي عانتها كانا أيضاً من العوامل التي دفعت اليابان لاستخدام النفط الرخيص القادم من الشرق الأوسط.

يبقى السؤال: هل اليابان بلد يمتلك الموارد النفطية أم أنه يعتمد على الخارج في سدّ احتياجاته؟ وبتعبير أوضح: ما هو وضع اليابان النفطي؟

المطلب الأول ـ احتياطي اليابان وإنتاجها من النفط

لا تملك اليابان احتياطياً نفطياً يستحق الذكر. بل يمكن القول إنها تفتقر لهذا النوع من الطاقة بصورة شبه كاملة تقريباً. لذلك اتّجهت منذ بداية اعتمادها على النفط نحو المصادر الخارجية لتأمين حاجاتها النفطية. وقد بذلت الحكومات اليابانية المتعاقبة جهوداً متواصلة في البحث عن النفط داخل أراضيها، غير أن كل تلك الجهود لم تسفر عن نتائج مرضية سوى اكتشاف بضعة آبار تحت مياه البحر تحتوي على كميات نفطية محدودة. ولا تشير التوقعات المستقبلية إلى احتمال وجود احتياطي جديد من النفط.

ولعلّ الجدول التالي يوضّح مدى ضآلة حجم الاحتياطي الثابت من النفط الياباني:

تطوّر احتياطي اليابان من النفط الخام (1981 ـ 1987)

(م. برميل في نهاية كل عام)

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
0,07	0,06	0,06	0,06	0,06	0,06	0,05

المصدر: Oil and Gas Journal, 1988.

يلاحَظ من هذا الجدول إلى أي حدّ تفتقر اليابان للنفط، ممّا دفعها إلى السعي الدائم لتأمين إمداداتها من الخارج والاحتفاظ بمخزون استراتيجي قُدّر في بداية عام 1991 بحوالى

210 ملايين برميل[1] تستخدمه في الحالات الطارئة ويكفي لمدة 142 يوماً من الاستهلاك[2].

إن ضآلة حجم الاحتياطي وتراجعه انعكسا سلباً على قدرة اليابان في إنتاج النفط بحيث لم تتجاوز نسبته الواحد في المئة من مجموع استهلاكها النفطي. والمعروف أن اليابان من الدول الصناعية الكبرى وحاجاتها إلى الطاقة وخاصّة النفطية منها تفوق حاجة الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية نظراً لتطوّرها الصناعي الهائل. وقد حاولت السلطات اليابانية وضع الخطط والبرامج المتعدّدة لتنمية وتطوير مصادر النفط المحلّي، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الهدف المطلوب وأبقت إنتاجها القليل عاجزاً عن تلبية طلبها المتزايد على النفط. لذلك انصبّ اهتمام المسؤولين على تأمين الإمدادات النفطية من الخارج، وتوظيف الأموال بواسطة شركاتها الوطنية للتنقيب عن النفط في مناطق أخرى من العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

الجدول التالي يبيّن تطوّر إنتاج اليابان من النفط المحلّي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 (ألف ب/ ي).

1970	1975	1985	1986	1987	1988	1989
16	12	7	8	9	9	11

المصدر: Oil and Energy Trends, June 15, 1990.

المطلب الثاني: استهلاك اليابان من النفط

كان استخدام اليابان للنفط قبل الحرب العالمية الثانية قليلاً ومقتصراً على تسيير بعض الآليات والسيارات. وفي بداية الخمسينات تزايد استهلاكه بصورة غير متوقّعة نتيجة لارتفاع الطلب عليه حيث قُدّرت الزيادة بحوالى 15٪ سنوياً، وتضاعفت ما بين 1957 ـ 1960، ثم استمرت بالارتفاع خلال النصف الأول من السبعينات إلى أن بلغت حصة النفط عام 1976 نحو 75٪ من مجموع استهلاك اليابان للطاقة[3].

إزاء هذا الارتفاع المتزايد في الاعتماد على النفط، كان لا بدّ للدولة من التدخّل في هذا المجال ووضع الخطط والبرامج الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة والحدّ من زيادة

(1) صحيفة الديار في 13 شباط 1991.
(2) مجلة عالم النفط، 21 يناير (كانون الثاني) 1991.
(3) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 127.

استخدام النفط في بعض القطاعات الصناعية والتشجيع على استعمال بعض المصادر الأخرى. فبعد أن كان القطاع الصناعي عام 1970 يستحوذ على 59٪ من استهلاك النفط، وقطاع النقل 13٪، والقطاع المدني 21٪، وقطاع الطاقة 7٪[1]، تراجعت هذه النسب عام 1973 نتيجة للبرامج المتّخذة بحيث سجّل استهلاك الصناعة اليابانية من النفط 37,4٪ وقطاع النقل 11,8٪ من مجمل استهلاك الطاقة النفطية في العام نفسه[2].

وفي عام 1979، أصدرت الحكومة اليابانية، قانون الحفاظ على الطاقة وضمّنته القواعد التي يجب أن تُتّبع لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاية استخدام الطاقة في المصانع والمنازل والمواصلات. كما عملت على تطوير الوسائل التقنية بغية التقليل من هدر الطاقة.

من جهة أخرى شرعت الحكومة في تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية والفحم والغاز وغيرها من أجل تخفيض نسبة استخدام النفط. وشجّعت في هذا المجال المنشآت التي تعتمد على بدائل النفط، وذلك عن طريق القروض والمعونات المالية. لقد ساعدت هذه الإجراءات على استعمال أفضل للطاقة في بعض القطاعات وأدّت إلى تخفيض نسبة استهلاك النفط بشكل عام من 77,6٪ إلى 61,8٪ ما بين الأعوام 1973 ـ 1982[3].

وقد استمرّ هذا الانخفاض في استهلاك النفط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات كنتيجة لاستمرار اليابان بتنفيذ هذه البرامج والتزامها بتوجيهات وكالة الطاقة الدولية.

والجدول التالي يبيّن تطوّر استهلاك النفط الخام في اليابان (1980 ـ 1985) (ألف برميل يومياً).

1980	1981	1982	1983	1984	1985
4,935	4,695	4,395	4,390	4,565	4,320

المصدر: B.P. Statistical Review of World Energy, 1986.

(1) كونيو ياناجيدا: «اليابان وأزمة النفط 1973»، ترجمة تاكاو ناتسومة، مؤسسة نوفل، بيروت 1991، ص 261.

(2) د. محمّد الرميحي. المرجع السابق، ص 128.

(3) لمزيد من التفصيل راجع:

Toru Toyoshima, «Japan's Energy policy», A paper presented to the Oxford Energy seminar, 5 Sept. 1983.

أمّا في النصف الثاني من عقد الثمانينات، وبعد انهيار أسعار النفط العالمية عام 1986، عادت اليابان إلى زيادة نسبة استهلاكها النفطي بسبب جدواه الاقتصادية بالمقارنة مع كلفة مصادر الطاقة الأخرى. فقد زاد الطلب على النفط بمقدار 5,7٪ عام 1988 عمّا كان عليه عام 1987 أي حوالى 57٪ من مجموع استهلاك اليابان من الطاقة في ذلك العام مقابل 56٪ عام 1985[1].

لقد استطاعت اليابان أن تحقق نجاحاً مهماً في تخفيض نسبة استهلاكها من النفط خلال الثمانينات بالمقارنة مع العقود السابقة. وكان ذلك بفضل السياسة التي اتبعتها لجهة تطوير المصادر البديلة وإحلالها محل النفط في بعض القطاعات من ناحية، والحفاظ على الطاقة وتحسين كفايتها من ناحية أخرى. وقد تمكّن الاقتصاد الياباني عام 1991 من زيادة إنتاجه بنسبة 8٪ أكثر ممّا كان عليه عام 1973 وبالكمّية نفسها المستهلكة من الطاقة آنذاك. كما أن كمية الطاقة المستخدمة في المنازل والمباني والمواصلات أصبحت أقل بـ 30٪ مما هي عليه في الولايات المتحدة الأميركية[2].

ومع كلّ ذلك تبقى اليابان أهمّ الدول المستهلِكة للطاقة في العالم نظراً لنموّها الاقتصادي وتقدُّمها الصناعي المتطوّر. ويبقى النفط المصدر الأول على قائمة الاستهلاك بحيث لا تقلّ نسبته عن 60٪ من مجموع استهلاك اليابان من الطاقة حتى نهاية هذا القرن.

والمعروف أن اليابان بلد فقير في موارد الطاقة وخاصّة النفطية منها كما لاحظنا. لذلك كان وما يزال يعتمد على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاته. فأين هي تلك المصادر؟ وما هو مقدار واردات اليابان من النفط الخام؟

المطلب الثالث: تطوّر واردات اليابان من النفط الخام

تُعتبر اليابان واحدة من أكثر دول العالم المتقدّم اعتماداً على واردات النفط لتلبية طلباتها. فهي تعتمد في ثلاثة أرباع احتياجاتها من الطاقة على النفط المستورد. ويكفي الإشارة إلى ما جاء على لسان إدوين رايشاور في كتابه «اليابانيون» للدلالة على مدى تطوّر مستوردات اليابان من النفط الأجنبي. قال:

«كانت كميّة البترول التي تحتاج إليها اليابان لتسيير أسطولها البحري وتلبية احتياجات

---

(1) راجع التقرير عن ندوة أكسفورد للطاقة 4 ـ 15 أيلول 1989، والمنشور في مجلّة النفط والتعاون العربي. المرجع السابق، ص 165.

(2) News Week, January 21, 1991, P. 28.

جيشها مدّة عامين في فترة الثلاثينات ـ أي الكميّة التي جعلت اليابان تغامر يائسة بإعلان الحرب على الولايات المتحدة في عام 1941 عندما امتنعت عن تزويدها بها ـ تلك الكميّة من واردات البترول تعادل ما يكفي اليابان في السبعينات مدّة ستّة أيام فقط»[1].

وهكذا نلاحظ، أن اليابان اعتمدت كلّياً على النفط المستورد منذ تحوُّلها إلى هذا المصدر الحيوي كمصدر رئيسي للطاقة. لقد زادت وارداتها النفطية في عام 1966 سبع مرّات عمّا كانت عليه عام 1956. وبلغ حجم استيرادها للنفط عام 1968 حوالى 15٪ من إجمالي تجارة النفط العالمية (3 م. ب/ي من أصل 20 م. ب/ي)[2].

كان النفط المستورد يباع لليابان عن طريق شركات النفط العالمية الكبرى التي كانت تسيطر على مختلف مراحله من الإنتاج حتى التكرير. وقد تنبّهت السلطات اليابانية للأخطار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الياباني نتيجة اعتماده المتزايد على النفط المستورد والتي تبيعه الشركات الكبرى بأسعار مرتفعة، ممّا يشكّل نزفاً للنقد الأجنبي في المدى الطويل.

أمام هذا الواقع، أصرّت الحكومات اليابانية المتعاقبة على إنشاء شركات وطنية بمشاركة أجنبية لاستخدام العملة الصعبة المتوافرة لدى تلك الشركات من أجل إنشاء مصافٍ لتكرير النفط الخام. وقد تمكّنت اليابان عبر هذه الطريقة من تأمين استهلاكها الداخلي من مشتقّات النفط وفرض رقابتها المباشرة على الواردات[3].

كان لتطوّر مصانع التكرير وتوسيعها فوائد أخرى بالنسبة لليابان، فإلى جانب ما تؤمّنه من المشتقّات النفطية لاستهلاكها المحلّي، كانت مصدراً للحصول على العملة الصعبة عن طريق تصدير منتجاتها البتروكيمائية إلى الخارج. وأكثر من ذلك، فإن هذه الأموال المتوافرة من صناعة التكرير كانت الدافع لتأسيس شركات يابانية للبحث عن النفط خارج حدود اليابان[4]. وبالفعل بدأت هذه الشركات تعمل في مناطق مختلفة من العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث مُنحت امتيازات متعدّدة في كلّ من الإمارات

(1) أدوين رايشاور: «اليابانيون»، ترجمة ليلى الجبالي، مراجعة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة رقم (136)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989، ص 381.

(2) سام هـ. شور، بول ت. هومان وآخرون: «نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي ـ الآمال والمشكلات»، ترجمة د. راشد البراوي، دار نهضة مصر، القاهرة 1974، ص 100.

(3) د. إيلي معلوف: «العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب»، منريخ للطباعة والنشر، بيروت 1991، ص 36.

(4) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 129 ـ 130.

العربية المتحدة والمنطقة المحايدة (السعودية ـ الكويتية) وغيرها من بلدان الخليج. وقد استطاعت هذه الشركات أن تزوّد وطنها الأمّ بالنفط المستورد مباشرة وبعيداً من هيمنة شركات النفط العالمية الكبرى. لكن هذا لا يعني أن اليابان تحرّرت كلّياً من هيمنة الشركات النفطية الأجنبية، فقد كان قسم كبير من وارداتها النفطية يأتي عن طريق تلك الشركات.

لم تستطع اليابان أن تحقق أكثر من هذا على صعيد التزوّد بالنفط المستورد، وبقي القلق يساورها لجهة انقطاع الإمدادات أو توقُّفها بسبب الحروب أو النزاعات في مناطق الإنتاج، وخصوصاً العربية منها. لذلك عمدت بعد حربي 1967 و1973 إلى تنويع مصادر وارداتها النفطية، فاتجهت نحو الاتحاد السوفياتي الذي زوّدها في بداية الثمانينات بحوالى 15٪ من مجمل وارداتها النفطية، كما وقّعت مع الصين عام 1981 اتفاقية تحصل بموجبها على نسبة 5٪ من احتياجاتها من النفط الصيني سنوياً(1). لكن باستثناء صادرات النفط الأندونيسي فإن معظم نفط اليابان يأتي من بلدان الخليج العربي. إلى جانب هذا الإجراء، حاولت اليابان تخفيض نسبة اعتمادها على النفط المستورد عن طريق ترشيد الاستهلاك وتطوير المصادر البديلة كما ذكرنا، الأمر الذي أدّى إلى تناقص وارداتها النفطية في النصف الأولى من عقد الثمانينات كما يوضحه الجدول التالي:

واردات اليابان من النفط الخام (1981 ـ 1987) ألف برميل يومياً

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
3,833	3,586	3,530	3,627	3,332	3,171	3,139 النصف الأول

المصدر: International Oil and Product Prices Annual Energy Review, 1987.

بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 1986، عادت اليابان إلى زيادة وارداتها النفطية حيث سجّلت في النصف الأول من عام 1990 نحو 3,8 ملايين برميل يومياً مقارنةً بنحو 3,6 ملايين برميل يومياً عام 1989. والجدير بالذكر أن اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط يزداد وينمو بصورة كبيرة. ففي عام 1988 بلغت وارداتها من المنطقة نحو 2,3 م. ب/ي تمثّل نسبة 67,6٪ من إجمالي الواردات، ثم ارتفعت إلى نحو 2,6 م. ب/ي (71٪) في عام 1989، وإلى حوالى 2,7 م. ب/ي (71,8) في النصف الأول من عام

(1) المرجع السابق، ص 132.

1990[1]. وفي بداية عام 1993 بلغ مجموع مستوردات اليابان من النفط حوالى 4,432 مليون برميل يومياً. وقد حلّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين المصدِّرين (1,179 م. ب/ ي)، ثم السعودية (981 ألف ب/ ي)، إيران (893 ألف ب/ ي) قطر (334 ألف ب/ ي)، أندونيسيا (267 ألف ب/ ي) والكويت (258 ألف ب/ ي)، والباقي موزّع على بقية الدول الأخرى[2].

وخلاصة القول، إن مصادر الطاقة المحلّية في اليابان ضئيلة ومحدودة ولا يُتوقّع لها المزيد في المستقبل. لذلك ستبقى اليابان كبلد صناعي متقدّم تعتمد اعتماداً كلّياً على الطاقة المستوردة، لا سيّما النفط الذي سيبقى بدوره المصدر الأول والرئيسي بين مصادر الطاقة المستهلَكة والمستورَدة.

أمام هذا الواقع، ينصبّ اهتمام اليابان على تأمين إمدادات النفط من الخارج واستمرارها، وعلى الأخصّ نفط الشرق الأوسط الذي يمثّل أكثر من 75٪ من وارداتها النفطية. ويقول أحد المستشرقين اليابانيين:

«... لا شكّ في أن تعدّد الدول التي تزوّدنا بالموارد، إلى جانب تطوير الطاقة البديلة، هما أمران مهمّان. غير أن ذلك لا يعني أن النفط في الشرق الأوسط أمر يمكن إهماله أو الاستغناء عنه. وحتى لو جُمعت الطاقة البديلة، فلا يمكن أن تحلّ محلّ نفط الشرق الأوسط»[3].

المبحث الرابع:

وضع النفط في الاتحاد السوفياتي السابق

تُعتبر صناعة النفط الروسية التي بدأت عام 1860 واحدة من أقدم الصناعات النفطية في العالم، وإنْ كانت الولايات المتحدة الأميركية هي الأكثر تقدّماً من الناحية التكنولوجية في هذا القطاع. وقد جرى استخراج النفط في بادىء الأمر من منطقة باكو الواقعة على ساحل قزوين، لكن روسيا القيصرية لم تكن مالكة ثرواتها النفطية في ذلك الوقت، بل كان الاستثمار الرئيسي للنفط يعود إلى الرأسمال الأجنبي، لا سيّما الرأسمال البريطاني والفرنسي والسويدي.

---

(1) المصدر: Petroleum Economist, Sept. 1990.
(2) المصدر: مجلة عالم المال والنفط، العدد 31، 1993.
(3) كونيو ياناجيدا: «اليابان وأزمة النفط 1973». المرجع السابق، ص 283.

بعد ثورة روسيا الاشتراكية، تمّ تأميم صناعة النفط من قبل الدولة السوفياتية التي عانت آنذاك بعض المصاعب الاقتصادية نتيجة للحرب الأهلية والتدخُل الأجنبي المسلّح[1]. ولكن سرعان ما وضعت الدولة حدّاً لهذه التدخُلات وأعادت بناء الاقتصاد الداخلي عن طريق تنشيط الإنتاج النفطي وإعادة استثمار حقول نفط باكو والقوقاز. ونتيجة لذلك تمكّن الاتحاد السوفياتي في عام 1928 من زيادة إنتاجه من النفط إلى 12 مليون طن وكان حوالى 20٪ من النفط المستخرَج مخصّصاً للتصدير. وحاول اتّحاد شركات البترول الأجنبية التضييق على من يشترون النفط السوفياتي وإبعاده عن أسواق التصريف، ولكن محاولاته باءت بالفشل. وخلال السنوات العشرين السابقة للحرب صدَّر الاتحاد السوفياتي حوالى خمسين مليون طن من النفط الخام ومنتجاته. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تعطّل الإنتاج ودُمِّر قسم كبير من منشآته النفطية التي كانت عرضة لهجمات النازيّين. وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى باشر الاتحاد السوفياتي بالتوسُّع في التنقيب عن النفط والغاز في شتّى أنحاء البلاد. وكان من نتيجة هذه الجهود أن تمّ اكتشاف مخزونات هائلة من النفط ما بين نهر الفولغا وجبال الأورال وفي مقاطعة تيومين. ومنذ ذلك الوقت بدأ إنتاج النفط يتضاعف إلى أن بلغ عام 1971 ما يقارب من 380 مليون طن، منها حوالى مئة مليون طن مخصّصة للتصدير[2]. وقد رافق زيادة الإنتاج ارتفاع في استهلاك النفط والغاز اللذين يشكّلان حوالى 60٪ من مجموع الطاقة المستخدَمة في الاتحاد السوفياتي، حسب تقديرات سنة 1973. وفي السبعينات، عُزِّز إنتاج النفط الروسي باكتشافات جديدة في غرب سيبيريا وآسيا الوسطى، ما جعل الاتحاد السوفياتي ثاني منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ولكنه تجاوز إنتاجها في عام 1975[3].

يوضح الجدول التالي كمّيات النفط السوفياتي المنتجَة والمستهلَكة والمصدَّرة (1970 ـ 1980) (م. ب/ي)[4].

---

(1) كان من نتائج تأميم صناعة النفط الروسية أن تكبّدت شركات النفط البريطانية والأميركية خسائر باهظة مما دفع بالحكومتين البريطانية والأميركية إلى تقديم المساعدات العسكرية لأعداء الثورة لإثارة القلاقل وتزكية الحرب الأهلية.

(2) بوريس راتشكوف: «قصّة البترول في الاتحاد السوفياتي». مقالة نشرتها وكالة أنباء نوفوستي السوفياتية عام 1973.

(3) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 81.

(4) مصدر الجدول: سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم (7) «بعض مسائل النفط والطاقة»، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ص 125.

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الإنتاج	7,6	7,54	8,01	8,58	9,18	9,82	10,39	10,92	11,43	11,71	11,92
الاستهلاك	5,15	5,46	5,92	6,33	6,79	7,20	7,55	7,9	8,4	8,9	—
الصادرات	1,91	2,08	2,09	2,25	2,39	2,62	2,84	3,02	3,03	2,81	—

في أواسط السبعينات، برزت في العالم الغربي آراء وتقارير تتحدّث عن حاجة السوفيات للنفط في المستقبل. ومن أهمّها التقرير الذي نشرته وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (C.I.A) في نيسان عام 1977. وقد تنبّأت الوكالة في حينه أن إنتاج النفط السوفياتي سيصل إلى طاقته القصوى في منتصف الثمانينات ثم يبدأ بالهبوط. واستند التقرير في هذا الطرح على معلومات تشير إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الاتحاد السوفياتي في استغلال آباره النفطية. من هذه الصعوبات تعرُّض الآبار التي تؤمّن الجزء الأكبر من الإنتاج لتسرُّب المياه بكمّيات ضخمة، ممّا يوجب سحب كمّيات إضافية من الماء للحصول على برميل من النفط، ثم التراجع في حجم الاحتياطي المؤكّد وتزايد الاستهلاك المحلّي وافتقار السوفيات للتكنولوجيا الحديثة في الحفر والتنقيب لاستخراج كمّيات إضافية من النفط. وخلُص تقرير الوكالة إلى نتيجة مفادها أن الاتحاد السوفياتي سيصبح بعد منتصف عقد الثمانينات مستورداً أساسياً للنفط من مصادر خارجية[1].

وقد فسّر بعض المحلّلين الغربيين آنذاك حاجة السوفيات للنفط، كما أوردها التقرير المذكور، بأنها السبب الرئيسي للتحرُّك السوفياتي نحو السيطرة على الخليج العربي. وكان لهذه الاعتبارات أثر مهمّ في رسم استراتيجية السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خلال تلك الحقبة من الزمن كما سنرى لاحقاً.

في الوقت نفسه، ظهرت آراء معارضة لما جاء في تقرير وكالة الاستخبارات المركزية وصفته بالمغالاة في التشاؤم أكثر ممّا ينبغي. فخبير النفط البريطاني «بيتر أوديل» شكّك بتقرير (C.I.A) ولفت الانتباه إلى المشتريات السوفياتية من التكنولوجيا الغربية في عام 1978 كوسيلة لحلّ مشكلة الإنتاج، ورأى أن هذا التقرير يهدف إلى إثارة الخوف لدى الرأي العامّ الأميركي وحثّه على تخفيف اعتماده على النفط المستورد من الشرق الأوسط أكثر ممّا له علاقة بالوضع النفطي داخل الاتحاد السوفياتي[2].

(1) «Prospects for Soviet Oil Production», E.R, 1977, 10270 (Washington D.C.; C.I.A, April 1977).

(2) Peter Odell: «Oil and World Power», Fifth Edition (London: Penguin, 1979). =

وخالفت المجموعة السويدية المستقلة (Petro-studies) رأي الوكالة حول تراجع إنتاج النفط السوفياتي وتوقّعت استمرار هذا الإنتاج بمعدّل 12 مليون برميل يومياً على مدى الثمانينات. كما أشارت إلى قرار القيادة السوفياتية عام 1979 برفع أسعار النفط المحلّي من 2,75 دولاراً للبرميل إلى سعر يتراوح ما بين 17 و20 دولاراً للبرميل، ممّا سيمكّن صناعة النفط من استغلال موارد جديدة[1].

وممّا تجدر الإشارة إليه أن وكالة الاستخبارات نفسها قد غيّرت رأيها مؤخراً. ففي أيار 1981 أعلنت الوكالة أنها لم تعد تعتقد أن الاتحاد السوفياتي سيضطر إلى استيراد النفط في منتصف الثمانينات وأنه قد يستطيع الاستمرار في تصدير النفط حتى إلى ما بعد عام 1985[2].

وقد حظي هذا الموضوع بدراسات مستفيضة نُوقشت فيها الآراء المؤيّدة والمعارضة لمقولة وكالة الاستخبارات المركزية حول تراجع إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي وحاجته لاستيراد هذه المادة في المستقبل المنظور. فهناك دراسات أكّدت هذه المعلومات وأخرى نفتها واعتبرتها مجرّد افتراءات تطلقها الدعاية الغربية[3].

ولكن مهما اختلفت الآراء في هذا الموضوع، فقد أثبتت تطوّرات الإنتاج خلال عقد الثمانينات تناقصاً في معدّلاته وإنْ بنسب مختلفة، كما يُستَدل من أرقام الجدول التالي:

إنتاج الاتحاد السوفياتي من النفط الخام (1981 ـ 1989) مليون ب/ي

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
12,370	12,430	12,520	12,450	12,140	12,300	12,486	12,5	12,2

مصدر أرقام الجدول لغاية 1987 .B.P. Statistical Review of World Energy, 1988

مصدر أرقام 1988، 1989 .Petrostrategies, Dec. 10, 1990

= نقلاً عن: فريد هاليداي: «السياسة السوفياتية في «قوس الأزمة»»، ترجمة عفيف الرزار، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1982، ص 64.

(1) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(2) International Herald Tribune, May, 20, 1981.

(3) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع:
ـ الدراسة التي أعدّتها وكالة أنباء «نوفوستي» السوفياتية تحت عنوان: «النفط السوفياتي في الواقع والمستقبل» والمنشورة في كتاب (النفط في الحياة العربية) ندوة ناصر الفكرية الثالثة، دار الوحدة (دون تاريخ)، ص 101 وما يليها. =

يُلاحَظ من هذا الجدول تراجع طفيف في إنتاج النفط السوفياتي، ولكن ليس بالحجم الذي توقّعته وكالة الاستخبارات المركزية في تقريرها، ولا يستدعي بالتالي تحوّل السوفيات لاستيراد النفط في تلك الفترة. غير أن التغيُّرات التي رافقت سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) التي حمل لواءها الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف استدعت تغيُّرات مماثلة في إعادة تنظيم صناعة النفط السوفياتية والعلاقات النفطية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بوجه خاصّ. فعلى صعيد تنظيم الصناعة النفطية، أُدخلت تعديلات إدارية، كان الهدف منها تقليل المركزية في اتخاذ القرار، كإلغاء نصف الوزارات، ودمج وزارتي النفط والغاز ووزارتي الكيمائية والبتروكيمائية، ووزارة التكرير بوزارة الصناعة. كما أُدخلت تعديلات أخرى على استراتيجية الاستثمار في الاتحاد السوفياتي بحيث زادت الاستثمارات في قطاع صنع السلع الاستهلاكية وخُفضت في قطاعي الطاقة والتعدين. وقد بلغ هذا التخفيض حوالى 40٪ في المخطّط المركزي لعام 1990[1]. أمّا فيما يختصّ بالعلاقات النفطية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، فمن المعروف أن تلك الدول ما عدا رومانيا تفتقر إلى مصادر الطاقة.

وكانت تعتمد بشكل كامل تقريباً على واردات النفط والغاز من الاتحاد السوفياتي. والشيء الجديد الذي طرأ على هذه العلاقة هو صدور قرار في عام 1990 يقضي بأن يتمّ التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الاقتصادي «الكوميكون»، اعتباراً من عام 1991، على أساس الأسعار العالمية وأن يكون التعامل بالعملات الصعبة بدلاً من الروبل.

كان لهذه السياسة أثر مهمّ في صناعة النفط السوفياتية إنْ لجهة هبوط الإنتاج كنتيجة لتخفيض الاستثمارات في قطاع الطاقة، أو لجهة تقليص الواردات إلى دول أوروبا الشرقية التي باتت تتّجه نحو مصادر خارجية وخاصّة منطقة الشرق الأوسط لتأمين حاجاتها النفطية في المستقبل.

فكيف نرى إذاً الوضع النفطي في الاتحاد السوفياتي في ظلّ هذه المتغيِّرات السياسية والاقتصادية؟

= ـ ودراسة حول «مشاكل النفط في الاتحاد السوفياتي»، منشورة في سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم 27 المشار إليها سابقاً، ص 117 وما يليها.

(1) راجع: التقرير المذكور عن ندوة أكسفورد للطاقة (4 ـ 5 أيلول 1989)، ص 168 ـ 169.

المطلب الأول: احتياطي النفط السوفياتي

بقيت المعلومات الرسمية حول حجم الاحتياطي السوفياتي من النفط وغيره من مصادر الطاقة طيّ الكتمان لأنها تعتبر سراً من أسرار الدولة التي لا يُسمح بالإعلان عنها. ويمكن القول إن معظم التقديرات المُعلَنة حول هذا الموضوع تعود في أصلها إلى مصادر غربية كوكالة الطاقة الدولية، ووكالة الاستخبارات الأميركية، وبعض الدراسات المتخصّصة الصادرة عن شركات النفط الأجنبية، إلى جانب ما تشير إليه بعض الصحف والمراجع السوفياتية. وتُجمِع كل المراجع على أن الاتحاد السوفياتي يمتلك ثروة نفطية ضخمة أهّلته لأن يكون في طليعة دول العالم المنتِجة للنفط. وأشارت تقديرات حديثة لنائب رئيس شركة «كونوكو» الأميركية العاملة في مجال الإنتاج والتنقيب عن النفط الروسي مؤخّراً، أن الاحتياطي النفطي الذي لم يُكتشف بعد يُقدَّر بحوالى 500 مليار برميل محصورة بمعظمها في جمهورية روسيا الاتحادية[1].

أما الاحتياطي الثابت والمعروف من النفط الخام، فقد قُدِّر في نهاية عام 1989 بحوالى 58,4 مليار برميل ويشكّل نسبة 6 في المئة من مجموع احتياطي النفط العالمي ولا يكفي لأكثر من 13 عاماً حسب معدّلات الإنتاج لعام 1990[2]. وكان الاحتياطي المؤكَّد قد بدأ بالتراجع منذ عام 1985 نتيجة لاستنزافه المتواصل والتخلّف عن استكشاف مناطق جديدة تحتوي على مخزونات إضافية من النفط. وكانت بعض الصحف السوفياتية قد تنبّهت لهذا الأمر وعزت الأسباب إلى سوء نوعية معدّات الحفر وصعوبة استخراج النفط في المناطق القارسة البرودة ومشكلات أخرى تتعلّق بالقوى العاملة[3].

ولعلّ الجدول التالي يبيّن تطوّر احتياطي النفط السوفياتي المؤكَّد (1981 ـ 1989) (مليار برميل في نهاية كل عام).

1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
63,00	63,00	63,00	63,00	61,00	59,00	59,00	58,5	58,4

مصدر الجدول: - Oil and Gas Journal, Dec. 1988.

- B. P. Statistical Review of World Energy, june 1990.

---

(1) مجلّة المؤشّر، العدد 191، شباط 1992، ص 42.

(2) B.P. Statistical Review of World Energy, June 1990.

(3) صحيفة السفير في 4 نيسان 1984، نقلاً عن صحيفة «البرافدا» السوفياتية.

صحيح أن الاتحاد السوفياتي يمتلك مخزوناً استراتيجياً من النفط الخام قدّره البعض بـ 500 مليار برميل والبعض الآخر بنصف هذه الكمّية، لكن ثَمّة شكوك كبيرة في إمكان استغلال هذا الاحتياطي في ظلّ التخلُّف التكنولوجي المزمن وضعف موارد الاستثمار وغياب التوظيفات. وقد حاول الاتحاد السوفياتي عن طريق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب الاستعانة بالتكنولوجيا الأميركية المتقدِّمة في هذا المضمار ودعوة الاستثمارات الغربية للمشاركة في تطوير صناعة النفط السوفياتية. لكن الأحداث الأخيرة وما أدّت إليه من تفكُّك الدولة الاتحادية وما رافق ذلك من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون تحقيق هذه التطلُّعات حتى الآن. لذلك يتّفق جميع المحلِّلين في شؤون النفط على استمرار التناقص في احتياطي النفط السوفياتي إلى أمد غير محدود في ظلّ غموض الرؤية السياسية وتردّي الوضع الاقتصادي.

المطلب الثاني: إنتاج الاتحاد السوفياتي واستهلاكه من النفط

كان الاتحاد السوفياتي أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم عندما وصل إنتاجه إلى حوالى 12,5 مليون برميل يومياً في عام 1988. غير أن موقعه الإنتاجي المتقدِّم بدأ بالتراجع بنسبة كبيرة بعد هذا التاريخ. ففي عام 1989، بلغ الإنتاج 12,2 مليون برميل يومياً، ثم تدنّى إلى 11,5 م. ب/ي عام 1990، حتى وصل إلى حوالى عشرة ملايين ب/ي عام 1991 بعد أن توقف نحو 16 ألف بئر نفطي عن الإنتاج في منطقة تيومين (Tyomen) وحدها. وتوقّع مركز أبحاث الطاقة في جامعة كمبردج الأميركية أن ينخفض الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين مليون ومليون ونصف مليون برميل يومياً في عام 1992[1].

وتشير مختلف الدراسات النفطية إلى أن الانخفاض الحادّ في إنتاج النفط السوفياتي تعود أسبابه إلى المشاكل والصعوبات الكثيرة التي تواجه صناعة النفط السوفياتية في الوقت الحاضر نذكر منها:

1 - تراجع الإنتاج في الحقول الكبيرة مثل حقل «سامولتوز»، وذلك بسبب النضوب الطبيعي. أما الحقول الجديدة في منطقة سيبيريا الغربية فهي حقول صغيرة ذات إنتاج محدود.

2 - تخلُّف الاتحاد السوفياتي في مجال تكنولوجيا البحث والحفر والإنتاج وطرق تحسينه بالمقارنة مع التكنولوجيا الغربية. مع الإشارة إلى أن حوالى ثلاثة أرباع مصانع إنتاج

(1) The Economist, December 21-1991, January 3-1992, Vol. 321, P. 96.

التجهيزات النفطية تقع في المناطق التي تعاني نزاعات عرقية. وقد أكّد السيد أناتولي ديمترفتسكي، مدير معهد النفط والغاز التابع لكلّية العلوم السوفياتية، أن تراجع إنتاج النفط السوفياتي يعود إلى ضعف البنية التحتية والنقص في التكنولوجيا المتطوِّرة، ممّا يستدعي الحاجة إلى توظيف استثمارات كبيرة[1].

3 ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخصوصاً في المناطق الصعبة، ممّا تنتفي معه الجدوى الاقتصادية.

4 ـ ضخامة الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط السوفياتية والتي تُقدَّر ببلايين الدولارات مقارنةً مع استثمار موارد الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى المخاطر التي ترافق عمليّات التنقيب عن النفط في المناطق الجليدية.

5 ـ عدم توقُّع اكتشافات ضخمة في مناطق جديدة من شأنها زيادة الإنتاج بكمّيات كبيرة وذلك بسبب الأوضاع الجيولوجية، كما هو الحال في الحوض الشمالي لبحر قزوين والمناطق المغمورة في باكو.

6 ـ الظروف الصعبة التي يعانيها العمّال في صناعة النفط وسط منطقة سيبيريا، حيث لا تتوافر الخدمات الصحّية والتعليمية والحصول على السلع الاستهلاكية الكافية.

كلّ هذه المشاكل والعقبات التي تعانيها صناعة النفط السوفياتي ساعدت على تقهقر هذه الصناعة وتراجُع عمليات الإنتاج[2].

ومع أن الاتحاد السوفياتي ما يزال أكبر منتج للنفط في العالم، فإن المسؤولين في وزارة النفط السوفياتية يؤكّدون أنه ما لم تقم الشركات الأجنبية بتوظيف استثماراتها في حقول النفط السوفياتية، فإن الإنتاج سوف يعجز عن تلبية الحاجات المحلّية في المستقبل. وقد حاول الاتحاد السوفياتي في ظلّ سياسة «البيروسترويكا» العمل على إنشاء مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية، وخصوصاً مع الشركات الأميركية، مثل مشروع «الليالي البيضاء» ومشروع تنمية حقل تنجز «Tengiz»، والهدف من ذلك كلّه زيادة الإنتاج وتوفير التمويل اللازم واستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدِّمة. غير أن ما شهده الاتحاد السوفياتي من أحداث ومتغيِّرات في السنوات الأخيرة جعل المصارف الغربية والشركات الأجنبية والمستثمرين النفطيين يتردّدون في القيام بمثل هذه الاستثمارات في ظلّ عدم الاستقرار

(1) راجع في صحيفة الديار في 3 تموز 1991، بحثاً حول مشاكل إنتاج النفط السوفياتي.
(2) مجلّة «البترول»، العدد الأول، 1991. المرجع السابق، ص 5.

السياسي والاقتصادي وغياب الضمانات المطلوبة حتى الآن. لذلك يتوقع الخبراء والمتخصّصون في شؤون الطاقة استمرار التراجع في إنتاج النفط السوفياتي إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه.

وكما يُعتبر الاتحاد السوفياتي من أكبر الدول المنتجة للنفط، فهو أيضاً من بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة لهذه المادة الحيوية. وقُدِّرت نسبة استهلاكه عام 1989 بحوالى 14٪ من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو بذلك يأتي بعد الولايات المتحدة وأقطار أوروبا الغربية[1]. وقد حرص الاتحاد السوفياتي منذ نشأته على مبدأ الاكتفاء الذاتي في سياسته النفطية، وما يفيض عن حاجته كان يُصدَّر إلى دول أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية بغية الحصول على العملات الصعبة. والجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفياتي كان يخصِّص حوالى 70٪ من إنتاجه النفطي للاستهلاك المحلّي الذي بلغ ذروته عام 1982 (450,3 مليون طن) ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً في السنوات اللاحقة كما يُستدلّ من الجدول التالي:

تطوّر استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط الخام (1980 ـ 1989)

(مليون طنّ سنوياً)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
434,7	339,1	442,2	444,7	447,7	440,7	446,6	450,3	444,1	436,0

المصدر: - B.P. Statistical Review of World Energy, june 1986.

- B.P. Statistical Review of World Energy, june 1990.

تعود أسباب هذا الانخفاض الحاصل في استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط إلى تخفيض كمّيات النفط المستخدمة في توليد الطاقة كنتيجة للتحوّل السريع من النفط إلى الغاز الطبيعي في بعض القطاعات. فالمعروف أن الاتحاد السوفياتي ومنذ بداية الثمانينات زاد اعتماده تدريجياً على الغاز الطبيعي وتمّ إحلاله محلّ النفط في قطاعي الصناعة والكهرباء. وإذا ما استمر هذا الاتجاه فمن المُقدّر أن يبقى معدّل استهلاك النفط على المستوى نفسه حتى عام 2000[2]. غير أن التوقُّعات تستبعد بقاء الاستهلاك على هذا المستوى نظراً لحاجة السوفيات إلى التنمية والنهوض الاقتصادي في وقتنا الحاضر أكثر من

(1) المرجع السابق. B.P. Statistical Review of the World Energy, 1990.

(2) مجلّة «البترول»، المشار إليها سابقاً، ص 6.

أي وقت مضى. كل ذلك يتطلب المزيد من الطاقة وخاصّة الطاقة النفطية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سائر أنواع الطاقة البديلة بما فيها الغاز الطبيعي والطاقة النووية لا يمكنها أن تحلّ محلّ النفط في القطاعات الإنتاجية كافّةً إمّا لأسباب تقنية وإمّا بسبب الكلفة الاقتصادية المرتفعة. كما أن تخفيض استهلاك النفط يتطلّب استخداماً أفضل لاستهلاكه وهذا يستلزم توظيف استثمارات ضخمة في المعدّات والتكنولوجيا وإغلاق المصانع القديمة. كل ذلك يحتاج إلى الكثير من العملات الصعبة التي لا قدرة للاتحاد السوفياتي (أو لاتحاد روسيا حالياً) على توفيرها في وضعه الحالي. لهذه الأسباب يتوقع المراقبون أن يعود استهلاك النفط إلى الارتفاع في السنوات القادمة.

المطلب الثالث: صادرات الاتحاد السوفياتي من النفط الخام

كان الاتحاد السوفياتي يُصنَّف رابع دولة مصدِّرة في العالم بعد المملكة السعودية وإيران والعراق، حيث وصلت صادراته إلى حوالى أربعة ملايين برميل يومياً. غير أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهته منذ أواخر الثمانينات، جعلت إنتاجه النفطي يتراجع بصورة مستمرة للأسباب التي أشرنا إليها. وكنتيجة طبيعية لتراجع الإنتاج تراجعت كمّيات النفط المتاحة للتصدير من 3,6 ملايين برميل يومياً في عام 1988 إلى 2,9 م. ب/ي في عام 1990[1]. وتشير التوقُّعات إلى مزيد من الانخفاض في صادرات النفط السوفياتي (أو الروسي) بحيث يُتوقع لها أن تقارب 1,7 م. ب/ي في نهاية القرن الحالي.

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفياتي كان يرمي من وراء تصديره للنفط إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: هو هدف سياسي، الغاية منه تدعيم التحالف مع أوروبا الشرقية عن طريق تأمين حاجاتها النفطية.

والثاني: هو هدف اقتصادي تجاري، وهو الحصول على العملات الصعبة من وراء تصديره النفط إلى الغرب بغية تمويل احتياجاته من التكنولوجيا الغربية والسلع الغذائية.

ولكن منذ أواخر الثمانينات، بدأ الهدف الثاني يزداد أهمية على حساب الهدف الأول، لا سيّما بعد المتغيُّرات السياسية والاقتصادية الكبيرة في دول أوروبا الشرقية. ولتحقيق الهدف الأخير، عمد الاتحاد السوفياتي إلى تنفيذ سياسة متعدّدة الاتجاهات:

أ ـ اعتمد سياسة تصدير واقعية ترتبط بأوضاع السوق العالمية.

---

(1) مصدر الأرقام: Petro Strategies, Dec. 10, 1990.

ب ـ تقليص صادراته من النفط إلى أوروبا الشرقية والعمل على زيادتها إلى دول الغرب منذ بداية الثمانينات.

ج ـ الاهتمام بإنشاء مشاريع نفطية مشتركة مع الدول الغربية بغية تأمين الاستثمارات والمعدّات والتكنولوجيا المتطوّرة.

د ـ العمل على تخفيض استهلاك النفط محلّياً وإحلال الغاز الطبيعي والفحم محلّه في بعض القطاعات لتوفير قسم من إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية للتصدير إلى الغرب.

وقد بدأت هذه السياسة تأخذ مجراها منذ توقيع الاتفاق المبدئي بين الاتحاد السوفياتي وبعض ممثلي دول أوروبا الغربية في 28/ 9/ 1981 لمدّ خط أنابيب الغاز الطبيعي من سيبيريا إلى أوروبا الغربية[1].

ومن المعروف أن صادرات النفط السوفياتي تشكّل أكثر من نصف مجموع دخل البلاد من العملات الصعبة. وقد انخفضت قيمة هذه الصادرات عام 1986 إثر الانخفاض الحادّ في أسعار النفط. وقُدِّرت آنذاك بأقل من 8,5 مليارات دولار، ثم ارتفعت إلى 10,9 مليارات عام 1987 وعادت إلى الانخفاض عام 1989 بحيث بلغت حوالى 10,5 مليارات دولار أي ما يعادل 27٪ من إجمالي عائدات التجارة الخارجية[2].

أما الدول الرئيسية المستوردة للنفط السوفياتي فهي فنلندا وإيطاليا، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا، بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية التي انخفضت مستورداتها النفطية من الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات بنسبة تراوحت بين 20 و50٪. وقد اضطرت هذه الدول إلى شراء باقي احتياجاتها من الخارج.

واليوم، وبعد تفكّك الاتحاد السوفياتي إلى مجموعة من الدول المستقلة التي تعيش حالة من عدم التوازن والاستقرار في أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ظل تداعي المنشآت النفطية السوفياتية بسبب إهمال أعمال الصيانة وغياب التوظيفات، وتخلُّف المعدّات وأجهزة الحفر والتنقيب... في ظل كل هذه الأوضاع السائدة لا بدّ من إعادة طرح السؤال القديم:

هل سيبقى الاتحاد السوفياتي السابق مصدِّراً للنفط أم أنه سيتحوّل في المستقبل

(1) مجلّة «البترول»، المشار إليها سابقاً، ص 6 ـ 7.

(2) المصدر السابق. Petroleum Economist, Sept. 1990.

المنظور إلى مستوردٍ لهذه المادة الاستراتيجية؟

لقد سبق وطُرح هذا التساؤل في منتصف السبعينات كما رأينا، وتوقع بعض المراقبين تحوّل الاتحاد السوفياتي إلى مستورد للنفط بعد منتصف الثمانينات. وكانت حجتهم في ذلك تناقص احتياطيه الثابت من النفط الخام وتراجع إنتاجه وزيادة استهلاكه، إلى جانب التزامه بتأمين الحاجات النفطية لدول أوروبا الشرقية.

وبالرغم من حدوث ما توقّعته تلك المصادر لجهة انكماش صناعة النفط السوفياتية، فإن بعض الباحثين يستبعدون حاجة السوفيات إلى النفط بسبب التغيير السياسي الأخير في الروابط بين الدول الشيوعية (سابقاً) من جهة، وتزايد إنتاج الغاز الطبيعي والاعتماد عليه من جهة أخرى. زد على ذلك انفتاح السوفيات على الغرب والتعاون معه في مجال التكنولوجيا وتطوير صناعة النفط والغاز.

ومع تأكيدنا على صحة ما ورد في كل من الرأيين المذكورين، لا بدّ لنا من إبداء الملاحظات التالية:

أ ـ لا شكّ في أن المخزون الروسي من النفط والغاز كبير وأن حوالى 90٪ منه مختزن في أراضي جمهورية روسيا الاتحادية. لكن إمكان استغلاله في الوقت الحاضر يبدو ضئيلاً نظراً للمشاكل التي تواجه صناعة النفط السوفياتية.

ب ـ إن الانفتاح على الغرب والتعاون معه في مجال التكنولوجيا وتوظيف الاستثمارات تساعد دون ريب على تطوير صناعة النفط الروسية وتحديثها. لكن هذا التعاون سابق لأوانه في ظل اضطراب الوضع السياسي والاقتصادي السائد. وفي غياب التشريعات والقوانين الضامنة لحقوق المستثمرين الأجانب.

ج ـ صحيح أن المتغيِّرات السياسية في الروابط بين الدول الشيوعية خفّفت العبء عن النفط السوفياتي الذي كان يزوِّد تلك الدول بكامل احتياجاتها، ممّا يسمح بزيادة كمّيات النفط المصدَّر إلى الغرب للحصول على العملات الصعبة. لكن الملاحظ أن هذه الصادرات ما زالت في انخفاض دائم، الأمر الذي يدلّ على ارتفاع معدّل الاستهلاك الداخلي.

د ـ إن مصادر الطاقة البديلة لا يمكنها أن تحلّ مكان النفط في الوقت الراهن، والغاز الطبيعي بكميّاته الوفيرة وإنتاجه المرتفع لا يستطيع القيام بدور النفط المتعدّد الاستخدامات وإنْ بدأ الاعتماد عليه في بعض القطاعات.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات يمكن القول إنه ليس من المستبعد أن تتحوّل روسيا إلى مستورد للنفط في فترة ليست بعيدة إذا ما بقيت الأوضاع على حالها ولم يُبادر الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية، إلى التعاون معها في هذا المجال.

وبإيجاز نقول إن النفط كان وما يزال سيد الطاقة في العالم، وعليه بُنيت حضارة البلدان الصناعية ونموّها الاقتصادي. وهي في هذه الحالة تُعتبر المستهلِك الأكبر للطاقة عامّة وللنفط بشكل خاصّ وستبقى كذلك حتى منتصف القرن القادم كما رأينا. ورغم المحاولات الجادّة التي بذلتها وتبذلها هذه الأقطار للتحرّر من تبعيَّتها للنفط عبر إيجاد وتطوير مصادر الطاقة البديلة، إلا أن هذه المصادر لم تتمكّن حتى الآن من أن تحلّ مكان النفط للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً[1].

والجدير بالذكر أن الدول الصناعية منذ تحوّلها للنفط كمصدر أساسي للطاقة، أدركت أن مواردها الذاتية لا يمكن أن تفي بحاجاتها المتزايدة لهذه المادة الاستراتيجية. لذلك اتجهت منذ البداية نحو المصادر الخارجية للتزوُّد بالنفط وتأمين حاجاتها منه. ولمّا كانت منطقة الشرق الأوسط وبنوع خاصّ المنطقة العربية من أغنى البلدان النفطية في العالم كما سنرى لاحقاً، فإن النفط العربي سيبقى محطّ أنظار الدول الاستعمارية الكبرى التي أخذت منذ اكتشافه تتنافس للحصول عليه أو السيطرة على منابعه، حتى بات يشكّل أهم محور من محاور الصراع الدولي على منطقتنا العربية منذ منتصف هذا القرن وحتى يومنا الحاضر.

وهذا ما سنحاول معالجته في القسم الثاني من دراستنا.

(1) راجع: الأسباب والصعوبات التي تعترض مصادر الطاقة البديلة للنفط في الفصل الأول من القسم الأول.

القسم الثاني

موقع النفط العربي في الصراع الدولي

لقد بيّنا في القسم الأول من هذه الدراسة الأهمية البالغة التي ينفرد بها النفط كأهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم وكمادة أساسية لا غنى عنها في الصناعة البتروكيمائية التي أصبحت مقياس التقدّم والنموّ في المجتمع الصناعي الحديث. كما أوضحنا أيضاً مدى الارتباط الوثيق بين النفط وسائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدور الذي يقوم به النفط في كل هذه المجالات، حتى بات يشكّل جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية. ورأينا بالمقابل مدى حاجة الدول الصناعية إلى هذه المادة الاستراتيجية وعدم تمكّنها حتى الآن من إيجاد البدائل المنافسة لها رغم محاولاتها الجادّة في هذا المضمار. لذلك بقي نموُّها الاقتصادي وتطوُّرها الاجتماعي وأمنها القومي مرهوناً للنفط الذي لا يمكن التحرّر من تبعيَّته الكاملة في المدى المنظور.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، لا عجب أن نرى دول العالم، وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، تولي هذه المادة الحيوية الأهمية القصوى وتجعل قضية تأمينها المنتظم وبالأسعار المناسبة من أولويات استراتيجياتها القومية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن التوزيع الجغرافي للنفط غير متساو في بلدان العالم. فهناك دول تمتلك منه ثروة هائلة كمنطقة الشرق الأوسط وفنزويلا وروسيا، وأخرى محرومة منه كاليابان وأوروبا الشرقية والغربية، وهناك دول تستهلك منه أكثر ممّا تنتج، وأخرى تنتج منه أكثر ممّا تستهلك. وقد أوجد هذا التفاوت في الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك نوعاً من العلاقات اتّسم بالنهب والاستغلال من قبل الدول المستهلكة وبالتحرّك والنضال من قبل الدول المنتجِة لإعادة سيطرتها على ثروتها القومية. كما أن اختلاف المصالح الاقتصادية والنفطية بين الدول المستهلِكة نفسها أدى في كثير من الأحيان إلى التنافس فيما بينها بغية الاستئثار بمناطق النفط أو الحصول على القدر الأكبر منه.

لم يعد النفط، إذاً، مجرّد مادة خام عادية أو عنصراً اقتصادياً ومالياً له شأنه في التجارة الدولية فحسب، بل أصبح سلعة استراتيجية يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول الصناعية، سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الحرب. لذلك اعتبر النفط الهاجس الأكبر لدول العالم الصناعي التي أخذت منذ البدء تتسابق إلى مناطق وجوده بغية الحصول عليه أو السيطرة على مصادره.

من هنا بات النفط يشكّل عاملاً مهماً من عوامل الصراع الدولي اتخذ أشكالاً متعدّدة منذ بداية هذا القرن حتى يومنا الحاضر انطلاقاً من المبدأ القائل:

«الأمة غير المرتبطة بالنفط ليست قوة كبرى».

لهذه الأسباب لم يعرف التاريخ المعاصر سلعة كالنفط أثّرت في مصائر الشعوب اقتصادياً وسياسياً وأثارت الحروب والنزاعات والصراعات والمساومات بين الدول، حتى قيل فيه إنه نعمة ونقمة في آنٍ واحد. وممّا لا شكّ فيه أن معظم أحداث العالم ومشاكله ترتبط من قريب أو بعيد بمسألة السيطرة على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة التي يأتي النفط في مقدّمها.

ولم تنجُ منطقة الشرق الأوسط عامة، والأقطار العربية خاصة، من مخاطر هذا الصراع منذ اكتشاف النفط في أراضيها حتى هذا اليوم. صحيح أن الصراع على هذه المنطقة الحسّاسة من العالم كان سابقاً لظهور النفط فيها، وذلك بحكم موقعها الجغرافي المميَّز الذي يربط ما بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، غير أن اكتشاف النفط ووجوده فيها بكمّيات ضخمة زادا من أهمية هذه المنطقة وأثارا حفيظة الدول الاستعمارية وأطماعها وأدّيا إلى اشتداد حدّة الصراع الدولي على هذا الجزء من العالم بسبب ثروته النفطية الهائلة. والجدير بالملاحظة أن الأقطار العربية وبالأخص أقطار الخليج العربي تحتوي على معظم احتياطي النفط الموجود في بلدان الشرق الأوسط وأكثر من ستين بالمئة من احتياطي النفط العالمي. لذلك غدت هذه المنطقة حلبة أساسية للصراع على النفط شهدت عبر تاريخها المعاصر الكثير من الأحداث والحروب والمنازعات. ولكي ندرك موقع النفط العربي في الصراع الدولي، لا بدّ لنا من التعرّف إلى ميزات هذا النفط وأهميته محلّياً ودولياً.

الفصل الأول

أهمية النفط العربي وميزاته

قُدِّر للوطن العربي أن يتمتع بثروة نفطية هائلة جذبت أنظار العالم منذ اكتشافها. فالأرض العربية تختزن أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية، وتساهم بحوالى ثلث الإنتاج العالمي.

والجدير بالذكر أن حوالى 94 بالمئة من النفط العربي يتجمّع من الناحية الجغرافية، في سبعة أقطار عربية هي: السعودية والعراق والكويت وليبيا والإمارات والجزائر وقطر. والباقي موزّع بين خمسة أقطار عربية أخرى هي: مصر والبحرين وسورية وعُمان وتونس. أما من الناحية الديمغرافية، فالنفط متوافر لدى نسبة محدودة من سكّان الوطن العربي لا تتجاوز 27,8 بالمئة[1].

ويمتاز النفط العربي بعدد من المزايا الجيولوجية والاقتصادية والسياسية أكسبته أهمية بالغة على الصعيدين المحلّي والدولي. فما هو تاريخ اكتشاف النفط في منطقتنا؟ وما هي ميزاته وأهميته؟

المبحث الأول:

تاريخ اكتشاف النفط العربي

مرّت عمليات البحث عن النفط في البلدان العربية بالمراحل نفسها التي مرّت بها هذه الصناعة في مناطق أخرى من العالم. وقد اكتُشفت الحقول الأولى، وأشهرها حقل كركوك الكبير في شمال العراق، بواسطة المسح الجيولوجي السطحي، ثم جاءت بعد ذلك

(1) د. علي أحمد عتيقة: «النفط والمصالح العربية 1972 ـ 1987». المرجع السابق، ص 63.

المرحلة الصعبة في الكشف عن النفط (التي لا تزال قائمة حتى اليوم) وهي الاعتماد على الطرق الجيوفيزيقية والجيوكيمائية في اكتشاف الحقول تحت السطحية التي ليس لها أي دلائل جيولوجية على سطح الأرض[1].

ويُلاحظ أن بداية البحث عن النفط كان مركّزاً على المشرق العربي. ويرجع السبب في ذلك إلى وجود الظواهر الجيولوجية السطحية الدّالة على وجود مركّبات باطنية يُحتمل وجود النفط فيها وعدم ملاحظة مثل هذه الظواهر في المغرب العربي. وقد بيّنت عمليّات البحث عن النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الجانب الأكبر من احتياطي النفط العالمي مخزون في حقول النفط المنتشرة في منطقة الخليج العربي، وهذا ما دفع بشركات النفط الأجنبية إلى الإقبال على هذه المنطقة للحصول على حق التنقيب عن النفط واستغلاله. ومع ضخامة عدد الآبار النفطية المكتشفة حتى اليوم، فإن الأرض العربية تحتضن في باطنها كمّيات هائلة من النفط تستوجب بذل الجهود المكثفة في التحرّي والاستكشاف.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن اكتشاف النفط في الدول العربية

نعرض فيما يلي نبذة تاريخية عن عمليّات البحث والتنقيب واكتشاف النفط في كل من البلدان العربية المنتجة:

1) ـ مصر

عُرف النفط في مصر عام 1868 في منطقة «جمسة» على الساحل الغربي لخليج السويس. وبدأت عمليّات الحفر في تلك المنطقة عام 1885، غير أن إنتاجها النفطي لم يبدأ إلا في عام 1909.

وتركّزت عمليات البحث عن النفط المصري في منطقة حوض خليج السويس، ثم امتدّت منذ عام 1953 إلى الصحراء الغربية ومن بعدها إلى منطقة دلتا النيل. ويُعتبر حوض

---

(1) هناك ثلاث طرق رئيسية لاكتشاف النفط هي:
أ ـ طريقة المسح الجيولوجي السطحي: وهي تعتمد على مبدأ ارتباط التجمّعات النفطية بالمظاهر الجيولوجية للمنطقة المعنية، كوجود طفوح من الزيت والغاز على سطح الأرض.
ب ـ الطريقة الجيوفيزيقية: وتعتمد على ملاحظة ظواهر طبيعية معيّنة وربط تلك الظواهر بتغيّر الطبقات الصخرية للمنطقة المراد استكشافها والتعرّف على تركيبها الجيولوجي وإمكاناتها النفطية.
ج ـ الطريقة الجيوكيمائية: وتعتمد على التحليل الكيميائي المباشر لعيّنات تُجمع من سطح الأرض، من قاع البحر، أو من الفتات الصخري المستحصل من حفر الآبار النفطية.

خليج السويس المنطقة الرئيسية لإنتاج النفط في مصر حيث يأتي منها حوالى 90 بالمئة من إنتاج البلاد.

2) ـ العراق:

بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة نفط العراق عام 1925 (شركة البترول التركية سابقاً)[1] على امتياز البحث والتنقيب واستغلال النفط في كل الأراضي العراقية ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز. وتألفت هذه الشركة من شركة البترول البريطانية ومجموعة شركات شلّ الهولندية، وشركة البترول الفرنسية والمجموعة الأميركية. وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات 23,75 بالمئة[2].

نجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل «كركوك» الكبير عام 1927، ثم توالت الاكتشافات وكان أهمها حقل «الزبير» عام 1948، و«الرميلة» عام 1953، وحقل «المجنون» عام 1977.

وتوقفت شركة نفط العراق عن مواصلة عمليّات التنقيب بعد صدور القانون رقم 80 تاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) عام 1961 الذي فقدت الشركة بموجبه كل مناطق امتيازها، وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط. وفي حزيران (يونيو) عام 1972، أمّمت الحكومة العراقية شركة نفط العراق ثم أنشأت بعد ذلك شركة النفط الوطنية التي تتولّى الآن عمليّات البحث والإنتاج.

3) ـ البحرين:

تحقق أول اكتشاف نفطي في البحرين عام 1932 على يد الشركة الأميركية «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» التي امتلكت حق الامتياز في التنقيب عن النفط واستغلاله في جميع أراضي البحرين. وبدأ الإنتاج الفعلي بكمّيات تجارية عام 1934 من حقل «العوالي». وتعود أهمّية هذا الاكتشاف إلى أنه كان المؤشّر لاكتشاف النفط السعودي فيما بعد، إذ إن الطبقات التي اكتشف فيها النفط في البحرين هي امتداد للطبقات الجيولوجية في المنطقة الشرقية السعودية «الأحساء»[3].

---

(1) «النفط العراقي»، دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، الجمهورية العراقية، وزارة الأعلام 1973، ص 40.

(2) المرجع نفسه، ص 43.

(3) فهد مسعود الحمّود: «ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي»، دار الفارابي، بيروت 1980، ص 34.

4) ـ السعودية:

بعد اكتشاف النفط في البحرين، اتجهت الأنظار نحو المملكة العربية السعودية حيث أثبتت الدراسات الأولية للخبراء الجيولوجيين احتمال وجود النفط فيها. وفي عام 1933 حصلت الشركة الأميركية «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» على أول امتياز للبحث عن النفط واستثماره في المناطق الشرقية من المملكة[1]. وبدأ الحفر الاستكشافي في عام 1935 حيث وُجد فيها بعض النفط بكمّيات غير اقتصادية. وحتى أوائل عام 1938 تمّ حفر عشرة آبار استكشافية أخرى تبيّن أن جميعها جافة. وفي آذار (مارس) 1938 أُعيد تعميق بئر الدمّام رقم (7) حيث تدفق النفط بكمّيات تجارية بلغت حوالى مئة ألف برميل يومياً[2]. بعد ذلك بعام بدأ الإنتاج وجرى تغيير صيغة الامتياز كي تتمكّن من الانضمام إلى شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» بعض الشركات الأميركية الأخرى. ونشأ عن هذا التعديل تأسيس شركة «أرامكو» (شركة الزيت العربية الأميركية) التي لا تزال تعمل حتى اليوم[3].

ومنذ ذلك التاريخ شهدت المملكة العربية السعودية عدداً من الاكتشافات النفطية الجبّارة حقّقت لهذه الدولة احتياطاً يفوق ربع الاحتياطي العالمي كلّه.

5) ـ الكويت:

عُرف النفط في الكويت على شكل طفوح زيتية سطحية في منطقتي بحره وبرقان. وكانت الشركة البريطانية (الأنجلو ـ إيرانية) وشركة «غولف Gulf» الأميركية تتسابقان للحصول على امتياز التنقيب وإنتاج النفط الكويتي[4]. وفي عام 1933، وافقت الشركتان على إنشاء شركة موحَّدة على أساس المناصفة بينهما عُرفت بشركة «نفط الكويت المحدودة» التي حصلت على حق الامتياز عام 1934. وقد بدأ الحفر الاستكشافي بعد ذلك إلى أن تحقق اكتشاف النفط بكمّيات تجارية عام 1938 في حقل «برقان» الكبير، لكن الإنتاج الفعلي تأخّر منذ منتصف عام 1946 بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية[5].

---

(1) د. محمّد لبيب شقير ـ د. صاحب ذهب: «اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية»، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1969، ص 19.

(2) جواد العطار: «تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901 ـ 1972» الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1977، ص 43 و44.

(3) فريد هوليداي Fred Holliday: «النفط والتحرّر الوطني في الخليج العربي وإيران»، ترجمة: زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت 1975، ص 11.

(4) مجلّة «نفط العرب»، العدد الرابع، كانون الثاني (يناير) 1971، ص 42.

(5) «نفط الكويت بالتواريخ والأرقام»، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، ص 40 ـ 41 (دون تاريخ).

6) ـ قطر:

حصلت الشركة (الأنجلو ـ إيرانية) على امتياز التنقيب واستخراج النفط في قطر عام 1935، غير أن عمليّات الحفر لم تبدأ إلاّ في عام 1938 وهو تاريخ اكتشاف أول حقل نفطي عُرف بحقل «الدخان». وقد تأخر الإنتاج من هذا الحقل حتى عام 1949 بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية. وتوالت بعد ذلك الاكتشافات حيث اكتشف في العام نفسه ثلاثة حقول كبيرة في المناطق البحرية.

7) ـ الإمارات العربية المتحدة:

بدأ البحث عن النفط في المناطق الواقعة داخل أبو ظبي عام 1947 وكان هذا الامتياز مملوكاً لشركة نفط العراق. أما امتياز المناطق المغمورة بالمياه فقد حصلت عليه شركة أبو ظبي للمناطق البحرية التي تملك ثلثيها شركة البترول البريطانية وتملك الثلث الباقي شركة البترول الفرنسية. تحقق أول اكتشاف في أبو ظبي عام 1950، ثم اكتُشف بعد ذلك عدد من الحقول البحرية. وبدأ الإنتاج في المنطقة اليابسة عام 1962 وفي المنطقة البحرية عام 1963[(1)].

وكان أول اكتشاف نفطي في دبي عام 1966 وعُرف باسم «حقل فاتح» ثم تحقّق اكتشاف آخر إلى الجنوب الغربي منه وسُمّي «فاتح الجنوب الغربي» وهما حقلان بحريان يأتي منهما معظم إنتاج دبي من النفط. وقد بدأ الإنتاج الفعلي وعلى المستوى التجاري عام 1969.

8) ـ المنطقة المحايدة:

تقع هذه المنطقة عند الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت. وقد اتُفق على أن تُقسم بالتساوي بين الدولتين ويكون لكل منهما الحرية في منح امتياز التنقيب عن النفط في حصتها لمن تشاء. وحصلت شركة «امينويل» الأميركية على الامتياز الخاص بحصة الكويت، بينما كان الامتياز العائد لحصة السعودية من نصيب شركة «جيتي بترول الباسفيكي الغربي»[(2)]. وفي عام 1953 اكتُشف النفط في بئر «وفرة» ثم توالى بعد ذلك عدد من الاكتشافات الأخرى.

---

(1) Fred Holliday. المرجع السابق، ص 13.

(2) جواد العطار. المرجع السابق، ص 85 وما يليها.

9) ـ عُمان :

بدأت عمليّات الحفر الاستكشافي في عُمان منذ عام 1956 ولم تتحقق الاكتشافات النفطية إلا في الفترة الممتدة بين عامي 1962 ـ 1964 حيث اكتُشف ثلاثة آبار نفطية هي «ناتيه» «بيسال» و«فهود» التي بدأ الإنتاج منها عام 1967.

10) ـ الجزائر :

بدأ البحث عن النفط في الجزائر عام 1890. وقد اكتُشف لأول مرة بكمّيات تجارية عام 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهد عام 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تمّ اكتشاف حقل «حاسي مسعود» الذي بُوشر الإنتاج منه عام 1957. والجدير بالذكر أن الجزائر كانت آنذاك تحت النفوذ الفرنسي، ممّا أتاح للدولة الفرنسية منح تراخيص التنقيب الأولى لأربع شركات فرنسية. وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أمّمت في شباط (فبراير) عام 1971 51٪[1] من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما «إيراب» و«شركة البترول الفرنسية». وكان هذا أول تأميم جرى على نطاق واسع في الوطن العربي.

11) ـ ليبيا :

شجّع اكتشاف النفط الجزائري الشركات الأوروبية على التوجّه نحو ليبيا بهدف العثور على النفط في أراضيها. وتنافست سبع عشرة شركة للحصول على امتيازات التنقيب، لكن القسم الأكبر من عقود الامتياز كان من نصيب الشركات الأميركية نظراً لإمكاناتها المالية وخبراتها التقنية.

وتحقّق أول اكتشاف نفطي في ليبيا عام 1957 في حقل «العطشان» و«برقة»، ثم توالت بعد ذلك الاكتشافات، وكان أهمّها في حوض «سرت». وبدأ إنتاج النفط الليبي على المستوى التجاري عام 1961 وهو يُعتبر من أجود أنواع النفط نقاوة لخلوّه من مادة الكبريت.

12) ـ المغرب :

أثارت طفوح الزيت الاهتمام بالجزء الشمالي من المغرب عام 1928 فتمّ حفر عدد من الآبار الضحلة في تلك المنطقة. واستمرّت بعد ذلك عمليّات الحفر إلى أن عُثر على عدد

(1) مجلّة «نفط العرب»، العدد الثالث، السنة السابعة، كانون الأول (ديسمبر) 1971، ص 24.

من التجمّعات النفطية حول منطقة «سيدي قاسم» شمال الدار البيضاء وفي عام 1961 تحقّق اكتشاف له بعض الأهمية إلى الشمال من مدينة أغادير بلغ معدل إنتاجه في أواخر الستينات حوالى 600 برميل يومياً.

13) ـ تونس:

تركّزت عمليات البحث عن النفط في تونس شمال البلاد. وكان أول نتائج هذه الجهود اكتشاف النفط بكمّيات اقتصادية في منطقة «البُرمة» و«دويلب» عام 1964.

14) ـ السودان:

بدأت عمليّات استكشاف النفط في السودان عام 1970، وتحقّق أول اكتشاف نفطي عام 1975 ويُعرف بحقل «البشائر». وفي عام 1978، تمّ اكتشاف النفط في حقل «الوحدة» الذي يقع في أواسط البلاد.

15) ـ سوريا:

حصلت شركة نفط العراق على امتياز التنقيب عن النفط في سوريا في أثناء الانتداب الفرنسي، ثم تنازلت عنه عام 1951 بعد أن قامت ببعض أعمال الحفر. وفي عام 1955، عرفت سوريا مغامراً أميركياً من أصل سوري يُدعى «منهل» استطاع الحصول على امتياز التنقيب في مساحات معيّنة. وفي عام 1956 حقّق منهل أول اكتشاف نفطي عُرف بحقل «كراتشوك» وتمّ بعد ذلك اكتشاف حقول أخرى حيث بدأ الإنتاج عام 1968. وتُعتبر سوريا اليوم دولة منتجة ومصدِّرة للنفط، حيث بلغ إنتاجها في نهاية عام 1992 حوالى 550 ألف برميل يومياً وقُدِّرت قيمة صادراتها بأكثر من ملياري دولار. ويبدو أن الشركة الفرنسية (ألف اكيتين) من أهم الشركات الأجنبية التي تعمل في المجال النفطي في سوريا بعد خروج عدد من الشركات الأميركية لأسباب يقال إنها تعود لعدم عثورها على اكتشافات جديدة. غير أن التنقيب عن النفط السوري لم يشمل حتى الآن سوى 17٪ من الأراضي السورية التي تحتوي على مئات الآبار النفطية، حيث تمّ حفر 187 بئراً، ولكن النفط أُنتج من 60 بئراً منها وبكمّيات تجارية[1].

16) ـ اليمن:

يبدو أن اكتشاف النفط في اليمن جاء متأخراً. ففي حديث أدلى به رئيس وزراء اليمن

(1) صحيفة الديار، في 29 آذار (مارس) 1993.

الشمالي الأسبق عبد العزيز عبد الغني أعلن عن وجود النفط بكمّيات تجارية وأنه تقرّر البدء بإنتاجه بحيث يبلغ حوالى (500,000) برميل يومياً في مطلع عام 1989[1].

وأعلنت شركة «أوكسيد نتال» الكندية وشركة «توتال» الفرنسية في عام 1994 عن تفاؤلها بوجود كشوفات صغيرة وإمكانات جيدة على الأمد البعيد، وفسّر بعض المحلّلين السياسيين الصراع الأخير بين شطري اليمن بأنه صراع على النفط[2].

المطلب الثاني: مستقبل الاكتشافات النفطية في الأقطار العربية

إن ما تشهده السوق النفطية من تراجع في الطلب وانخفاض في الأسعار منذ مطلع الثمانينات، قد ترك آثاراً سلبية على النشاط الاستكشافي في معظم أنحاء العالم ومنها الدول العربية. ومع ذلك، فقد أشار التقرير الصادر في عام 1986 عن أمين عام منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول (الأوابك)، أنه خلال هذا العام تمّ تحقيق حوالى 20 اكتشافاً نفطياً، منها 9 في مصر و4 في سوريا، و3 في الإمارات، و2 في ليبيا، وواحد في كل من تونس والجزائر[3].

وفي حديث لوزير البترول والثروة المعدنية السعودية، السيد هشام الناظر، أعلن عن اكتشاف حقول نفطية جديدة في وسط البلاد وبالقرب من منطقة تابوك وجيزان يمكنها أن تنتج حوالى 200 ألف برميل يومياً[4]. كما أعلن في حديث آخر عن اكتشاف حقلين جديدين من النفط جنوب الرياض يُقدَّر إنتاجهما بحوالى (4,400) ب/ي.

وصرّحت شركة «أرامكو» عن إمكان اكتشاف عدد من الحقول النفطية في المنطقة ذاتها يبدأ إنتاجها المتوقع بحوالى (150,000) ب/ي في نهاية عام 1994[5]. وهناك العديد من الآبار النفطية التي من المحتمل اكتشافها مستقبلاً في بقيّة الدول العربية المنتجة للنفط حسب تقارير الخبراء الجيولوجيين. فالمعروف أن المنطقة العربية تُعتبر من أغنى المناطق في العالم من حيث المخزون النفطي الذي يمكن استخراجه. لذلك فإن تطوير أجهزة

---

(1) مجلّة «البترول والغاز العربي»، المركز العربي للدراسات البترولية، العدد التاسع، آب ـ أيلول (أوغسطس ـ سبتمبر) 1987، ص 54.

(2) مجلة «عالم المال والنفط»، المجلّد 26، العدد 26، 24 كانون الثاني (يناير) 1994، ص 1.

(3) التقرير السنوي الثالث عشر لأمين عام منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول (الأوابك) لعام 1986، الكويت 1987، ص 67.

(4) Opec Bulletin: July-August 1994, Opec, Vienna, 1994, p. 24.

(5) Opec Bulletin: January 1994, Opec, Vienna, 1994, p. 23.

البحث والتقنية، وتوافر رأس المال اللازم، إلى جانب تأمين القوى العاملة والتعاون بين الأقطار العربية، من شأنه أن يزيد من فرص العثور على تجمُّعات نفطية جديدة، خاصةً في المناطق الصعبة.

إن التطلُّع إلى المستقبل يستدعي توجيه كل الجهود للبحث والتنقيب نحو تحديد الاحتياطي غير المكتشف، لا سيَّما وأن الاعتماد على النفط كمصدر مهمّ للطاقة سيبقى قائماً ولا غنى عنه في المدى المنظور، بالإضافة إلى أنه مصدر الدخل الأساسي لكثير من الدول العربية.

والحقيقة التي لا يمكن إغفالها في معرض حديثنا عن اكتشاف النفط العربي واستخراجه هو أن إنتاجه يتمّ في بيئة صحراوية خالية من الحضارة والعمران.

ومعنى ذلك أن الشركة المستثمِرة للبترول عليها أن تستورد معها كل شيء من رأس المال إلى الآلات التقنية والخبراء والمساكن الجاهزة وغيرها من الحاجات التي يتطلبها الإنسان. فانعدام التسهيلات الحضارية يجعل من عملية التنقيب عملية صعبة، إضافة إلى الصعوبات الناتجة عن تقلّبات المناخ الصحراوي والرياح الرملية التي تخرّب غالباً وسائل المواصلات وتعطّل عمليّات الحفر[1].

ومع هذه الصعوبات فإن للنفط العربي ميزات حسنة تجعل منه نفطاً فريداً في ظروف إنتاجه.

المبحث الثاني:

ميزات النفط العربي

يتمتّع النفط العربي بمزايا قلّما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم. وتعود هذه الصفات إلى عوامل طبيعية واقتصادية وسياسية جعلت الوطن العربي يحتلّ مركزاً مرموقاً في عالم النفط.

المطلب الأول: المزايا الجيولوجية أو الطبيعية

تتجلّى المزايا الجيولوجية التي ينفرد بها النفط العربي في الخصائص التالية:

(1) د. محمّد المجذوب: «قضايا النفط العربي»، سلسلة محاضرات غير مطبوعة. المرجع السابق.

أولاً: خلوّ الأرض العربية من الزلازل والهزّات الأرضية

إن الأرض العربية سليمة في تكوينها الجيولوجي وتكاد تخلو من الزلازل والهزّات الأرضية التي غالباً ما تصيب العديد من مناطق العالم. ولعلّ هذه الميزة هي التي صانت حقول النفط العربية من التفسّخات وساعدت على تخزين كمّيات النفط الهائلة فيها، وأتاحت إمكانات الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد، واندفاع النفط من جوف الأرض دون حاجة إلى ضخّ. «إن معظم نفط الشرق الأوسط تقريباً يتدفّق بالدفع الذاتي نتيجة الضغط الغازي الطبيعي منه، في حين أن تسعة أعشار آبار الولايات المتحدة، وثلاثة أخماس آبار فنزويلا، ونسبة كبيرة (31٪) من آبار الاتحاد السوفياتي تعمل بالضخّ الصناعي، ويعمل ذلك كله على جعل مقادير النفط القابلة للاستخراج أكبر في الشرق الأوسط منها في مناطق العالم الأخرى المنتجِة للنفط»[1].

ثانياً: غزارة الآبار العربية وقلّة عمقها

إن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف وستة آلاف قدم، ونادراً ما يصل إلى العشرة آلاف.

وتتميّز آبار النفط العربية بإنتاجيتها المرتفعة جداً، إذ بلغ إنتاج البئر الواحدة في المنطقة العربية لعام 1974 ما يعادل (4500) برميل يومياً، في حين أن إنتاج البئر الواحدة في الاتحاد السوفياتي السابق خلال العام نفسه لم يتجاوز (25) برميلاً يومياً. وهناك آبار في البلدان العربية ضربت رقماً قياسياً في الإنتاج، كبئر (72) في حقل كركوك العراقي حيث بلغ إنتاجها اليومي حوالى مئة ألف برميل[2]. ويُعتبر حقل (غوار) في المملكة العربية السعودية من أهم الحقول النفطية العملاقة في العالم بحيث تصل طاقته الإنتاجية إلى 2,5 مليون برميل عبر أكثر من 200 بئر نفطية منتجة ويحتوي على أكثر من 90 مليار برميل أي ما يوازي 3 أضعاف كل الاحتياطي النفطي الأميركي[3]. وتجدر الملاحظة أخيراً إلى أن نسبة الآبار الجافة في الوطن العربي قليلة إذا ما قُورنت بالمناطق الأخرى من العالم. فكلّما حفرنا في المنطقة العربية عشرين بئراً نجد واحدة جافة، بينما في الولايات المتحدة

---

(1) د. عبد المنعم السيد علي: «دراسات في اقتصاديات النفط العربي». المرجع السابق، ص 27.

(2) د. توفيق بيضون: «اقتصاديات البلدان العربية»، الجزء الأول. المرجع السابق، ص 205.

(3) راجع دراسة عبد الخالق عبد الله عن «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، المنشورة في مجلّة المستقبل العربي، عدد 181، آذار 1994. المرجع السابق، ص 35 و36.

الأميركية يحفرون تسع آبار ليعثروا على واحدة منتجة[1].

ثالثاً: الموقع الجغرافي للأقطار العربية المنتجة للنفط

إن ما يميّز النفط العربي من الناحية الجغرافية وجوده في أقطار تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان شرقاً والدول الأوروبية والأميركية غرباً). ومعظم آبار النفط العربية موجودة في الصحارى الخالية من العوائق الطبيعية، والقريبة من السواحل البحرية. وحتى الآبار التي تبعد عن البحر تبقى قريبة من أسواق الاستهلاك العالمية. وتبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفّر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه في مناطق استهلاكه، سواء عبر الطرق البحرية كمضيق هرمز وباب المندب، أو بواسطة شبكة الأنابيب البرّية. وهذه الميزة من شأنها تخفيض كلفة النقل، فالمسافة مثلاً بين السواحل الجزائرية أو الليبية وأوروبا، أو بين صيدا أو طرابلس ومرسيليا لا تُقارن بالمسافة بين موانىء فنزويلا وموانىء أوروبا[2].

رابعاً: نوعية النفط العربي

المعروف أن جميع أنواع النفط الخام تحتوي على نسبة معيّنة من مركّبات الكبريت والمعادن بسبب التفاعلات التي حدثت بين النفط الخام وما تحتويه الطبقات الأرضية من هذه المركّبات. ويُعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط لخلوّه نسبياً من مادّتي الرصاص والكبريت اللّتين تتركان آثاراً سلبيّة على معدّات التصفية وأجهزة التكرير كما تؤدّيان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقّات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات والوقود المنزلي، إلى جانب تلوّث البيئة، والزيادة في الكلفة الرأسمالية التي تفرضها عمليّة التخلُّص من هذه الشوائب[3]. ومع وجود اختلافات في نوعيّة النفط العربي، فإن الصفة العامّة التي يتميّز بها هذا النفط هي الجودة، أي انخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه، وخاصة النفط الليبي.

(1) راجع محاضرة د. محمّد المجذوب عن «النفط مارد أسود لم نحسن ترويضه بعد»، في ندوة ناصر الفكرية الثالثة المنشورة في كتاب «النفط في الحياة العربية». المرجع السابق، ص 15.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) راجع وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني الذي عقد في قطر عام 1982، الجزء الأول، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط، الكويت 1983، ص 281.

المطلب الثاني: المزايا الاقتصادية

يتميّز النفط العربي من الوجهة الاقتصادية بضخامة احتياطيه المؤكّد وإنتاجه الوفير وضآلة الكلفة اللازمة للإنتاج.

أولاً: احتياطي النفط العربي

يحتلّ الوطن العربي مركز الصدارة في العالم من حيث الاحتياطي النفطي المخزون في أراضيه. فقد بلغ الاحتياطي الثابت وجوده في البلدان العربية المنتِجة للنفط حوالى 620 مليار برميل في نهاية عام 1992، أي ما يعادل (61,7) في المئة من احتياطي النفط العالمي الذي قُدّر في العام نفسه بحوالى ألف مليار برميل[1].

والجدول التالي يبيّن احتياطي النفط المؤكّد في البلدان العربي لعام 1992[2].

الدولة	مليار برميل	النسبة المئوية ٪	عمر الاحتياط (سنوات)
الإمارات العربية المتحدة	98,1	9,8	100ـ
العراق	100,00	9,9	100
الكويت	94,00	9,3	100
المنطقة المحايدة	5,00	0,5	42
عُمان	4,5	0,4	17,1
قطر	3,7	0,4	21,6
المملكة العربية السعودية	257,8	25,6	82,0
سوريا	1,7	0,2	9,7
اليمن	4,00	0,4	60,9
الجزائر	9,2	0,9	21
مصر	6,2	0,6	18,6
ليبيا	22,8	2,3	41,2
تونس	1,7	0,2	42,7

(1) P.B. Statistical Review of World Energy, London, 1993.

(2) المصدر نفسه.

ويُلاحَظ من هذا الجدول أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى بين الدول العربية وفي العالم من حيث الاحتياطي النفطي[1] ويشكّل احتياطيها المؤكّد ما يقارب 40 في المئة من احتياطي الدول العربية مجتمعة وأكثر من 25 في المئة من الاحتياطي العالمي[2]. ويحتلّ العراق والإمارات المتحدة والكويت المرتبة الثانية. إن نفط العربية السعودية بالإضافة إلى نفط دول الخليج الأخرى يضع كما يقول حسن فخرو: «هذه الدول في مكان «القيادة العالمية»، وهو الذي سيلعب الدور الأهم في الإيفاء بحاجات العالم من الطاقة لمدة قرن كامل من الزمان ستكون خلاله هذه الدول هي المموِّلة الرئيسية للزيادة على الطلب العالمي لأنها المتمكّنة العظمى من هذه الإيفاء حاضراً ومستقبلاً»[3].

إلى جانب هذا الاحتياطي الثابت، يتوقع الباحثون وجود كمّيات من النفط غير المكتَشف في المناطق المنتجة من العالم وبالأخص في منطقة الخليج العربي. وقد قُدِّرت كمّيات النفط المتوقَّع اكتشافها في أقطار المشرق العربي بحوالى 191 بليون برميل، وفي أقطار شمال إفريقيا بحوالى 18 بليون برميل[4].

وتؤكّد الورقة التي قُدِّمت إلى مؤتمر البترول العالمي الحادي عشر الذي انعقد في لندن عام 1983 أن هناك احتياطياً إضافياً عالمياً يُقدَّر بـ 78 بليون طن من النفط ينتظر الاكتشاف، وأن الشرق الأوسط وحده سيظل لفترة طويلة من الزمن يحتوي على أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط غير المكتشَف[5]. وحسب التقديرات الصادرة عن مؤتمر البترول العالمي لعام 1991، فإن كمّيات النفط غير المكتشَفة في منطقة الخليج تُقدَّر بحوالى 113 بليون برميل[6]. ونشير في هذا السياق إلى أنه بالرغم من عدم الدقة في تقدير الاحتياطي

---

(1) أشارت مجلّة المؤشّر في 14/2/1989، ص 34، إلى أن شركة أرامكو قدّرت أن يصل احتياطي النفط السعودي إلى 385 مليار برميل بعد القيام بأعمال تطورية واستخدام تقنيات جديدة في تطوير حقول النفط القديمة.

(2) صحيفة الديار في 22 آذار (مارس) 1994.

(3) حسن فخرو: «النفط يعيد الخليج إلى مكانة القيادة ومتطلبات المسؤولية»، نقلاً عن بحث عبد الخالق عبد الله في مجلّة المستقبل العربي، عدد آذار (مارس) 1994. المرجع السابق، ص 28.

(4) لمزيد من التفصيل راجع بحث: محمّد مختار اللبابيدي، عن «الاحتياطيات النفطية غير المكتشَفة وتكلفة العثور عليها في الأقطار العربية المنتجة للبترول»، في مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد الأول، 1985، الأوابك، الكويت: ص 84 ـ 93.

(5) Charles, d. Masters, David H. Root, and william Dietzman «Distribution and Quantitive Assessment of World Crude Oil reserves and resources», Petroleum Economist, September 1983.

(6) Middle East Petroleum Information Report, No. 20, 31 August 1994.

المؤكَّد والمحتمل من النفط، وخاصة التقديرات الصادرة عن شركات النفط العالمية التي غالباً ما تحاول التقليل من أهمية النفط العربي لتنفيذ المخطّطات الاستعمارية، فإنه يتّضح أن احتياطي النفط في الوطن العربي أصبح يمثّل في السنوات الأخيرة أكثر من 60 في المئة من مجموع الاحتياطي العالمي. هذا إذا استثنينا الاحتمالات الكبيرة والمتوقَّعة في عدد من الأقطار العربية المنتِجة للنفط أو التي لم يُكشَف عنها حتى اليوم.

وباختصار، فإن احتياطي الوطن العربي من النفط الخام سيبقى المصدر الأساسي للإنتاج وتصدير هذه المادة الحيوية في المستقبل.

ثانياً: إنتاج النفط العربي

تُعتبر المنطقة العربية من المناطق الرئيسية المنتِجة للنفط في العالم. ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة احتياطيها، وغزارة آبارها وسهولة استخراج النفط منها.

لقد بدأ إنتاج النفط في الوطن العربي مع بداية القرن العشرين، غير أن مساهمته في الإنتاج العالمي لم تظهر فعلياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تزايد إنتاج النفط في الأقطار العربية بشكل سريع خلال الستينات، حيث وصلت نسبته إلى حوالى ثلث الإنتاج العالمي. واستمر الإنتاج بالارتفاع نتيجة رخص النفط العربي وتزايد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية، إلى أن تراوحت معدّلاته خلال أعوام 1970 ـ 1979 ما بين 30 و35 بالمئة من مجموع إنتاج العالم من النفط الخام[1]. واتّسم الإنتاج النفطي في النصف الأول من عقد الثمانينات بالانخفاض وعدم الاستقرار حيث بلغ في نهاية عام 1986 حوالى (12,633) مليون برميل يومياً أي 21,2 في المئة من الإنتاج العالمي[2].

وتُعزى أسباب هذا الانخفاض إلى مزيج من العوامل المؤثِّرة في وضع السوق العالمية في تلك الفترة، ورغبة بعض الأقطار العربية في الحفاظ على الثروة، والحرب العراقية ـ الإيرانية، بالإضافة إلى ازدياد الإنتاج في بعض الدول خارج منظَّمة «الأوابك»، وعدم الاتفاق على سياسة تسعيرية موحَّدة.

وفي السنتين الأخيرتين من عقد الثمانينات ومطلع التسعينات، زاد إنتاج الدول الخليجية من النفط الخام بمعدّل مرتفع، في حين انخفض إنتاج غيرها من الدول الرئيسية

---

(1) راجع التقرير السنوي الثامن لأمين عامّ منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، المشار إليه سابقاً، ص 61.

(2) راجع تقرير الأمين العام الثالث عشر لعام 1986، الأوابك، الكويت 1987، ص 78. المرجع السابق.

الأخرى. فقد زادت حصة خمس دول خليجية وهي (السعودية والعراق والكويت والإمارات وإيران) من 21,3٪ إلى 23,3٪ من الإنتاج العالمي بين عامي 1988 و1989 ثم ارتفعت هذه الحصة إلى 24,4٪ في النصف الأول من عام 1990. وبالمقابل انخفض إنتاج الدول الرئيسية غير الخليجية (روسيا، والولايات المتحدة، والمكسيك والمملكة المتحدة) من 48,5 إلى 45,1٪ بين عامي 1988 و1989، ثم هبط إلى 43,2٪ في النصف الأول من عام 1990. وعلى أساس هذه التطوّرات فإن إنتاج أربع دول خليجية عربية (السعودية والعراق والإمارات والكويت) بات يمثّل نحو 19,6٪ من الإنتاج العالمي للنفط في النصف الأول من عام 1990. وهذا ما جعل الدول العربية الأربع تحتلّ المرتبة الأولى في إنتاج العالم من النفط الخام[1].

نورد فيما يلي جدولاً بتطوّر إنتاج النفط الخليجي خلال أعوام 1990 ـ 1993 والإنتاج المتوقَّع لعامي 2000 و2005 (مليون ب/ي)[2].

الدول	الفعلي				المتوقع	
	1990	1991	1992	1993	2000	2005
إيران	3,200	3,500	3,700	4,000	4,500	4,500
العراق	3,300	2,000	2,500	3,000	4,000	4,500
الكويت	2,500	0,300	1,500	2,000	3,000	3,500
السعودية	7,400	8,650	9,000	9,3000	10,700	11,200
الإمارات العربية	2,100	2,500	2,600	2,700	2,900	3,100
إجمالي إنتاج دول الخليج	18,500	16,950	19,300	21,000	25,100	26,800

والجدير بالملاحظة في هذا المجال أن معظم إنتاج النفط العربي مُعدّ للتصدير نظراً لانخفاض معدّل استهلاك النفط في الأقطار العربية. يعني ذلك أن النفط العربي يساهم مساهمة فعّالة في إمدادات الطاقة العالمية.

ويتفق معظم الباحثين في شؤون النفط على أن الأقطار العربية، وخصوصاً الخليجية منها، تستطيع زيادة إنتاجها النفطي لتسدّ أي نقص تتعرض له الإمدادات النفطية في

(1) د. طه عبد العليم طه: «إدارة السيطرة على النفط العربي». كراسات استراتيجية (6) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1991، ص 10.

(2) المصدر: Middle East Petroleum Information Report, No. 18, 31 July 1994.

المستقبل[1].

وخلاصة القول إن النفط العربي يتّصف بضخامة احتياطيه وغزارة إنتاجه وسهولة نقله، وهذه الصفات نفسها هي من العوامل الأساسية التي أدّت إلى انخفاض كلفة الإنتاج، وهي الميزة الاقتصادية الأخرى التي تُميِّز نفط المنطقة العربية عن سائر النفط الموجود في مناطق أخرى من العالم.

ثالثاً: ضآلة كلفة الإنتاج

تعدّدت التقديرات حول التكاليف اللازمة لإنتاج النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط عامّة، والمنطقة العربية بوجه خاص. وقد تراوحت هذه التقديرات ما بين (8 سنتات) و(45 سنتاً) أميركياً للبرميل الواحد[2]. أما منظّمة الدول المنتِجة والمصدِّرة للنفط (الأوبيك) فقد قدَّرت كلفة إنتاج البرميل في فنزويلا بحوالى (50 سنتاً) و(15 سنتاً) في الشرق الأوسط. والجدول التالي يبيّن كلفة إنتاج البرميل الواحد في بعض مناطق العالم خلال عقد الخمسينات[3].

البلد	كلفة إنتاج البرميل الواحد بالسنت الأميركي
الكويت	6
المملكة العربية السعودية	3 ـ 8
إيران	14
فنزويلا	62
الولايات المتحدة الأميركية	151
الاتحاد السوفياتي السابق	34 ـ 394
	(تختلف الكلفة من منطقة لأخرى)

(1) فالمملكة العربية السعودية، مثلاً، أنتجت خلال عام 1980 ما معدّله 10 ملايين برميل يومياً، وكان إنتاجها قبل اندلاع حرب الخليج الأولى 8,5 ملايين برميل، كما أنها رفعت إنتاجها في أثناء حرب الخليج الثانية إلى 9 مليون برميل، وأشارت بعض الدراسات النفطية إلى أن باستطاعة المملكة زيادة قدرتها الإنتاجية إلى حدود 20 مليون برميل يومياً بعد عام 1995. أما الدراسات الحديثة فتؤكد أن الحقول السعودية عاجزة عن تحقيق هذا المستوى من الإنتاج، إلاّ أن ذلك لا يلغي بتاتاً موقع المملكة كأهم منتج ومصدِّر للنفط في الربع الأول من القرن المقبل.

(2) د. سمير التنّير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 94 ـ 96.

(3) د. توفيق بيضون: «اقتصاديات البلدان العربية»، الجزء الأول. المرجع السابق، ص 244 و245.

وفي عام 1966، أجرى الاقتصادي الأميركي المعروف أدلمان دراسة حول تكاليف النفط، خلال الأعوام 62 ـ 64 في أربع مناطق منتِجة للنفط في العالم هي: الولايات المتحدة الأميركية، وفنزويلا، وإفريقيا (ليبيا ـ الجزائر ـ نيجيريا)، والخليج العربي (إيران ـ العراق ـ الكويت ـ السعودية). وتوصّل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية: إن العراق كان أقل هذه البلدان جميعاً من حيث مجموع التكاليف للبرميل الواحد. واحتلّت إيران المرتبة الثانية، وتبعها في المركز الثالث كل من السعودية والكويت. وهذا الأمر يدلّ على مدى انخفاض تكاليف النفط في الشرق الأوسط عامّة، والبلدان العربية بنوع خاص، بحثاً وتنقيباً وإنتاجاً، مقارنة بمثيلاتها في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية. كما أن هذه التكاليف كانت أقل في المشرق العربي منها في المغرب العربي (ليبيا والجزائر)[1].

ومنذ عام 1972، دخلت صناعة النفط العالمية في طور الأكلاف المتزايدة، فازداد المتوسّط العالمي لكلفة التنقيب والتطوير عند فوهة البئر من 0,72 دولار لبرميل النفط الخام عام 1972، إلى 1,88 دولار للبرميل عام 1977. وفي الفترة نفسها ارتفعت هذه الكلفة من 0,08 دولار للبرميل إلى 0,42 دولار في الشرق الأوسط، ومن 1,92 دولار للبرميل إلى 5,57 دولاراً في الولايات المتحدة.

وتشير دائرة الاقتصاد في المعهد الفرنسي للبترول إلى أن أكلاف إنتاج النفط الخام في عام 1978 تراوحت بين:

0,2 دولار و2,5 للبرميل في الشرق الأوسط.

1,5 دولار و3 للبرميل في إفريقيا.

و1,5 دولار و9 للبرميل في الولايات المتحدة.

و3 دولارات و9 للبرميل في بحر الشمال[2].

وفي الوقت الحاضر يتّصف نفط العربية السعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتَج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولاراً كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأميركية[3]. وانخفضت كلفة برميل النفط

---

(1) M.A. Adelman, «Oil Production Costs in Four Areas», American Institute of Mining, Petroleum Press Service, 1996, P. 114.

(2) بيار ترزيان: «الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران»، ترجمة فكتور سحّاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ص 292.

(3) عبد الخالق عبد الله: «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، مجلة المستقبل العربي. المرجع السابق، ص 36.

في الإمارات العربية المتحدة بعد حرب الخليج الثانية من 5 دولارات إلى 1,80 دولار في أيلول 1993. أمّا في الكويت فقد كانت كلفة إنتاج البرميل الواحد حوالى 1,50 دولار ثم ارتفعت بعد الحرب إلى 2,50 دولار في إنتاج عام 1992[1].

إن تدنّي كلفة إنتاج النفط في الأقطار العربية يعود لأسباب سبق أن ذكرناها، ويمكن إيجازها بالأمور التالية:

أ ـ ضخامة الاحتياطي النفطي المخزون في باطن الأرض العربية.

ب ـ غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة استخراجه، وقلّة عمق آباره، ممّا يخفف من تكاليف الحفر والتنقيب.

ج ـ قرب الحقول المنتِجة من البحر، ممّا يعني اقتصاداً في تكاليف النقل والضخّ بالأنابيب.

د ـ إنخفاض مستوى الأجور في الأقطار العربية على عكس الحال في الولايات المتحدة الأميركية وفنزويلا.

وممّا لا شكّ فيه أن هذه الكلفة المتدنّية لإنتاج النفط العربي هي التي أتاحت للشركات الأجنبية القدرة على السيطرة على الأسواق وتحقيق الأرباح الخيالية. وهي تُعتبر بالتالي من الأسباب التي حَدَت الدول الكبرى إلى التسابق للحصول على نفط الشرق الأوسط عامّة، ونفط المنطقة العربية بشكل خاص. من هنا جاء قول أحد الباحثين:

«إن كلفة استخراج النفط في الشرق الأوسط هي فقط 30 سنتاً للطن، فهل نعجب إذا تهافتت القوى الرأسمالية من كل حدب وصوب للاستئثار بحيازة تلك المادة؟ وهل نعجب إذا استعملت أبشع الوسائل وأكثرها وحشية للسيطرة على النفط! العجب هو أن تنعم المناطق النفطية بالهدوء والاستقرار»[2].

المطلب الثالث: المزايا السياسية

إن ما نعنيه بالمزايا السياسية هو التسهيلات التي كانت تُمنح للمستثمرين الأجانب، أفراداً ودولاً وشركات، في ظل الأوضاع والظروف السياسية السائدة آنذاك، والتي اتّسمت بالجهل والتفريط في السيادة الوطنية.

---

(1) Middle East Petroleum Information Report, No. 3, December 16, 1993.

(2) هاني بيضون: «النفط ـ العائدات وأحداث الشرق الأوسط» بحث منشور في مجلّة الطريق، العدد الثاني 1981. المرجع السابق، ص 43.

وليس المقصود من عرض هذه الميزات إظهار النواحي الإيجابية التي يتمتع بها النفط العربي كما هو الحال بالنسبة للمزايا الجيولوجية والاقتصادية التي سبق أن أشرنا إليها، بل على العكس إظهار أن هذه الميزات ساعدت المستعمر على نهب ثروة العرب النفطية واستغلالها. وهذا هو القصد من عرضنا لهذه المزايا التي ظهرت آثارها في طبيعة الاتفاقات والعقود النفطية التي أُبرمت مع الشركات والتي كانت وراء اندفاع الدول الأجنبية لاستثمار النفط العربي واستغلاله.

أولاً: في نوعية امتيازات الاستثمار

كانت اتّفاقيات النفط التي أُبرمت في المنطقة العربية، خلال النصف الأول من هذا القرن وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، على شكل اتّفاقيات امتيازية وقّعها حكّام المنطقة مع واحدة أو أكثر من الشركات النفطية الغربية الكبرى. وكانت معظم هذه الامتيازات من النوع الشامل والاحتكاري، وهي «متشابهة في شروطها وعناصرها حيث شملت كلٌّ منها مساحات شاسعة تكاد تغطّي كل إقليم الدول المانحة للامتياز، وحُدّدت آجالها بمدد طويلة بحدود (70) عاماً، كما مُنحت هذه الامتيازات كافة الحقوق اللازمة لإجراء العمليّات النفطية في المنطقة إلى الشركة على سبيل الحصر، لقاء تعهُّد الشركة بدفع إتاوة أو مبلغ مقطوع عن كل برميل يجري استخراجه وتصديره»[1].

وهكذا نرى أن هذه الاتفاقيات منعت قيام عمليّات نفطية من قبل شركات نفط أخرى «ممّا يقلّل من إمكانات المنافسة ضد شركة الامتياز ويترك لها حرية مطلقة في استغلال النفط كما تشاء، وفي الضغط على حكومة البلد عندما تريد»[2].

ثانياً: في الوضع السياسي للدولة مانحة الامتيازات

يُقصد بهذا الوضع نظام الملكية السائد، حيث تمتلك الدولة في معظم الأقطار العربية سطح الإقليم وباطنه وبحاره، ما يعطيها الحق في أن تستثمر حقول النفط بالأسلوب الذي تختاره. وقد تمّ ذلك في أول الأمر بأسلوب الامتيازات، ومن ثُمّ بأسلوب المشاركة والمقاولة، وأخيراً بطريقة الاستثمار المباشر أو التأميم. لقد استفادت الشركات الأجنبية من

---

(1) عبد الأمير الأنباري: «اتفاقيات النفط وتطوّرها في الشرق الأوسط»، بحث منشور في أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثالث، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول (الأوابك)، الكويت 1977، ص 11.

(2) د. محمّد المجذوب: «النفط مارد أسود لم نحسن ترويضه بعد». المرجع السابق، ص 15.

هذا الوضع الذي ساعدها على التخلُّص من مشكلة الملكيات الخاصة لحقول النفط وصعوبة التعامل مع الأفراد بدلاً من الحكومات[1].

هذا الأمر نجد عكسه في الولايات المتحدة الأميركية حيث يسود نظام الملكية الفردية الذي يعطي الفرد حق ملكية الأرض وما في باطنها من موارد، ما جعل حقول النفط مملوكة للعديد من الأفراد الذين يستغلّونها إلى أقصى حدّ. وقد ترتّب على ملكية الأفراد للنفط في الولايات المتحدة قيام منافسة شديدة كان من نتائجها انخفاض في الإنتاج وارتفاع في التكاليف.

ثالثاً: في مدّة عقود الامتياز

إن معظم عقود الامتياز الأولى التي حصلت عليها الشركات النفطية الكبرى في الأقطار العربية قد مُنحت لفترات طويلة الأجل تراوحت ما بين 60 و94 سنة.

ففي البحرين كان ينتهي العقد عام 2024، وفي الكويت عام 2009، وفي العراق عام 2000 في كركوك، وعام 2007 في الموصل، وعام 2011 في البصرة، وفي السعودية عام 1999 (أرامكو).

ونصّت هذه الاتفاقات على منع البلد المضيف من فسخ العقد قبل انتهاء المدة، في حين أنه يحق للشركة فسخ العقود وقت تشاء. وفي حالة النزاع كانت الاتّفاقات تنصّ على حلّه عن طريق التحكيم وليس عن طريق المحاكم الوطنية. كل ذلك إلى جانب ما تمتّعت به الشركات بموجب هذه العقود من إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية، ممّا جعلها مطلقة اليد في السيطرة على البلدان المنتِجة والمستورِدة معاً[2].

إن هذه العقود قد تبدّلت في طبيعتها وأشكالها لمصلحة الدول المنتِجة للنفط بعد قيام منظّمتي «الأوبيك» و«الأوابك»، ولكننا لسنا هنا في معرض البحث في تطوير هذه العلاقة التعاقدية بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية. إن ما أردناه هو إلقاء الضوء على عقود الامتيازات الأولى التي جذبت الدول الغربية لاستثمار النفط العربي وإنتاجه في ظلّ الأوضاع السياسية التي كانت سائدة.

---

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2) لمزيد من المعلومات حول هذه العقود وطبيعتها راجع:
- د. توفيق بيضون: «اقتصاديات البلدان العربية»، الجزء الأول. المرجع السابق، ص 276 ـ 279.
- بيار ترزيان. المرجع السابق، ص 19 ـ 27.

وباختصار، فإن هذه المزايا والصفات التي تَميَّز بها نفط الأقطار العربية أكسبته أهمية بالغة على الصعيدين العربي والدولي. فما هي هذه الأهمية؟

المبحث الثالث:

أهمية النفط العربي

«إن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ، والتأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحاً».

بهذه العبارة استهلّت اللجنة الرئاسية التقرير الذي قدّمته إلى الرئيس الأميركي «روزفلت» بعد زيارتها منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر[1]. إن وصف اللجنة لبترول الشرق الأوسط بـ «الكنز» لدليل واضح على أهمية النفط الموجود في هذه المنطقة والذي يشكّل النفط العربي القسم الأهم والقيمة الحقيقية لهذا الكنز. وقد تعاظمت أهمية النفط العربي بتعاظم الدور الذي بات يمثّله النفط في الاقتصاد العالمي الذي بدونه تتوقّف عجلة الحياة. من هنا تبرز قيمة النفط العربي باحتياطيه الضخم وقدرته الإنتاجية وميزاته الاقتصادية كونه المؤهل الوحيد لمتابعة هذا الدور في الوقت الذي تشهد فيه احتياطيات العالم انخفاضاً كبيراً.

فما هو، إذاً، دور النفط العربي وأهميته عربياً ودولياً؟

المطلب الأول: أهمية النفط العربي في الوطن العربي

يقوم النفط بدور أساسي وبارز في اقتصاديات البلدان العربية ويشكّل في عددٍ منها أساس الحياة الاقتصادية. فهو المورد الأهم والرئيسي للدخل الوطني والعملات الأجنبية، وتمثّل عائداته الرأسمال الضروري للتنمية. والنفط في هذه الأقطار يُعتبر المصدر الوحيد للطاقة والعنصر المهمّ في صناعة التكرير والبتروكيمائيات، بالإضافة إلى ما تشكّله صناعة النفط العربية من قطاع واسع للعمل.

أولا: النفط مصدر للدخل ومورد للعملات الأجنبية

يشكّل النفط القاعدة الأساسية للدخل الوطني في البلدان العربية النفطية، بحيث تمثّل

---

(1) من تقرير اللجنة الرئاسية الأميركية المكلّفة زيارة الشرق الأوسط في مهمّة استطلاعية حول البترول. نقلاً عن محمّد حسنين هيكل في كتابه «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 74

عائداته مصدراً حيوياً من مصادر الناتج القومي الإجمالي في تلك البلدان. وتستفيد الأقطار العربية الأخرى بصورة غير مباشرة من هذه العائدات عن طريق القروض والإعانات المالية من ناحية، والتحويلات الخاصة والرسمية من ناحية ثانية.

وكان دور النفط محدوداً ومساهمته لا تذكر في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الستينات، ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات العالمية على صناعة النفط العربية والمبالغ الزهيدة التي كانت تدفعها للدول المنتِجة بحيث لا تتعدى 1,30 دولار للبرميل في عام 1970. وبعد أن استعادت الدول العربية المنتِجة للنفط سيطرتها على صناعتها النفطية خلال عقد السبعينات، إنْ لجهة تقرير مستويات الإنتاج أو لجهة تقدير الأسعار، بدأت العائدات النفطية تزداد بشكل هائل، خصوصاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1975 و1980. وقد ساهم إنتاج النفط في تلك الفترة بنسبة 47,55 في المئة من الناتج المحلي و86,15 في المئة من مجمل الصادرات العربية كما يتّضح من الجدول التالي[1]:

جدول مساهمة قطاع النفط خلال الأعوام 1975 ـ 1980

السنة	الدخل من تصدير النفط (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	نسبة مساهمة النفط في	
				الناتج المحلّي ٪	الصادرات ٪
1975	66050	144667	81490	45,7	81,1
1978	89129	229014	108867	38,9	81,9
1979	140068	261159	146271	53,6	95,8
1980	212280	408221	247537	52,0	85,8
المتوسط				٪47,55	٪86,15

وشهد عقد الثمانينات تطوّرات مغايرة بالمقارنة مع الفترة السابقة بحيث أدّت سياسة الدول الصناعية القاضية بالحدّ من الاعتماد على النفط المستورد بصفة عامة والنفط العربي بصفة خاصة إلى انخفاض الإنتاج العربي من النفط الخام قرابة عشرة ملايين برميل يومياً، أي إن الإنتاج العربي من النفط الذي كان يمثّل ثلث إنتاج العالم في مطلع الثمانينات أصبح لا يزيد على خمسه في عام 1987. يضاف إلى ذلك انهيار أسعار النفط في الوقت نفسه، بحيث سجّلت في عام 1986 ما قيمته 13,5 دولاراً للبرميل مقابل 34 دولاراً في عام 1981.

(1) المصدر: التقرير الإحصائي العربي الموحّد 1981، الشارقة 1982.

وكان لهذه التطوّرات آثار سلبية على الأقطار العربية، إذ تراجعت صادراتها النفطية إلى حوالى 71 مليار دولار في عام 1987، وانخفض الناتج المحلّي الإجمالي إلى حوالى 14٪ عن مستواه عام 1980. كما أن مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلّي قد تدنّت إلى حوالى 18,2٪ في العام نفسه(1).

ومع كل هذه التقلّبات، يبقى النفط المصدر الأساسي للدخل والمورد الرئيسي للعملات الصعبة في الأقطار العربية النفطية. وتتوقف نسبة مساهمته المستقبلية في الناتج الإجمالي لتلك الأقطار على العوامل التالية:

أ ـ أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ب ـ الطلب العالمي على الطاقة بصورة عامّة، وعلى النفط العربي بصورة خاصّة.

ج ـ إنتاج النفط من خارج الأقطار العربية.

وتشير معظم التقديرات الحديثة إلى زيادة الطلب العالمي على النفط من الآن وحتى أوائل القرن المقبل، كما تؤكّد حصول تراجع في الإنتاج خارج دول منظّمة الأوبك. وهذا الأمر سوف يدفع بالعالم مرة جديدة إلى الاعتماد بصورة ملحوظة على صادرات النفط العربي نظراً لقدرة الأقطار العربية المنتِجة، وخصوصاً الدول الخليجية منها، على زيادة طاقتها الإنتاجية وتلبية الحاجات المستجدّة. وقد جاء في دراسة لرئيس الدائرة الاقتصادية في بنك الخليج الدولي (البحرين)، أن من شأن ارتفاع معدّلات إنتاج النفط العربي وما سيرافقه من زيادة متوقَّعة في الأسعار (21,5 دولاراً للبرميل في عام 1995) أن يعزّز بصورة أكيدة إيرادات دول المنطقة من صادراتها النفطية، بحيث يُتوقع أن يصل إجمالي هذه الإيرادات في عام 1995 إلى حوالى 70 بليون دولار، ويرتفع هذا الرقم إلى 97,6 بليون دولار بحلول عام 2000. ولا شكّ في أن هذا الارتفاع في العائدات النفطية سوف يعزّز دور النفط في تحسين الدخل وتنمية الأقطار العربية(2).

ثانياً: دور النفط في التنمية العربية

يُعتبر قطاع النفط بحجمه المتوافر في بعض البلدان العربية العامل الأهم والمحرِّك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. ويرى الدكتور علي

---

(1) مجلّة النفط والتعاون العربي، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، العدد 55، السنة 1989، ص 19 ـ 21.

(2) راجع: دراسة هنري عزام، المنشورة في صحيفة الحياة في 5 حزيران (يونيو) 1990. المرجع السابق.

أحمد عتيقة أن الدور الذي يمكن أن يقوم به النفط في هذا المضمار يتجلّى في كونه يستطيع أن يقدّم الراس المال اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية ويوفّر الطاقة الضرورية للتنمية، كما يشكّل قاعدة صناعية مهمّة قابلة للتكامل على الصعيد العربي.

1 ـ النفط مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية

تحتاج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من بلدان العالم إلى الأموال الكثيرة من أجل تنفيذها، إذ لا يمكن لأيّ خطّة إنمائية أن تبصر النور ما لم يُرصَد لها المال اللازم لتحقيقها. ويشكّل النفط في البلدان العربية النفطية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر الرأس المال المطلوب للاستثمار في مشاريع إنمائية. وتتّجه الموارد المالية أساساً إلى الخزانة العامّة، ممّا يتيح للقطاع العامّ توظيف استثمارات ضخمة، كما تتيح أيضاً رفع قيمة الاستهلاك العامّ، أي أبواب الموازنة العادية التي ينالها نصيب من الأموال النفطية. وبعض هذه الأبواب ذو أثر إنمائي كإنفاق وزارة التربية والوزارات ذات الصلة بالاقتصاد كالزراعة والصناعة والمواصلات. ويتوقف حجم الأموال التي يوفّرها قطاع النفط حالياً على كمّية الإنتاج والتصدير والسعر الذي يباع به النفط. أمّا في السابق، أي قبل تأسيس منظّمة «الأوبيك»، فقد كان معظم العائدات النفطية من نصيب الشركات الأجنبية المسيطرة على صناعة النفط في الوطن العربي. وكانت حصّة الأقطار العربية المنتجة للنفط من هذه العائدات شيئاً لا يذكر.

وعندما سيطرت الدول العربية على ثروتها النفطية لجهة تحديد الإنتاج والتصدير والسعر وذلك بعد قرار تصحيح الأسعار في بداية السبعينات، زادت عائداتها بشكل كبير حيث بلغت حوالى 76 بليون دولار عام 1976. هذه العائدات الضخمة كان من الممكن أن تُستثمر في مشاريع إنمائية، إلا أن معظم هذه الأموال أُنفق في غير هذا الاتّجاه، فقسم منا صُرف على الترف والتبذير من قِبل الحكّام والمستفيدين، وقسم آخر أُودع في المصارف الأجنبية، وقليل منها كان يُوظَّف في قطاع التنمية الوطنية. لذلك استطاعت الدول الأجنبية المستهلِكة للنفط، وخاصة الغربية منها، إعادة تدوير هذه الأموال لمصلحتها واستعادت المبالغ التي دفعتها مقابل وارداتها النفطية بشتى الوسائل والطرق. ولم تكتف بهذا القدر، بل شرعت في اتّخاذ الإجراءات التي تهدف إلى إعادة سيطرتها على أسعار النفط. وهذا ما حصل في أواخر عام 1988 حيث استطاعت هذه الدول أن تخفض أسعار النفط من 28 دولاراً للبرميل إلى حدود 15 أو عشرة دولارات. وقد أدّى هذا الوضع إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وتأجيل العديد من مشاريع التنمية أو إلغائها. أمّا في الأقطار العربية غير

النفطية فقد تراجعت قيمة المساعدات وتحويلات العاملين، الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتفاقم المشكلات الاقتصادية العديدة فيها[1].

وتكرَّر هذا الوضع ولكن بشكل أخطر بكثير بعد حرب الخليج الأخيرة التي كان من نتائجها تدمير قدرات العرب الاقتصادية والعسكرية واستنزاف أموال النفط وإغراق الدول العربية النفطية بالديون إلى أمد طويل.

وانطلاقاً من هذا الواقع نستطيع القول إن على الدول العربية المنتِجة للنفط أن تتبع سياسة موحَّدة لمجابهة هذه الهجمة الشرسة ضد ثروتها النفطية بالتنسيق مع منظَّمة الأوبيك وسائر منتجي النفط لإعادة القيمة والسعر الحقيقي لهذه السلعة. عندها يمكن للنفط أن يوفّر الأموال اللازمة لمشاريع التنمية التي تعود بالخير والازدهار على الوطن العربي.

«إن مواجهة هذا الوضع الخطير تحتاج من الأقطار النفطية، وبخاصة العربية منها، للعمل المشترك في تنسيق سياساتها النفطية وتنظيم إنفاقها للأموال بالقدر الذي يمكّنها من السيطرة على أسعار النفط والحدّ من التوسع الضارّ في الإنفاق العامّ والخاصّ»[2].

2 ـ النفط يوفّر الطاقة الضرورية للتنمية

لا ينحصر دور النفط في تمويل المشاريع الإنمائية فحسب، بل يقوم أيضاً بتحريك عجلة التنمية خصوصاً في النشاطات والصناعات التي تحتاج إلى المزيد من الطاقة.

لقد أصبحت الطاقة في عصرنا الحاضر عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها في أيّ صناعة سواء أكانت بشكل كهرباء أم بشكل وقود سائل أو غاز.

إن امتلاك الأقطار العربية لأكبر احتياطي نفط في العالم ونسبة 21,5٪ من احتياطي الغاز العالمي، يمنحها فرصة هائلة للاستفادة من هذه المصادرة المحلّية في تنشيط عملية التنمية قبل أن تنضب هذه المصادر وتصبح الدول العربية مستوردة للطاقة في المستقبل. لذلك ولكي تحافظ الأقطار العربية على ثروتها النفطية «لا بدّ لها من العمل على ترشيد استغلالها لحقول النفط واكتشاف المزيد منه وتطوير أساليب استخراجه من الحقول الحالية، والحدّ من الاستهلاك المبذّر لهذا المصدر المحدود الذي تعتمد عليه البلدان النفطية في سدّ احتياجاتها المحلية والتصدير العالمي»[3].

---

(1) مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد 55، السنة 1989. المرجع السابق، ص 24.

(2) د. علي أحمد عتيقة: «النفط والمصالح العربية 1972 ـ 1987». المرجع السابق، ص 73.

(3) المرجع نفسه، ص 74.

3 ـ النفط قطاع صناعي مهمّ قابل للتكامل على الصعيد العربي

تعرّفنا إلى النفط كمصدر للتمويل والطاقة في عملية التنمية، غير أن دوره الأهم والأبرز في هذا المجال هو كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية عربية تكون مركزاً لانتشار وتطوّر الصناعة بمختلف فروعها. ويعني هذا الجانب من دور النفط دمج القطاع النفطي بشكل أوسع ببقية أجزاء الاقتصاد من خلال إنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكرير والبتروكيمائيات، والنقل، وصناعة الأسمدة والأدوية وغيرها. إن هذا الاندماج يلغي العزلة التي كان يعيشها قطاع النفط عندما كانت الشركات صاحبة الامتياز تسيطر عليه وتَقصُر دوره على إنتاج الزيت الخام وتصديره وإدخال بعض الموارد المالية إلى خزينة الدولة.

إن أهمية تصنيع النفط الخام وتطويره على شكل منتجَات مصنَّعة يرفع نسبة أرباحه بشكل تفوق أرباح إنتاجه ويحدّ من تدنّي أسعاره ويخلق حركة صناعية تمتص البطالة وتفتح منافذ جديدة للدخل القومي والتطوّر التكنولوجي، كما تسمح بدخول البلدان النفطية باب الصناعة والتجارة الدولية بصورة متزايدة[1].

صحيح أن مركز الدول العربية النفطية قد تحسّن بعد سيطرتها على قرارات الإنتاج والتسعير والتصدير، إلا أنها لا تزال في بداية الطريق فيما يتعلّق بصناعتها النفطية. فبالنسبة لصناعة التكرير وهي أُولى مراحل تصنيع النفط، نجد أن مجموع طاقة التكرير العربية لا يتجاوز 7,5٪ من طاقة التكرير العالمية عام 1988، مع العلم أن الإنتاج العربي من النفط الخام يشكّل ثلث الإنتاج العالمي. ينطبق هذا الوضع أيضاً على الصناعة البتروكيمائية ونقل النفط وغيره من الأنشطة النفطية اللاحقة لعملية الإنتاج.

ولكي تستطيع الأقطار العربية أن تحقق هذا الهدف الإنمائي الكبير وتستفيد الاستفادة القصوى من الصناعات النفطية، عليها أن تخطط بصورة مشتركة لهذه الصناعات وتوفّر الأموال اللازمة لهذا الغرض، وذلك من خلال التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينها[2].

والمعروف أن النفط مادة آيلة للنضوب عاجلاً أم آجلاً، وأن العائدات المالية المتأتية من بيع النفط الخام لا تشكّل أساساً ثابتاً للتنمية لأنها تتأثر صعوداً أو هبوطاً بمسألة العرض والطلب من جهة، وسياسة التسعير التي ما تزال الدول المستهلكة تتحكّم فيها من جهة

---

(1) «أساسيات صناعة النفط والغاز»، الجزء الثاني 1976، منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، الكويت 1977، ص 223.

(2) د. أحمد علي عتيقة. المرجع السابق، ص 74.

أخرى. لذلك لا بدّ من قلب دور النفط من مجرّد مصدر مالي للتنمية إلى محور نموّ وتراكم لرأس المال الوطني والتكنولوجيا الوطنية.

وهذا يعني اعتماداً أقلّ على موارد النفط في التنمية وتنويعاً أكثر لمصادر الدخل القومي عن طريق استخدامه في صناعات تحويلية كالصناعات البتروكيمائية، وصناعة الأدوية والأسمدة والنسيج وغيرها[1]. وهذا ما عبّر عنه وزير النفط والثروة المعدنية السعودية السابق حين قال: «نريد بناء صناعات بديلة تحسُّباً لليوم الذي ينضب فيه احتياطي النفط أو تحلّ محلّه موارد جديدة للطاقة»[2].

4 ـ دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي العامّ

لا يقتصر دور النفط على تنمية الأقطار العربية النفطية فحسب، فهو قد بدأ يتخطّى الحدود القطرية ليشمل دوره الإنمائي البلدان العربية غير النفطية. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال القروض والتحويلات المالية والاستثمارات المباشرة التي أخذت البلدان الغنية بالنفط تقوم بها إلى جانب المشاريع المشتركة التي تساهم فيها. ونشير في هذا السياق إلى دور المؤسسات العربية التي وفّرت الفرص والأقنية والموارد الملائمة لمشاركة النفط في التنمية العربية. من هذه المؤسسات صناديق التنمية العربية في كل من الكويت وأبو ظبي والسعودية والعراق، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التي تشترك في تمويله جميع الدول العربية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول التي أنشأت تحت رعايتها خمس شركات عربية مشتركة يغطّي نشاطها عدداً من جوانب قطاع النفط وهي: الشركة العربية البحرية لنقل النفط، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، ثم الشركة العربية للاستثمارات الهندسية[3].

مع تعدد المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة التي تعتمد في تمويلها على العوائد النفطية، ومع مساهمتها في التنمية العربية بشكلٍ عامّ، فإن دور النفط الإنمائي على صعيد

---

(1) د. فاضل الجلبي: «ملاحظات عن دور النفط في التنمية في الأقطار العربية المنتجة للبترول». بحث منشور في «وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني 1982»، قطر، الجزء الثاني، ص 237 وما يليها.

(2) مجلّة عالم النفط، العدد 22 في 12 كانون الثاني (يناير) 1974، ص 2.

(3) د. يوسف صايغ: «دور النفط في التنمية». بحث منشور في «أساسيات صناعة النفط والغاز»، الجزء الثاني. المرجع السابق، ص 265.

الوطن العربي يبقى محدوداً وضيّقاً ما لم يحصل نوع من التخطيط والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين مختلف الأقطار العربية، ووضع استراتيجية إنمائية مشتركة لتنمية الثروات الطبيعية والبشرية المتمثلة في القطاعات التالية: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع التجارة والمال، إلى جانب تطوير المرافق الأساسية: كالمواصلات والكهرباء والمياه والصحة. وكذلك تنمية الثروة البشرية عن طريق بناء المدارس والمعاهد والجامعات لإعداد القوّة العاملة الملائمة لمتطلّبات التنمية(1).

إن التعرّف إلى دور النفط في التنمية العربية يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومستقلة، غير أنه يمكننا القول إن النفط سيبقى المحرّك الرئيسي لعملية التنمية خلال السنوات العشرين القادمة، شرط أن تدرك الأقطار العربية كيفية الاستفادة من الفرص التي تقدّمها هذه المادة الحيوية، وذلك عن طريق زيادة احتياطيه وترشيد استهلاكه، وتثمير عوائده في استغلال الإمكانات غير المستغَلّة في الوطن العربي لتنويع مصادر الدخل فيه. كل ذلك يتطلب المزيد من التعاون العربي والتكامل الاقتصادي، ودمج قطاع النفط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثاً: الصناعة النفطية قطاع واسع للعمل

لا يستأثر قطاع النفط إلا بجزء بسيط من الأيدي العاملة، لكنه يُعتبر المساهم الأول في تشغيل باقي الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. يعود السبب في ذلك إلى دوره الفعّال في عملية التنمية وما يرافقها من مشاريع إنمائية تحتاج إلى المزيد من القوى العاملة والمهارات العلمية والفنية المتنوعة.

وتتميّز الصناعة النفطية بخصائص تختلف كثيراً عن الصناعات الأخرى تتحدّد بموجبها نوعية القوى العاملة اللازمة وحجمها لتشغيل هذه الصناعات، نذكر من هذه الخصائص: ضخامة الاستثمارات، والتكنولوجيا المتطوّرة، وارتفاع في نسبة التخصُّص والمهارة العمالية والإدارة الخلاّقة.

إن هذه الخصائص تحدِّد نوعية العمالة المطلوبة في الصناعة النفطية التي تعتمد على الآلات الأوتوماتيكية والعقول الإلكترونية التي تقلِّل من العمل اليدوي وتتطلّب المزيد من المَهرة والفنيين والإداريين والمتخصِّصين والخبراء.

---

(1) لمزيد من التفصيل حول النفط كمحرّك للتنمية، راجع: د. يوسف صايغ: «سياسات النفط العربية في السبعينات ـ فرصة ومسؤولية»، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983، الفصل الرابع، ص 225 وما يليها.

صحيح أن القطاع النفطي لا يعطي فرصاً تتناسب مع حجم الاستثمارات العالية، إلا أن هناك صناعات متمِّمة تحتاج إلى عدد هائل من العاملين، خصوصاً صناعة التكرير وصناعة البتروكيمائيات، والنقل والتسويق. بالإضافة إلى مشاريع إنشاء أنابيب البترول وناقلات النفط إلى جانب المشاريع الاقتصادية الأخرى مثل بناء الطرق وتشييد المرافق والمواصلات وغيرها من النشاطات اللاحقة[1].

وتقتصر العمالة في المنطقة العربية بصورة رئيسية على مرحلة إنتاج النفط الخام لأنها تشكِّل أساس الصناعة النفطية. أمّا العمالة في مراحل الصناعة الأخرى فلا تشكِّل إلاّ حصّة ضئيلة من إجمالي قوة العمل النفطية[2]. والسبب في ذلك أن صناعة التكرير والبتروكيمائيات العربية لا تزال في طورها الأول بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الصناعيّة الكبرى. لكن الأقطار النفطية العربية لديها اتّجاه نحو التوسُّع في هذه الصناعات وزيادة عدد المصافي والمجمَّعات البتروكيمائية، خصوصاً في السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر. كل هذه المشاريع وما يرافقها من مشروعات مكمِّلة لصناعة النفط كإصلاح السفن وبناء الموانىء تحتاج إلى عدد كبير من القوى العاملة وذوي الخبرات العلمية والفنية.

لا توجد معلومات متوافرة عن قوة العمل في صناعة النفط العربية، سواء بالنسبة للعدد أو للمؤهِّلات. وقد اختلفت التحديدات بين الأقطار العربية النفطية بالنسبة للعمالة في القطاع النفطي، فمنهم من يوزع العمالة بين وطنيين وأجانب، ومنهم من ينشر أرقاماً إجمالية، والبعض الآخر يكتفي بنشر أرقام قوة العمل في مرحلة واحدة من مراحل هذه الصناعة. ويمكننا في هذا الخصوص أن نقدِّم فكرة عامّة عن عدد العاملين في قطاع النفط والطاقة في بعض البلدان العربية. ففي الكويت مثلاً بلغ عدد العاملين في قطاع النفط والطاقة عام 1980 حوالى 24 ألفاً من العمّال والفنيين، وينقسم هذا العدد بالتساوي تقريباً بين العاملين في وزارة الكهرباء والماء ومحطّات توليد الطاقة وبين وزارة النفط ومؤسسة البترول وشركاتها[3].

وجاء في تقرير لرئيس مجلس إدارة شركة البترول الكويتية المنشور في صحيفة «السياسة»: «إن مجموع القوى العاملة في شركة البترول الكويتية العالمية بلغ حتى نهاية

(1) «أساسيات صناعة النفط والغاز». المرجع السابق، ص 226 ـ 228.
(2) وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني 1982، الجزء الثاني. المرجع السابق، ص 109.
(3) المرجع نفسه، الجزء السادس، ص 421.

عام (1988 ـ 1989) 15353 موظفاً، تشكّل نسبة الكويتيين منهم 46,2٪ بينما بلغت نسبة العرب الآخرين 37,3٪ ونسبة الأجانب 16,5٪»[1].

وتتوزّع القوى العاملة في صناعة النفط في المملكة العربية السعودية على أربع شركات نفطية هي[2]:

- بترومين: بلغ عدد العاملين في هذه الشركة والشركات المتفرّعة منها عام 1980 نحو 7097 موظفاً. ويُتوقَّع أن يرتفع هذا العدد إلى 18500 موظف عام 2000.
- أرامكو: بلغ عدد العاملين في شركة أرامكو عام 1980 داخل المملكة في مختلف أوجه الصناعة 52166 موظفاً وعاملاً من مختلف الجنسيات.
- شركة الزيت العربية (اليابانية): بلغ عدد العاملين في هذه الشركة عام 1980 ما مجموعه 1817 موظفاً وعاملاً داخل المملكة.
- شركة جيتي: بلغ مجموع العاملين فيها عام 1981 حوالى 835 موظفاً وعاملاً.

أما في الجمهورية العربية السورية، فقد بلغ عدد العاملين في صناعة النفط عام 1980 حوالى 21008، وفي مصر بلغ عدد العاملين عام 1983 حوالى (40,000) موظف، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأعداد في المستقبل. وأشار تقرير لأمين عام منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول إلى أنه: «من الإنجازات المهمة التي شهدتها صناعة التكرير العربية، هو ذلك التطوّر الكبير الذي شهدته المصافي العربية في مجال العمالة والذي أصبحت بموجبه يديرها ويشغّلها المهندسون والعمال العرب الذين يُقدَّر عددهم في هذا القطاع بما لا يقلّ عن مئة ألف عامل موزعين على مختلف المصافي العربية»[3].

وتشير بعض الدراسات إلى أن قوة العمل التي يُتوقّع أن تشتغل في الصناعة النفطية العربية في بداية عام 2000 ستكون بحدود 602924 شخصاً[4].

وهكذا يمكننا القول إن قطاع النفط العربي والشركات العاملة في هذا القطاع تشكّل سوقاً واسعة للعمل، خصوصاً إذا توافرت في المنطقة العربية معاهد التدريب والتخصّص التقني في هذا المجال، ما يدفعنا في المستقبل إلى الاستغناء عن استخدام الأجانب وفتح

---

(1) صحيفة «السياسة»، الكويت، في 16 حزيران (يونيو) 1990.
(2) وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني 1982، الجزء السادس. المرجع السابق، ص 170 ـ 171.
(3) تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر 1985، «الأوابك»، الكويت، ص 109.
(4) وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني 1982، الجزء الثاني. المرجع السابق، ص 117.

الباب أمام العمالة العربية بشكل واسع. وكل ذلك ضمن إطار من التعاون والتنسيق والتكامل العربي في شتى الميادين.

المطلب الثاني: أهمية النفط العربي على الصعيد الدولي

عُرف عن المنطقة العربية، وبالأخص الخليجية منها، أنها المستودع الأكبر للنفط في العالم، وأن هذا النفط هو الأرخص ثمناً والأسهل استخراجاً والأكثر إنتاجاً.

وقد تعاظمت أهمية النفط العربي بتعاظم اعتماد العالم على هذا المصدر من الطاقة بحيث شكّل الجزء الأهم من صادرات النفط في السوق العالمية والمجال الأربح للاستثمارات الأجنبية. وأَضفَت مؤشّرات الإنتاج والتجارة، وضخامة الاحتياطي المتزايد، على النفط العربي أهمية استراتيجية في الوقت الذي تراجعت فيه قدرات المناطق الأخرى المنتجة والمصدِّرة للنفط.

أولاً: أهمية النفط العربي كمصدر للطاقة أو كمادة خام للصناعة البتروكيمائية

إن النفط، كما أشرنا سابقاً، سيبقى المصدر الأساسي للطاقة حتى أوائل القرن المقبل على أقل تقدير. وقد بيّنا في حينه الأسباب، التي قادتنا لاتّخاذ هذا الرأي. وقد أكّد المشاركون في «مؤتمر البترول العالمي الثاني عشر» الذي عقد في هيوستن عام 1987، أن النفط سيبقى المصدر الأكبر للطاقة لسنوات عدّة قادمة وأنه سيستمر بالقيام بالدور الرئيسي في سوق الطاقة المستقبلي[1]. وإذا كان النفط بشكل عام سيبقى على رأس قائمة مصادر الطاقة في العالم، فإن النفط العربي سيحتفظ أيضاً بدوره المهمّ ومركزه المرموق في عالم النفط حسب معظم التقديرات الحديثة والدراسات المتخصّصة.

ولعل أبرز دليل على أهمية النفط العربي كمصدر للطاقة، هو مدى اعتماد دول الغرب الصناعي عليه لتسيير الحركة الاقتصادية فيها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. فإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وهولندا تزوّدت عام 1966 بأكثر من 82٪ من احتياجاتها من نفط العالم العربي، كما أن تسع دول من بين اثنتي عشرة دولة تستورد وتستهلك النفط اعتمدت على النفط العربي بنسبة 68,9٪ من مجموع مستورداتها النفطية في العام المذكور[2]. وخلال عقد السبعينات، وخصوصاً في الفترة الممتدة ما بين عام 1973 وعام 1977، تراوحت حصّة

---

(1) راجع التقرير حول وقائع هذا المؤتمر، المنشور في مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث، الأوابك 1987، ص 197 ـ 213. المرجع السابق.

(2) كتاب «القانون والعلوم السياسية» وضع مجموعة باحثين. المرجع السابق، ص 577.

النفط العربي ما بين 58 و56٪ من مجمل استيرادات الدول الصناعية الغربية من النفط الخام، كما يتبيّن من الجدول التالي[1].

تطوّر المستوردات النفطية للدول الصناعية الغربية من العالم ومن الدول العربية 1973 ـ 1977 (آلاف البراميل يومياً)

مجمل المستوردات	1973	1974	1975	1976	1977
مجموع وارداتها من العالم	20,384	19755	18152	20181	21407
وارداتها من الدول العربية	11831	10657	9866	11282	12101
النسبة المئوية لوارداتها من الدول العربية	٪58,04	٪53,95	٪54,35	٪55,9	56,53

الدول الصناعية الغربية: تشمل (السوق الأوروبية ـ اليابان ـ الولايات المتحدة الأميركية).

وقد تميّز النصف الأول من عقد الثمانينات بتراجع ملحوظ في حصّة النفط العربي من موازنة الطاقة العالمية وموازنة النفط العالمية، بحيث لم تتجاوز 20 أو 30٪ ويعود السبب في ذلك إلى الموقف الحازم الذي اتخذته دول الغرب الصناعي ممثلّة بوكالة الطاقة الدولية ضد منظّمة «الأوبيك» ومن ضمنها الدول العربية المنتجة للنفط بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973. وقد تُرجم هذا الموقف بخطوات عملية تمّ تطبيقها بدقة منذ عام 1982. ومن هذه الخطوات[2]:

1 ـ تقليل اعتماد هذه الدول على النفط بشكل عامّ كمصدر للطاقة، وذلك من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة من جهة وترشيد استهلاك النفط من جهة أخرى.

2 ـ بناء مخزون ضخم من النفط لاستخدامه في الظروف الطارئة واستغلاله أحياناً للضغط على الأسعار.

3 ـ تخفيض نسبة الاعتماد على نفط الأوبيك وخصوصاً النفط العربي، وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب عن النفط خارج مناطق الأوبيك، وهذا ما أدّى إلى هبوط حادّ في نصيب هذه المناطق من الإنتاج العالمي.

---

(1) المصدر: الأوابك، التقرير السنوي الرابع، الكويت 1978، ص 19.

(2) د. عبد الخالق عبد الله: «العالم المعاصر والصراعات الدولية»، سلسلة عالم المعرفة، رقم 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989، ص 204.

4 ـ العمل على مضاعفة إنتاج النفط من بحر الشمال واستخدامه كسلاح لخفض الأسعار. وفي الواقع فقد انخفضت أسعار النفط في تلك الفترة من 34 دولاراً للبرميل عام 1982 إلى أقل من عشرة دولارات عام 1986.

كل هذه الإجراءات، إضافة إلى عوامل أخرى، كالحرب العراقية ـ الإيرانية وعدم اتفاق دول منظّمة الأوبيك على استراتيجية تسعيرية وإنتاجية موحّدة، أدّت إلى تقليص حصّة النفط العربي في ميزان الطاقة العالمية خلال الثمانينات. لكن هذا لا يعني أن النفط العربي قد فقد أهميته كمصدر للطاقة في سوق النفط العالمية. فبالرغم من انخفاض درجة اعتماد العالم الغربي على النفط العربي، فإن الدول الأوروبية الغربية ستبقى، وفقاً للتقديرات الحديثة، تحصل على ربع احتياجاتها النفطية من الخليج العربي، وسيزداد هذا الاتّجاه وضوحاً مع نهاية القرن الحالي حيث يُتوقع أن يهبط إنتاج كل من الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة بحر الشمال إلى أقلّ من نصف معدّلاته الحالية[1].

وتشير توقُّعات العرض والطلب في سوق الطاقة والنفط إلى تعاظم الاستهلاك العالمي للنفط بسبب القيود المتنوّعة على إحلال بدائله. كما تؤكد من جانب آخر ارتفاع الطلب على نفط منطقة الخليج بسبب قصور العرض المتوقّع للنفط خارج هذه المنطقة[2]. وبالرغم من فرص العثور على اكتشافات نفطية جديدة في العالم، إلا أن هناك إجماعاً في الرأي على أن منطقة الخليج العربي سوف تبقى أكبر مصدر للنفط في العالم وأقلّ كلفة بحلول منتصف التسعينات. وما يعزّز هذا القول ضخامة الاحتياطي المؤكّد من النفط في الوطن العربي الذي بلغ عام 1993 حوالى 61,8 في المئة من الاحتياطي العالمي والإنتاج 27,5 في المئة[3]. ونرى في المقابل ارتفاعاً في طلب الدول الصناعية على النفط منذ مطلع التسعينات وتراجعاً في احتياطيها وإنتاجها واستمرار اعتمادها على الاستيراد.

لذلك يتوقّع معظم الخبراء أن يزداد الطلب على نفط منظّمة الأوبيك وخصوصاً النفط العربي بنسبة 53 إلى 75٪ من الآن وحتى عام 2000، حسب ما ورد في إحصائيات وكالة الطاقة الدولية. ولعل الجزء الأساسي من هذا الطلب الإضافي سيتدفّق من الخليج الذي يملك طاقات كبيرة غير مستعملة، وهذا ما يؤكّده «أندريه جيرو» وزير الدفاع الفرنسي

---

(1) مجلّة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي في بيروت، العدد 28، نيسان (أبريل) 1989، ص 20.

(2) د. طه عبد العليم طه: كرّاسات استراتيجية رقم (6). المرجع السابق، ص 32.

(3) صحيفة الحياة في 27/ 1/ 1995.

الأسبق في كتابه «جيو سياسة البترول والغاز»[1].

ولا يقتصر دور النفط العربي على أهمّيته كمصدر للطاقة فحسب، بل إن أهمّيته تزداد كمادّة خام للصناعات البتروكيمائية في العالم. وتُعرف البتروكيمائيات بأنها مواد كيمائية يتمّ إنتاجها من مشتقات النفط والغاز الطبيعي، وتمثّل حوالى 64 في المئة من المجموع الكلّي للكيمائيات المصنّعة عالمياً. ومع العدد الهائل للمنتَجات البتروكيمائية والتي تفوق (80) ألف منتج، فإن مصادر إنتاجها الأساسية لا تتعدّى بضعة مشتقات من النفط والغاز هي: الميثان، والأثيلين، والبروبلين، والمركّبات العطرية، والهيدروكاربونات الرباعية غير المشبعة[2].

وتبرز قيمة النفط العربي على الصعيد الدولي في هذا المضمار لكون معظم إنتاجه مُعدّاً للتصدير كمادّة خام نظراً لقلّة مصافي التكرير العربية بالمقارنة مع العدد الضخم للمصافي الموجودة في دول العالم.

وهذا يعني أن جزءاً لا يستهان به من النفط العربي المُصدَّر إلى الخارج يُستخدم كمادة أوّلية لإنتاج المواد البتروكيمائية، الصناعة التي تنمو وتتطوّر يوماً بعد يوم لتصبح ضرورية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب العالم.

لقد تأخّرت البلدان العربية كثيراً في إقامة الصناعات البتروكيمائية لأسباب تعود إلى ضخامة رأس المال المطلوب الذي لم يكن متوافراً لديها في السابق، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات التقنية واليد العاملة المختصّة بهذا النوع من التكنولوجيا. غير أن الدول العربية خطت خطوات مهمّة في هذا القطاع الصناعي بعد أن تحقّقت لها السيطرة على مواردها النفطية في أوائل السبعينات وما رافق ذلك من ارتفاع في الأسعار. لقد أقامت في المرحلة الأولى مجمّعات بتروكيمائية على المستوى القطري كالمصانع الموجودة في كل من السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر، والتي يقتصر إنتاجها على تلبية الاحتياجات المحلّية. ثم تطوّرت هذه الصناعة فيما بعد حتى أصبحت تصدّر بعض إنتاجها إلى الخارج. وتقوم بعض الأقطار العربية حالياً بالتوجّه نحو توسيع إمكاناتها في هذا القطاع بالتعاون والتنسيق فيما بينها بغية الإسراع في توحيد صناعة البتروكيمائيات العربية، غير أن

---

(1) نقلاً عن صحيفة لسان الحال، في 19 ـ 24 أيلول (سبتمبر) 1987.

(2) راجع ما كتبه أحمد نجيب السعدي عن «الصناعات البتروكيمائية»، في مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد الأول، الأوابك، الكويت 1985، ص 95 وما يليها.

جميع هذه الجهود لا تزال في مرحلة الأبحاث والدراسات[1].

ثانياً: أهميّة النفط العربي كمجال للاستثمارات الأجنبية

تتميّز الصناعة النفطية بتعدّد مراحلها: تبدأ بمرحلة البحث والتنقيب، تتبعها مرحلة إنتاج النفط الخام، فمرحلة نقله، ثم تكريره وتحويله إلى منتَجات قابلة للاستهلاك، وأخيراً مرحلة التوزيع. وكل مرحلة من هذه المراحل قد يتمّ إنجازها في أماكن مختلفة من العالم. وجميعها تتطلّب رؤوس أموال مرتفعة خصوصاً في مرحلة التنقيب والإنتاج حيث تمتصّ حوالى 45 في المئة من مجموع رؤوس الأموال المستثمَرة في هذه الصناعة التي تتّصف بضخامة الاستثمارات[2].

أشار السيد بيتر غراور (Peter Grauer) نائب الرئيس في سيتي بنك في تقرير نُشر في حزيران (يونيو) 1979 إلى أن قيمة الرساميل التي تحتاج إليها الصناعة النفطية في «العالم الحرّ» خلال فترة الثمانينات سترتفع إلى حوالى 800 مليار دولار، أي بنسبة 80 مليار دولار تقريباً في السنة، وأن هذه التوظيفات بلغت بين عامي 1975 و1979 ما مجموعه 125 مليار دولار امتصّ عمل الاستكشاف والإنتاج حوالى 58٪ منها، والتصفية والتوزيع 17٪، والنقل 5٪ وباقي النشاطات 20٪[3].

إن ما يميّز النفط العربي في هذا المجال هو ضآلة الاستثمارات اللازمة في مرحلة الإنتاج بالمقارنة مع بلدان العالم الرأسمالي، حيث تتراوح نسبتها ما بين 60 و75 في المئة من مجموع الاستثمارات الإجمالية. وهذا ما دفع بالمستثمرين والشركات الأجنبية إلى توظيف أموالهم في إنتاج النفط العربي ليحققوا باستثمار قليل أكبر قدْر ممكن من الأرباح. «فبينما يلزم استثمار 90 مليون دولار في الولايات المتحدة لإنتاج مليون طن من النفط، فإن خمسة ملايين فحسب كافية لإنتاج الكمية نفسها في المنطقة العربية»[4].

---

(1) راجع التقرير السنوي الخامس عشر لأمين عامّ منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، لعام 1988، الكويت 1989، ص 94 وما يليها.

(2) د. سمير التنير: «مدخل إلى استراتيجية النفط العربي». المرجع السابق، ص 15.

(3) Peter T. Grauer, «Capital Requirements of the World's Oil Industry Over the Next Decade».

نقلاً عن بيار ترزيان: «الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران». المرجع السابق، ص 311.

(4) محمّد عجلان: «البترول والعرب»، دار الفارابي، بيروت 1974، ص 57.

يعود السبب في ذلك إلى غزارة إنتاج حقول النفط في الوطن العربي وسهولة استخراج النفط منها، بالإضافة إلى ضخامة الاحتياطي الثابت وتدنّي أجور الأيدي العاملة. وكل هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى انخفاض كلفة الإنتاج وارتفاع عائد رأس المال الموظّف.

قال بعض علماء الاقتصاد الأميركيين بصدد الصناعة النفطية إنه «إذا عثرت على النفط فإنه يمكنك أن تحصل على ألف ضعف لاستثمارك الأصلي». ينطبق هذا القول أكثر ما ينطبق على إنتاج النفط العربي حيث كانت العوائد تزداد بشكل أكبر بكثير عمّا تعطيه رؤوس الأموال المستثمَرة في صناعة النفط في الولايات المتحدة الأميركية. لا بل إن رأس المال المستثمَر في إنتاج النفط في بعض البلدان العربية كان يمكن تغطيته خلال سنة واحدة من سنوات الإنتاج كما حدث في قطر[1]. وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها للدلالة على مدى الأرباح التي تجنيها الشركات الأجنبية من استثماراتها النفطية في الوطن العربي. ففي العراق مثلاً «أنفقت شركة «براسبترو» البرازيلية 30 مليون دولار على حفر بئرين. وقد أدّى ذلك إلى اكتشاف حقل «مجنون» ومن بعده حقل «نهران عمر». وفي سنة 1977 أعلنت الشركة أن احتياطي «مجنون» يفوق ملياري برميل. فإذا أخذنا أسعار مبيع سنة 1977 (12,5 دولاراً للبرميل) وعلى أساس ملياري برميل احتياطي، فإن قيمة اكتشاف حقل «مجنون» تمثّل 830 ضعفاً من أضعاف المبالغ المكرّسة للتنقيب»[2].

وهكذا نرى أن نسبة الأرباح على الأموال التي وُظّفت وتوظَّف في صناعة النفط العربي هي أعلى من أيّ نسبة أرباح لأيّ أموال موظّفة في أيّ صناعة أخرى في العالم. لقد كانت هذه الأرباح منذ بداية الامتيازات خيالية بلغت نسبتها المئوية خلال الستينات حوالى 70 في المئة. وفي عقد السبعينات، وبالرغم من خسارة الشركات النفطية الأجنبية للكثير من امتيازاتها إنْ لجهة تحديد أسعار النفط أو التحكّم بمعدّل استخراجه، فإن ذلك لم يحدَّ كثيراً من نسبة أرباحها الطائلة نظراً لسيطرتها الكاملة على أسواق النفط العالمية في مجالات التصفية والتكرير والتوزيع.

وقد تراجعت قيمة الاستثمارات النفطية في الوطن العربي خلال عقد الثمانينات تجاوباً مع سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على النفط العربي. وفي مطلع التسعينات، أكّدت التقديرات الحديثة أن الطلب العالمي على النفط سيزداد في الفترة المتبقّية من هذا القرن وحتى منتصف القرن القادم. فوكالة الطاقة الدولية قدّرت أن استهلاك

---

(1) د. سمير التنير. المرجع السابق، ص 19.

(2) بيار ترزيان. المرجع السابق، ص 314.

العالم من النفط سيرتفع بحدود 1,2 مليون برميل يومياً ابتداء من عام 1995. أما التقديرات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية حول الطلب العالمي على النفط، فتشير إلى ارتفاعه من (890,000) برميل يومياً في العام 1995 إلى معدّل 6,898 مليون برميل. وتعلّل هذه المراجع زيادة الطلب على النفط بسبب النموّ الاقتصادي المتوقّع في بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأكثرية البلدان خارج هذه المنظّمة[1]. إن هذه التوقّعات المرتقبة في زيادة الطلب العالمي على النفط سوف تدفع الشركات النفطية إلى إعادة تكثيف استثماراتها في المنطقة العربية وخصوصاً الخليجية منها التي تُعتبر المؤهّلة الوحيدة لتلبية الحاجات المستقبلية نظراً لما تتمتّع به من فائض في الطاقة الإنتاجية واحتياطي ضخم وانخفاض في التكاليف.

لقد تبيّن من استطلاع شمل 222 شركة أميركية رئيسية ومستقلّة تهتم بالاستثمارات النفطية أن الإنفاق على التنقيب والإنتاج سيزداد من 46 مليار دولار في عام 1990 إلى 51 مليار دولار عام 1991، وأن هذه الزيادة شملت مشاريع التنقيب خارج الولايات المتحدة وبالأخصّ في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الدول العربية[2].

يُستخلص من كل ذلك أن النفط العربي كان وسيبقى محطّ أنظار الشركات النفطية في العالم، لأنه المجال الأوسع والأربح لاستثماراتها لما يوفّره من عائدات لا تجنيها في أيّ منطقة أخرى. وقد صدق من قال: إن مال النفط العربي كان وراء إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: أهمّية النفط العربي في تجارة النفط العالمية

يُعتبر النفط ومنتجاته أهم سلعة تجارية في العالم بحيث وصلت نسبة مساهمته إلى أكثر من 18 في المئة من إجمالي التجارة الدولية.

اكتسب النفط هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحوّل اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للطاقة إلى الاعتماد على النفط والغاز، وقد أدّى هذا التحوّل إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية كما يبيّنه الجدول التالي:

---

(1) Middle East Economic Digest (MEED), Vol. 39, No. 3, 20 January 1995, MEED Special Report, «Oil and Gas»/U.K. P. 9.

(2) صحيفة الديار في 18 آذار 1991.

تطوّر استهلاك الطاقة التجارية في العالم (1950 ـ 1974)
(بالنسبة المئوية من إجمالي الطاقة)

السنة	الفحم الحجري	النفط	الغاز	الطاقة الكهرومائية
1950	61٪	27٪	10٪	2٪
1953	54	29	12	2
1956	52	31	12	2
1959	52	32	13	2
1962	47	35	15	2
1965	43	38	17	2
1968	38	41	18	2
1971	33	43	20	2
1974	32	44	21	2

المصدر : World Energy Supplies 1950-1979.

بدأ إنتاج النفط بكمّيات تجارية في الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية هذا القرن. وكانت منطقة خليج المكسيك ونصف الكرة الغربي المصدر الرئيسي لتجارة النفط قبل الحرب العالمية الثانية. أمّا بعد الحرب، فقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط في مجال الإنتاج، وأخذ نفط هذه المنطقة يحلّ تدريجياً محلّ نفط نصف الكرة الغربي إلى أن أصبح يمثّل النسبة العظمى من تجارة النفط الدولية[1].

كانت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق أكبر دولتين منتجتين للنفط في العالم، لكن معظم إنتاجهما يُستهلك محلياً. لذلك فإن القسم الأكبر من النفط المتدفّق إلى الأسواق العالمية يأتي من منطقة الشرق الأوسط حيث ساهمت بنسبة 59,9٪ من تجارة النفط الدولية في سنة 1974، تليها منطقة الكاريبي التي بلغت حصّتها في العام نفسه 10,2٪ ومن بعدها ليبيا والجزائر في شمالي إفريقيا[2].

وتأتي الأقطار العربية في طليعة البلدان المصدِّرة للنفط في العالم. والسبب يعود ليس

---

(1) د. مانع سعيد العتيبة: «البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة»، دار القبس، الكويت 1977، ص 628.

(2) المرجع نفسه، ص 634.

إلى كمّية إنتاجها الكبير واحتياطيها الضخم فحسب، بل كذلك إلى ما يتيحه من حركة تجارية بين المنتجين والمستهلكين. فالمعروف أن الجزء الأكبر من إنتاج النفط العربي مُعدّ للتصدير ولا يُستهلك منه محلياً إلا القليل بالمقارنة مع الدول المتقدّمة التي تستهلك معظم إنتاجها من النفط. ففي عام 1984 بلغت الصادرات العربية من النفط حوالى 70٪ من مجمل إنتاجها النفطي في ذلك العام(1). وقد كانت هذه النسبة تتجاوز 80٪ في عقد السبعينات. أمّا بالنسبة لمجموع صادرات العالم من النفط الخام، فقد تراوحت حصّة النفط العربي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ما بين 59,9٪ و35,8٪ كما يتبيّن من الجدول التالي:

صادرات النفط الخام في الأقطار العربية المصدّرة للبترول (الأوابك)
(1980 ـ 1984) مليون برميل(2)

	1980	1981	1982	1983	1984
إجمالي صادرات الأوابك	6540	5221	3596	2960	2775
إجمالي صادرات العالم	10923	9360	8158	7636	7761
حصّة الأوابك من العالم ٪	٪59,9	٪55,8	٪44,1	٪38,8	٪35,8

أمّا في النصف الثاني من عقد الثمانينات، فقد تراوحت حصّة منظّمة «الأوبك» من حركة تجارة النفط العالمية ما بين 56 و53 في المئة نالت الأقطار العربية منها النصيب الأكبر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصادرات العربية كانت في معظمها من النفط الخام، على عكس صادرات منطقة المكسيك والبحر الكاريبي التي تتألّف في الغالب من منتجات نفطية، ممّا جعل النفط العربي أرخص ثمناً بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وبالأخصّ أوروبا الغربية واليابان. هذا لا يعني أن الأقطار العربية لا تصدِّر المنتجات النفطية وإن كانت صناعة التكرير لديها لا تزال في مرحلتها الأولى. فقد تراوحت صادراتها من المنتجات النفطية خلال الأعوام 1980 ـ 1984 ما بين 15,6٪ و18,00٪ من مجموع الصادرات العالمية(3).

---

(1) التقرير الإحصائي السنوي الحادي عشر 1984، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، الكويت 1986، ص 25.

(2) المصدر: التقرير الإحصائي السابق، ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 21.

والسؤال الآن: أين يذهب النفط العربي؟ أو ما هي الجهات أو البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على استيراد النفط من المنطقة العربية؟

للإجابة عن هذا السؤال نسارع إلى القول بأن دول أوروبا الغربية هي أهم سوق للنفط العربي بصورة عامّة نظراً لقربها من البلدان العربية المنتجة والمصدِّرة للنفط، يليها بلدان الشرق الأقصى واليابان التي تعتمد في قسط كبير من مستورداتها النفطية على منطقة الخليج (الإمارات، السعودية، العراق، الكويت، وقطر). ففي عام 1993 بلغ مجموع المستوردات اليابانية من النفط الخام حوالى 4,4 مليون ب/ي كانت حصّة الإمارات العربية منها (1,179 مليون ب/ي) والسعودية (981 ألف ب/ي) وقطر (334 ألف ب/ي) والكويت (258 ألف ب/ي)[1]. أما السوق الثالثة للنفط العربي فهي بلدان أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية. وتعتمد الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساسي على نفط المنطقة العربية لسدّ عجزها النفطي الذي يبلغ حوالى (30٪) من استهلاكها. ويشهد اليوم افتتاح سوق أوروبا الشرقية أمام النفط العربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتراجع الصادرات الروسية من النفط لهذه المنطقة.

وهكذا تستأثر الدول الصناعية (المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان) بثلثي صادرات النفط العربي، ولا يُنتظر تغيير هذا الاتجاه إلا إذا أصبحت البلدان العربية ذات صناعة متطوّرة بحيث يمتصّ الاستهلاك المحلّي القسم الأكبر من إنتاجها النفطي.

وتؤكد معظم الدراسات الحديثة «أن إنتاج النفط المتوقّع في الوطن العربي لعام 2000 يُقدّر بحوالى 23 مليون برميل من النفط يومياً و400 مليار متر مكعب من الغاز في السنة. ويُتوقع استهلاك الطاقة في الوطن العربي في العام نفسه حوالى 6,8 مليون برميل معادل من النفط يومياً، تمثّل حصّة النفط والغاز منه نسبة 97٪. وهذا يعني أن الأقطار العربية بشكل عامّ وأقطار الخليج العربي بشكل خاصّ ستبقى مصدّراً رئيسياً للنفط لفترة طويلة من الزمن، وستؤمّن ما نسبته حوالى 35٪ من الطلب العالمي على النفط عام 2000، ويبقى هذا الرقم أقل من الطاقة الإنتاجية المتوقّعة لهذه الأقطار في تلك الفترة»[2].

وكل ذلك يدلّ على وزن النفط العربي وأهمّيته في تجارة النفط الدولية، ومدى اعتماد

---

(1) مجلة «عالم المال والنفط»، العدد 31، 1994، ص 7.

(2) دراسة محمّد اللبابيدي المقدمة إلى مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر الذي انعقد في كندا عام 1989 والمنشورة في مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 57، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط، الكويت 1989، ص 138.

الدول الصناعية عليه في المستقبل، بحيث أصبحت البلدان العربية النفطية قوة اقتصادية لا يمكن للغرب أن يتغاضى عنها.

رابعاً: الأهمّية الاستراتيجية للنفط العربي

يحتلّ النفط في وقتنا الحاضر مكان الصدارة بين المواد الاستراتيجية في العالم كله، فهو مصدر الطاقة الأول والأهم بالنسبة لعجلة الاقتصاد العالمي، والقوات المسلَّحة بمختلف قطاعاتها، ووسائل النقل البحرية والبرية والجوية[1].

وتميَّزت صناعة النفط بنموها المتصاعد نتيجة للتحوّلات الأساسية التي حدثت في اقتصاد الدول الصناعية. هذه الميزة جعلت من النفط سلعة استراتيجية مهمة تقوم بدور حاسم في النموّ الاقتصادي العامّ، خصوصاً بعد التطوّر التكنولوجي الذي حدث في العالم وزيادة درجة التصنيع التي أدت بالاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصاد المتقدّم منه لأن يكون عاجزاً عن النموّ، وبالتالي غير قادر على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بدون النفط[2].

إن هذا الارتباط الوثيق بين النفط من جهة، والاقتصاد والنقل وفاعلية القوّات المسلَّحة من جهة أخرى، جعل الأمن الوطني بشتّى مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية مرتكزاً على الأمن النفطي. من هنا كانت دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى تسعى دائماً من أجل الحصول على النفط بانتظام وبكمّيات كافية وبأسعار تضمن النموّ الاقتصادي الطبيعي. يعني ذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان إمدادات النفط وإبقائها بمنأى عن التهديد. وقد ترتب على هذه الميزة الاستراتيجية أن أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية وأحد المتغيرات الكبرى التي تقوم بدور فاعل في صراع القوى العالمي.

إذا كان النفط بصورة عامّة يتمتع بهذه الميزة الاستراتيجية المهمة كما رأينا، فإن النفط العربي يتميَّز بخصائص استراتيجية إضافية جعلت منه محطّ أنظار دول العالم أجمع. وتتمثّل هذه الخصائص في المزايا الطبيعية والاقتصادية التي ينفرد بها النفط العربي كما

---

(1) حول أهمية النفط في المجتمع الصناعي الحديث، راجع: الفصل الثاني من القسم الأول من هذه الدراسة.

(2) د. فاضل الجلبي: «التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية»، نقلاً عن مجلة «النفط والتنمية»، العدد الأول، تشرين أول (أكتوبر) 1979، دار الثورة ـ بغداد، ص 194.

ذكرنا، إنْ لجهة مكان تواجده الجغرافي، أو بالنسبة لاحتياطيه الضخم وإنتاجه الوفير[1].

يتوسط الموقع الجغرافي للدول العربية المنتجة والمصدِّرة للنفط أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان وأوروبا الغربية شرقاً والولايات المتحدة الأميركية غرباً، إلى جانب قربه من حدود الاتحاد السوفياتي السابق وإفريقيا. وممّا يزيد من أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي، وجود المضائق والممرات البحرية التي يُنقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم. وتشكّل قناة السويس الممر البحري الذي يمرّ عبره جزء رئيسي من إنتاج نفط إيران، والعراق، والكويت، والبحرين، والسعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، أي نصف الأطنان المصدَّرة من المنطقة باتجاه البلدان الصناعية في العالم الحر. أمّا مضيق هرمز فهو بوابة العبور المائية الضيقة إلى منطقة الخليج العربي، حيث تمرّ عبره ناقلة نفط كل 11 دقيقة تقريباً متجهة إلى الخليج العربي أو خارجة منه. وعن طريقه يتدفق ثلثا إمدادات العالم من النفط، أي 90٪ من حاجات اليابان و70٪ ممّا تحتاجه دول السوق الأوروبية المشتركة و50٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأميركية. وهذا بالإضافة إلى أنابيب النفط التي تربط الحقول النفطية في كل من السعودية والعراق بشواطىء البحر الأبيض المتوسط[2].

إن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقل النفط وقلّة تكاليفه، كما تعني من الوجهة الاستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط وقلبها المنطقة العربية، هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا (نقطة الضعف الحقيقية في روسيا السوفياتية) أو في حالة الدفاع والهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية ومنطقة الأطلنطي. كما يمكن الاستفادة منه للدفاع عن أواسط إفريقيا الغنية بالثروات المعدنية خصوصاً مادة اليورانيوم المرتبطة بجميع أنواع الصناعة النووية[3].

وإضافة إلى ذلك، هناك خصائص أخرى تتميز بها آبار النفط العربية ولها قيمة

---

(1) ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 1994 أن نسبة احتياط النفط العربي المؤكد لعام 1993 بلغت حوالى 61,8 في المئة من مجموع الاحتياط العالمي، كما ساهم إنتاج النفط العربي بنسبة 27,5 في المئة من مجمل الإنتاج العالمي في العام نفسه، (صحيفة الحياة في 27/ 1/ 1995).

(2) د. أنطوان متّى: «الخليج العربي في الجيوستراتيجية الدولية»، مقال منشور في صحيفة السفير في 29/ 8/ 1990.

(3) د. حامد عبد الله ربيع: «البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة»، دار النهضة العربية، بيروت 1971، ص 53.

استراتيجية مهمة. فهي تنتشر في مناطق صحراوية لا تبعد كثيراً عن البحار، ما يعني إمكان استغلالها بسهولة والدفاع عنها في حالة الحرب والنزاعات بواسطة القوى البحرية كونها بعيدة من الأماكن ذات الكثافة السكانية.

أمّا الآبار التي توجد في المياه الإقليمية، فقد جعلت من النفط العربي سلعة صالحة للنقل البحري المباشر دون مواجهة عقبات، خصوصاً إذا تعرّضت أنابيب النفط وطرق المواصلات البرية لأعمال تخريبية مفاجئة(1).

وهكذا يمكننا تلخيص الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالأمور التالية(2):

أ ـ إن المخاطر التي قد تتعرض لها الآبار النفطية العربية في حالة النزاع المسلح محدودة لأنه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة وسهولة. والمثال على ذلك الحريق الذي تعرضت له آبار النفط الكويتية في أثناء غزو العراق للكويت وإعادة إصلاحها خلال مدة وجيزة.

ب ـ إن الآبار العربية بحكم موقعها وخصائصها الإقليمية تستطيع أن تزوّد مختلف دول العالم بالنفط بسرعة وبتكاليف منخفضة.

ج ـ إن آبار النفط العربية، بفضل احتياطيها الضخم وإنتاجها الوفير يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال التوقف المفاجىء لجميع المصادر العالمية الأخرى.

د ـ إن الدفاع عن آبار النفط العربية يمكن أن يتمّ بسهولة.

هذه الخصائص الاستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسّر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، لا سيّما الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبرها منطقة حيوية واستراتيجية لاقتصادها وأمنها القومي.

لقد استعرضنا خلال هذا الفصل المزايا التي ينفرد بها النفط العربي عن سائر النفط الموجود في مناطق العالم إنْ لجهة خصائصه الجيولوجية والاستراتيجية، أو من حيث نوعيّته الممتازة واحتياطيه الضخم وإنتاجه الغزير وكلفة استخراجه الزهيدة. والقصد من هذا العرض أن نبيّن الدوافع والأسباب التي جعلت دول الغرب الاستعمارية تفتح شهيّتها على هذا النفط المميّز لتلتهمه من بين أيدي أصحابه في غفلة من الزمن.

ولا شك في أن هذه الصفات التي يتميّز بها النفط العربي أكسبته أهمية استراتيجية على

(1) د. حامد ربيع، المرجع نفسه، ص 54 ـ 55.
(2) المرجع نفسه، ص 56.

المستوى الدولي فضلاً عن أهميته على صعيد الوطن العربي. وقد تُرجمت أهميته الدولية في تنافس الشركات الأجنبية ومن خلفها دولها الاستعمارية على الظفر بالنصيب الأكبر منه أو الهيمنة على مصادره بعد تزايد الحاجة إليه. وتكمن أهمية النفط في الأقطار العربية بالتغيّرات التي أحدثها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وما يمكن أن يحدثه في المستقبل على صعيد التنمية الشاملة لتلك الأقطار لو قُدّر لها ذلك.

هذا ما كانت تخشاه الدول الصناعية الاستعمارية، وهذا ما دفعها إلى التكتّل لمواجهة الدول المنتجة للنفط وإبقائها في حالة تمزّق وتخلّف لتُحكم قبضتها على النفط العربي وتتحكّم في مصيره.

فما هو تاريخ الصراع على النفط العربي وتطوّره؟ وكيف كان هذا النفط محور الصراعات والنزاعات التي شهدتها المنطقة العربية؟ وهل كان للعرب موقف من الصراع الدائر حول ثروتهم النفطية؟ أسئلة لا بد من الإجابة عنها.

الفصل الثاني

تاريخ الصراع الدولي حول النفط العربي

سبق أن أشرنا إلى أن الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها الأقطار العربية، كان سابقاً لظهور النفط فيها. وكانت دوافع الصراع آنذاك تنحصر في السيطرة على الموقع الاستراتيجي المميَّز لهذا الجزء المهمّ من العالم. وقد لخّص الكاتب الألماني «أرنست جاخ» هذه الأهمية الاستراتيجية لموقع هذه المنطقة بقوله:

«إن الحرب تأتي من الشرق والحرب ستندلع بسبب الشرق، وتُحسَم في الشرق»[1].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كتب أحد المحلّلين عن «استراتيجية الحلفاء» في الشرق الأوسط بحثاً جاء فيه أن هذه المنطقة تحتل اليوم مركزاً رئيسياً في الاستراتيجية العالمية، فطرق النقل تخترقها براً وبحراً، ممّا يوفر نقل الجيوش والمعدات من جبهة إلى أخرى. كما تخترقها أيضاً طرق المواصلات التي تضمن تنسيق العمليات المختلفة لجيوش الحلفاء. ولذا فإن منطقة الشرق الأوسط تعتبر حجر الزاوية في خطط الحلفاء الدفاعية[2].

أما الجنرال الأميركي بروس بالمر (الابن) فإنه يرى أن «منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق استراتيجية في العالم، ليس بسبب الكمّيات الضخمة من النفط التي فيها، وخصوصاً في حوض الخليج الفارسي، بل أيضاً بفضل موقعها الجغرافي. فالطرق الجوية

(1) أرنست جاخ: المجلّة الألمانية «Dentsche Politik» في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1916، نقلاً عن: زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، دار النهار للنشر، بيروت 1971، ص 14.

(2) يحيى أحمد الكعكي: «الشرق الأوسط والصراع الدولي»، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص 156.

والبحرية العالمية تقطع المنطقة التي تشكّل جسراً أرضياً بين كتلة أراضي أوراسيا والقارة الإفريقية»[1].

يُستدلّ من هذه الأقوال مدى الأهمية البالغة التي تمتاز بها منطقة الشرق الأوسط عامّة والمنطقة العربية خاصّة، من حيث الموقع الاستراتيجي الذي يشكّل الشريان الرئيسي للمواصلات بين الشرق والغرب، إلى جانب ما تمثّله من مصالح حيوية وخيرات كثيرة، وسوق اقتصادية واسعة.

وقد أضاف اكتشاف النفط في هذه المنطقة بعداً جديداً لأهميتها الاستراتيجية، فمنذ اكتشافه في أوائل هذا القرن، اشتدّ الصراع الدولي على هذه المنطقة، خصوصاً بعد أن اتخذ قائد البحرية البريطانية، ونستون تشرشل، قراره عام 1910 باعتماد النفط بديلاً للفحم كوقود للأسطول البريطاني، وبعد أن ظهرت محرّكات الاحتراق الداخلي في السيارات والطائرات عام 1930 واكتشفت أساليب جديدة للتشحيم والتزييت. ثم استشرى هذا الصراع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي وُصفت بحق «حرب البترول» وعاد الموقع الجغرافي للشرق الأوسط والمنطقة العربية يؤكد أهميته في عملية توزيع النفط.

وإذا كانت قيمة الشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجية قد تراجعتا إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى أرضه كمرتكز للصراع الدولي بسبب التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصال والصواريخ العابرة القارّات، فإن النفط يبقى المحور الأهم في هذا الصراع. فهو السلعة الأولى في التجارة الدولية، وهو مصدر الإنتاج الصناعي والزراعي والعسكري، وعنصر حيوي من عناصر الحياة اليومية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نفط الخليج العربي يستحوذ الآن على الاهتمام الدولي ويخضع للاعتبارات السياسية والاستراتيجية، ربما أكثر من النفط في أيّ موقع آخر نتيجة غزارة احتياطيه واتساع استخداماته وظروفه الأمنية وتزايد الاعتماد عليه. لذلك ظلّ النفط العربي في الخليج الهدف الأساسي وراء كل المطامع والصراعات الاستعمارية في المنطقة، وسيكون بعد وقت قريب المصدر الوحيد[2] بعد أن

(1) الجنرال بروس بالمر وآخرون: «الاستراتيجية الأميركية العليا في الثمانينات». المرجع السابق، ص 120.

(2) يشير الخبراء النفطيون وفقاً لأرقام الإحتياطي والإنتاج والاستهلاك، إلى أن العالم الرأسمالي سوف يخرج من سوق إنتاج النفط مع نهاية هذا العقد، ويخرج العالم الاشتراكي السابق مع بداية القرن القادم، وتباعاً تخرج بقيّة دول الأوبيك عام 2010، وبقية دول العالم الثالث عام 2020. وحتى ذلك التاريخ لن يكون هناك منتجون للنفط سوى دول الخليج.

تشرف منابع النفط على النضوب في الدول الصناعية الكبرى. فلا عجب، إذاً، أن تتهالك عليه الأمم وتسعى بشتى الطرق للسيطرة عليه والتحكّم في مصادره وممّراته المائية. هذا ما أكّده نيكسون، رئيس الولايات المتحدة الأسبق، حين قال: «إن الشرق الأوسط نقطة تجتمع فيها مصالح الدول الكبرى، وبسبب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة فإن الدول الأجنبية استمرت في التدخّل فيها وبشكل تنافسي أحياناً»[1]. وتكرّر مثل هذا القول على لسان الرئيس الصيني ماوتسي تونغ: «إن حرب الشرق الأوسط كانت حرباً من أجل البترول، وستظل القيمة الاقتصادية لهذا المعدن سبباً من أسباب الصراع الدولي في المنطقة»[2].

لقد تميّز اكتشاف النفط في العالم العربي بظروف تختلف اختلافاً جوهرياً عن ظروف اكتشافه في مناطق أخرى من العالم. فعندما استُخرج النفط في الولايات المتحدة الأميركية عام 1859، كانت أهميته تنحصر في استخلاص مادة «الكيروسين» التي تُستخدم كوقود لمصابيح الإنارة، وكان البنزين يُحرق باعتباره مادة خطرة لسرعة اشتعاله.

أمّا منطقة الشرق الأوسط، فلم تبدأ عمليات التنقيب عن النفط فيها إلا بعد أن أخذت أهمية النفط تتضح، سواء بالنسبة لمستقبل النهضة الصناعية في أوروبا أو للأغراض الحربية بعد أن نجحت التجارب العملية في إثبات صلاحية النفط وتفوّقه على الفحم في تشغيل المصانع وتسيير السيارات والأساطيل الحربية. منذ ذلك الوقت بدأ التناحر بين القوى الكبرى على مصادر النفط الخام باعتبار أن من يسيطر على هذه المادة الحيوية يملك القدرة على الانتصار في أي حرب قادمة.

كانت بريطانية السبّاقة من بين الدول الكبرى، إلى فتح باب الصراع العالمي على النفط، كما كانت أول من سعى إلى الحصول على امتيازات التنقيب خارج حدودها الإقليمية خاصّة في منطقة الشرق الأوسط التي أثبتت الأبحاث وجود النفط فيها. ولم تكن بريطانيا الدولة الوحيدة في هذا الميدان، فقد كانت هناك ألمانيا وفرنسا، وكانت أيضاً الولايات المتحدة الأميركية رغم سياسة العزلة التي ألزمت نفسها بها في تلك المرحلة من التاريخ.

---

(1) ورد قول نيكسون في دراسة لسلمى حداد بعنوان «المساعدات الأميركية العسكرية لإيران». مقدمة إلى معهد الدراسات العليا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة نيويورك، دار القدس، بيروت 1974، ص 43.

(2) ورد قول ماوتسي تونغ في بحث للدكتور عبد الرؤوف عز الدين بعنوان «البترول العربي والمعركة»، المنشور في كتاب «القانون والعلوم السياسية»، الجزء الأول. المرجع السابق، ص 589.

إن تاريخ النفط العربي هو، إذاً، تاريخ الصراع عليه من قبل الدول الاستعمارية الكبرى. فما هي الخلفية التاريخية لهذا الصراع وتطوراته منذ الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية؟

المبحث الأول:

الحرب العالمية الأولى وظاهرة التنافس على النفط

المطلب الأول: الوضع الدولي قبل الحرب

كان الوضع الدولي قبل الحرب العالمية الأولى يتّسم بالصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى على التوسّع خارج أوروبا والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها البلاد العربية، طمعاً بموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية. وكانت بريطانيا آنذاك تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية جعلتها تفرض سيادتها على البحار وعلى بعض المناطق الاستراتيجية كمصر والسودان والخليج العربي والجزء الجنوبي من العراق. أما فرنسا فقد اكتفت بفرض نفوذها على سوريا ولبنان، وانقسمت إيران بين النفوذ البريطاني جنوباً والنفوذ الروسي شمالاً. أمّا الولايات المتحدة الأميركية فكانت خلال هذه الفترة مشغولة بالتوّسع في الداخل نحو الغرب والشرق الأقصى. وكانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من النفط المنتَج في العالم آنذاك. لذلك لم يكن الشرق الأوسط يحظى بالاهتمام الأميركي إلا في بعض الشؤون التجارية والسياسية[1].

وفي أيار (مايو) من عام 1901، حصلت بريطانيا من شاه إيران بوساطة رجل الأعمال الإنكليزي «William Knox Darcy» على أضخم امتياز نفطي لمدة ستين عاماً يغطي جميع الأراضي الإيرانية ما عدا المقاطعات الخمس الشمالية المتاخمة للحدود الروسية. وفي الوقت عينه أثبتت الدلائل والأبحاث وجود ثروة نفطية هائلة في شمال العراق تنتظر من يستغلّها. والجدير بالملاحظة أن شمال العراق، كسائر المشرق العربي، كان خاضعاً لنفوذ السلطنة العثمانية. وقد تقدّم «غلبنكيان»[2] بتقرير إلى السلطان العثماني يشير فيه إلى

---

(1) د. إبراهيم صقر: «البترول والسياسة الدولية»، بحث منشور في كتاب «القانون والعلوم السياسية». المرجع السابق، ص 446 ـ 448.

(2) كان «غلبنكيان» (Gulbenkian) رجلاً أرمني الأصل خدم في تركيا واكتسب نفوذاً كبيراً في البلاط العثماني، ثم تجنّس بالجنسية الإنكليزية وعيّن أول رئيس لمجلس إدارة البنك الأهلي التركي، وهو البنك الذي أسسته بريطانيا ليمثل مصالحها في تركيا. وبحكم منصبه هذا أصبح ممثلاً لبريطانيا في =

وفرة الاحتمالات النفطية في المنطقة. وكان ذلك التقرير بمثابة إشارة البدء لأعنف صراع بين القوى الاستعمارية الطامعة في المنطقة بدءاً بالصراع البريطاني ـ الألماني على نفط العراق. فكيف حصل هذا الصراع؟

أولاً: الصراع بين بريطانيا وألمانيا على نفط العراق

كانت ألمانيا تتمتع بنفوذ سياسي قوي في الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصالحها تحظى بمكانة خاصة تضاهي مكانة «غلبنكيان» في البلاط العثماني. وقد تمكن الألمان عن طريق شركة سكة حديد برلين ـ بغداد[1] المملوكة من البنك الألماني من الحصول على حق التنقيب وإنتاج النفط في شريط من الأرض عرضه أربعون كيلومتراً على امتداد الخط الحديدي الذي تقوم بإنشائه. والغريب في هذا الامتياز أن شروطه كانت أكثر سخاءً من جميع العقود التي مُنحت بعد ذلك في البلاد العربية حتى الخمسينات، إذ نصّ العقد على مبدأ اقتسام قيمة الإنتاج مناصفة بين الحكومة والشركة. لم تسلّم بريطانيا ممثّلة بـ «غلبنكيان» بالهزيمة واستمرت تمارس وسائل الضغط السياسي كافة حتى أقنعت السلطان العثماني بإلغاء الامتياز الألماني عام 1906. ثم أسست شركة البترول العثمانية برئاسة وليام دارسي ومركزها الأساسي لندن. وجرت المفاوضات لمنح الشركة الإنكليزية الامتياز الذي سُحب من الألمان[2]. وظهرت في تلك الفترة مجموعة شلّ تُساند دارسي في المفاوضات.

وشهد عام 1909 قيام حركة «تركيا الفتاة»، فتكوّنت حكومة جديدة من أنصار بريطانيا

= سباقها مع المصالح الألمانية. وقد قام بدور مهم في هذا الصراع وكانت جميع الأطراف المتنازعة تعطيه حصته في كل ما ظفرت به من مغانم.

(1) يقول وليام انيغدال (William Engdahl) الباحث الأميركي في شؤون النفط في كتابه الجديد A) Century of War) نقلاً عن صحيفة الحياة في 10 كانون ثاني (يناير) 1995.
«ظهرت قوة الصراع في مطلع القرن في المنافسة الضاربة على إقامة سكة حديد برلين ـ بغداد والتي تعتبر من أكبر أسباب الحرب العالمية الأولى. يعود ذلك إلى أن هذه السكة كانت ستربط أقطار أوروبا والمشرق العربي وبلدان الخليج وشبه القارة الهندية في شبكة اقتصادية وصناعية لا مثيل لها في التاريخ وظهر رد الفعل البريطاني ضد المشروع في تقرير ردفعه د. لافان المستشار العسكري البريطاني في الجيش الصربي إلى حكومته في لندن حذّر فيه من أن بناء خط حديد برلين ـ بغداد سيجعل كتلة جبارة من الأراضي تنتج كل أنواع الثروة الاقتصادية التي يصعب الوصول إليها عبر البحر موحدة تحت النفوذ الألماني... وستكون الجيوش الألمانية والتركية على مسافة قريبة من مصالحنا في مصر والخليج الفارسي وتهدّد الأمبراطورية الهندية».

(2) محمد عجلان: «البترول والعرب». المرجع السابق، ص 159.

التي حاولت مجدداً اقتناص الامتياز العراقي، بينما واصل الألمان الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة في تركيا نضالهم لاستعادة امتيازهم المفقود.

ثانياً: الاتفاق البريطاني ـ الألماني لمواجهة المصالح الأميركية

ظهرت المصالح النفطية الأميركية على مسرح الصراع في المشرق العربي لأول مرة عام 1909 حين جاء إلى إسطنبول الأميرال جستر كولبي (Jester Colby) بدعم من الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت والغرفة التجارية في نيويورك، ومنذ وصوله قام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة التركية التي وقّعت معه اتفاقاً عام 1910 حصل بمقتضاه على حقوق التنقيب عن المعادن بما فيها النفط في المناطق التي سُحبت من الألمان. وقد واجه هذا الاتفاق معارضة شديدة من قبل الألمان والإنكليز، على اعتبار أن الامتياز النفطي الأميركي يعطّل مصالح الفريقين معاً. وكانت ردة الفعل قيام جبهة مشتركة من المصالح البريطانية والألمانية لمواجهة الزحف الأميركي، فتقدّمت ألمانيا باحتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة التركية، بينما نجحت بريطانيا في تحريض أنصارها في البرلمان التركي ضد الامتياز الأميركي حتى تمّ إسقاطه. في الوقت نفسه عمل «غلبنكيان» على التوفيق بين المصالح البريطانية والألمانية فأسّس شركة البترول التركية[1] عام 1912 حيث حصلت بريطانيا على ثلاثة أرباع أسهم الشركة ونالت ألمانيا الربع الأخير.

وقد تميّز تأسيس شركة البترول التركية باتّفاق الفرقاء على عدم بحث أي فريق عن النفط واستغلاله في أي جزء من أراضي الإمبراطورية العثمانية بمعزل عن بقية الفرقاء[2]. وهكذا تمّت سيادة بريطانيا على نفط العراق، وفي الوقت عينه نجحت الشركة الإنكليزية العاملة في إيران في اكتشاف حقل «مسجد سليمان» على ضفاف الخليج العربي عام 1908، فبادرت الحكومة البريطانية إلى بسط سيطرتها على الشركة. والجدير بالملاحظة أن الاتفاق البريطاني ـ الألماني الذي قامت على أساسه شركة البترول التركية والذي كان يهدف إلى تقسيم مناطق استغلال النفط وأراضي السلطنة العثمانية قد سقط بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وحلّت مكانه اتفاقات جديدة.

---

(1) تألفت شركة البترول التركية من البنك الأهلي التركي 25٪، والبنك الألماني 25٪، والإنكلوساكسون (مجموعة شل) 25٪، وغلبنكيان 25٪.

(2) جوي ستورك: «نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة»، ترجمة عبد الوهاب محمّد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1981، ص 30.

المطلب الثاني: الحرب العالمية الأولى وتقاسم النفوذ

اندلعت الحرب العالمية الأولى في صيف عام 1914 وكانت سبباً في تجميد نشاط شركة البترول التركية في المنطقة. ومع اشتعال الحرب تأكدت الأهمية الاستراتيجية للنفط الذي أصبح الوقود الأساسي لآلة الحرب الميكانيكية. في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأميركية وشركاتها النفطية تتحكّم في تموين سوق النفط العالمي. وقد زوّدت جيوش الحلفاء في حروبها ضد الألمان بحوالى 70٪ من النفط الذي استهلكته معدّاتها الحربية. وأظهرت وقائع الحرب أن النفط ملازم للأمن القومي، فلا استقلالَ سياسياً لأي دولة دون تأمين مادة النفط بحرّية. في خريف 1914 دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا وأصبح النفط نفسه محوراً من المحاور الرئيسية للعمليات الحربية في المشرق العربي، وبدأت الدول الحليفة تطرح مسألة تقاسم أراضي الدولة العثمانية في حال هزيمتها. ففي 6 تشرين الثاني (نوفمبر) نزلت القوات الإنكليزية عند شط العرب وأخذت تتقدّم نحو مدينة البصرة. وكان هدف العملية حماية موقع عبدان الاستراتيجي والزحف نحو مناطق النفط في شمال العراق. لكن ضراوة المقاومة من قبل الجيش العثماني أوقف هذه الحملة عند المشارف الجنوبية لمدينة بغداد.

وخشيت بريطانيا في هذه الأثناء من نجاح القوّات الروسية في اختراق الأراضي التركية والوصول إلى منابع النفط العراقي، فاتجهت إلى حليفتها فرنسا تطلب عونها العسكري في المنطقة مقابل أن تتخلّى لها عن منطقة الموصل الغنية بالنفط إذا استطاعت القوّات الفرنسية الوصول إليها وإنقاذها من الخطر الروسي المحتمل. وعدت بريطانيا بإقرار هذا الوعد في أي اتّفاق يُعقد بين الطرفين في المستقبل. وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب تدور رحاها، بدأت المفاوضات بين الحلفاء وخاصّة بين الجانبين الفرنسي والبريطاني لبلورة مشروع تقاسم النفوذ في أراضي السلطنة العثمانية. فما هي المحاور التي دارت حولها هذه المفاوضات؟

أولاً: المفاوضات البريطانية ـ الفرنسية

جرت هذه المفاوضات بين ممثل بريطانيا السيد مارك سايكس (Mark Sykes) وممثل فرنسا السيد جورج بيكو (George Picot) واستمرت لفترة غير قصيرة تخلّلها الكثير من المناقشات والمذكّرات والاقتراحات. أمّا المواضيع التي دارت حولها هذه المفاوضات فيمكن حصرها بالنقاط التالية:

أ ـ حرية الملاحة في المضائق.

ب ـ إدارة إسطنبول والأراضي المقدّسة في فلسطين.

ج ـ الاستثمارات والمصالح في مختلف أراضي السلطنة العثمانية.

والجدير بالملاحظة أن ملف المفاوضات لم ترد فيه أي إشارة إلى كلمة «بترول» بل تركز البحث بين بريطانيا وفرنسا على المناطق وخاصة منطقة الموصل التي تبيّن وجود نفط فيها.

وقبل أن تنتهي هذه المفاوضات، ظهر موقف أميركي أعلنه أحد مندوبي شركة «ستاندرد أويل» الأميركية في باريس، وهو أن أي احتكار بريطاني لما بين النهرين يشكّل بالنسبة إلى شركة «ستاندرد» خطراً أشد وطأة من انتصار ألمانيا.

وكان الرد البريطاني سريعاً على التحرّك الأميركي وتضّمن الأجوبة التالية:

- إننا لم نُقم أي احتكار، وإذا كان ثمّة سياسة للاحتكار فإنّما ينفّذها الأميركان.
- من الصعب رهن ثروات وأملاك الدولة العربية المقبلة التي سيكون لها الحق في اتّخاذ القرارات المانحة للامتيازات.
- لم يتمّ قبول اشتراك فرنسا إلا مقابل تنازلات محدّدة تتناول الموافقة على مرور خط الأنابيب عبر سوريا وبناء المستودعات والأرصفة والخزانات... في ميناء التصدير إلى جانب اشتراك بريطانيا في استثمار النفط الموجود في أراضي المستعمرات الفرنسية[1].

وما يهمّنا في هذا السياق هو أن المفاوضات بين الجانبين الإنكليزي والفرنسي انتهت في 16 أيار (مايو) عام 1916 بتوقيع اتفاق سمّي باتفاق سايكس ـ بيكو (Sykes et Picot) نسبة إلى اسم المفاوضين.

فما هو مضمون هذا الاتفاق الخطير؟

ثانياً: اتفاق سايكس ـ بيكو 1916

وضع هذا الاتفاق القواعد والأسس التي تمّ بموجبها اقتسام المشرق العربي (منطقة الهلال الخصيب) بين الدولتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا، بعد الإجهاز على الإمبراطورية العثمانية.

وقد أعاد هذا الاتفاق رسم الخريطة الجغرافية والسياسية للمنطقة وفقاً للمصالح النفطية

(1) حول المفاوضات البريطانية ـ الفرنسية وردود الفعل عليها، راجع: د. عصام خليفة: «النفط العربي في معترك الصراع الدولي: خلفية تاريخية (1)»، صحيفة الديار في 17 آب (أغسطس) 1990.

لكلتا الدولتين. وكان لروسيا حصة من هذه الخريطة لكنها حُرمت منها وتقاسمتها فرنسا وبريطانيا. وبعد قيام الثورة الشيوعية عام 1917، نشرت روسيا نصوص هذا الاتفاق الذي بقي سراً حتى ذلك الوقت لأنه ينقض الاتفاق العربي مع بريطانيا. وفيما يلي ملخّص لأهم النقاط الواردة في الاتفاق[1]:

1 ـ ولاية البصرة وبغداد وحيفا وعكّا توضع تحت الحكم المباشر لبريطانيا.

2 ـ جانب كبير من سوريا والأناضول يوضع تحت الحكم المباشر لفرنسا.

3 ـ فلسطين (عدا حيفا وعكا) توضع تحت إدارة دولية.

4 ـ أراضٍ يمكن إقامة دول عربية فيها:

أ) ـ المنطقة التي تشمل دمشق والشام وحلب والموصل توضع تحت وصاية فرنسا.

ب) ـ الأراضي الممتدة بين فلسطين والعراق وتُسمّى شرق الأردن توضع تحت وصاية بريطانيا.

يتبيّن من بنود هذا الاتفاق مدى إصرار الدول الاستعمارية على تمزيق المشرق العربي وتوزيع مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا، ثم وضع الأسس لمشاريع الدول التي ستقوم على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة. وكانت الحركة الصهيونية قد حصلت من بريطانيا في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 على وعد بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين (وعد بلفور) بينما أخلّت بالوعود التي قطعتها للعرب في أثناء الحرب.

أمّا على المستوى الدولي، فقد حصل بعض التحوّلات المهمة منها: خروج روسيا من الحرب بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 ودخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء.

وفي نهاية عام 1917، فوجىء الرئيس «كليمونصو» بتناقص المخزون الفرنسي ونضوبه قريباً نتيجة إحجام الاحتكار الأميركي عن تزويد فرنسا بهذه المادة. لذلك ناشد كليمونصو الرئيس الأميركي ويلسون للضغط على محتكري النفط الأميركيين كي يستأنفوا إرسال النفط إلى الدول الحليفة في أوروبا. ومما جاء في ندائه:

«... وإذا كان الحلفاء لا يريدون الهزيمة فيجب عليهم أن يؤمّنوا بصورة حتمية الكميات الكافية من النفط للقوّات الفرنسية في معركتها الأخيرة، لأن كل قطرة من النفط

---

(1) د. جورج طعمة: «النفط والعلاقات الدولية»، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 33.

تعادل قطرة من دم أي جندي»[1].

وكان من آثار هذه الأزمة النفطية أن بادرت الحكومة الفرنسية إلى إنشاء هيئة مختصة برئاسة عضو مجلس الشيوخ هنري بيرانجيه (Henry Beranger) دعيت اللجنة العامة للنفط.

ولم تكد الهدنة تُعلن في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى تقدّمت القوّات البريطانية إلى شمال العراق واحتلّت منطقة الموصل الغنية بالنفط خارقة اتفاق سايكس ـ بيكو الذي وضع الموصل تحت الوصاية الفرنسية، فأثار هذا التصرف غضب فرنسا وبدأت مرحلة جديدة من الصراعات والمساومات بين الفريقين من جهة وبينهما وبين أميركا التي دخلت مسرح الصراع على نفط المنطقة من جهة أخرى.

المبحث الثاني:

المطامع الدولية في النفط العربي خلال فترة ما بين الحربين

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تبقَ قوة رئيسية في العالم لا تدرك أهمية النفط الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للأمن العسكري والاقتصادي في المستقبل. فالنفط على حدّ قول السناتور الفرنسي هنري بيرانجيه «كان دم الحرب وسيكون أيضاً دم السلام».

لذلك أصبح النفط بعد الحرب من أهم المسائل التي تركّز حولها النقاش والصراع بين الحلفاء عندما انصرفوا إلى اقتسام المغانم. وهكذا باتت السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين هي الصراع على النفط. وتميّزت هذه الفترة بعودة الخلاف البريطاني ـ الفرنسي على نفط الموصل شمال العراق وما أعقبها من تسويات، ثم دخول الولايات المتحدة الأميركية حلبة المنافسة ومطالبتها بحصة من نفط المنطقة باعتبارها شريكة في الحرب.

المطلب الأول: الصراع البريطاني ـ الفرنسي واتفاقات التسوية

تجدّد الصراع بين الجانبين عندما احتلّت بريطانيا منطقة الموصل النفطية التي كان اتفاق سايكس ـ بيكو قد وضعها تحت الوصاية الفرنسية. وكان الإنكليز يصرّون على تعديل ذلك الاتفاق بدافع السيطرة على هذه المنطقة التي تزخر بثروة نفطية هائلة.

ذكر أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) أنه: «بموافقة الجنرال مارشال القائد العامّ

(1) د. عصام خليفة، صحيفة الديار. المرجع السابق.

لحملة العراق كان على اتصال بَرْقي مع حكومته بشأن ضرورة توسيع نطاق أهداف العمليات الحربية في العراق حتى تشمل ولاية الموصل، وأنه أوضح لها ضرورة احتلال القوات البريطانية لهذه الولاية، سواء كان ذلك قبل إعلان الهدنة أو في وقت إعلانها، بصرف النظر عمّا إذا كانت ستدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي أو ضمن منطقة النفوذ البريطاني، «كما أوضح لها بأنه أياً يكن شكل الحكومة التي ستقوم في العراق في النهاية فإنه من الضروري لها أن تضمّ هذه الولاية بجانب ولايتي البصرة وبغداد، وذلك لأنها تكمّل الهيكل الجغرافي للعراق. . كما أن ثرواتها المتنوّعة ضرورية لكيان العراق الاقتصادي، وفضلاً عن ذلك فهي تمكّن بريطانيا من وضع يدها على مصادرها الضخمة من النفط»[1].

عارضت فرنسا الاحتلال البريطاني لمنطقة الموصل واعتبرته نقضاً لاتفاق سايكس ـ بيكو الذي تمّ الاتفاق عليه بين الدولتين وطالبت بتطبيق الاتفاق نصاً وروحاً.

واستمرّ هذا الخلاف قائماً إلى أن كلّف كليمونصو بيرانجيه مفاوضة الحلفاء من أجل تنظيم سياسة بترولية أوروبية. وفي 21 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1918، انضمّ بيرانجيه إلى حفلة عشاء أقيمت في لانكستر هوس (Lancaster House) في لندن تكريماً لمندوبي الحلفاء في مؤتمر النفط. وكانت الحفلة برئاسة اللورد كيرزون (Lord G.N Gurzon). وعند رفع الكؤوس شرب بيرانجيه نخب (العمل العظيم) الذي قامت به شركات النفط البريطانية والأميركية إبّان الحرب وأضاف: «ليكن حكمنا عادلاً على بعضنا، ولنعترف بأننا عملنا جميعاً بإخلاص لنصبح حلفاء مخلصين ليس في أثناء الحرب فقط، بل أصدقاء إلى الأبد». وختم بيرانجيه كلمته بقوله: «أرفع كأسي لأشرب نخب سياسة الحلفاء النفطية التي تمّ التوصّل إليها نتيجة لاتفاق الحكومات والمؤسسات الصناعية»[2].

كان هذا المؤتمر مناسبة لطرح بيرانجيه إمكان حلول فرنسا محلّ ألمانيا بحيث تصبح هي المالكة لنسبة الـ 25٪ في شركة النفط التركية التي كان من أهدافها استغلال نفط الموصل، إلا أن الإنكليز أصرّوا على ضرورة موافقة فرنسا على تعديل اتفاق سايكس ـ بيكو لجهة ضمّ الموصل إلى منطقة النفوذ البريطاني. وفرنسا لم تكن متمسّكة بالموصل إلا مقابل الحصول على ثلاثة شروط:

---

(1) د. إبراهيم شريف: «الشرق الأوسط»، دار الجمهورية، بغداد 1965، نقلاً عن محمّد السمّاك: «استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة». المرجع السابق، ص 7 ـ 8.

(2) المرجع نفسه، ص 9.

- إعطاء فرنسا حصتها من نفط الموصل.
- دعم بريطانيا لتطبيق اتفاق سايكس ـ بيكو (باستثناء الموصل)، ووقوف الإنكليز إلى جانب فرنسا في حال معارضة أميركا.
- وضع دمشق وحلب تحت الانتداب الفرنسي كما هو الحال بالنسبة إلى الإسكندرون وبيروت. وهذا يعني تخلّي بريطانيا عن دعم فيصل وطموحاته بتوحيد سوريا تحت سلطته[1].

أولاً: اتفاق لونغ ـ بيرانجيه 1919 (Long-Beranger)

في كانون الثاني (يناير) عام 1919، بدأت المفاوضات النفطية بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية، وكانت تتعلّق بالنفط في العراق وروسيا ورومانيا وسائر الحقول المكتشفة أو التي سيجري اكتشافها لاحقاً. وانتهت هذه المفاوضات بوضع الأسس العامّة للسياسة المشتركة بين الدولتين بالنسبة للمصالح النفطية في العالم العربي عامّة والنفط العراقي بشكل خاص.

فمقابل حصول فرنسا على نسبة تتراوح بين 20 و30٪ من النفط العراقي، تعهدت بالموافقة على تسهيل مد خطين من أنابيب النفط عبر الأراضي السورية واللبنانية لنقل النفط من حقول إيران والعراق إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط، مع إعفاء الخطين ومرافقهما من الرسوم والضرائب، كما وافقت أيضاً على إشراك بريطانيا في استغلال حقول الجزائر.

وفي نيسان (أبريل) وقّع كل من هنري بيرانجيه (مستشار اللجنة الفرنسية العامّة للنفط) وولتر لونغ (وزير المستعمرات والنفط البريطاني) على مشروع الاتفاق.

لكن فرنسا عادت بعد ذلك وسحبت موافقتها على مد الخطّين، فردّت بريطانيا عليها بإلغاء اتفاق لونغ ـ بيرانجيه. أثار هذا الأمر غضب فرنسا إلى حد أنها حاولت الاتفاق مع تركيا على إقامة دولة كردية مستقلة في مناطق النفط في شمال العراق. وفي أواخر عام 1919 تمّ الاتفاق على إحلال فرنسا محلّ ألمانيا في شركة البترول التركية بحيث حصلت على 25٪ مقابل موافقتها مجدداً على مدّ الأنابيب[2]. غير أن هذا الاتفاق لم يُطبّق فعلياً بسبب تشابك العلاقات بين فرنسا وبريطانيا من جهة وبين كل من هاتين الدولتين والعرب واليهود والأتراك من جهة أخرى.

---

(1) د. عصام خليفة: «النفط العربي في معترك الصراع الدولي ـ خلفية تاريخية» رقم (2)، صحيفة الديار، في 18 آب (أغسطس) 1990.

(2) د. جورج طعمة، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 33.

ثانياً: اتفاق سان ريمو النفطي 1920 (San Remo)

في نيسان (أبريل) عام 1920، توصّل الفرنسيون والإنكليز إلى عقد اتفاق بينهما سُمي باتّفاق «سان ريمو» تناول جملة قضايا ومن ضمنها مسألة النفط في الشرق الأوسط. ويستند هذا الاتفاق إلى مبادىء التعاون الودّي والمعاملة بالمثل في تلك الأقطار التي يمكن أن يكون من المفيد لكلا البلدين توحيد المصالح النفطية فيها. وبموجب هذا الاتفاق تمّ إقرار التوزيع الجديد لرأسمال شركة البترول التركية: (47,75٪ لشركة البترول الإنكليزية - الإيرانية، و22,5٪ لمجموعة شل، و25٪ لشركة البترول الفرنسية، و5٪ لغلبنكيان). وأكّدت فرنسا ما سبق أن تعهدت به من تسهيل مد خطوط الأنابيب، كما تعهدت الدولتان بأن تراعي كل منهما للأخرى في إعطاء حصة من موارد النفط التي قد توجد في مستعمراتها. وأكّد الاتفاق على حق شركة البترول التركية دون سواها في تنمية واستثمار الموارد النفطية في بلاد ما بين النهرين التي أقرّت فرنسا بسيادة بريطانيا عليها وبالأخص منطقة الموصل. وهذا يعني أن قيام أي شركة خاصة باستغلال وتطوير حقول النفط في تلك المنطقة تبقى تحت الرقابة البريطانية[1].

وهكذا فإن اتفاق سان ريمو أتاح لفرنسا إمكان الحصول على النفط بشكل منتظم ودائم، كما ثبّت مركز بريطانيا النفطي في المشرق العربي من خلال الدعم الرسمي من قبل حكومتي بريطانيا وفرنسا. لكن هذا الاتفاق أثار قلق الولايات المتحدة الأميركية ودفعها إلى الاهتمام بالنفط العربي. فكيف كان رد الفعل الأميركي؟.

المطلب الثاني: الاهتمام الأميركي بالنفط العربي وسياسة الباب المفتوح

لا يمكن بحث علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالعالم العربي وخاصّة بلدان المشرق منه بمعزل عن مسألة النفط. لكن الشركات الأميركية لم تبدِ اهتماماً بنفط المنطقة قبل عام 1920 لسببين: الأول ضخامة الاحتياطي المكتشف في أراضيها والذي تدفق عام 1907 في ولاية أوكلاهوما، والثاني احتكار عمليات التنقيب عن النفط من قبل الدول الأجنبية الأخرى التي كانت تتمتّع بنفوذ واسع في السلطنة العثمانية[2].

---

(1) المرجع السابق. Daniel Yergin, «The Prize», PP. 189-190.
وأيضاً: د. عصام خليفة. المرجع السابق.

(2) كتاب «السياسة الأميركية والعرب»، وضع مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص 27.

بعد عام 1920، بدأت شركات النفط الأميركية تهتمّ اهتماماً كبيراً باحتياطي النفط الخارجي وبالأخص نفط المنطقة العربية، يدفعها إلى ذلك عوامل عدة منها: النقص المتوقّع في احتياطي النفط الأميركي، والتخوّف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي إلى جانب ارتفاع حاجة الدول الكبرى للنفط بعد الحرب العالمية الأولى. كل هذه العوامل دفعت بشركات النفط الأميركية للبحث عن امتيازات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وأقنعت الحكومة الأميركية بتقديم الدعم لها بشتّى الوسائل[1].

وهكذا دخلت الولايات المتحدة حلبة الصراع النفطي مع بريطانيا على محورين: الأول صراع على نفط فلسطين والعراق في العشرينات، والثاني صراع على نفط الجزيرة العربية في الثلاثينات.

أولاً: الصراع الأميركي ـ البريطاني على نفط فلسطين والعراق

ظلّت الولايات المتحدة الأميركية تراقب عن كثب ما جرى بين حليفتيها بريطانيا وفرنسا من صراع سياسي على نفط فلسطين وشمال العراق. وما كاد الطرفان يوقّعان اتفاق (سان ريمو) في 24 نيسان (أبريل) عام 1920، حتى واجه معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة التي اعتبرته محاولة بريطانية ـ فرنسية للسيطرة على الثروة النفطية الموجودة في أراضي الدولة العثمانية المهزومة. كما رأت فيه تنكّراً لحقوق الأميركيين الذين قدّموا للحلفاء الدعم والمساندة إبّان الحرب. وقد ظهرت الاحتجاجات الأميركية على هذا الاتفاق من خلال الرسائل والمذكّرات الرسمية المتبادلة بين اللورد كرزون (Curzon) وزير خارجية بريطانيا وكل من السفير البريطاني في واشنطن السير أ. غيدس (A. Geddes) والسفير الأميركي في لندن.

وتضمنت مذكرة السفير الأميركي في لندن إلى اللورد كرزون في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) 1920 الادّعاءات التالية[2]:

أ ـ إن البريطانيين والفرنسيين خرقوا «مبدأ الباب المفتوح» الذي يمنح دول مؤتمر الصلح في فرساي (باريس) فرصاً متساوية.

ب ـ إن الحلفاء مدينون بانتصارهم لمشاركة الولايات المتحدة في الحرب إلى جانبهم وأنه لا بد من مكافأتها على ذلك.

---

(1) المرجع السابق، ص 28.

(2) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 10.

ج - إن الولايات المتحدة تشكّك في سلامة سيطرة بريطانيا على شركة النفط التركية على أساس مبادىء القانون الدولي. أي إن امتياز هذه الشركة قد منحه السلطان العثماني لشركة بريطانية بالمناصفة مع البنك الألماني عام 1914 دون مصادقة مجلس المبعوثان (البرلمان) عليه.

ونفى كرزون في ردّه على المذكرة الأميركية في آب (أغسطس) 1920 أن تكون بريطانيا استغلّت مصادر النفط في المناطق العربية الواقعة تحت الانتداب إلا بالقدر الذي تتطلّبه الحاجات الحربية. وقال الوزير البريطاني إن نصيب بلاده من مجموع إنتاج النفط في العالم لا يتجاوز 4,5٪، بينما تسيطر الولايات المتحدة على 80٪ من الإنتاج العالمي. لذلك لا يحق للولايات المتحدة طلب تضمين صك الانتداب على البلدان العربية نصاً يسمح لجميع الأمم استغلال حقول النفط في تلك البلاد، لأن هذا الحق محصور بالدول الموقّعة على ميثاق عصبة الأمم. أما بالنسبة لانتصار بريطانيا في الحرب، فقد كان قرار الحرب قراراً بريطانياً محضاً وبالتالي فإن لها الحق في الاستفادة من المغانم[1].

في هذه الأثناء، تمّ تشكيل تكتّل من شركات النفط الأميركية سُمي بـ «الشقيقات السبع»[2] لمواجهة الشركات البريطانية في منطقة ما بين النهرين الغنية بالنفط. وبدأت مرحلة من المفاوضات والمساومات تركّز الخلاف فيها حول مطالبة الولايات المتحدة بإلغاء مبدأ الانفراد البريطاني - الفرنسي بنفط تلك المنطقة وإحلال سياسة الباب المفتوح محلّه. وبعد مناقشات طويلة تقدّم «غلبنكيان» (الوسيط الأرمني) بمشروع لإعادة توزيع الحصص في شركة البترول التركية التي تشكّلت بعد موافقة البريطانيين على النحو التالي:

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه المذكرات والمراسلات بين الجانبين الأميركي والبريطاني، راجع كتاب توفيق الشيخ: «البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية»، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن 1988، ص 36 - 44.

(2) «الشقيقات السبع» هي الشركات النفطية الكبرى التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير لعقود حتى الستينات وهي: تكساكو الأميركية، نيوجرسي (اكسون) الأميركية - موبيل أويل الأميركية - جلف أويل الأميركية - سوكال الأميركية - برتش بتروليوم البريطانية، وشركة شل الهولندية - البريطانية. ويمكن القول بأن «الشقيقات السبع» قد أغلقت الباب أمام منافسيها طيلة فترة ما بين الحربين.

شركة البترول الإنكليزية ـ الإيرانية	٪23,75
مجموعة شل الهولندية	٪23,75
شركة البترول الفرنسية	٪23,75
المجموعة الأميركية	٪23,75
غلبنكيان	٪5,00

وقد تغيّر اسم شركة البترول التركية عام 1929 لتصبح شركة نفط العراق (I.P.C).

أطلق الشركاء على هذه الاتفاقية الجديدة اسم **اتفاقية الخط الأحمر**. وتعود التسمية إلى المشروع الذي قدمه المندوب الفرنسي في أثناء المباحثات وتضمّن خريطة لأملاك الدولة العثمانية رُسم عليها خط أحمر يطوّق العراق وشبه الجزيرة العربية (باستثناء الكويت) وفلسطين ولبنان وسوريا. واقترح المندوب الفرنسي أن توافق الشركات الأعضاء في هذه الاتفاقية على أن شركة النفط التركية تحتكر حقوق استثمار النفط في المنطقة المحاطة بالخط الأحمر، وأنه لا يحق لأي عضو بمفرده التنقيب أو الحصول على امتياز في هذه المنطقة دون إعلام بقية الأعضاء والعمل في إطار شركة البترول التركية.

في البداية عارضت الولايات المتحدة هذا الاتفاق باعتباره مخالفاً لمبدأ الباب المفتوح التي تتمسّك به. ولكن بعد أن أعلنت بريطانيا تعاونها مع الشركات الأميركية، وافقت الولايات المتحدة وتمّ التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر في تموز (يوليو) عام 1928[1].

وما كاد الصراع الأميركي ـ البريطاني على نفط بلاد ما بين النهرين ينتهي بموجب هذا الاتّفاق، حتى بدأ بين الطرفين صراع آخر في شبه الجزيرة العربية بعد أن ظهرت بوادر النفط في أراضيها.

ثانياً: النزاع الأميركي ـ البريطاني على نفط الجزيرة العربية

أيقنت المستعمرات البريطانية في الخليج بوجود كميات هائلة من النفط فيها، ففرضت بريطانيا على الحكام العرب في هذه المنطقة توقيع اتّفاقات تمنعهم من إعطاء حقوق التنقيب لأي شركة غير بريطانية قبل موافقة المقيم السياسي البريطاني. وقد وقّع على هذه الاتّفاقات كل من شيخ الكويت عام 1913، وشيخ البحرين عام 1914، وعبد العزيز آل سعود، سلطان نجد آنذاك، عام 1915.

(1) توفيق الشيخ. المرجع السابق، ص 48 ـ 50.

وعلى الرغم من هذه الاتّفاقات، فقد تمكّنت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) الأميركية عام 1928 من شراء امتياز شركة غولف (Gulf Company) في البحرين. وعرقلت بريطانيا تنفيذ هذه الصفقة بحجة أنه لا يحق لشركة غير بريطانية أن تعمل في البحرين ما لم تكن مسجّلة في بريطانيا ومعظم مالكيها ومديريها من البريطانيين. وبعد نقاش حادّ دار بين حكومتي البلدين، اضطرت الشركة الأميركية للتحايل على القانون والاتفاق مع شركة كندية للتغطية. وباشرت الشركة بحفر أول بئر في أيار (مايو) 1932.

وفي الكويت، استخدمت الشركات الأميركية الأسلوب نفسه وحصلت على أول امتياز لها عام 1925. ولم توافق بريطانيا على هذا الامتياز لأنه يحدّ من الشروط التي فرضتها على مشيخات الخليج بموجب اتفاقات الحماية. وأثار هذا الأمر غضب الولايات المتحدة الأميركية فوجّهت إلى الخارجية البريطانية مذكّرة شديدة اللهجة، وكادت العلاقات الدبلوماسية تنقطع بينهما لو لم توافق بريطانيا مكرهة على مشاركة أميركا في نفط الكويت. وفي عام 1934 تأسست شركة النفط الكويتية باعتبارها شركة مسجّلة في بريطانيا يملكها بريطانيون وأميركيون معاً، وبدأت أعمال الحفر عام 1936 ولم يظهر النفط إلا بعد سنتين من التنقيب والحفر بحيث أصبحت الكويت فيما بعد من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم[1].

وكان اكتشاف النفط في البحرين مؤشّراً لوجوده في السعودية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني بموجب اتفاق 1915. وفي عام 1931، أوفدت الولايات المتحدة شارلز كراين (Charles Grane) عضو لجنة (King Grane) التي كان من أهدافها التحقق من رغبات السكان العرب في مستقبلهم السياسي، لإقامة علاقات ودية مع شعوب المنطقة. ثم تبعه كارل تويتشل (Carl S. Twitchell) الذي أجرى أول مسح لإمكانات السعودية النفطية توصّل من خلاله إلى التأكد من وجود كميات ضخمة من النفط. وعرض تويتشل الأمر على الملك عبد العزيز بن سعود طالباً إعطاء امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة أويل أوف كاليفورنيا الأميركية. وكان الملك في ذلك الوقت بحاجة ماسّة إلى المال بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، فجرت بين الطرفين مشاورات ومناقشات حول المبلغ الذي يمكن أن تدفعه الشركة مقابل منحها الامتياز.

وعندما وصلت أنباء البعثة الأميركية إلى المسؤولين البريطانيين في شركة نفط العراق ثارت ثائرتهم وقرّروا مواجهة الاختراق الأميركي المفاجىء، فأرسلوا مندوبين عن الشركة

---

(1) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 12.

للتفاوض مع ابن سعود وإقناعه باستبعاد الأميركيين ومنح الشركة البريطانية حقوق التنقيب. والواضح أن هدف البريطانيين في صراعهم مع شركة ستاندرد الأميركية لم يكن من أجل استثمار الامتياز السعودي بل من أجل إبعاد الأميركيين عن منطقة الشرق الأوسط.

واستمرّ الصراع بين مبعوثي الشركتين الأميركية والبريطانية على كسب الامتياز إلى أن وافق الملك عبد العزيز بن سعود على العرض المقدّم من قبل الشركة الأميركية التي حصلت على امتياز إنتاج النفط السعودي في عام 1933. ويقول توفيق الشيخ:

«إن الثمن الذي عرضه الأميركيون مقابل حصولهم على الامتياز، كان الورقة الحاسمة في المفاوضات. وكان إغراء الملك المحتاج للمال هو المحور الأساس الذي دار عليه الصراع، فقدّم الوفد الأميركي عرضاً يتضمن قرضاً عاجلاً قدره 30 ألف جنيه استرليني ذهباً وأجرة سنوية قدرها 5000 جنيه، إضافة إلى 20 ألف جنيه كقرض تدفعه الشركة للملك بعد ثمانية عشر شهراً من توقيع الاتفاقية، في حين كان المبعوث البريطاني عاجزاً عن تقديم عرض بهذا الحجم»[1].

وهكذا وبعد أن استُبعدت شركات النفط الأميركية طيلة ما بعد الحرب العالمية الأولى عن استثمار نفط الشرق الأوسط، أصبحت منذ بداية الحرب العالمية الثانية تسيطر على 15 في المئة من إنتاج النفط في هذه المنطقة. وباستثناء السعودية، فإن الشركات الأميركية لم تستطع الحصول على أي امتياز نفطي إلا عبر وزارة الخارجية الأميركية وتدخّلاتها المباشرة.

المبحث الثالث:

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: الوضع الدولي بعد الحرب

إذا كان النفط في المشرق العربي قد استدعى اهتمام الدول الكبرى في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وإذا كانت الخريطة السياسية للمنطقة قد رُسمت وفقاً للمصالح النفطية لتلك الدول، فإن الحرب العالمية الثانية جاءت لتثبت مجدداً أهمية النفط الاستراتيجية وتعاظم دوره في حياة الأمم.

في الحرب الأولى، كان دور النفط العربي في العمليات الحربية محدوداً لأنه لم يكن

---

(1) توفيق الشيخ. المرجع السابق، ص 92.

قد اكتُشف بعد في البلدان العربية على نطاق واسع. أما في الحرب الثانية، فقد قام النفط بدور بارز في حسم المعارك لمصلحة الحلفاء، وكان ذلك باعثاً قوياً لإدراك الشعوب العربية لأهمية ثروتها النفطية. ولقد بات واضحاً أن مركز الثقل في صناعة النفط العالمية انتقل من نصف الكرة الغربي إلى قلب العالم العربي، وأن من يملك هذه الموارد يمسك بزمام السياسة الدولية.

تنبّهت الولايات المتحدة الأميركية لهذا الأمر، وبعد أن كانت سياستها الخاصة بالمنطقة العربية حتى إعلان الحرب العالمية الثانية مبنية على أساس حماية حقوقها التجارية وعدم التورّط سياسياً في بلاد اعتبرتها منطقة نفوذ أوروبي، أخذت منذ دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء تبحث لنفسها عن سياسة جديدة تجاه المنطقة. وقد بدأت هذه السياسة بتقديم الإمدادات والخدمات العسكرية والمدنية اللازمة لبلدان تلك المنطقة، كما زادت من حجم وجودها العسكري في الخليج لمدّ القوات السوفياتية بالعون عبر إيران. وكان لهذا الوجود العسكري الأميركي في الخليج مغزاه الخاص، بحيث استطاعت الولايات المتحدة من خلاله دعم مصالحها النفطية في السعودية والبحرين والتطلّع نحو أقطار الجزيرة العربية الغنية بالنفط بعد أن بدأ مخزونها النفطي بالانخفاض. لذلك أعلن الرئيس الأميركي روزفلت عام 1943 «أن السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي الأميركي»[1].

أدّى اهتمام أميركا بنفط السعودية والمنطقة إلى تزايد فرص الاحتكاك بالإنكليز حيث جرت بينهما محادثات طويلة لا تخلو من التوتّر والصراع. لكن بريطانيا أدركت أنه لا يمكن تجاوز المصالح الأميركية في المنطقة، لا سيّما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة ذات نفوذ اقتصادي وعسكري لا يستهان به. وفي الوقت نفسه بدأت الدول العربية المنتجة للنفط تتنبّه إلى خطورة الأسلوب الذي تنتهجه شركات النفط العالمية في استغلالها للنفط العربي في ظل عقود الامتياز الجائرة المفروضة من جانب واحد. وكانت هذه الشركات النفطية قد واجهت في فنزويلا مشكلة المطالبة بالتأميم واضطرت إلى التفاهم مع الحكومة على تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح. وخشيت هذه الشركات أن تنتقل هذه المطالبة إلى منطقة الشرق الأوسط فيما بعد.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الولايات المتحدة وبريطانيا تدركان المتغيّرات

---

(1) د. رؤوف عباس: «أميركا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، مقال في كتاب «السياسة الأميركية والعرب». المرجع السابق، ص 37.

المحتملة. لذلك حاولت الدولتان أن تضعا خطة مشتركة لمواجهة الموقف بعد الحرب. وجرت بين الجانبين مشاورات طويلة امتدت بين عامي 1944 ـ 1945، وانتهت بتوقيع اتفاق نفطي أنجلو ـ أميركي يستهدف دعم وتنسيق المصالح النفطية للبلدين في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق. وقد نصّ هذا الاتفاق على المبادىء التالية[1]:

1 ـ يجب أن يقوم استغلال الموارد النفطية على أساس المساواة والترشيد في جميع المناطق التي تحتوي على ثروات نفطية.

2 ـ تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على الامتيازات النفطية، ولكن يتعيّن في الوقت عينه احترام قدسيّة عقود الامتياز السارية، وعدم التعرّض للحقوق التي تخوّلها تلك العقود لأصحابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3 ـ يجب أن يكون من حق الشعوب والأمم الحصول على الموارد النفطية بسهولة وعلى أساس المنافسة الحرة وعدم التمييز بين الشعوب.

4 ـ يجب ألاّ تضع الشركات أو الحكومات العراقيل أمام خطط التوسع في استغلال الموارد النفطية أو تطويرها على نطاق واسع.

غير أن هذا الاتفاق لم يُوضع موضع التنفيذ لعدم موافقة الكونغرس الأميركي عليه تحت ضغط الشركات الأميركية المستقلة. وبذلك لم تلتزم أميركا بشيء نحو بريطانيا، بل راحت تفرض سياستها الخاصة للسيطرة على المنطقة العربية وثرواتها النفطية. وهكذا تمكّنت الشقيقات السبع من تقسيم المنطقة نفطياً رغم السيطرة البريطانية السياسية والعسكرية عليها حتى الخمسينات، وحصلت على عقود الامتياز التي غطّت كل المنطقة تقريباً، وهي عقود مجحفة بكل ما في الكلمة من معنى.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور، برزت معادلات جديدة على المسرح الدولي كان لها أثر مهم في تطور أحداث المنطقة، لا سيّما ما يتعلّق منها بمسألة النفط. ومن أبرز هذه المتغيّرات: تراجع النفوذ الأوروبي وخاصة البريطاني عن المنطقة العربية وتعاظم النفوذ الأميركي اقتصادياً وعسكرياً، بالإضافة إلى قيام دولة إسرائيل عام 1948 وبروز حركة التحرر الوطني، ثم ظهور الاتحاد السوفياتي كقوّة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة على مسرح الصراع الأيديولوجي أو ما كان يُسمى بـ «الحرب الباردة» التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة.

(1) السياسة الأميركية والعرب. المرجع السابق، ص 43 وما يليها.

في كل هذه التطوّرات كان للنفط العربي دور بارز في عملية الصراع، فكيف كان موقع النفط في استراتيجية الصراع الأميركي ـ السوفياتي خلال فترة الخمسينات والستينات؟

المطلب الثاني: موقع النفط العربي في الصراع الأميركي ـ السوفياتي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تعد الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، أقوى دول العالم، فقد ظهرت قوّتان عالميتان جديدتان: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

وأصبح عالم ما بعد الحرب ثنائي القطبية بعد أن كان قبل الحرب العالمية الثانية متعدّد الأقطاب. وهذا يعني أن العالم انقسم إلى معسكرين: غربي بقيادة واشنطن، وشرقي بزعامة موسكو.

ومع هذا الانقسام، اتضح أن التحالف الكبير الذي قام بين (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) من جهة وبين الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، كان تحالفاً مصلحياً وموقتاً ضد العدوّ المشترك ألمانيا. لذلك انهار هذا التحالف بعد سقوط ألمانيا ليحلّ محله صراع على النفوذ بين القوّتين العظميين عُرف بالحرب الباردة. ومن الطبيعي أن يمتد هذا الصراع إلى منطقة الشرق الأوسط وقلبها العالم العربي لسببين رئيسيين: موقعها الجغرافي المميّز وثروتها النفطية الهائلة. ولا عجب أن يصبح النفط عنصراً من عناصر هذا الصراع بل هدفاً من أهدافه، فقد أثبتت هذه المادة الاستراتيجية أنها مصدر القوة العسكرية والاقتصادية في العالم.

ألم يكن النفط العربي وراء خطة مارشال لإنهاض أوروبا بعد الحرب؟ ولو لم يكن النفط في حوزة الحلفاء لما استطاعوا الانتصار في المعارك. لقد قيل: «إن البترول هو المحرّك الجبّار للقوة الأميركية التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر، وتقدمت إلى قيادة العالم حتى بلغت أوج صعودها عند منتصف القرن العشرين»[1].

وانطلاقاً من ذلك، أصبح النفط عنصراً من عناصر استراتيجية الصراع بين الدولتين العظميين. فالولايات المتحدة الأميركية في سعيها نحو السيطرة على النفط العربي تهدف إلى ضمان أمنها القومي وهيمنتها الاقتصادية على العالم، أمّا الاتحاد السوفياتي في تصدّيه للسيطرة العالمية الأميركية، فيحاول الإمساك بهذا السلاح أو على الأقل منع التحكّم فيه

(1) د. محمّد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 198.

من جانب الولايات المتحدة[1].

فكيف كان دور النفط العربي في السياسة الأميركية والسوفياتية خلال حقبة الخمسينات والستينات؟

أولاً: النفط العربي والسياسة الأميركية

دخلت أميركا السياسة في العالم العربي عبر منابع النفط، وهذا يعني أن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية لا يمكن تحديدها بمعزل عن هذه المادة الاستراتيجية التي تعاظمت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية في ذلك الوقت حاجتها المتزايدة للنفط العربي لتعويض نقص المخزون الوطني الذي استُهلك جزء كبير منه في المجهودات الحربية. لذلك استطاعت كما رأينا توسيع مصالحها النفطية على حساب مصالح بريطانيا وفرنسا اللتين اعتراهما الضعف بعد الحرب. لكن هذه المصالح تحتاج إلى حماية ضد التهديدات الداخلية والخارجية التي تمثّلت بظهور حركة التحرّر الوطني والتطلّع السوفياتي نحو المنطقة.

لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى تطويق منطقة الشرق الأوسط بأحلاف ومعاهدات ومواثيق متعددة. كما عمدت إلى زرع إسرائيل، حارسها الأمين، في قلب العالم العربي. وكل ذلك من أجل حماية النفط الذي أصبح هدفاً استراتيجياً ثابتاً في سياستها الشرق أوسطية. وهنا لا بد لنا من استعراض سريع لهذه السياسة وما نتج عنها من أحلاف نظراً لعلاقتها السببية بالموضوع.

1 ـ مبدأ ترومان

هذا المبدأ هو بيان سياسي أعلنه الرئيس الأميركي هاري ترومان (Harry S. Truman) في مطلع عام 1947 يُلزم فيه الولايات المتحدة تحمّل مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ بها مصالحها النفطية[2]. وتنفيذاً لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدّمها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول باستراتيجيتها العامّة المعادية لسياسة التوسّع السوفياتي.

---

(1) د. حامد عبد الله ربيع: «البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة». المرجع السابق، ص 167.

(2) توماس أ. بريسون: «العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط (1784 ـ 1975)»، ترجمة دار طلاس ـ دمشق 1985، ص 327.

وجاء هذا المبدأ كردّ على سياسة التدخّل السوفياتي في إيران وتركيا واليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي إيران حاول السوفيات إقامة جمهوريتين مواليتين لهم على الحدود السوفياتية ـ الإيرانية، والحصول على امتيازات نفطية واقتصادية. واعتبر الأميركيون هذه الخطوة تهديداً لأمنهم القومي، ممّا دفعهم إلى مطالبة السوفيات بسحب قواتهم من تينك المنطقتين، لكن السوفيات لم يفعلوا ذلك إلا بعد التهديد الذي وجهه الرئيس ترومان إلى ستالين باستعمال القوة.

وما جرى في إيران جرى في اليونان، حيث حاول السوفيات الهيمنة عليها والتحكّم في المضائق التركية، الأمر الذي اعتبره الأميركيون تهديداً لأمنهم ومصالحهم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط فسارعوا إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى كلا البلدين بغية مواجهة التحرّكات السوفياتية.

وما يهمّنا في هذا السياق، أن سياسة الولايات المتحدة عبر مبدأ ترومان كان من أهم دوافعها حماية مصالحها النفطية ومحاصرة النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط. لقد قام النفط إلى جانب الاعتبارات الاستراتيجية بدور مهم في السياسة الخارجية الأميركية المؤيِّدة لإيران خلال تلك الفترة. كما أن المساندة الأميركية لتركيا واليونان ضد التوسع السوفياتي تصبّ أيضاً في خانة الدفاع عن آبار النفط وخطوط نقله. وقد أوضح وزير الخارجية الأميركية في عهد ترومان أمام لجنة العلاقات الخارجية: «أنه في حال سيطر الاتحاد السوفياتي على اليونان وتركيا، فإن بقيّة الدول الأخرى في المنطقة سوف تسقط أيضاً. وسوف تخسر الولايات المتحدة الدخول عبر خطوط النقل والمواصلات الاستراتيجية كما ستخسر مصادر البترول الذي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا»[1].

كان التطبيق الأمثل لمبدأ ترومان في الشرق الأوسط هو إنشاء دولة إسرائيل ودعمها المستمر من قبل الولايات المتحدة لبقائها واستمرارها كخط دفاع أول لحماية مصالحها النفطية ضد الخطر السوفياتي وقوى التحرر العربي. وتجسَّد المبدأ أيضاً في مساعي أميركا لربط المنطقة بسلسلة من الأحلاف والتكتلات ومعاهدات الدفاع المشترك[2]، كان أولها «البيان الثلاثي» الذي أصدرته كل من أميركا وبريطانيا وفرنسا في عام 1950، وربطت فيه إرسال السلاح إلى دول المنطقة بالموافقة على السير في سياستها الاستعمارية والابتعاد عن

(1) توماس أ. بريسون. المرجع السابق، ص 357.
(2) أحمد المصري: «الاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط ـ المنطق النظري والتطبيقات العملية»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، كانون الثاني (يناير) 1982، ص 74.

الاتحاد السوفياتي. وبعد أن رفضت الدول المعنيّة هذا الشرط، تقدم الأميركيون باقتراح إنشاء قيادة شرق أوسطية (منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط) في عام 1951. ولكن معظم الدول العربية رفض الاقتراح واعتبره وسيلة لربط المنطقة بالاستعمار الغربي. وبعد فشل هذا المشروع، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة «حلف بغداد» في 24 شباط (فبراير) 1955، الذي كان مؤلفاً في الأساس من تركيا والعراق وبريطانيا ثم انضمّت إليه تباعاً باكستان وإيران، واكتفت الولايات المتحدة بدور المراقب لاعتبارات محلية. وقد سقط حلف بغداد أيضاً نتيجة معاداة العرب للغرب ومعارضة الاتحاد السوفياتي لهذا الحلف الذي اعتبره طوقاً يحدّ من توسّعه في المناطق المتاخمة لحدوده، وشرع يحثّ البلدان العربية على الابتعاد عن الأحلاف الغربية المشبوهة(1).

أما الولايات المتحدة فكان همّها الوحيد إقناع الشعوب العربية بخطر التوسّع السوفياتي، إلا أن غالبية البلدان العربية كانت تخشى إسرائيل أكثر من خشيتها السوفيات، وعندما هاجمت إسرائيل الجيش المصري في غزة في 28 شباط (فبراير) عام 1955، طلب الرئيس عبد الناصر السلاح من الولايات المتحدة إلاّ أنها رفضت الطلب. عندها سارع إلى عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا بمساندة سوفياتية.

وكردّ فعل على هذه الصفقة وعد جون فوستر دالاس (Jhon Foster Dallas) وزير الخارجية الأميركية حينذاك بتمويل مشروع السد العالي في مصر علّ هذا الوعد يساهم في إبعاد مصر عن النفوذ السوفياتي. إلا أن الولايات المتحدة ما لبثت أن تراجعت عن وعدها بسبب اعتراف مصر بالصين الشيوعية، وكذلك نتيجة الضغوط الصهيونية الموالية لإسرائيل في أميركا.

وردّت مصر على هذا الموقف بتأميم شركة قناة السويس في 26 تموز (يوليو) 1956. والمعروف أن قناة السويس كانت تتحكّم في عبور ما لا يقلّ عن 40٪ من إجمالي الواردات النفطية المتجهة نحو أوروبا الغربية.

لذلك قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالهجوم على مصر في 29 ـ 30 تشرين أول (أكتوبر) 1956 وهو ما عُرف بـ «حرب السويس». لكن الموقف الأميركي كان ضد التدخل العسكري في أزمة السويس، وهي خطوة تكتيكية اتخذتها الإدارة الأميركية يقيناً منها بأن العمل العسكري من شأنه أن يقوّي موقف عبد الناصر والسوفيات في المنطقة.

---

(1) Wynfred Joshua: «Soviet Penetration into the Middle East», Strategy Papers, 4, New York, National Strategy Information Center, 1970, P. 7.

إزاء هذا الوضع عملت الولايات المتحدة على إيقاف الهجوم وسحب القوات المعتدية من السويس. وهكذا جاء فشل العدوان الثلاثي إيذاناً بنهاية النفوذ الاستراتيجي لكل من بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، وحلول الولايات المتحدة كوصي على المصالح الغربية في تلك المنطقة[1].

كان من نتائج حرب السويس اشتداد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي وتعاظُم النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية. وخوفاً من أن تتكرّر مثل هذه الأزمة، استمرّت الإدارة الأميركية في سياستها المناهضة للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط فاتّهم الرئيس إيزنهاور السوفيات بافتعال أزمة السويس وقال:

«إن لقادة الاتحاد السوفياتي كما للرومان من قبل، أطماعاً في الشرق الأوسط... كان الهدف السوفياتي ببساطة، سياسة الطاقة: السيطرة على النفط وإغلاق القناة وتفجير أنابيب النفط في الشرق الأوسط، ومنها إضعاف الحضارة الغربية بصورة تلحق الخطر»[2]. مع تزايد حجم إمدادات الأسلحة السوفياتية إلى مصر، انتهجت الولايات المتحدة سياسة مزدوجة: اقتصادية وعسكرية. فعلى الصعيد الاقتصادي أُعلن عن مشروع أميركي يرمي إلى إنشاء «وكالة تنمية موارد الشرق الأوسط» تتولّى تقديم القروض لدول المنطقة، بما فيها إسرائيل لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحتاج إليها. واشتُرط لتنفيذ هذا المشروع موافقة الدول العربية على استيعاب الفلسطينيين المقيمين في أراضيها وقبول التعايش السلمي مع إسرائيل. كما أعلن مخططو المشروع أن «القومية العربية»، أو «الناصرية» كما أسموها، هي شرّ لا ينبغي مهادنته. لكن الدول العربية رفضت المشروع. وفي الوقت الذي طُرح فيه هذا «الحلّ الاقتصادي»، طُرح «حل عسكري» من خلال «مبدأ إيزنهاور». فما هو مضمون هذا المبدأ؟ وما هو دوره في حماية مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة؟.

2 ـ مبدأ إيزنهاور

بعد انتهاء أزمة السويس وفي إطار السياسة الأميركية الهادفة إلى منع التغلغل السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، أُعلن في 5 كانون الثاني (يناير) 1957 عن مبدأ إيزنهاور الذي وافق عليه الكونغرس وخوّل الرئيس الأميركي سلطة تقديم مساعدات عسكرية، بما في

---

(1) لمزيد من التفصيل حول أزمة السويس وتطوراتها، راجع: توماس أ. بريسون. المرجع السابق، ص 465 ـ 499.

(2) نقلاً عن توماس أ. بريسون. المرجع السابق، ص 505.

ذلك استخدام القوات المسلحة الأميركية، إلى أيّ دولة أو مجموعة دول في المنطقة لضمان حماية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي عند تعرّضها لأي عدوان مسلح من أيّ دولة تسيطر عليها الشيوعية[1].

كان هذا المبدأ بمثابة تحذير موجّه بصورة خاصة إلى الاتحاد السوفياتي لمنعه من التدخل في الشرق الأوسط وإرباك مصالح أميركا الاقتصادية والاستراتيجية. ومما لا شك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمّة يمثّل محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية في المنطقة عقب فشل حلف بغداد والهزيمة السياسية للحلفاء في حرب السويس. وانطوى المبدأ أيضاً على عزم أميركا على ملء «فراغ القوة» الذي نجم عن انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي، وذلك بغية تأمين الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط وإبعاد التدخل السوفياتي عنها.

ورفضت مصر هذا المشروع، وأعلن عبد الناصر أن الهدف منه هو إدخال بعض الدول العربية في تجمّع واحد مع إسرائيل تقوم فيه أميركا بدور الموفّق والمنسّق في جميع النواحي العسكرية، وتبنّت سوريا الموقف المصري، ولكن السعودية والأردن وليبيا ولبنان أعلنت قبول المشروع. ولاحظ جون كندي أن هذا المبدأ القصير النظر الذي يقوم على التدخل لم يقابَل بتأييد يُذكر في الوطن العربي، وقال:

«إن رفض تمويل السدّ العالي، ومفهوم حلف بغداد، ومبدأ إيزنهاور الذي يقابَل بالرفض في كل بلد، كل ذلك في نظري يمثّل لحظات غير سعيدة للسيد دالاس في الشرق الأوسط»[2].

أدّى مبدأ إيزنهاور إلى شقّ الصف العربي بين مؤيّد ومعارض، ورأت الولايات المتحدة ضرورة إبقاء الدول المنتجة للنفط خارج نطاق أي تقارب عربي، ولو باستخدام القوة إذا لزم الأمر.

وكان أول تطبيق لهذا المبدأ في الأردن عام 1957 حيث زوّدته أميركا بالمعونات العسكرية والاقتصادية بناءً على طلبه وبحجة أنه يتعرّض لمؤامرة شيوعية[3]. كما قامت في

(1) Edward N. Krapels: «The Commanding Heights: International Oil in a Changed World». International Affair, Vol. 69, No. 1, Jan. 1993, The Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, P. 73.

(2) John Kennedy: «The Strategy of Peace», New York, Popular Library, 1961, P. 261.

(3) كان الأردن عام 1957 يعاني عدم الاستقرار السياسي نتيجة ضغط القوى الوطنية المؤيدة لعبد الناصر =

منتصف عام 1957 بالتخطيط للقيام بعمل عسكري ضد سوريا بواسطة القوات التركية، قبل أن تتحول سوريا إلى دولة تدور في فلك السوفيات وتهدد المصالح النفطية بالخليج. إلا أن هذه الخطة فشلت بسبب التأييد السوفياتي للنظام السوري وإجرائه مناورات عسكرية ضخمة قرب الحدود الإيرانية ـ التركية.

وفي شباط (فبراير) عام 1958، أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا. وفي تموز (يوليو) من العام نفسه قامت الثورة في العراق وطالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق. ووقعت أحداث دامية في لبنان في السنة نفسها. وكل هذه الأحداث المتسارعة نسبتها الولايات المتحدة إلى المخططات السوفياتية التي ترمي بنظرها إلى عرقلة مصالح الغرب النفطية والاستراتيجية[1]. وكانت هذه الأحداث السبب الرئيسي لتدخل أميركا عسكرياً في لبنان، والتنسيق مع بريطانيا لإعداد خطة للتدخل عسكرياً في الكويت لحمايته من العراق، ونزول القوات البريطانية في الأردن تلبية لطلب الملك حسين.

وزادت أحداث عام 1958 مخاوف شاه إيران من تصاعد قوة الدول المجاورة له والمتعاونة مع الاتحاد السوفياتي، فاستغلّت الولايات المتحدة الفرصة لتبرم اتفاقات عسكرية ثنائية مع دول الحزام الشمالي (إيران وتركيا وباكستان) بعد أن تلاشى حلف بغداد وأصبح بترول الخليج مهدداً.

ويمكن القول إن السياسة الأميركية الشرق أوسطية المستندة إلى مبدأ إيزنهاور قد فشلت في نهاية عام 1958 بعد إعلان مصر وسوريا والعراق العداء للولايات المتحدة مقابل احتفاظ السعودية والأردن بعلاقات ودية معها. وثبت أن المبدأ الذي كان يهدف إلى إبعاد السوفيات عن الشرق الأوسط جاء بنتائج معكوسة فأصبح الاتحاد السوفياتي بين عامي 1958 ـ 1959 القوة المسيطرة في المنطقة[2].

ومع بداية الستينات، استمرّت أميركا في سياسة الدفاع عن الشرق الأوسط، كما يُستدل من تشكيل منظّمة المعاهدة المركزية (CENTO)[3] بهدف حماية مصالحها

= وقد ادعى الملك حسين أن رئيس وزرائه، سليمان النابلسي، يدبر له مؤامرة للإطاحة به. فأجبره على ترك منصبه واللجوء إلى سوريا مع مؤيديه من العسكريين.

(1) جوي ستورك: «نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة». المرجع السابق، ص 99.

(2) توماس بريسون. المرجع السابق، ص 535.

(3) المعاهدة المركزية (Cento) هي المعاهدة التي أنشأتها الولايات المتحدة كبديل لحلف بغداد بعد انهياره وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط وقاعدتها الأساسية تركيا وإيران والباكستان.

الاستراتيجية والاقتصادية اللتين تركّزتا في النفط.

وقد جاء العقد الجديد تحت إدارة جون كندي بوسائل جديدة لتحقيق أهداف قديمة. من هذه الوسائل مهادنة «القومية العربية» وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر وبعض الدول العربية الأخرى بغية إبعادها عن النفوذ السوفياتي. إلا أن هذه الأساليب لم تثنِ الدول العربية المعارضة للسياسة الأميركية عن موقفها، فاتّجهت الإدارة الأميركية إلى توثيق العلاقة مع الدول الأكثر محافظة كالعربية السعودية.

ووجد كندي الفرصة سانحة ليتدخل عسكرياً وسياسياً عندما وقع الانقلاب العسكري في اليمن عام 1962 وتطوّرت الحرب الأهلية في ذلك البلد لتصبح مواجهة بين مصر والسعودية. عندئذ ضغط الرئيس كندي على مصر لسحب قواتها من الجزيرة العربية، وزوّد السعودية بطائرات حربية ومعدّات عسكرية كان الغرض منها منع الصراع اليمني من أن يمتد إلى الحدود السعودية وأراضيها الغنية بالنفط[1].

وفي عام 1962، ومع بروز حالة الوفاق الدولي بين الدولتين العظميين بعد أن حُلّت مسألة الصواريخ الكوبية وبدء محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية بين الجانبين، ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا بسبب الأزمة القبرصية، فدفع هذا الأمر بتركيا إلى تنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي.

وفي الوقت نفسه سعى شاه إيران إلى تحسين علاقاته مع السوفيات وحصل على قروض واتفاقية لتزويده بالسلاح، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين الدولتين، كما وُقّعت عام 1966 اتفاقية نقل الغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد السوفياتي.

إن تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من تركيا وإيران شكّل نقطة تحوّل كبرى في سياسة النفط السوفياتية حيث استهدفت غزو السوق الأوروبية بالنفط الخام والمنتجات البترولية السوفياتية من جهة، ومن جهة ثانية العمل على حرمان الغرب من استقرار إمداداته النفطية من الشرق الأوسط.

وهكذا تركّز الصراع بين القوتين العظميين في ساحة العالم العربي، فتزايدت المعونات الاقتصادية المقدّمة من الاتحاد السوفياتي إلى الدول العربية (الراديكالية): مصر والعراق (بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم عام 1963)، والجزائر (بعد استقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية عام 1962). ومن خلال مصر استطاع السوفيات توسيع وجودهم البحري

(1) جوي ستورك. المرجع السابق، ص 133.

في البحر الأبيض المتوسط والتطلّع إلى اكتساب موقع لهم في جنوب شبه الجزيرة العربية مستفيدين من انتشار حركة التحرر الوطني في تلك الفترة.

ووجدت الولايات المتحدة أن كلاً من الأمن والبترول بات عرضة للخطر. ومع أن وقف إمدادات النفط العربي لم يكن له آنذاك تأثير كبير في حجم استهلاكها، فإنها كانت تشعر بالقلق إزاء احتمال توقف الإمدادات النفطية إلى أوروبا الغربية وما تتحمله هي من مسؤولية لتعويض هذا النقص. لكن الوضع النفطي في الشرق الأوسط قد تغيّر خلال تلك الفترة بعد أن تطور الإنتاج النيجيري والليبي وأصبح حجم واردات أوروبا الغربية من المنطقة الإفريقية يمثّل 30٪ من مجموع وارداتها من النفط الخام مقابل 58٪ من الخليج العربي. ونتيجة ذلك أصبح بوسع الولايات المتحدة ترويض الأنظمة العربية الموالية للاتحاد السوفياتي مستغلة الخلافات العربية القائمة بين دول تقدّمية وأخرى محافظة.

وبعد أن تولّى ليندون جنسون (Lyndon Johnson) سدّة الرئاسة الأميركية، ازداد التعاون الاستراتيجي الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة. وتمكّنت إسرائيل من إقناع الإدارة الأميركية بأن إغلاق قناة السويس بالحرب، في ذلك الوقت يحقق المصالح الأميركية لأنه يحرم الاتحاد السوفياتي من التسلّل إلى إفريقيا وينهي التهديد المصري لمنطقة الخليج وبترولها. وعندما أعلنت القيادة المصرية قرارها بإغلاق خليج العقبة وهو الشريان الحيوي لإمداد إسرائيل بالبترول، تلقّت إسرائيل القرار المصري وحوّلته إلى قضية منع حرية الملاحة في خليج العقبة، وأيّدتها بذلك كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وكان من نتائج هذه الأزمة أن شنّت إسرائيل في 5 حزيران (يونيو) 1967 حرباً خاطفة ضد مصر وسوريا والأردن أسفرت عن هزيمة الدول العربية الثلاث واحتلال قسم كبير من أراضيها. وفشلت آنذاك إجراءات حظر النفط العربي[1] ضد الدول المساندة لإسرائيل وذلك لعدم توافر العوامل الموضوعية لإنجاح هذا السلاح.

---

(1) من الأسباب التي أدّت إلى فشل سلاح النفط إبان حرب 1967:
- الخلافات بين الدول العربية النفطية وخاصة السعودية وبين كل من مصر وسوريا وكذلك بين سوريا والعراق.
- عدم قدرة الدول العربية النفطية على تحمّل عبء المقاطعة البترولية نظراً لارتباط اقتصادياتها بعوائد النفط، بالإضافة إلى غياب خطة عربية لاستخدام النفط كسلاح.
- عدم إتاحة الفرصة لاستخدام سلاح النفط كمساند للعمل العسكري بسبب السرعة الخاطفة التي انتهت بها الحرب.

لقد دان الاتحاد السوفياتي العدوان وقطع علاقاته مع إسرائيل وساند العرب دبلوماسياً في الأمم المتحدة وزودهم بالأسلحة لتعويض ما فقدوه في أثناء الحرب.

وأدّت حرب حزيران (يونيو) 1967 إلى تقليص النفوذ الأميركي في المنطقة وتعاظم النفوذ السوفياتي كنتيجة لارتباط أميركا الوثيق بإسرائيل. ولم تنجح الجهود الدولية التي بُذلت بعد الحرب لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط وفقاً للقرار 242 الذي صدر عن مجلس الأمن في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، لذلك استمرّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومن خلاله الصراع الأميركي ـ السوفياتي على المنطقة.

3 ـ مبدأ نيكسون

في عام 1969، تولّى الرئيس ريتشارد نيكسون مقاليد السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، وتصاعد الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي بعد أن تأكدت الإدارة الأميركية من حاجتها المتزايدة إلى النفط العربي لتلبية استهلاكها الداخلي المرتفع وفقاً لتقارير الخبراء النفطيين.

فقد أعلن خبير البترول الأميركي ولتر ليفي (Walter Levy) أن الولايات المتحدة ستحتاج في عام 1980 إلى 21 مليون برميل من النفط يومياً. وبما أن الإنتاج الأميركي لا يمكنه تلبية هذا الطلب، فقد اقترح ليفي أن تتطلّع الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط لتأمين حاجتها من النفط[1].

وفي عام 1973 حذّر جيمس اكنز (James Akins) من أنه في عام 1980 سوف تستهلك الولايات المتحدة 24 مليون برميل يومياً ولن يكون بإمكانها إنتاج أكثر من نصف هذه الكمية بينما سيكون الشرق الأوسط مصدراً لنحو 35٪ تقريباً[2].

من جهة أخرى فقد كان للتصريح الذي أطلقته الحكومة البريطانية في عام 1968 بشأن عزمها على تصفية وجودها العسكري في الخليج في نهاية عام 1971، وقع كبير على إدارة نيكسون التي سارعت إلى ملء الفراغ بإرسال قواتها البحرية لتأمين مصالحها النفطية وتشجيع الأنظمة المحلّية الموالية لأميركا على المساهمة في تأمين هذه المصالح[3].

---

(1) Walter Levy: «Oil Power», Foreign Affairs, July 1971, PP. 652-653.

(2) JamEs E. Akins: «The Oil Crisis: This Time the Wolf is Here», Foreign Affairs, 51, April 1973, P. 463.

(3) صحيفة الديار، في 20 أيلول (سبتمبر) 1990.

واتخذت هذه الخطوات وفقاً لـ «مبدأ نيكسون» الذي أُعلن عنه في مؤتمر صحافي عُقد في 25 حزيران (يونيو) 1969، وجاء فيه:

«إن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرّض للتهديد والعدوان إذا أرادت هذه الدول أن تتحمّل مسؤولية الدفاع عن نفسها»(1).

ويُستنتج مما تقدم أن حماية مصادر النفط وإبعادها عن الخطر السوفياتي ثم الدفاع عن الكيان الإسرائيلي كانت محور الاهتمام في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية خلال الخمسينات والستينات.

واستمرّت هذه السياسة عبر إدارة «كارتر» و«ريغان» و«بوش» كما سنرى لاحقاً. ولكن النفط العربي كان أيضاً موضع اهتمام السياسة السوفياتية تجاه منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة. وهذا الاهتمام فرضته طبيعة الصراع بين الجبّارين في إطار محاولتهما السيطرة على العالم.

والسؤال الآن: عن موقع النفط العربي في الاستراتيجية السوفياتية لمواجهة السيطرة الأميركية.

ثانياً: النفط العربي والسياسة السوفياتية

منذ بداية الحرب الباردة في الخمسينات، قامت السياسة الأميركية على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي يستغلّ الصراع العربي - الإسرائيلي لتثبيت نفوذه في الشرق الأوسط، والسيطرة على ثروته النفطية، وعلى طرق المواصلات البحرية من أجل الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا واليابان.

يقول الرئيس الأميركي الأسبق ليندون جونسون (Lyndon Jhonson) إنه «إذا سيطر السوفيات على البحار، والنفط، وعلى المجال الجوّي للقوس الممتد من المغرب إلى إيران، فإنهم يهدّدون بذلك موقفنا في أوروبا... وإن كل الجهود التي بذلناها منذ الرئيس ترومان لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية، سوف تتعرّض للخطر»(2).

إزاء هذا الاعتقاد، ولمعرفة موقع النفط العربي في السياسة السوفياتية، لا بد من طرح الأسئلة التالية:

---

(1) Richard Nixon: «The Real War», Warner Books Inc., New York, 1980, P. 197.

(2) Lyndon B. Johnson: «The Vantage Point», New York, Popular Library 1971, P. 288.
نقلاً عن محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 56.

ما هي حقيقة المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط عامّة، والمنطقة العربية خاصّة؟

وهل الاتحاد السوفياتي كان بحاجة للنفط العربي في تلك المرحلة؟

أم أنه كان ينظر إلى هذا النفط كسلاح بيد الخصم الأميركي يحاول الإمساك به أو حرمانه منه؟

لا شك في أن الاتحاد السوفياتي كانت له مصالح أمنية وسياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامّة، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص. غير أن الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط وما يمثّله من أهمية لأمن الاتحاد السوفياتي كان في مقدمة مصالح السوفيات خلال فترة الخمسينات والستينات.

وتنبع أهمية الموقع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد السوفياتي من كون هذه المنطقة قريبة جغرافياً من أراضيه، وتشكّل حدودها المتاخمة له (إيران ـ تركيا ـ وأفغانستان) مصدراً للخطر على مراكز الصناعة السوفياتية. لذلك كانت سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ترتكز على حماية أمنه القومي من أي تهديد غربي محتمل ينطلق من هذه المنطقة[1]. وقد حرصت السياسة الخارجية السوفياتية خلال تلك المرحلة على زيادة نفوذها في الشرق الأوسط عن طريق الحصول على حق المرور في الطرق البحرية وإقامة القواعد العسكرية وإبرام المعاهدات مع الدول الإفريقية والشرق أوسطية لمواجهة النفوذ الأميركي. وشرح الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف (Nikita Khruschev) هذه السياسة في منتصف الستينات بقوله: «إننا لا نريد أكثر من منع الغرب من محاصرة الاتحاد السوفياتي»[2].

أما فيما يتعلق بمصالح السوفيات الاقتصادية في المنطقة، وبالتحديد النفط العربي، فقد أثارت هذه المسألة جدلاً كبيراً حول ما إذا كان السوفيات بحاجة لهذا النفط في تلك المرحلة أم لا. وكان الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، يتهم الاتحاد السوفياتي عبر سياسته الشرق أوسطية بأنه يحاول السيطرة على منابع النفط نظراً لحاجاته الملحّة إلى هذه المادة. إلا أنه إذا ألقينا نظرة على الوضع النفطي السوفياتي في حقبة الخمسينات والستينات، وجدنا أن الاتحاد السوفياتي قد حقّق اكتفاءً ذاتياً كاملاً من النفط، كما لبّى كل

---

(1) السيد زهرة: «استراتيجية القوتين العظميين وقضايا الأمن في الخليج»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الثاني، تشرين أول (أكتوبر) 1981، ص 93.

(2) Mohammed H. Heikal: «The Sphinx and the Commissor», N.Y., Harper & Row, 1978.
نقلاً عن محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 57.

حاجات دول أوروبا الشرقية من هذه المادة. فقد ارتفع احتياطي النفط الثابت في الاتحاد السوفياتي من 10,8 بليون برميل عام 1956 إلى 33,8 بليون برميل عام 1966، كما ارتفع حجم الإنتاج في الفترة نفسها من 1,97 مليون برميل يومياً إلى 5,87 مليون برميل يومياً. ولم يكن الاستهلاك السوفياتي من الطاقة يزيد على ثلث حجم الاستهلاك الأميركي، أمّا صادراته النفطية إلى دول أوروبا الغربية في عام 1966، فقد بلغت حوالى 5٪ من مجموع وارداتها من النفط الخام و30٪ من وارداتها من المنتجات النفطية[1].

أمام هذا الواقع، لم يكن نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، يمثّل مصلحة اقتصادية مباشرة للاتحاد السوفياتي بقدر ما كان حرمان الولايات المتحدة منه يشكل هدفاً مرحلياً. فقد اعتبر السوفيات أن امتيازات المصالح البترولية للولايات المتحدة والغرب في المنطقة العربية هي الأساس الذي تقوم عليه قوة أميركا وتأثيرها السياسي في دول المنطقة، وأنه لو تصدّع هذا الأساس فسوف ينهار النفوذ الغربي بأكمله[2].

من أجل تحقيق هذا الهدف، دأب الاتحاد السوفياتي على العمل على خطّين متوازيين: إضعاف كارتل البترول الغربي من جهة، وتنمية علاقاته مع الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط من جهة ثانية.

ففي الاتجاه الأول، لم ينغمس الاتحاد السوفياتي في المعركة الاقتصادية المرتبطة باستغلال النفط العربي، لأنه لم يكن يعاني في تلك المرحلة أزمة نفطية ولا يتحمّل عبء المواجهة مع الولايات المتحدة التي يدرك أهمية مصالحها في تلك المنطقة. لذلك، اعتمد على أسلوب الدعاية والتحريض ضد احتكار شركة النفط الأميركية واستغلالها لثروة العرب النفطية، إلى جانب تأييد موسكو لكل صوت يرتفع مطالباً بالتأميم منذ أيّام مصدّق في إيران عام 1951 حتى تأميم العراق لشركة النفط العراقية في عام 1972[3].

بالإضافة إلى كل ذلك، حاول الاتحاد السوفياتي في الستينات إغراق السوق بالنفط بغية تخفيض الأسعار وزعزعة موقع الاحتكار الغربي للنفط في أسواق الاستهلاك. وقد ساعده وضعه النفطي في تلك الفترة على تحقيق بعض النجاح، فاكتسب أسواقاً جديدة في العديد من دول أوروبا الغربية واليابان.

---

(1) مجلّة «البترول»، عدد كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 1988، القاهرة 1988، ص 17.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) «الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية»، تقارير وخلفيات، مركز الأبحاث، دار الصياد، 13 كانون الأول (ديسمبر)، بيروت 1975، ص 15.

وفي إطار التصدي لكارتل النفط الغربي، استخدم الاتحاد السوفياتي أيضاً أسلوب المقايضة في بيع النفط للدول النامية بدلاً من البيع نقداً وبالعملات الصعبة، كما فعلت شركات النفط الأميركية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ساعد الاتحاد السوفياتي البلدان العربية على تطوير صناعاتها النفطية للتخفيف من قبضة الاحتكارات النفطية. إلا أن المعونات التي قدمها السوفيات للدول العربية، مثل مصر والعراق وسوريا، لم تحقّق الهدف المنشود بكسر احتكارات الكارتل، لأنها كانت محصورة في مجال الإنتاج النفطي دون بقية مراحل الصناعة، إلى جانب أن الدول العربية الغنية بالنفط لم تكن تسمح بتغلغل النشاط الشيوعي داخل أراضيها.

أمّا على الصعيد السياسي، فقد حاول الاتحاد السوفياتي التأثير في المصالح الاقتصادية والنفطية للولايات المتحدة عن طريق تنمية علاقاته السياسية والاقتصادية مع بعض الدول العربية وإيران بغية الحصول على مواقع له في تلك المنطقة. وقد استغلّ أخطاء السياسة الأميركية تجاه الدول العربية بانحيازها الدائم لإسرائيل في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي.

ففي عام 1955، تبنّى الاتحاد السوفياتي سياسة التقارب مع العرب، حيث بدأ يزوّدهم بالمعونات العسكرية والاقتصادية التي توجّهت أساساً إلى مصر عام 1955 ثم إلى سوريا عام 1957 ومن ثمّ إلى العراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا. كما عارض السوفيات سياسة الولايات المتحدة في إقامة التحالفات الأمنية الإقليمية المعادية لهم: كالإعلان الثلاثي وحلف بغداد ومبدأ إيزنهاور، بالإضافة إلى وقوفهم مع العرب ضد العدوان في أزمة السويس وحرب 1967.

وأسفرت هزيمة 1967، وما تلاها من تأييد أميركي لإسرائيل، عن تدعيم النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، حيث تصاعد التعاون السوفياتي العربي، ووُقّعت بين الجانبين معاهدات الصداقة والتعاون في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية، كالمعاهدة المصرية - السوفياتية عام 1971، والمعاهدة مع العراق عام 1972 والمسبوقة باتفاقية اقتصادية عام 1967 لتطوير مصادر النفط العراقي. وعلى الصعيد العسكري، طوّر السوفيات بعد عام 1967 وجودهم العسكري الكبير في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي من أجل فرض سيطرتهم على طرق النفط عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، كما يُستدلّ من سياستهم المتبعة آنذاك في القرن الإفريقي.

وخلاصة القول إن سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه النفط العربي خلال عقدي

الخمسينات والستينات تندرج في إطار سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة لتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وقد شكّل النفط لدى السوفيات هدفاً في استراتيجية الصراع تتلخّص أهميته بما يلي:

«إضعاف نفوذ الغرب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً عن طريق الحدّ من إشرافه على آبار النفط فضلاً عن الممرات الرئيسية البحرية الضرورية لنقل إمداداته بهدف خلق مزيد من الصعوبات في وجه اقتصاديات البلدان الرأسمالية. فالنفط يقوم بدور مهمّ في تحرك موسكو وفي تحديد مواقفها النهائية تجاه الغرب»(1).

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع الأميركي ـ السوفياتي على أشدّه وكان النفط أحد محاوره، احتدم الصراع أيضاً بين الدول العربية النفطية وشركات النفط الاحتكارية. وقد أذكى هذا الصراع إدراك الشعوب العربية لأهمية ثرواتها النفطية وتنامي الشعور القومي المعادي للدول الاستعمارية وشركاتها النفطية.

المطلب الثالث: الصراع ضد احتكار شركات النفط الأجنبية

شركات الاحتكار النفطي هي اتحاد شركات النفط العالمية الكبرى أو ما يُسمى بـ «الشقيقات السبع» التي كانت حتى زمن بعيد تسيطر على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم. فهي تمتلك حوالى 80٪ من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة والمجموعة الاشتراكية سابقاً) وتسيطر على أكثر من 70٪ من صناعة التكرير العالمية وكذلك تمتلك أكثر من 50٪ من ناقلات النفط(2).

وتتمتّع هذه الاحتكارات بقدرات وإمكانات تفوق قدرات الدول المنتجة، كما تتلقّى الدعم من الحكومات التي تنتمي إليها عند الضرورة. خمس من هذه الشركات أميركية والشركتان الباقيتان هما «شل» الهولندية ـ البريطانية، وبريتش بتروليوم (B.P) البريطانية.

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاحتكار النفطي يسيطر سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط نتيجة عقود الامتيازات المجحفة والممنوحة من قبل حكام هذه المنطقة. وبعد انتشار الوعي وتصاعد الشعور الوطني خلال الخمسينات والستينات، دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حادّ مع هذه الاحتكارات من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات القديمة لتحسين عائداتها من النفط، وقد ساعدها في ذلك نجاح التجربة الفنزويلية

(1) راجع ما كتبه د. أنطوان متّى في صحيفة السفير، في 29/ 8/ 1990.
(2) د. عبد الخالق عبد الله: «العالم المعاصر والصراعات الدولية». المرجع السابق، ص 199.

والمكسيكية[1] من جهة ودخول شركات النفط المستقلّة (يابانية وإيطالية... إلخ) والعروض السخيّة التي قدمتها إلى دول الخليج العربي من جهة ثانية.

تركّز الصراع ضد احتكارات النفط بشكل رئيسي في إيران والعراق، وإلى حدٍّ ما في السعودية والكويت وليبيا وغيرها من الأقطار الأخرى. فكيف بدأ هذا الصراع وما هي نتائجه؟

أولاً: الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط البريطانية ـ الإيرانية

كانت الحكومة الإيرانية تستوفي شلناً واحداً عن كل طن من النفط تنتجه شركة النفط البريطانية العاملة في أراضيها. وفي عام 1932، قرر «رضا شاه» إلغاء امتياز الشركة إذا لم تبادر إلى زيادة العائدات الإيرانية من النفط. وبعد مفاوضات دامت أربع سنوات تخلّلتها تهديدات الحكومة البريطانية باستخدام القوة لحماية مصالحها، تمّ الاتفاق على تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز إلى النصف وإعطاء الحكومة الإيرانية أربع شلنات عن الطن الواحد و20٪ من أرباح الشركة.

وفي أوائل الخمسينات اشتدّ الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط البريطانية حول قضايا الإنتاج والعائدات والأسعار. وأمام تعنّت الشركة وعدم تجاوبها لمطالب الحكومة، أقدم الدكتور محمد مصدّق، رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك، على تأميم النفط الإيراني عام 1951 وإلغاء امتياز الشركة البريطانية وتأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية التي عُهد إليها القيام بأعمال الشركة الأجنبية كافّة[2].

لقد كان مصدّق أول من تحدّى احتكارات النفط الغربية في المنطقة، وكانت الشركة

---

(1) اعتمدت الولايات المتحدة على النفط الفنزويلي منذ بدأت تستورد النفط عام 1948، خاصة وأن شركات النفط الأميركية سيطرت بالكامل على ثروة تلك البلاد، مما خلق شعوراً عدائياً متزايداً. وعندما وصل حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي إلى انسلطة عام 1945، قررت الحكومة تقاسم الأرباح مناصفة مع الشركات. وبعد مفاوضات مضنية تمكّنت من فرض نسبة 65٪ من الأرباح لمصلحة الحكومة عام 1958. أما المكسيك فقد خاضت تجربة قاسية مع شركات النفط قبل فنزويلا، حيث قرّر الرئيس كار ديناس الذي انتخب عام 1934 تأميم الشركات الـ 17 الموجودة في بلاده بعد أن رفضت الاستجابة لأي مطلب عمالي في حسين شروط عملهم وأجورهم. وبالرغم من المقاطعة الشاملة التي فرضتها بريطانيا والولايات المتحدة على النفط المكسيكي إلا أن الحرب العالمية الثانية أجبرت الحلفاء على الخضوع والتعامل مع الشركة الوطنية المكسيكية.

(2) لمزيد من المعلومات حول قصة مصدّق وصراعه مع شركة النفط البريطانية. راجع: أبو الحسن بني صدر: «النفط والسيطرة». المرجع السابق، ص 14 ـ 20.

البريطانية ومعها الشركات الأميركية تنظر بقلق لأحداث إيران وتخشى أن تنتقل عدوى التأميم إلى مناطق النفط المجاورة. ورداً على ذلك، قامت الاحتكارات النفطية بمقاطعة شراء النفط الإيراني وتعويض النقص بزيادة إنتاج النفط العراقي والكويتي.

ولم تقف لندن عند هذا الحدّ بل استخدمت أسطولها البحري لمنع حاملات النفط الإيراني المؤمَّم من إكمال طريقها، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية التي وجّهتها ضد إيران.

وحاولت الولايات المتحدة الأميركية الاستفادة من الصراع البريطاني ـ الإيراني لمصلحة شركاتها النفطية حيث كان النفط الإيراني مغلقاً بوجهها حتى ذلك الوقت. وفي نهاية الأمر، قامت وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) عبر عميلها الجنرال «شواتزكوف» بتنظيم انقلاب أطاح بحكومة مصدّق في 22 آب (أغسطس) 1953 وأعاد الشاه إلى الحكم، وتمّ تشكيل اتحاد شركات «الكونسورتيوم» بديلاً من الشركة البريطانية القديمة، وحصلت الشركات الأميركية على 40٪ من أسهمه[1].

وتمتّعت إيران في تلك الفترة باستقرار سياسي سمح للشركات النفطية بزيادة إنتاجها والتنقيب عن النفط في أماكن جديدة، إلى أن بدأت مرحلة الصراع الجماعي ضد احتكارات النفط في الستينات.

إن قضية تأميم النفط الإيراني رغم فشلها، كان لها آثار بارزة في الأقطار العربية وخاصة العراق. فهي أول انتفاضة حقيقية ضد سيطرة المصالح الأجنبية على الثروة الأساسية للبلاد، وقد كشفت عن حقيقة موقف الاحتكار النفطي من قضية التحرر والاستقلال. كما أنها نبّهت الأقطار العربية المنتجة إلى الدور السياسي الخطير الذي يمكن أن يقوم به النفط في المنطقة، وضرورة قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية.

ثانياً: صراع العراق ضد الاحتكار النفطي

إن التاريخ السياسي للعراق هو تاريخ الصراع الوطني ضد احتكار شركة نفط العراق (I.P.C) المؤلفة من الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية، وشركة شل الهولندية، والشركات الأميركية والفرنسية. بدأ هذا الصراع منذ السنوات الأولى للإدارة الوطنية التي أخذت

(1) عبد الرحمن النعيمي: «الصراع على الخليج العربي»، الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1994، ص 31 ـ 32.

تطالب بتحسين شروط الامتياز الذي وقّعته الدولة العثمانية مع الشركات. وفي بداية الخمسينات، تأثّرت الحركة الوطنية في العراق بتيّار التأميم الذي أطلقه مصدّق، وأخذت تطالب بتأميم شركات النفط في العراق دون استثناء. أمام هذا الموقف، وافقت الشركات على تعديل الامتيازات عام 1952 وأقرّت مبدأ المناصفة في الأرباح بين الحكومة العراقية والشركات.

وفي 14 تموز (يوليو) 1958، قامت الثورة العراقية وفُتح ملف الاحتكار النفطي من جديد نظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العراقي. وقد طالبت الحكومة العراقية شركات النفط بزيادة الإنتاج وتعديل شروط الامتيازات المجحفة. وجرت بين الجانبين مفاوضات صعبة لم تسفر عن أيّ نتائج. في هذه الأثناء مارست الشركات ضغوطاً على العراق فخفّضت إنتاجه من النفط، وعملت على تخفيض أسعار النفط العالمي أكثر من مرّة في أواخر الخمسينات، الأمر الذي أوجد صعوبات اقتصادية كبيرة في وجه الحكومة العراقية.

وردّ العراق على هذا الموقف بإصدار القانون رقم 80 لعام 1961 والقاضي بسحب 99,5 من الأراضي التي شملها الامتياز المُعطى لشركة نفط العراق والسماح لها بالعمل في مساحة 1937 كلم^2 فقط حيث توجد منشآت الشركة وحقولها المنتجة.

ولم تلتزم الشركات بهذا القانون، وساعدها على ذلك عدم استقرار الوضع السياسي في العراق خلال تلك الفترة. وفي 17 تموز (يوليو) عام 1968، جرى انقلاب أوصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة الذي سعى إلى حل بعض المعضلات الداخلية، وعقد اتفاقاً نفطياً مع الاتحاد السوفياتي عام 1969 من أجل تطوير حقول شمال الرميلة. وتُعتبر هذه الخطوة بداية خروج العراق من احتكار تحديد الإنتاج من قبل شركات الاحتكار. أمّا الخطوة الثانية، فقد كانت عام 1972 عندما أقدم على تأميم شركة نفط العراق (I.P.C) فأصبحت الثروة النفطية العراقية بذلك ملك العراقيين.

ثالثاً: السعودية والكويت

لم يكن صراع السعودية والكويت ضد الاحتكارات النفطية بالحدَّة نفسها التي شهدتها إيران والعراق. ويعود السبب، كما يراه البعض، إلى «غياب حركات سياسية تدعو للتغيير، وكذلك نفوذ القوى الخارجية كبريطانيا وأميركا»[1]. ومع ذلك فقد رفضت

(1) Peter R. Odell: «Oil World Power», Penguin Book, U.K. 6th ed., 1981, P. 94.
نقلاً عن د. محمّد الرميحي. المرجع السابق، ص 184 ـ 185.

الدولتان السيطرة المطلقة للاحتكار، بدليل أنهما طالبتا بتطبيق مبدأ المناصفة في الخمسينات.

ففي السعودية اضطرت شركة النفط العربية الأميركية (أرامكو) إلى تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح مع الحكومة السعودية في كانون الأول (ديسمبر) عام 1950، وكان أول تطبيق للمبدأ الفنزويلي في أقطار الخليج العربي حيث جاء نتيجة للمطالبة السعودية الشديدة بزيادة حصتها من عائدات النفط بسبب حاجاتها الملحّة للمال. وقد خشي الاحتكار الأميركي في حال تصلّبه تجاه هذا المطلب من أن يفقد علاقته مع الحكومة السعودية فاضطر إلى الموافقة وقبول التنازل.

في عام 1953 توفي الملك عبد العزيز وخلفه ابنه سعود الذي تسلّم زمام الحكم. وقد ظهرت في عهده تطورات متعددة في علاقات الحكومة السعودية مع الاحتكار النفطي العامل في أراضيها، منها مشروع الملك سعود القاضي بإنشاء شركة ناقلات عربية سعودية بالاشتراك مع «أوناسيس»، الرجل اليوناني الثري. وتضمّن هذا المشروع حصر عملية نقل النفط السعودي الذي تنتجه أرامكو بالشركة المنوي تأسيسها. وقد أثار هذا الحدث قلق شركة أرامكو التي سارعت إلى محاربته بالضغط على الملك بواسطة الحكومة الأميركية ومحاربة مصالح أوناسيس في شتّى أنحاء العالم، إلى جانب الاستعانة بوكالة الاستخبارات الأميركية (C.I.A) لتحقيق هذا الهدف. وفي نهاية المطاف التجأت أرامكو إلى المحاكم الدولية حيث كسبت القضية أمام هيئة تحكيم دولية عام 1958 وأرغمت السعوديين على التخلّي عن مشروعهم[1].

ولا يستقيم الحديث عن صراع الحكومة السعودية مع شركة أرامكو الاحتكارية في عقد الخمسينات دون التطرّق إلى دور الشيخ عبد الله الطريقي الذي تولّى إدارة شؤون النفط والمعادن في السعودية وحمل لواء التحرر من قبضة الاحتكار النفطي في البلاد. كان الطريقي من أبرز خبراء النفط العرب وطنية ووعياً وعملاً من أجل تحرير بلاده من السيطرة الأميركية. نظر إلى «أرامكو» كشركة بترول يجب أن تعمل ضمن حجمها وحدود عملها الطبيعي لا أن تتدخل في شؤون الدولة وفترض سيطرتها على الثروة الوطنية. ومع أنه عجز عن تحقيق هدفه الأسمى وهو استعادة السيطرة الوطنية على عمليات إنتاج النفط وتصديره بسبب الصعوبات التي واجهته، فإن جهوده تركت آثاراً بالغة في طبيعة العلاقة بين أرامكو

(1) حول تفاصيل الصراع على مسألة إنشاء الناقلات السعودية. راجع: توفيق الشيخ. المرجع السابق، ص 352 ـ 367.

والحكومة، فاسترجع الكثير من الحقوق التي كانت الشركة قد تجاهلتها، خاصة في ما يتعلق بتطبيق قاعدة المناصفة على أرباح الشركة من معمل تكرير النفط في «رأس تنورة» وعوائد تشغيل خط التابلاين الذي ينقل النفط إلى سواحل البحر المتوسط[1]. إلى جانب ذلك، حاول الطريقي زيادة عوائد الحكومة من النفط عن طريق منح امتيازات جديدة إلى شركات مستقلة كشركة النفط اليابانية التي حصلت في السعودية بموجب الاتفاق المبرم معها على 56٪ من الدخل الصافي لجميع نشاطات الشركة.

ولم يقف نشاط الشيخ عبد الله الطريقي عند هذا الحدّ، بل قاده طموحه إلى عقد أول مؤتمر نفطي عربي في إطار الجامعة العربية حضره مندوبون عن جميع الأقطار العربية المنتجة للنفط، كما كان له الدور المميَّز في تأسيس منظمة الأقطار المصدِّرة للنفط (OPEC) في عام 1960 بالاشتراك مع إيران وفنزويلا والعراق والكويت.

ومما لا شك فيه أن السياسة التي انتهجها الطريقي كوزير للنفط السعودي لم تلقَ الاستحسان من قبل شركة أرامكو التي عملت بأساليبها الخاصة على إقالته من منصبه في آذار (مارس) عام 1962 وتعيين الشيخ أحمد زكي اليماني مكانه. وقد «حظي تعيين اليماني بمنصب وزير البترول ومدير شركة أرامكو بترحيب كبير من جانب الشركات الأربع التي تؤلف شركة أرامكو، فأصبح على علاقة وديّة مع مدرائها وأحبّ التردّد على مدينة نيويورك»[2]. ولعلّ مجيء اليماني المقرَّب من الأميركيين كان ضمن الخطة التي وضعتها وزارة الخارجية الأميركية وشركة أرامكو، والتي وصفها أنتوني سامبسون بأنها:

«جهد عظيم بذله الطرفان لتهذيب العائلة الملكية السعودية»[3].

وفي الكويت، كانت شركة نفط الكويت المكوّنة من اتحاد المصالح البريطانية ـ الأميركية هي التي تستغلّ النفط الكويتي. وقد راهنت شركة الاحتكار في استغلالها لثروة الكويت النفطية على انعدام الوعي الوطني في ذلك البلد، ممّا أتاح لها تحديد كميات الإنتاج وفقاً لمصالحها الخاصة.

وقد شهد عقد الخمسينات تطبيق مبدأ المناصفة للأرباح وارتفاعاً في إنتاج النفط. وفي الستينات تنازلت شركة نفط الكويت عن بعض أراضي الامتياز لمصلحة الحكومة الكويتية التي منحت امتياز هذه الأراضي إلى شركات نفطية أخرى. إلا أن التغيّرات الأساسية في

---

(1) توفيق الشيخ. المرجع نفسه، ص 377 ـ 384.
(2) أنتوني سامبسون: «الشقيقات السبع». المرجع السابق، ص 239.
(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

العلاقات بين شركات النفط والكويت جاءت في بداية السبعينات عندما أصبحت الكويت واحدة من أهم الأقطار المصدِّرة للنفط في الخليج.

رابعاً: صراع ليبيا مع شركات النفط الاحتكارية

اكتُشف النفط في ليبيا بكميات تجارية عام 1959، وكانت شركات النفط العالمية الكبرى إلى جانب الشركات المستقلة تتسارع للحصول على امتيازات نفطية في هذا البلد نظراً لجودة نفطه وقربه من مراكز الاستهلاك الأوروبية.

واستفادت ليبيا من التجربة التي مرّت بها البلدان المنتجة الأخرى، لذلك لم تقدِم على تسليم أراضيها كلها أو جزء منها لامتياز مجموعة واحدة من الاحتكارات. فبالإضافة إلى «الشقيقات السبع»، كانت هناك شركات نفط مستقلة أميركية وأوروبية غربية خارج الاحتكار النفطي. ولم تكن هذه الشركات تسيطر على منابع نفط أخرى، ما جعلها تعتمد كلّياً على النفط الليبي.

إن وجود مثل هذه الشركات المستقلة أعطى ليبيا قدرة تفاوضية أكبر نسبياً مع شركات نفط. لكن ذلك لم يحصل إلا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر (أيلول) 1969. قبل الثورة، كان النظام السايسي القائم متردّداً في اتخاذ أي قرار يضرّ بمصالح الشركات الأجنبية، كما أن القواعد البريطانية والأميركية الموجودة على الأراضي الليبية كانت بالمرصاد لأيّ خطوة في هذا الاتّجاه[1].

بعد قيام الثورة عام 1969 والإطاحة بنظام الملك إدريس السنوسي، طالب القادة الليبيون الجدد بترحيل الوجود العسكري الأميركي والبريطاني من البلاد. ثم بدأت سياسة النظام الجديد المعادي للاستعمار تمتدّ إلى مجال العلاقات مع الاحتكارات النفطية الأجنبية، فطالبت الحكومة الجديدة شركات النفط بتعديل شروط الامتيازات ورفع سعر النفط الليبي. وعندما رفضت الشركات الاحتكارية هذا الطلب، اختارت ليبيا شركة (أوكسيد نتال) الأكثر ارتباطاً بمصادر نفطها، حيث تقوم بإنتاج ثلث النفط الليبي وطلبت منها التسليم بكل المطالب أو تأميمها. اتّجهت الشركة إلى شركات الاحتكار طالبة التعويض عليها في حال رفضت رفع السعر وفقدت النفط الليبي، إلا أن طلبها قوبل بالرفض فاضطرّت إلى الخضوع للمطالب الليبية كافّة، وتبعتها بعد ذلك الشركات الأخرى جميعها.

---

(1) د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 199.

وكان من نتيجة الاتفاق الجديد الذي تمّ التوصّل إليه أن ارتفاع سعر الأساس على النفط الليبي 30 سنتاً للبرميل الواحد، كما ارتفعت ضريبة الدخل من 50 إلى 54 سنتاً. وخشيت الاحتكارات النفطية أن تتقدم بلدان الخليج العربي بمطالب مماثلة، فعمدت إلى تقديم بعض التنازلات من جانب واحد فرفعت سعر الأساس للبرميل الواحد من النفط الثقيل 9 سنتات، وضريبة الدخل إلى 55٪ إلا أن هذا العرض لم يمنع بلدان هذه المنطقة من المطالبة بما طالبت به الحكومة الليبية[1]. لكن الدول المنتجة تأكّدت في هذه المرحلة أن النضال المنفرد ضد شركات موحّدة عالمياً لا يجدي نفعاً ما لم يتحوّل إلى صراع جماعي عبر منظمة الدول المصدِّرة للنفط (الأوبيك OPEC) التي كانت قد أنشئت في 15 أيلول (سبتمبر) عام 1960، ومن بعدها منظّمة الدول العربية المصدِّرة للنفط (الأوابك OAPEC) التي أعلن عن إنشائها في كانون الثاني (يناير) عام 1968.

خامساً: منظّمة الأوبيك والصراع الجماعي ضد شركات الاحتكار النفطي

تميّز عقدالخمسينات بالنزاع والخلاف المستمر بين حكومات الدول العربية النفطية من جهة وشركات الاحتكار النفطي من جهة أخرى. وكان محور الخلاف يدور حول الشأن المالي، أي حول مطالبة الحكومات بتحسين مداخيلها من عائدات النفط وما يقابل ذلك من تعنّت الشركات ورفضها الدائم لإقامة نظام عادل لاقتسام العائدات بينها وبين الدول النفطية. وشكّل هذا التجاذب بين الطرفين اقتناعاً لدى أصحاب الثروة النفطية بأن سلوك الشركات المحتكِرة ينطوي، ليس على حرمانهم حق الاستفادة من ثروتهم الوطنية فحسب، بل الهيمنة كذلك على مقدّرات البلاد وتجاوز سيادة الدولة والحلول محلها.

أمّا في فنزويلا، فقد كانت العلاقة بين الحكومة وشركات النفط البريطانية والأميركية في غاية التأزّم عند نهاية الخمسينات حيث واجهت الشركات مطالب الحكومة بوقف أعمالها في الأراضي الفنزويلية، الأمر الذي يؤدي إلى إخراج النفط الفنزويلي من السوق الدولية التي تهيمن عليها الشركات الكبرى. وهكذا جمعت المصيبة الواحدة بين الأطراف المتضرّرة، وساعدت العلاقة المتينة التي قامت بين وزراء النفط في كل من إيران وفنزويلا والسعودية على الاهتمام بقيام حكومات الدول النفطية بعمل جماعي ضد الاحتكارات النفطية. وقد تكوّنت هذه الفكرة نتيجة لاقتناع الجميع بعدم جدوى أي تحرّك فردي لمواجهة شركات عالمية متّحدة ومدعومة من قبل الدول الكبرى، كالولايات المتحدة

(1) ألكسندر بريماكوف: «نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية»، ترجمة بسّام خليل، دار ألف باء، بيروت 1984، ص 48.

وبريطانيا. وفي هذا الإطار تبنّى المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد مؤتمر تحضره حكومات الدول العربية المنتجة للنفط لبحث إمكان اتّخاذ مبادرة جماعية لتنسيق السياسات النفطية لتلك الدول وعلاقاتها مع شركات الاحتكار.

وبالفعل، فقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة في منتصف نيسان (أبريل) عام 1959، وحضره وفد فنزويلي برئاسة الوزير (بيرز الفنزو) وعبد الله الطريقي عن السعودية ومندوب عن كل من إيران والكويت والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا آنذاك). وتمخضت المناقشات غير الرسمية عن وضع وثيقة تفاهم بقيت سرية حتى عام 1961 وألقت الضوء على تأسيس منظمة الأوبيك (OPEC)[1].

وفي هذه الأثناء، قامت الشركات بتخفيض الأسعار المعلَنة للنفط من جانب واحد ودون استشارة الحكومات المنتجة، مرة في عام 1959، ومرة أخرى في عام 1960، ملحقة بذلك خسارة بلغت حوالى 15٪ من إيرادات الحكومات المعنية. «لقد كان الانخفاض في الأسعار الذي حدث في سنة 1960 بصورة خاصة، بمثابة الشرارة لظهور القوة الحكومية المضادة ـ منظّمة الأقطار المصدّرة للبترول (الأوبيك) ـ التي كانت مسؤولة في النهاية عن تدمير نظام الامتياز وإحداث تغيير جذري في قطاع مهمّ في العلاقات الاقتصادية الدولية»[2].

وبعد إقدام شركة أكسون على تخفيض الأسعار عام 1960، اتصل الشيخ عبد الله الطريقي بصديقه بيرز الفنزو واتّفق الرجلان على دعوة الحكومات المنتجة لعقد مؤتمر من أجل تنفيذ مضمون الوثيقة التي سبق أن تمّ الاتّفاق عليها في المؤتمر العربي الأول

(1) نصّت اتفاقية التفاهم على التوصيات التالية:
«إن الدول المشاركة قد تفاهمت على ضرورة تحسين قواعد المشاركة في الأرباح لمصلحة الدول المنتجة، وتكوين شركات وطنية متكاملة ـ قيام شركات النفط بالتشاور مع الحكومة المضيفة والحصول على موافقتها قبل إجراء أي تغيير في الأسعار، ضرورة إنشاء أجهزة وطنية لرسم سياسة البترول في كل دولة والمحافظة على الثروة وحسن استغلالها ـ زيادة طاقة التكرير في البلاد المنتجة وإقامة صناعات كيميائية وإنشاء معاهد للبحوث البترولية وإعداد الفنيين الوطنيين وتدريبهم. بالإضافة إلى هذه التوصيات، تمّ الاتفاق على مذكرة خاصة تتضمن الإجراءات التي يجب على الدول المنتجة اتخاذها في حال إقدام الشركات على تخفيض الأسعار مرة أخرى من جانب واحد وتتركّز المذكرة حول تأسيس كارتل للدول المصدّرة الرئيسية مقابل كارتل الشركات الغربية». راجع توفيق الشيخ. المرجع السابق، ص 391 ـ 392.

(2) ايان سيمور: «الأوبك أداة تغيير»، ترجمة د. عبد الوهاب الأمين، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، الكويت 1983، ص 38.

للبترول. وفي أيلول (سبتمبر) عام 1960 اجتمعت في بغداد الدول الخمس الرئيسية المصدِّرة للنفط (فنزويلا، العربية السعودية، والعراق، والكويت، وإيران) وأقرّت تشكيل منظّمة دائمة أُطلق عليها اسم منظّمة الأقطار المصدِّرة للنفط (أوبيك OPEC). وصدر عن المؤتمر التأسيسي المقرَّرات التالية:

1 ـ «إن الدول الأعضاء، لا يمكنها أن تبقى غير مبالية تجاه ما تقوم به شركات النفط من تعديلات في الأسعار.

2 ـ إن الدول الأعضاء ستطلب من شركات النفط الإبقاء على أسعارها مستقرّة وبعيدة من كل التقلّبات غير الضرورية، وهي ستعمل على إعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل التخفيضات، وإن على الشركات مشاورة الأعضاء قبل أي قرار تتخذه لتخفيض الأسعار.

3 ـ إن الدول الأعضاء ستضع نظاماً من شأنه أن يضمن استقرار الأسعار عن طريق تنظيم الإنتاج ومن أجل ضمان دخل ثابت للدول النفطية.

4 ـ إذا لجأت أي شركة معيّنة نتيجة لتطبيق أي قرار جماعي لهذا المؤتمر إلى استخدام أي عقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد أي واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء، فإنه يجب على أي دولة أخرى ألاّ تقبل أي عرض من الشركات يتّسم بالمنفعة لها ويضرّ بمصالح العضو الآخر بقصد إعاقة تطبيق القرار الجماعي»[1].

وشكّل الإعلان عن تأسيس منظّمة «الأوبيك» أول جهد جماعي ضد الاحتكارات النفطية حيث وصفه وزير النفط الفنزويلي «بيرز الفنزو» إنه اتحاد يصنع التاريخ[2]. لقد نجحت الأقطار المصدِّرة للنفط جزئياً في وضع حدّ لانخفاض أسعار النفط المعلنة واستمرت تبحث عن الوسائل التي تمكّنها من مزيد السيطرة على مصادرها النفطية. لكن شركات النفط الكبرى بقيت لسنوات عدّة ترفض الاعتراف بهذه المنظّمة والتفاوض معها كممثِّل للدول المنتِجة والمصدِّرة للنفط، وأصرّت على التعامل مع كل حكومة ترتبط معها باتفاقية امتياز على حِدَة. وأكثر من ذلك، أخذت وسائل الإعلام الغربية تصوّر منظّمة الأوبيك «كوحش هائج تستخدمه الشعوب المتخلّفة ضد المدنية الغربية»[3].

---

(1) ابيان سيمور. المرجع السابق، ص 64 ـ 65.

(2) Middle East Economic Survey (MEES), 16 September 1960.

(3) نقلاً عن د. محمّد الرميحي: «النفط والعلاقات الدولية». المرجع السابق، ص 29.

من جهة أخرى، عملت شركات النفط الاحتكارية على تدبير المؤامرات ضد القادة الوطنيين في الدول النفطية، فخطّطت لمحاولة انقلاب عسكري في فنزويلا عام 1962 موّلتها الاستخبارات المركزية الأميركية، كما كان لها اليد الطولى في إقصاء الشيخ عبد الله الطريقي عن الحكومة السعودية وتعيين الشيخ أحمد زكي اليماني مكانه[1].

لقد تضافرت عوامل عديدة على تجميد نشاط منظّمة الأوبيك خلال الستينات، لكن تطور الأحداث في نهاية الستينات ومطلع السبعينات زاد من تصميم الدول المنتجة على الاستمرار في صراعها الجماعي ضد الاحتكارات النفطية. فعلى صعيد الدول المنتِجة، كان إعلان بريطانيا في شباط (فبراير) 1968 عن نيّتها الانسحاب من منطقة الخليج حافزاً دفع الأطراف المحلية كافة إلى ترتيب أوضاعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع ما يتطلّبه ذلك من زيادة موازناتها لتغطية النفقات المستجدّة. كما أن حرب حزيران (يونيو) عام 1967 وما نتج عنها من قطع موقت للنفط عن بريطانيا والولايات المتحدة ألقت على الدول الخليجية النفطية مسؤولية استخدام عائدات النفط لدعم صمود الدول العربية المتضررة من العدوان الإسرائيلي.

أما على صعيد البلدان الصناعية، فقد تزايد الاعتماد على استيراد النفط من الخارج خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية التي عانت صناعتها النفطية من مصاعب كبيرة في تلك المرحلة، ما دفعها إلى الاهتمام بنفط الأوبيك ورفع أسعاره من أجل زيادة أرباح شركاتها النفطية العاملة في تلك البلدان. بالإضافة إلى ذلك، كان لدخول الشركات المستقلة اليابانية والإيطالية وغيرها تأثير مباشر على جبهة الاحتكار الدولي بسبب تقديمها العروض المناسبة وحصولها على عقود نفطية عديدة.

كل هذه العوامل ساعدت الدول النفطية على تفعيل عملها الجماعي، خاصة بعد أن انضم إلى عضوية الأوبيك عدد متزايد من الأعضاء. ففي كانون الأول (ديسمبر) عام 1970، أعلنت دول الأوبيك تضامنها مع الحكومة الليبية في صراعها ضد شركات النفط في مؤتمر كاراكاس، ودعت الشركات إلى التفاوض مع المنظّمة لتعديل أسعار النفط[2]. في ظل هذا المؤتمر اتّخذت دول الأوبيك قراراً برفع نصيب الدولة المنتِجة من 50٪ إلى 55٪ وترك الحرية لكل دولة في أن تقرر سعر نفطها على أن تراعى ظروف الموقع ودرجة نقاء النفط.

(1) توفيق الشيخ: «البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية». المرجع السابق، ص 397 وما يليها.

(2) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي». المرجع السابق، ص 34 ـ 35.

وبناء عليه اعتُبرت بلدان الخليج ذات ظروف متشابهة وتقرر أن تجري بصورة جماعية مباحثات مع الشركات العاملة في أراضيها تهدف إلى إعادة نظر شاملة بشروط الامتيازات. ورفضت الشركات في بداية الأمر مساعي دول الخليج في تطبيق قرارات منظّمة الأوبيك، إلا أنها عادت وخضعت للأمر الواقع ودخلت مع البلدان المنتِجة في مفاوضات جماعية في مؤتمر طهران أوائل عام 1971 بعد تدخل الولايات المتحدة، وقد حصلت دول الخليج بموجب اتفاقية طهران على رفع نصيبها من أرباح الشركات إلى 55٪ وزيادة أسعار النفط المعلَنة بنسب متفاوتة تصل إلى 33 سنتاً للبرميل الواحد.

وفي آذار 1971، تجدّدت المفاوضات في طرابلس بين الشركات النفطية وليبيا. ومع أن الشركات حاولت أن تفرض على ليبيا اتفاقية مماثلة لاتفاقية طهران، فقد تمكّنت القيادة الليبية من انتزاع تنازلات إضافية، فقد تمَّ رفع سعر الأساس للنفط الليبي 90 سنتاً للبرميل مع إضافة 7 سنتات للبرميل الواحد كعلاوة لقرب المسافة وجودة النفط. كما وافقت الشركات في الوقت نفسه على رفع ضريبة الدخل التي سبق للحكومة الليبية أن فرضتها إلى 55٪ من الأرباح.

لقد استطاعت دول الأوبيك لأول مرة من خلال اتفاقيتي طهران وطرابلس من وضع حدّ لتفرّد شركات الاحتكار بتحديد أسعار الأساس واشتراكها مباشرة في وضع هذه الأسعار. وهكذا تمكّنت منظمة الأوبيك من وقف انخفاض الأسعار الذي كان سائداً خلال فترة الستينات، وأنجزت بذلك إحدى المهمات التي أنشئت من أجلها. وبعد معركة الأسعار انتقلت دول الأوبيك إلى المطالبة بمنحها حق المشاركة في الامتيازات الأجنبية على أراضيها. وقد دخل الطرفان في مفاوضات صعبة في جنيف عام 1972 انتهت بخضوع الشركات للشروط التي وضعها وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني والقاضية بمشاركة البلدان المنتِجة بنسبة 25٪ من امتيازاتها. لكن هذه الاتفاقات لم ترضِ بعض الأقطار العربية المنتِجة التي قطعت شوطاً أبعد في سبيل السيطرة على ثروتها النفطية عن طريق التأميم كالعراق وليبيا والجزائر[1].

وإذا كانت الدول المنتِجة للنفط عبر منظمة «الأوبيك» قد انتزعت حقها في تحديد

(1) لمزيد من التفصيل حول المفاوضات التي جرت بين منظّمة الأوابك وشركات النفط الاحتكارية، وما نتج عنها من اتفاقات، سيما اتفاقيتي طهران وطرابلس، راجع:
- ألكسندر بريماكوف: «نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية». المرجع السابق، ص 49 ـ 59.
- ايان سيمور: «الأوبيك أداة تغيير». المرجع السابق، الفصل الرابع.

أسعار نفطها الخام، فإن الدول العربية المنتجة عبر منظّمة الأوابك (OAPEC) قد انتقلت إلى استخدام نفطها كسلاح سياسي بوجه الدول الغربية التي ساندت العدوان الإسرائيلي عام 1973.

سادساً: منظّمة الأوابك (OAPEC) والعمل العربي المشترك

منظّمة الأوابك هي مجموعة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط والتي تختلف بعض الشيء عن غيرها من المنظّمات العربية، حيث إن عضويتها تقتصر على الدول العربية المصدِّرة للبترول.

تأسّست هذه المنظّمة في كانون الثاني (يناير) عام 1968 من ثلاثة أقطار عربية هي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية. أما العراق فلم يرغب آنذاك في الاشتراك فيها بسبب موقفه من الدول المؤسِّسة. ثم قامت الثورة الليبية عام 1969 وطالبت بتوسيع عضوية المنظّمة وتعديل شروط العضوية، وبذلك انضمّت إليها كل من أبو ظبي والبحرين والجزائر ودبي وقطر عام 1970. وقد عُدّلت المادة السابعة من الاتفاقية عام 1972 لفتح باب العضوية لدول عربية أخرى يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي وليس مصدراً رئيسياً كما كان في السابق[1]. وبعد هذا التعديل، انضمّت كل من العراق وسوريا ومصر وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد.

وانحصرت أهداف المنظّمة في ثلاثة مجالات أساسية[2]:

1 ـ تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالح هذه الدول مجتمعة ومنفردة.

2 ـ تنمية القدرات العربية في مجال إدارة منشآت النفط في التدريب وتبادل المعلومات والدراسات.

3 ـ الاستفادة من الموارد مجتمعة لتأسيس مشاريع كبرى مشتركة في مجال النفط.

ولعل الغاية من تأسيس منظّمة «الأوابك» وأهدافها المعلنة في المادة الثانية من اتفاقية إنشائها، هي حاجة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط إلى التنسيق والتعاون والتكامل في مجال

---

(1) عمرو كمال حمّودة: «منظّمة الأوابك.. إلى أين؟»، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم (9)، مالطا 1993، ص 11.

(2) د. علي أحمد عتيقة: «النفط والمصالح العربية 1972 ـ 1987». المرجع السابق، ص 310 و311.

الصناعة البترولية للوقوف بشكل جماعي في وجه شركات النفط الاحتكارية التي تمادت في السيطرة على ثروة العرب النفطية.

والحقيقة أن منظّمة «الأوابك» قد حقّقت تقدّماً ملحوظاً في مجال تشجيع وتبادل الخبرة والتدريب والدراسات الفنية في مجالات صناعة النفط كافّة، كما قامت خلال عقد السبعينات بخطوات مهمة في بناء بعض المشاريع المشتركة في مجال النفط كالشركة العربية لنقل البترول، وشركة بناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية وأخرى للاستشارات الهندسية، والشركة العربية للخدمات البترولية ثم معهد النفط العربي للتدريب(1).

لكن منظّمة «الأوابك» لم تتمكّن من تحقيق هدفها الأول الرامي إلى تنسيق السياسات النفطية بين الأقطار الأعضاء بسبب الخلافات السياسية بينهم، وميل كل قطر إلى العمل بشكل منفرد بعيداً من التعاون على المستوى القومي. إلا أن الموقف الوحيد الذي تجلّى فيه العمل العربي المشترك كان في حرب تشرين أول (أكتوبر) عام 1973، عندما اتخذت الدول العربية المنتجة للنفط، وبالتنسيق مع منظّمة الأوبك قراراً مستقلاً برفع الأسعار واستخدام النفط كسلاح سياسي ضد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل خلال الحرب. ومنذ ذلك الوقت، انتقل الصراع على النفط من صراع بين الشركات النفطية والدول المنتجة إلى صراع بين الحكومات الغربية والحكومات المنتجة للنفط كما سنرى لاحقاً.

وما يعنينا من هذا السرد التاريخي لخلفية الصراع الدولي على النفط العربي، ليس الوقوف على أحداث مضت، وإنما إلقاء الضوء والكشف عن حقيقة الأحداث التي شهدتها منطقتنا العربية في وقتنا الحاضر وما يمكن أن تشهده في المستقبل بسبب النفط.

إن منطق التاريخ وتطور الأحداث يفرضان على الباحث في أيّ مسألة يتناولها بالدرس ألاّ يفصل بين الماضي والحاضر، إذ إنه من الصعب معالجة مشكلة معاصرة دون الرجوع إلى جذورها التاريخية، فكيف بالأحرى إذا كانت المسألة تتعلق بمادة استراتيجية كالنفط تشكّل عصب الحضارة الإنسانية بكل مقوّماتها.

لهذه الغاية تناولنا بفصل مستقل تاريخ الصراع الدولي حول النفط العربي، وشرحنا الأسباب التي دفعت الدول الاستعمارية الكبرى إلى التنافس في ما بينها للاستئثار بمناطق

---

(1) أحمد الجداوي: «الشركات المنبثقة عن منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط»، مجلّة النفط والتعاون العربي، العدد الثاني، الأوابك، 1976.

النفط العربية، وما انتهت إليه من اتفاقات مزّقت وحدة الوطن العربي كي يبقى عاجزاً عن النهوض واستغلال ثرواته القومية. ورأينا أيضاً كيف أصبحت شركات النفط الكبرى تشكّل خط الدفاع الأول عن المصالح النفطية للدول الغربية بوجه الدول المنتجة، وكيف استخدمت هذه الشركات أساليب التآمر والخداع ضد حكومات هذه الدول من أجل تحقيق أهدافها. ثم تطرّقنا لدور النفط العربي في الصراع الأميركي ـ السوفياتي في أثناء الحرب الباردة وانعكاسات هذا الصراع على الأقطار العربية في صراعها مع العدوّ الإسرائيلي والاحتكارات النفطية، هذا الصراع الذي كانت من نتائجه حرب السويس عام 1956، وحرب حزيران (يوليو) 1967 وقيام منظّمة الأوبك والأوابك.

وخلاصة القول إن النفط كان السبب الرئيسي وراء كل ما وقع من أحداث في المنطقة العربية خلال تلك الحقبة التاريخية، وإن ما شهدته هذه المنطقة من حروب ونزاعات في الربع الأخير من هذا القرن هو امتداد لأحداث الماضي، حيث كان النفط وما يزال يشكّل محورها الأهم وهدفها المعلَن والخفي.

الفصل الثالث

النفط العربي محور الصراع والنفوذ في نزاعات الشرق الأوسط

لا يجوز لنا القول إن الصراعات الدولية في التاريخ يمكن ردّ أسبابها إلى عامل واحد بصورة مطلقة. إن مثل هذا القول تنقصه الموضوعية ومنهجية البحث العلمي. فالصراع بين الدول أيّاً تكن أشكاله وأنواعه وأهدافه، هو مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية تتراكم وتتفاعل بين دولتين أو أكثر وعبر مراحل زمنية مختلفة، تؤدي بالنتيجة إلى شكل من أشكال النزاع الدولي. فالتنافس على الموارد الطبيعية والاقتصادية، والاستعمار الاستيطاني والجغرافي، والتسابق على السلاح، والصراع العقائدي والديني... كل هذه العوامل وغيرها، طبعاً لها أهميتها وأولوياتها وتقوم بدور مهم في إثارة النزاعات الدولية. ولكن يمكن القول إن هناك عاملاً أهمّ من بقية العوامل في حقبة زمنية معيَّنة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم لعوامل الصراع، يمكننا وضع النفط في موقعه المناسب في العلاقات الدولية. فالنفط بصفته المصدر الأساسي للطاقة في الحضارة الصناعية، كان في العقود الماضية، كما هو في عصرنا الحاضر، أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده. وسوف تستمر أهميته في المستقبل ويزداد الصراع من أجله إلى أن تحلّ مكانه مصادر بديلة للطاقة.

لذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة البلدان العربية منها، نزاعات وحروباً كان النفط سببها المباشرة وغير المباشر. فالنفط كما قال الأستاذ محمّد حسنين هيكل: «كان عنصراً دائماً في كل أزمة كبرى وقعت في العالم العربي منذ بدأت رياح الاستقلال تهبّ عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات أو

كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيّرات الظروف»[1].

وإذا شئنا أن نعدِّد أحداث العالم العربي وأزماته التي ارتبطت وترتبط من قريب أو بعيد بقضايا النفط لوجدناها كثيرة ومتعدّدة، لعل أبرزها أزمة قناة السويس لعام 1956 حيث كانت القناة مسرحاً للقتال لاعتبارها أهم معابر النفط في ذلك الوقت، لكن دون أن يكون النفط المحور الوحيد في هذا الصراع. ثم حرب حزيران (يونيو) 1967 التي أريد بها سحب المكاسب البترولية العربية التي تحقّقت بعد أزمة السويس. وقد أدّى النفط دوره في دعم الدول التي تأثّرت أكثر من غيرها بنتائج المعارك.

وإذا كنا قد تطرّقنا إلى هذين الحدثين في سياق الحديث عن تاريخ الصراع الدولي حول النفط العربي، فإننا في هذا الفصل سوف نتناول بالبحث أهم النزاعات المعاصرة في الشرق الأوسط حيث برز النفط فيها كمحور رئيسي للصراع، إقليمياً ودولياً.

المبحث الأول:

النفط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

ارتبط الصراع العربي ـ الإسرائيلي بنشوء الصراع بين الدول العربية والقوى الاستعمارية الطامعة بأراضيها وثرواتها ومستقبلها. فمن المعروف أن المطامع الصهيونية في فلسطين كانت ترعاها الدول الغربية التي كانت تعتقد أن إقامة كيان صهيوني في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم يخدم مصالح الغرب التي تمثّلت في بادىء الأمر بالدفاع عن طرق المواصلات بين الشرق والغرب. وقد حرص القادة الصهاينة دائماً على إبقاء مشروعهم السياسيّ والاستيطاني في فلك هذه المصالح[2]. لذلك فإن وعد بلفور لعام 1917 ومن ثمّ تأسيس الدولة اليهودية في عام 1948 في فلسطين لم يكونا بعيدين عن هذا التوجّه[3].

وعندما أخذ النفط يحتلّ موقعاً أساسياً في شبكة مصالح الغرب منذ أوائل الخمسينات كما رأينا، بدأت مسألة السيطرة على منابعه وحماية إمداداته تشكّل جوهر السياسة الغربية عامة والأميركية خاصة. وأخذت إسرائيل تحظى بالدعم الأميركي اللامحدود، على اعتبار

(1) محمّد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 58.
(2) جورج قرم: «النفط العربي والقضية الفلسطينية». المرجع السابق، ص 4.
(3) حول علاقة النفط بالكيان الصهيوني، راجع: د. صالح زهر الدين: «مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه»، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت 1996، ص 109 ـ 131.

أن وجودها في المنطقة العربية كدولة قوية يساعد أميركا والغرب على حماية طرق النفط واستمرار السيطرة على منابعه.

هناك إذاً ارتباط وثيق بين تكالب الدول الغربية على النفط العربي وإقامة الكيان الصهيوني، بل يصحّ القول إن وجود إسرائيل هو مظهر من مظاهر الصراع الدولي على النفط.

لا شك في أن المسألة الفلسطينية هي لبّ الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، لكن وجود النفط في المنطقة العربية أضفى على هذا الصراع بعداً دولياً وإقليمياً.

فالدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، تعاملت مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي بهدف حماية مصالحها النفطية أولاً والمحافظة على وجود إسرائيل ثانياً كحارس أمين لتلك المصالح ضد التهديدات المحلية والخارجية. أمّا الاتحاد السوفياتي، فقد بقي حتى انهياره يستغل هذا النزاع لتثبيت وجوده وتعزيز مصالحه في المنطقة ضمن إطار صراعه التقليدي مع الولايات المتحدة. وقد حاول العرب في صراعهم مع العدوّ اليهودي استعمال النفط كسلاح سياسي للضغط على الدول المساندة لإسرائيل بغية الوصول إلى حلٍّ عادل للمسألة الفلسطينية. ولم تكن مطامع إسرائيل التوسُّعية بعيدة من هدف الوصول والسيطرة على منابع البترول العربية بغية تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي الذي يتيح لها الاستغناء عن المساعدات الخارجية وخاصة الأميركية منها[1].

وهكذا أصبح النفط عنصراً أساسياً من عناصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعاملاً مهماً من عوامل تدخّل الدول الكبرى في هذا الصراع. فالانقلاب العسكري الأول في سوريا، كان الهدف منه تسهيل مد خط الأنابيب عبر الأراضي السورية لنقل النفط السعودي إلى صيدا بعد أن تعطّلت خطوط الأنابيب المارّة عبر الأراضي الفلسطينية المحتلّة بسبب الأعمال المسلحة. كما أن التدخّل الأميركي السريع في أزمة السويس في عام 1956 والعمل على سحب القوات الإسرائيلية كان نتيجة دافعين أساسيين: إعادة تأمين الإمدادات النفطية إلى أوروبا الغربية بعد أن توقّفت بسبب إقفال القناة، ثم منع الاتحاد السوفياتي من استغلال الوضع لتوطيد نفوذه في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأميم شركة قناة السويس كان الباعث لتنمية وعي العرب بأهمية ثروتهم النفطية في صراعهم ضد الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني[2].

(1) مجلّة الحوادث: حوار مع د. عصام السرطاوي، العدد 1273، تاريخ 27 آذار 1981، ص 23.
(2) جورج قرم. المرجع السابق، ص 5 ـ 6.

وبرز العامل النفطي أكثر فأكثر في حرب حزيران (يونيو) 1967، هذه الحرب التي خططت لها الولايات المتحدة بالاتفاق مع إسرائيل لضرب الدول العربية المتعاونة مع الاتحاد السوفياتي بغية تحقيق هدفين أساسيين: منع السوفيات من الاقتراب من حقول النفط العربي، ثم سحب المكاسب البترولية التي حقّقتها الدول النفطية بعد أزمة السويس. وكلا الهدفين يلتقي مع المصالح الإسرائيلية في ضرب القدرات العربية وإضعافها. وقد حاولت معظم الأقطار العربية النفطية الامتناع لوقت قصير عن شحن النفط إلى بريطانيا والولايات المتحدة، لكن هذه المحاولة لم تعطِ ثمارها المرجوة لأسباب سبق ذكرها فاستعيض عن قطع النفط بإعادة تصديره واقتطاع جزء من عوائده المالية لدعم صمود دول المواجهة وفق ما استقرّ عليه الإجماع العربي في مؤتمر الخرطوم. لكن سلاح النفط لم يبق في غمده إلى زمن بعيد، بل أعيد استخدامه بفاعلية أكثر في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة في عام 1973، هذه الحرب التي وُصفت بأنها حرب البترول الأولى بسبب الدور الذي قام به النفط وتأثيراته في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: حرب تشرين الأول (اكتوبر) 1973 واستخدام سلاح النفط

لسنا هنا في معرض الحديث عن تطور الأعمال الحربية منذ أن بدأت مصر وسوريا في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 هجومهما المنسّق والمزدوج ضد القوات الإسرائيلية المحتلّة. هذا الهجوم الذي حطّم أسطورة إسرائيل التي لا تقهر، وحقّق نصراً عسكرياً جزئياً كاد يكون كاملاً لولا التدخّل الأميركي السريع لدعم إسرائيل وإنقاذها[1].

ما يهمّنا من حرب تشرين هو استخدام النفط العربي ولأول مرة بفاعلية خطيرة كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب القومية، بعد أن كان مجرد سلاح تهدّد به الدول النفطية الدول الغربية المستهلِكة للنفط بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية.

لقد فاجأ سلاح النفط العالم أجمع وأحدث ارتباكاً في العلاقات الدولية بحيث أصبح محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية ونقطة الارتكاز في التجاذب السياسي بين دول التحالف الغربي تجاه المسألة الفلسطينية. «إن سلاح البترول العربي قد

---

(1) إشارة إلى الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لتزويد إسرائيل بالقنابل والصواريخ وقذائف المدفعية والمعدّات العسكرية الأخرى بالإضافة إلى إرسال الطائرات الحربية من طراز F.16 لتعويض عمّا فقدته أثناء المعارك. راجع في هذا الخصوص:
William B. Quandt: «Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israel Conflict 1967-1976», Berkeley, University of California Press, 1977, P. 185.

اشترك بإيجابية كبيرة في رفع مشكلة الشرق الأوسط القومية والسياسية (العرب والإمبريالية الصهيونية) والاستراتيجية (الصراع الشرقي والغربي) والاقتصادية (مشكلة الطاقة في العالم الصناعي الأوروبي والأميركي معاً، بالإضافة إلى اليابان) إلى أعلى مستوى من الفكر والمناقشة والتفاوض الجماعي وغير الجماعي بين دول السوق الأوروبية، والمعسكرين الشرقي والغربي، ودول العالم العربي، والعالم الإفريقي والآسيوي، والأمم المتحدة»[1].

لقد سبق أن أشرنا إلى الظروف التي أملت على الأقطار العربية المنتجة للنفط اتّخاذ قرار الحظر النفطي ضد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل في حرب رمضان، وفي طليعتها الولايات المتحدة، كما بيّنا حيثيات هذا القرار وخطوات تنفيذه والتمييز الذي لحظه بين دول صديقة ومحايدة ومنحازة للعدوّ المغتصِب[2]. لكن السؤال الذي يُطرح في هذا المجال هو: كيف كان تأثير سلاح النفط في العلاقات الدولية؟ أي ما هي النتائج التي أحدثها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟ ثم كيف واجهت الولايات المتحدة الأميركية السياسة العربية لربط النفط بالمسألة الفلسطينية.

أولاً: أثر حظر النفط العربي في العلاقات الدولية

قبل أن نشير إلى النتائج والتأثيرات التي أحدثها سلاح النفط في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم، لا بد من الإشارة إلى العوامل الموضوعية التي ساعدت على إنجاح هذا السلاح خلال تلك الفترة الزمنية.

تَمثّل العامل الأول بوجود التضامن العربي الذي تحقّق منذ مؤتمر الخرطوم لعام 1967 بعد حلّ الخلافات العربية التي كانت قائمة آنذاك، وخاصة الخلاف السعودي ـ المصري بسبب حرب اليمن. ثم الدور الذي قامت به منظّمتا الأوبيك والأوابك في انتزاع المكاسب النفطية من شركات النفط الكبرى لجهة التسعير والمشاركة في الإنتاج وصولاً إلى التأميم. وقد شجّعت هذه المكاسب الرأي العامّ العربي على مطالبة الدول العربية النفطية باستخدام سلاح النفط في المعركة. وممّا زاد من فاعلية هذا السلاح بصورة أساسية، الدقّة التي تميّز بها قرار استخدامه ومجموعة القرارات التي تبعته.

فالتخفيض المتزايد لكميات النفط المُصدَّر، ثم الحظر وتقسيم الدول إلى صديقة

---

(1) يحيى أحمد الكعكي: «الشرق الأوسط والصراع الدولي». المرجع السابق، ص 171 ـ 172.

(2) راجع: ما ذكرناه عن استخدام النفط كسلاح سياسي من قبل الدول المنتجة في الصفحات 97 ـ 102.

ومحايدة وعدوّة، وتحديد المصالح الأجنبية وربطها بالقضية العربية الأولى ضمن إطار أحكام القانون واحترام مقرّرات المجتمع الدولي، كل ذلك دلَّ على مستوى عالٍ من الفكر والوعي[1]. وإذا أضفنا ارتفاع معدّل استهلاك النفط في الدول الغربية خلال تلك الفترة وتزايد حاجاتها إلى المستوردات النفطية من المنطقة العربية، وجدنا أن جميع هذه العوامل ساعدت على إنجاح سلاح النفط وما تبعه من ارتفاع في الأسعار[2] وأزمة في الطاقة كانت السبب في تغيير المواقف الدولية من أزمة الشرق الأوسط.

1 ـ التأثير الاقتصادي لسلاح النفط

لقد هزّ سلاح النفط الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي تناولها الحظر خلال فترة تنفيذه. فالتخفيض التدريجي في الإنتاج بنسبة 5٪ شهرياً، إلى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا والذي تناول في ما بعد البرتغال وجنوب إفريقيا وأندونيسيا بسبب انحيازها الفاضح لإسرائيل، كل ذلك أحدث خللاً مفاجئاً في أسواق النفط العالمية.

فالمعروف أن كميات النفط العربي التي كانت متداولة في السوق في النصف الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) بلغت 20,8 مليون برميل يومياً، وفي كانون الأول (ديسمبر)، أي بعد شهر ونصف تقريباً من تطبيق الحظر، انخفضت هذه الكمية إلى 15,8 مليون برميل يومياً. وهذا يعني أن سوق النفط الدولية قد خسرت حوالى 5 ملايين برميل يومياً في الوقت الذي فُقدت فيه الطاقة الاحتياطية للولايات المتحدة. إن كمية النفط التي خسرتها السوق آنذاك شكلت 9٪ من مجموع واردات النفط إلى العالم الحر، و14٪ من تجارة النفط العالمية. وقد كان لتخفيض الإنتاج تأثير كبير على الاقتصاد الدولي قياساً على النموّ السريع لاستهلاك العالم من النفط الذي بلغ 7,5٪ سنوياً خلال تلك الفترة[3].

لم يكن حظر النفط وتخفيض إنتاجه العامل الوحيد في زعزعة اقتصاديات الدول الصناعية، بل إن الارتفاع الجنوني للأسعار زاد من تفاقم المشاكل والصعوبات الاقتصادية

---

(1) راجع: نصّ قرار حظر النفط العربي الصادر عن وزراء البترول العرب في 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 وما تبعه من قرارت لاحقة، في كتاب إبراهيم شحاته: «حظر تصدير النفط العربي». المرجع السابق، ص 94 وما يليها.

(2) اتخذ الوزراء العرب قراراً بزيادة أسعار النفط بنسبة 17٪، ممّا رفع سعر البرميل الواحد للمرة الأولى بقرار عربي، من 3 دولارات إلى 3,65 دولاراً أميركياً.

(3) المرجع السابق. Daniel Yergin: «The Prize», P. 614.

في وجه الدول المستهلِكة. لقد رافق استخدام سلاح النفط ارتفاع حادّ في أسعاره نتج من القرار الذي اتّخذته منظّمة الأوبيك من جانب واحد برفع سعر البرميل في كانون الأول (ديسمبر) 1973 من 5,12 دولارات إلى 12,65 دولاراً. كما أن تهافت الشركات المستقلة على شراء النفط من الأسواق الحرّة بعد أن فقدت إمداداتها المضمونة، رفع السعر إلى حدود 20 دولاراً للبرميل الواحد[1]. وإذا ألقينا نظرة على النسب المئوية التي كان يمثّلها النفط عام 1973 من مصادر الطاقة الأولية في الدول الغربية المستهلكة، أدركنا مدى الضرر الذي أصاب اقتصاد تلك الدول نتيجة الحظر النفطي وارتفاع الأسعار.

ففي بريطانيا كان النفط يمثّل 52,1٪ من مجموع مصادر الطاقة: في هولندا 54,2٪، وألمانيا الغربية 58,6٪، وبلجيكا 62,1٪، وفرنسا 72,5٪، وإيطاليا 78,6٪[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أوروبا الغربية واليابان كانتا تعتمدان اعتماداً شبه كلّي على نفط الشرق الأوسط، وخاصة النفط العربي.

أما الولايات المتحدة الأميركية التي تُعتبر من أكبر الدول المنتِجة والمستهلِكة للنفط في العالم، فقد بلغ استهلاكها في تلك الفترة حوالى 20 مليون برميل يومياً، منها حوالى 6,7 ملايين برميل تستوردها من الخارج. وقد كانت حصة نفط الشرق الأوسط من هذه المستوردات حوالى 3 ملايين برميل يومياً. لذلك كان للنقص الناتج عن حظر النفط العربي آثار سلبية على الاقتصاد الأميركي. من هذه الآثار تسريح 250 ألف أميركي من العمل خلال فترة الحظر، بينهم 80 ألفاً من صناعة السيارات و15 ألفاً من موظفي شركات الطيران، والآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم[3].

وأفادت شركة جنرال موتورز (General Motors) أن أرباحها في الأشهر الأولى من عام 1974 انخفضت بنسبة 85 في المئة، وأعلن مسؤولو الشركة أن هذا هو أسوأ انخفاض في الأرباح تعرّضت له الشركة منذ عام 1948. كما أن سلاح النفط أحدث انخفاضاً في الناتج القومي الأميركي بلغ حوالى 6,3٪ في أثناء الربع الأول من عام 1974. ثم أدّت زيادة أسعار النفط المستورد إلى عجز في الميزان التجاري الأميركي خلال شهر نيسان (أبريل) بلغ حوالى 171,3 مليون دولار، وهو أكبر عجز يصل إليه الاقتصاد منذ تسعة أشهر.

---

(1) ألكسندر بريماكوف: «نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية». المرجع السابق، ص 62 ـ 63.

(2) بيتر مانغولد (Peter Mangold): «تدخّل الدول العظمى في الشرق الأوسط»، ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق 1985، ص 51.

(3) News Week, 11 March, 1974.

بالإضافة إلى ذلك أدّى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط إلى زيادة أسعار كل المنتَجات البتروكيميائية ومعها ارتفعت سائر المنتَجات والسلع الاستهلاكية الأخرى[1].

إذا كان الاقتصاد الأميركي وهو الأقل اعتماداً على النفط العربي في ذلك الوقت، قد أصيب بهذه الانتكاسات الخطيرة من جراء استخدام العرب لسلاحهم النفطي، فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية في بقية الدول الغربية واليابان التي اعتمدت بشكل كلّي تقريباً (80٪) على النفط المستورد من الأقطار العربية؟

لا شك في أن تأثيرات الحظر النفطي على اقتصاديات الدول الغربية كانت أشدّ قساوة منها على الولايات المتحدة. فانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار هزّا الأسس الاقتصادية لتلك الدول التي كانت مدمنة على النفط العربي بأثمان زهيدة. لقد تراوح العجز في الميزان التجاري لتلك البلدان في الربع الأخير من عام 1973 بين 9٪ في حالة هولندا و25٪ في حالة الدانمارك، وتراوح العجز بين 11 و14٪ في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا[2].

إن الأضرار الناتجة عن حظر النفط العربي قد أصابت مختلف القطاعات الإنتاجية في بلدان أوروبا الغربية. فالعديد من المصانع توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود، وتراجعت الصناعات البتروكيميائية، وشُلّت حركة النقل، وارتفعت أسعار السلع، وانخفضت عملات تلك الدول، إلى جانب التضخم والبطالة وتقنين الكهرباء ونقص التدفئة وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية.

ولم يكن وضع اليابان الاقتصادي في تلك المرحلة أفضل حالاً مما هو عليه في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. فالمعروف أن اليابان تفتقر إلى مصادر الطاقة وتعتمد كلّياً على المصادر الخارجية. فهي تستورد حوالى 99,7٪ من حاجاتها النفطية، ومعظم هذه المستوردات (80٪) تأتي من إيران والمنطقة العربية[3]. لذلك تأثّر الاقتصاد الياباني بسبب أزمة الطاقة وارتفاع الأسعار أكثر من أي دولة صناعية أخرى. وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع نسبة التضخّم وتزايد البطالة، وانخفاض الدخل القومي وتأجيل الإصلاحات

---

(1) توماس أ. بريسون: «العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط». المرجع السابق، ص 712 ـ 713.

(2) Hans Maull: «Oil and Influence: The Oil Weapon Examined», International Institute for strategic studies, London, 1975, P. 7.

(3) J.C. Herewitz: «Oil, the Arab-Isreal Dispute, and the Industrial World-Horizons of Crisis». Boulder Co. Westview Press Inc., U.S.A, 1976, P. 138.

الاقتصادية والاجتماعية، ثم تخفيض استهلاك النفط بنسبة 10٪ وتراجع قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف، ما دفع بوزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر إلى مطالبة شركات النفط الأميركية بإنصاف اليابان[1].

أمّا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان مكتفياً بالنفط المستخرَج من أراضيه، فقد استفاد من الموقف البترولي العربي ليزيد من أرباحه بالعملات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار من جهة، ثم إقامة علاقات تجارية مع بعض دول أوروبا الغربية بعيداً من الهيمنة الأميركية.

وقد امتدّت آثار الأزمة النفطية إلى دول العالم الثالث المستورِدة للنفط فارتفعت قيمة فواتيرها الشرائية للنفط، وأثقلت الديون اقتصادياتها، إلا أن الدول العربية المنتجة سارعت إلى تقديم المساعدات والقروض إلى تلك البلدان، ممّا ساعدها على تعويض الخسائر التي لحقت بها.

وكان لارتفاع أسعار النفط آثار إيجابية على الأوضاع الاقتصادية في دول الأوبيك وخاصة العربية منها، حيث سجّلت عائداتها النفطية حتى مطلع الثمانينات حوالى 200 بليون دولار[2]. هذه الثروة المالية التي هبطت فجأة على العالم العربي جعلت منه مركزاً مالياً له وزنه وتأثيره في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي. لكن العرب لم يحسنوا استخدام هذه الثروة في مجال التنمية الشاملة إلا فيما ندر.

وخلاصة القول إن استخدام سلاح النفط العربي أحدث هزّة عميقة في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية كما زعزع الأسس التي بُني عليها نظام الاقتصاد الدولي. وقد انعكس هذا الأمر على استراتيجيات الدول السياسية فأثار الخلاف بين دول التحالف الغربي وأحدث تغييراً في المواقف الدولية تجاه المسألة الفلسطينية.

2 ـ التأثير السياسي لسلاح النفط

إن ما أحدثه سلاح النفط من تأثيرات على الصعيد الاقتصادي كان لا بد من أن تمتدّ مفاعيله إلى المجال السياسي. فالارتباط بين السياسة والاقتصاد أمر طبيعي، حتى إن دول العالم تضع سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها الاقتصادية. ومن المعروف أن سلاح النفط هو سلاح اقتصادي استخدمه العرب كوسيلة ضغط على الدول الغربية لإجبار إسرائيل على

(1) بوريس راتشكوف: «النفط والسياسة الدولية»، ترجمة خضر زكريا. المرجع السابق، ص 3 و4.
(2) محمّد حسنين هيكل. المرجع السابق، ص 91.

الانسحاب من الأراضي التي احتلّتها عام 1967 واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، كانت مواقف الدول الغربية من أزمة الشرق الأوسط تصبّ في خانة التوجّه الأميركي المؤيِّد لإسرائيل. ويعود السبب في ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت الضامنة لسلامة الإمدادات النفطية وتأمينها من هذه المنطقة إلى كل من أوروبا الغربية واليابان، ثم الاعتقاد بأن وقف تصدير النفط بفعل الصراع العربي ـ الإسرائيلي أمر غير وارد، وإن حدث ذلك فإن تأثيره لا يتعدّى ما حصل في حرب حزيران (يونيو) عام 1967.

ولكن ما أسفرت عنه حرب تشرين بدّد كل هذه التصوّرات ووضع الدول الغربية واليابان أمام الأمر الواقع. فلا النفط العربي بات متوافراً ولا الولايات المتحدة عادت قادرة على تأمين إمداداته إلى حلفائها. من هنا كان لا بدّ لهذه الدول من إعادة النظر في مواقفها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحت ضغط سياسة الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية.

وهكذا أصبح النفط العربي عامل توتّر في علاقات دول التحالف الغربي من جهة ومحور الصراع بين الولايات المتحدة والأقطار العربية النفطية من جهة أخرى.

أ ـ العلاقات الأوروبية ـ الأميركية في ظلّ الحظر النفطي

أثار قرار حظر النفط العربي الذي اتُّخذ في حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 توتّراً خطيراً في العلاقات الأوروبية ـ الأميركية أو ما يسمَّى بالتحالف الغربي. وكان محور التوتر يتلخّص في التعارض بين مصالح الطرفين حيث شكّل النفط الجانب الأكبر منها، فيما اعتمدت أوروبا الغربية بنسبة 65٪ من حاجاتها النفطية عام 1974 على النفط العربي، كانت المستوردات الأميركية منه لا تتعدى العشرين في المئة.

إن الاختلاف في درجة الاعتماد على النفط العربي بين الجانبين قاد إلى اختلاف نظرة كل منهما إلى كيفية إدارة الأزمة. ففي حين ركّزت دول أوروبا الغربية على كيفية تأمين إمداداتها النفطية وعلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة، كانت الولايات المتحدة تهتمّ أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب ومحاولة السوفيات استغلال الموقف وتحقيق المكاسب[1].

---

(1) د. نادية محمود محمّد مصطفى: «أوروبا والوطن العربي»، سلسلة الثقافة القومية رقم (8)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص 87.

وانطلاقاً من هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين الأوروبي والأميركي في معالجة هذه الأزمة ونتائجها السياسية والاقتصادية، حاولت الدول الأوروبية منفردة ومجتمعة الابتعاد عن السياسة الأميركية واتخاذ بعض المواقف والمبادرات المتعارضة مع موقف الولايات المتحدة من هذا الصراع حفاظاً على مصالحها النفطية. وقد تجلّت هذه المواقف في مطالبة فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية بالوقوف على الحياد من حرب تشرين، على عكس الموقف الأميركي المؤيد والمساند لإسرائيل. وعندما أعلنت الولايات المتحدة في 25 تشرين الأول (أكتوبر) حالة الطوارىء النووية التي شملت القواعد الأميركية في أوروبا تحسّباً للتدخّل السوفياتي، أثار هذا الأمر اعتراضاً أوروبياً عارماً لعدم استشارة حلفائها الأوروبيين قبل اتخاذ هذا القرار[1].

أمّا على الصعيد الجماعي، فقد طالبت اللجنة السياسية للشؤون الخارجية لدول السوق الأوروبية المشتركة في بيانها الصادر في 13 تشرين الأول (أكتوبر) بوقف القتال وضرورة حلّ النزاع على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967. كما أكّد اجتماع البرلمان الأوروبي (باستثناء هولندا) الذي انعقد في فرنسا في 17 تشرين الأول (أكتوبر) على وقف إطلاق النار وحثّ الأطراف المتحاربة على إجراء مفاوضات لتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور[2].

لم يكن لهذه المواقف والبيانات تأثير يُذكر على مجرى الأمور، فقد بقيت مجرد نداءات بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء أوروبا دوراً في حل الصراع، إلى جانب عجز الجماعة الأوروبية لاختلاف المواقف بين دولها عن القيام بتحرّك فعّال واعترافها بأن القوتين العظميين هما القادرتان على وقف القتال. لكن موقف أوروبا الموحّد والمؤيّد للحقّ العربي جاء لأول مرة في بيان «بروكسل» الصادر عن وزراء الخارجية الأوروبيين في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973. وقد حثّ هذا البيان إسرائيل على العودة إلى خط وقف إطلاق النار في 22 تشرين الأول (أكتوبر) وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم 339 و340 وأعلن المبادىء الأساسية للتسوية السلمية وهي[3]:

---

(1) المرجع نفسه، ص 87 ـ 88.

(2) كتاب «الدول الكبرى والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، تأليف مجموعة باحثين. المرجع السابق، ص 107.

(3) Ahmad Al-Hajaya: «Arms and Oil International Relations: A Review of the Middle East Experience», Aberdeen University, U.K 1989-1990, P. 181.

(رسالة ماجستير مقدّمة إلى جامعة أبردين في بريطانيا، غير منشورة).

- عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.
- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967.
- احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقّها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أعرب البيان عن استعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام والاعتراف بأهمية الضمانات الدولية.

أثار البيان الأوروبي رد فعل حادّ من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل التي اعتبرته انحيازاً أوروبياً للعرب واستسلاماً للابتزاز العربي عن طريق حظر النفط.

لم يُحدث البيان المذكور آثاراً إيجابية على أرض الواقع سوى ترحيب الدول العربية بهذا الموقف وتشجيع الجماعة الأوروبية على الاستمرار بالضغط على إسرائيل لانسحابها من جميع الأراضي المحتلة مقابل ضمان إمداداتها النفطية.

وعلى الرغم من تطبيق قرار وقف القتال بموافقة أميركية ـ سوفياتية، وانفراد الولايات المتحدة بإيجاد تسوية سلمية عن طريق سياسة الخطوة ـ خطوة، استمرّت الدول الأوروبية خلال السنوات اللاحقة في البحث عن دور مستقلّ لسياساتها الشرق أوسطية بعيداً عن السياسة الأميركية بغية ضمان مصالحها الاقتصادية. غير أن الولايات المتحدة أصرّت دائماً على إبعاد أوروبا عن مشاركتها في أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط كي تبقى تحت نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني.

وهكذا بقي الدور الأوروبي محدَّداً في إطار إصدار البيانات والمبادرات وتسجيل المواقف المؤيِّدة في كثير من الأحيان للحق العربي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة النفوذ الأميركي في ظل الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الجبّارين في تلك الحقبة من الزمن.

فالدور الأوروبي كما وصفه نائب رئيس الجمهورية السورية السيد عبد الحليم خدّام: «ارتبط بالوضع العالمي وحالة الانفراج أو التوتّر بين القوتين العظميين. ذلك أن نشوء حالة من الانفراج يقلّل من حاجة أوروبا لغطاء أمني أميركي، وبالتالي يكون هامش الحركة الأوروبية أكثر اتساعاً. أمّا في حالة التوتّر فإن المظلّة الأمنية النووية الأميركية تُطبق على القرار الأوروبي. وبهذه الحالة يتحوّل القادة الأوروبيون إلى مروِّجين لسياسات الولايات

المتحدة العالمية»[1].

ب ـ أثر الحظر النفطي في موقف اليابان من أزمة الشرق الأوسط

قبل حرب تشرين أول (أكتوبر)، اتّسم موقف اليابان السياسي من أزمة الشرق الأوسط بالحياد على الرغم من المصالح الاقتصادية التي تربط اليابان بدول المنطقة. لكن الموقف الحيادي لم يخلُ من بعض المجاملات السياسية التي كان يطلقها المسؤولون اليابانيون تجاه المسألة الفلسطينية إرضاء للعرب ودون الإساءة إلى علاقات اليابان بإسرائيل والولايات المتحدة. وكانت مبررات هذا الموقف تحكمه سياسة اليابان الخارجية، ثم ارتباط هذه السياسة بقواعد التحالف الغربي. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن اليابان قلقة على إمداداتها على اعتبار أنها تشتري النفط من شركات النفط الكبرى وليس من بلدان الشرق الأوسط مباشرة. وقد عبّر عن هذا الوضع نائب وزير الشؤون الخارجية السيد توغو «Togo» بقوله: «نحن نستطيع شراء النفط دائماً عندما نمتلك المال فقط»[2].

بعد اندلاع الحرب واستخدام سلاح النفط وما رافقه من أزمة في الطاقة وارتفاع في الأسعار، تأثرت إمدادات اليابان النفطية بشكل خطير ولم يعد ممكناً تأمين هذه الإمدادات بواسطة الشركات العالمية نتيجة تخفيض الإنتاج ووضع اليابان على لائحة الدول غير الصديقة.

لقد أَجبرت استراتيجية العرب النفطية الشعب الياباني وحكومته على معالجة المشكلة مباشرة، فأرسلت الحكومة مبعوثيها إلى الأقطار العربية للبحث عن حلٍّ يرفع حظر النفط عن اليابان. وكان طلب حكومات تلك الأقطار أن تعلن اليابان صراحة وقوفها إلى جانب الحق العربي. في الوقت عينه حثّ هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية، اليابانيين على عدم اللجوء إلى الانفراد في مفاوضاتهم مع العرب لئلا يضعف الموقف الأميركي، ودعاهم إلى تحمّل آثار الحظر خلال هذه الفترة. وهكذا وقفت اليابان أمام خيارين: إمّا الخضوع للضغط الأميركي القاضي بعدم الاتصال المباشر بالأقطار العربية وتحمّل الآثار الخطيرة لقطع النفط، وإمّا تجاهل الموقف الأميركي والتفاوض مع العرب رغم تأثير هذا الموقف في علاقاتها بالولايات المتحدة. وقد اتخذت اليابان الخيار الأخير بكل محاذيره[3].

---

(1) راجع ما ورد في مقدمته لكتاب فوزي الجودة: «أوروبا الغربية والصراع العربي ـ الصهيوني»، في صحيفة السفير، في 22 أيار 1985.

(2) المرجع السابق. Daniel Yergin: «The Prize», P. 628.

(3) المرجع السابق. Ahmad Al-Hajaya: «Arms and International Relations», P. 182.

ففي 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973، أعلنت الحكومة اليابانية موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي تضمّن المبادىء الأساسية التالية[1]:

- الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ أو احتلالها باستخدام القوة.
- احترام وحدة وأمن أراضي كل الدول في المنطقة والحاجة إلى ضمانات لهذا الغرض.

واختتم البيان بأن حكومة اليابان إذ تأسف لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، تحثّ إسرائيل على الامتثال لهذه المبادىء. وتعهدت الحكومة بمواصلة مراقبة الموقف في الشرق الأوسط بقلق جدّي، وأشارت إلى أنها قد تضطر على أساس التطورات المستقبلية إلى إعادة النظر في سياستها حيال إسرائيل.

لم تتوقف الحكومة اليابانية عند حدود هذا التصريح فقط، بل دعمت موقفها بتحركات عملية وبنّاءة لكسب التأييد العربي، فأوفدت مبعوثاً على مستوى وزاري لمقابلة المسؤولين في البلدان العربية والقيام بشرح واضح للموقف الياباني وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لتعذّر تقديم المساعدات العسكرية وقطع العلاقات مع إسرائيل[2].

كان ردّ الفعل العربي إيجابياً تجاه الموقف الياباني، وتُرجم بنقل اليابان إلى لائحة الأصدقاء ثم رفع حظر النفط عنها قبل أن يعود مبعوثها إلى بلاده. وهذا التحرّك الياباني أزعج الولايات المتحدة فاعتبرته خرقاً لقواعد التحالف وإضعافاً للموقف الأميركي الذي عبّر عنه كيسنجر والرامي إلى ضرورة تأسيس جبهة موحّدة من الدول المستهلِكة للنفط قبل أي تفاوض مع الأقطار المنتِجة، كما سنرى لاحقاً.

لم يقتصر تأثير سلاح النفط العربي على المواقف السياسية لدول أوروبا الغربية واليابان من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل امتدّ ليشمل العديد من دول العالم الثالث التي كانت ترتبط بعلاقات ودّية مع إسرائيل. وكان من نتيجة ذلك أن قطعت دول إفريقيا وعدد من دول آسيا والدول الإسلامية علاقاتها بإسرائيل وأقامت علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع الأقطار العربية.

---

(1) المرجع السابق. J.C. Hurwitz: «Oil the Arab-Israel Dispute and the Industrial World», P. 140.

(2) كونيو يانا جيدا: «اليابان وأزمة النفط 1973». المرجع السابق، ص 80.

ففي نهاية تشرين الأول (أكتوبر) 1973 كانت 26 دولة من أصل 33 دولة إفريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأهمّها أوغندا وإثيوبيا وغانا وساحل العاج وهي البلدان الرئيسية التي تتلقى مساعدات تقنية ومالية كبيرة من إسرائيل منذ سنوات[1].

أمّا الموقف السوفياتي من حرب تشرين وقرار حظر النفط، فقد ظهرا من خلال الدعم العسكري المتمثّل بشحن الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا في أثناء المعارك، وأحياناً إلى التهديد المباشر بالتدخّل لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصَر، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى استنفار قواتها النووية في العالم[2].

وعلى الصعيد الدبلوماسي وقف السوفيات إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، كما شجّعوا العرب على استخدام سلاح النفط كوسيلة لمناهضة الاستعمار والدفاع عن حقوقهم المشروعة.

وقد استفاد السوفيات من الفترة التي ارتفع فيها سعر النفط بسبب قرار الحظر حتى وصف بعض المحلّلين إنهاء الحظر النفطي بعد أشهر قليلة من إعلانه بأنه هزيمة مؤثرة للاتحاد السوفياتي[3]. إن الموقف السوفياتي من الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1973 كان نابعاً من طبيعة الصراع الأميركي ـ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط الذي كان محوره الأساسي الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

والخلاصة أن النفط كان سيد الموقف في حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وكان نقطة الارتكاز التي شغلت دول العالم في هذا الصراع. فاستخدامه كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب المركزية أحدث تغيّرات خطيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي.

فعلى المستوى الإقليمي تمثّلت هذه المتغيّرات بظهور التضامن العربي حيث وقفت الأقطار العربية النفطية إلى جانب دول المواجهة في موقف واحد تجسّد باستخدام سلاح النفط في المعركة. وقد أقلق هذا التضامن الولايات المتحدة التي كانت تفصل بين النفط والصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة وبين سياستها تجاه الدول النفطية وبقية الدول العربية

(1) د. أنطوان شيبان: «دبلوماسية التأزيم ـ قرار أميركا بالفشل في الشرق الأوسط». لا ذكر لدار النشر، بيروت 1984، ص 154.

(2) المرجع نفسه، ص 180.

(3) Robert O. Freedman: «Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970», New York, Praeger, 1975, P. 140.

من جهة أخرى. كما هال الولايات المتحدة أيضاً إقدام الدول العربية النفطية بالتنسيق مع منظّمة الأوبيك على تخفيض الإنتاج ووقف تصديره ورفع أسعاره بقرار منفرد بعد أن كانت حتى ذلك الوقت تعتقد بأنها تسيطر على معظم صناعة النفط العربي.

أما على الصعيد الدولي، فقد أحدث حظر النفط العربي اهتزازاً في علاقات دول حلف الأطلسي إلى حدٍّ دفع ببعض هذه الدول إلى الاستقلال بسياساتها عن الولايات المتحدة تأميناً لمصالحها النفطية. كما أن استخدام سلاح النفط وما نتج عنه من أزمة في الطاقة، كان الدافع المباشر إلى الدعوة لإقامة الحوار العربي - الأوروبي وحوار الشمال والجنوب وغيرها من المؤتمرات الدولية التي شكّل النفط هدفها الأساسي.

كل هذه التطورات كان من شأنها أن تهدّد وحدة التحالف الغربي وتُفقد الولايات المتحدة زعامتها على العالم الحر وعزّز دور الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط.

أمام هذه الأوضاع التي فجّرها سلاح النفط العربي في حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، كيف كان رد فعل واشنطن؟ وبعبارة أخرى: كيف واجهت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجية الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية؟

ثانياً: المواجهة الأميركية لسياسة الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية

إن استراتيجية الربط العربية القاضية برفع حظر النفط مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أقلقت الإدارة الأميركية التي تعتبر أن مثل هذه الاستراتيجية هي من حق الدول العظمى دون سواها. فالنجاح الذي حقّقته الدول العربية في ظل ممارستها لهذه الاستراتيجية عام 1973، أثار مخاوف الولايات المتحدة من نواحٍ عديدة منها: تأثير الضغط العربي على الموقف الأميركي من إسرائيل، واكتساب المجموعة العربية حضوراً مهماً على المسرح الدولي، ثم اهتزاز قاعدة التحالف الأميركي - الأوروبي والأميركي - الياباني تحت تأثير المصالح النفطية، إلى جانب رفض الولايات المتحدة أن تصبح إمداداتها النفطية وإمدادات حلفائها مرتبطة بالرضى العربي عن موقفها من المسألة الفلسطينية[1].

إزاء هذه المخاوف، عمدت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى تجريد الأقطار العربية من سلاح النفط. فالرئيس نيكسون كشف في مذكّراته عن أنه: «اعتباراً من اللحظة التي بدأ فيها حظر النفط العربي عمدت حكومته باستمرار إلى إنهائه»[2].

(1) محمّد السمّاك: «استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة». المرجع السابق، ص 30.

(2) Richard Nixon: «Memoirs of Richard Nixon», Arrow Books, London, 1979, P. 986.

والسؤال الآن: ما هي الوسائل أو الطرق التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة هذا الوضع؟ إن المتتبع للسياسة الأميركية في تلك الفترة يرى أن المواجهة الأميركية لسياسة الربط العربية اعتمدت على محاور ثلاثة:

1 ـ المواجهة الإعلامية والدبلوماسية.

2 ـ المواجهة الاقتصادية.

3 ـ خطط التدخل العسكري.

1 ـ المواجهة الإعلامية والدبلوماسية

منذ الإعلان عن قرار حظر النفط العربي شنّ الإعلام الغربي بشتّى وسائله حملة مستمرة وواسعة النطاق ضد أقطار منظّمة الأوبيك، وخاصة العربية منها. وكانت وسائل الإعلام الأميركية مدعومة من اللوبي اليهودي على رأس هذه الحملة التي استهدفت الأقطار العربية وحمّلتها مسؤولية حدوث أزمة في الطاقة وارتفاع في أسعار النفط. كما اتّهمت أقطار الأوبيك، والعربية منها بالذات، بخلق وضع اقتصادي عالمي يكتنفه الكساد والبطالة والتضخم. وكان الهدف من هذه الحملات تشويه صورة منتجي النفط وتأليب الدول الصناعية ضدهم على اعتبارهم قلة تتحكّم في مصير الحضارة الغربية[1].

وقد رافق هذه الحملات الإعلامية تهديدات بالتدخل العسكري الأميركي في الخليج صدرت عن بعض المسؤولين الأميركيين. ففي 21 تشرين الثاني (نوفمبر) تحدّث كيسنجر بلهجة عنيفة عن «الضغط العربي» وعن «إغلاق منابع النفط العربي» وأكّد أن الولايات المتحدة لن تغيّر سياستها تحت تأثير الحظر النفطي، وحذّر من إمكان اتخاذ «تدابير مضادة» ضد منتجي النفط[2]. ثم أعلن وزير الدفاع الأميركي جيمس شليسنغر (James Schlesinger) عن نيّة بلاده إرسال قوات بحرية كبيرة إلى المحيط الهندي لحماية مصالحها النفطية في الخليج بعد حرب رمضان وحظر النفط[3].

وقد استرعت هذه التهديدات انتباه الرئيس الجزائري بومدين فحذّر في 4 كانون الأول (ديسمبر) من أنّ «عمّال النفط العرب سوف يردون بسرعة على التدخل العسكري. «... وإذا حاول الغرب التصرف برعونة أو استخدام القوة فسوف يعاني الكارثة. وسوف تُضرم

---

(1) حول هذا الموضوع، راجع وليد خدوري: «النفط وأجهزة الإعلام الغربية»، نشرة منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، تشرين الثاني (نوفمبر) 1979.

(2) International Herald Tribune, 22/11/1973, P. 1.

(3) New York Times, 1/12/1973.

النيران في جميع الآبار وسوف تدمّر جميع خطوط الأنابيب، وسيدفع الغرب الثمن»[1].

وفي 7 كانون الثاني (يناير)، وجّه شليسنغر تحذيراً مباشراً إلى العرب باستخدام القوة ضدهم إذا استمروا في استخدام سلاح النفط.

وكان الرد العربي هذه المرة على لسان وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي هدّد بتدمير منشآت النفط الكويتية إذا حاولت أي قوة التدخل عسكرياً لمصادرة النفط[2].

في ظلّ هذه التهديدات والتهديدات المضادة بين الولايات المتحدة والأقطار العربية توجّه كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق في رحلة دبلوماسية إلى المنطقة بهدف إنهاء الحظر النفطي ومواجهة استراتيجية الربط العربية عن طريق إيجاد تسوية سياسية جزئيّة تفك الارتباط بين النفط والمسألة الفلسطينية. وهذا يعني من وجهة النظر الأميركية أن النفط كان محور الصراع في أزمة الشرق الأوسط ويأتي في أولويات التحرك الدبلوماسي الأميركي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يُستدَل على ذلك من المحادثات بين كيسنجر والسادات في تلك الفترة، ومن المذكّرات والرسائل المتبادلة بين الرئيس المصري والرئيس الأميركي نيكسون الذي جاء في إحدى رسائله إلى السادات:

«لا بد من أن أقول لك بكل صراحة إنه ما لم يُرفع الحظر، وما لم تُرفع القيود المفروضة على إنتاج البترول ضد الولايات المتحدة، فلن يكون بوسعي عمل شيء...»[3].

كان إنهاء حظر النفط العربي بالنسبة إلى إدارة نيكسون تمليه عدة عوامل مهمة منها[4]:

أ ـ تغطية فضيحة ووترغيت.

ب ـ إعادة استقطاب الدول الغربية، خصوصاً اليابان وأوروبا، ومنعها من إقامة علاقات تعاون مستقلة (مقايضة النفط بالأسلحة) مع الدول العربية.

ج ـ إعادة الهيبة إلى الولايات المتحدة في صراعها على النفوذ الدولي مع الاتحاد السوفياتي.

---

(1) International Herald Tribune, 5/12/1973, P. 2.

(2) New York Times, 7 January 1974.

(3) لمزيد من المعلومات حول هذه المحادثات والرسائل، راجع: محمّد حسنين هيكل. المرجع السابق، ص 81 ـ 85.

(4) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 32.

د ـ تأمين حاجات أميركا من النفط بكميات كافية وأسعار منخفضة.

هـ ـ الإمساك بورقة التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

وقد استطاع هنري كيسنجر من خلال زياراته المكّوكية أو ما يُسمى بسياسة «الخطوة ـ خطوة» من التوصّل إلى اتفاقات فصل القوات بين مصر وإسرائيل في كانون الثاني (يناير) 1974 وأيلول (سبتمبر) 1975 في سيناء. كما توصّل إلى توقيع اتفاق مماثل لفصل القوات بين سوريا وإسرائيل في مرتفعات الجولان في أيار (مايو) 1974.

وهكذا تمكّنت الولايات المتحدة بواسطة هذه الاتفاقات من رفع حظر النفط العربي بعد مرور خمسة أشهر على فرضه. وبهذه الخطوة تكون قد حقّقت أول مرحلة من مراحل تجريد العرب من سلاحهم النفطي.

وقد انتقد بعض المحلّلين الموقف المتسرّع للأقطار العربية برفع الحظر قبل تحقيق الأهداف العربية. وكان رد الأقطار النفطية أن تصعيد قطع الإمدادات يمكن أن يدفع بالعالم الصناعي إلى حافة الانهيار مع ما يجرّه ذلك من أخطار على الدول العربية. وقد بقيت هذه المسألة موضع نقاش.

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بتحقيق رفع الحظرالنفطي بل استمرّت في تعطيل هذا السلاح من طريق المواجهة الاقتصادية مع منظّمة الأوبيك.

2 ـ المواجهة الاقتصادية

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية ومعها دول العالم الغربي، أن النفط سلاح اقتصادي يفوق في أهميته وتأثيراته أضخم الأسلحة العسكرية في الدول المتقدّمة. كما أنها أيقنت بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) أن منظّمة «الأوبيك» ومن ضمنها المجموعة العربية تُمسِك بهذا السلاح طالما تسيطر على إنتاج النفط وتسعيره وتسويقه، حتى باتت تشكّل قوة اقتصادية لها وزنها في المسرح الدولي. لذلك دأبت الولايات المتحدة منذ البداية على الإطاحة بهذه المنظّمة أو إضعافها بغية تقليص دورها في سوق الطاقة العالمية. من أجل هذه الغاية، وفي الوقت الذي كانت فيه أزمة الطاقة على أشدّها، دعا كيسنجر الدول المستهلكة للنفط (دول السوق الأوروبية المشتركة والنروج واليابان وكندا) إلى عقد مؤتمر في واشنطن في 11 شباط (فبراير) 1974 لتنسيق الجهود ومواجهة أزمة الطاقة.

طرح كيسنجر على المؤتمرين برنامجاً من سبع نقاط تضمنت ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن مصادر بديلة للنفط، والمشاركة في توزيع الطاقة في أثناء حالات الطوارىء

وتطوير الأبحاث عن مصادر جديدة، وإنشاء نظام دولي للتعاون المالي لمواجهة ارتفاع الأسعار، ومساعدة الدول النامية على تخفيف عبء تكاليف الطاقة ثم إيجاد صيغة للعلاقات بين منتجِي النفط ومستهلكِيه.

ورفض كيسنجر فكرة التفاوض مع جبهة المنتجين للنفط (الأوبيك) قبل تنظيم جبهة المستهلكين وربما قبل تنمية مصادر الطاقة البديلة.

لم توافق فرنسا على هذا البرنامج وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ميشال جوبر (Michel Jobert) أنها تتولى منفردة «ترتيباتها النفطية في المستقبل». ودعا جوبر الدول المستهلكة إلى التفاوض مباشرة مع الدول المنتجة لأن الولايات المتحدة تريد أن تحدّ من حرية دول أوروبا الغربية واليابان وتبقيها خاضعة لرغباتها السياسية. كان يمكن للموقف الفرنسي أن يستقطب دولاً عدة في أوروبا وخارجها لو لم يهدّد الرئيس نيكسون بتخفيض عدد القوات الأميركية في أوروبا إذا لم يتعاون الأوروبيون مع الولايات المتحدة في معالجة أزمة الطاقة القائمة[1].

وافق المؤتمرون باستثناء فرنسا على النقاط التي طرحها كيسنجر في المؤتمر والتي شكّلت فيما بعد الإطار العامّ لسياسة الطاقة في الدول الغربية. انبثق من هذا المؤتمر بعد تسعة أشهر من انعقاده (أواخر عام 1974) الآلة التنظيمية لهذه السياسة التي أُطلق عليها اسم «وكالة الطاقة الدولية» (I.E.A) وتضمّ دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ما عدا فرنسا. وكان لهذه الوكالة منذ نشأتها حتى اليوم اليد الطولى في تهميش دور منظّمة الأوبيك وتأثيراتها في سوق الطاقة العالمية[2].

وقد أدّت الإجراءات التي اتخذتها إلى تخفيض أسعار النفط إلى الحدّ الأدنى، فانخفضت مداخيل الدول المنتجة من عائداتها النفطية وانعكس ذلك سلباً على مشاريع التنمية والنهوض الاقتصادي ناهيك بامتصاص أموال النفط (البترودولار) عن طريق بيع تلك الأقطار الأسلحة والسلع الاستهلاكية بأسعار باهظة.

---

(1) News Week, 25, Feb. 1974. نقلاً عن محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 28.

(2) كان برنامج الوكالة يهدف إلى تخفيض الاعتماد على نفط دول الأوبيك وخصوصاً الدول العربية مع زيادة الاعتماد على النفط المنتج خارج أوبيك عن طريق تشجيع الاستكشاف. كما كان يهدف إلى ترشيد الاستهلاك وتشجيع التحول إلى الفحم والغاز والطاقة النووية كبدائل للنفط بالإضافة إلى تخزين النفط كل هذه الإجراءات أضعفت دور الأوبيك وقوّت مركز دول الوكالة في سوق النفط العالمية.

لم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحدّ في صراعها مع دول منظّمة الأوبيك والأوابك، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين هدّدتها باستخدام سلاح الغذاء وزرعت بين أعضائها بذور الخلاف، فكان الخلاف السعودي ـ الإيراني والإيراني ـ العراقي والعراقي ـ الكويتي وغيرها من الخلافات التي أدّت فيما بعد إلى حروب طاحنة بين تلك الأقطار استنزفت قدراتها المالية والعسكرية وأضعفت مركزها في منظّمة الأوبيك بحيث لا تقوى مرة أخرى على استخدام سلاح النفط ضد الدول الغربية. ومع كل ذلك بقي القلق يساور الولايات المتحدة من قطع النفط العربي لأي سبب من الأسباب ما لم تضع يدها مباشرة على منابع النفط فأخذت تخطّط عسكرياً لتحقيق هذه الغاية.

3 ـ خطط التدخّل العسكري

إن فكرة الوصول الأميركي العسكري إلى مناطق النفط في الخليج العربي هي هدف استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه لحماية مصالحها النفطية والاقتصادية من أي تهديد. وجاءت حرب تشرين الأول (أكتوبر) والحظر النفطي ليساهما في إسراع الإدارة الأميركية إلى وضع مخططات التدخل العسكري المباشر بغية الإطاحة بسلاح النفط وإسقاطه والحؤول دون استخدامه ثانية من قبل الدول العربية المنتجة. ولم تقتصر هذه الخطط على المسؤولين الرسميين بل تعدّتها إلى الباحثين والمحلّلين من أمثال (Robert Tucker) الذي أعدّ دراسة نشرتها مجلّة كومنتري (Commentary) اليهودية في كانون الثاني (يناير) 1975 دعا فيها الولايات المتحدة إلى احتلال حقول النفط العربية بالقوة العسكرية. وزعم أن المنطقة الممكن احتلالها دون عوائق هي المنطقة التي تمتد من الكويت على طول الساحل حتى قطر وتحتوي على 40٪ من إنتاج الأوبيك في تلك الفترة[1].

وهناك دراسة أخرى أعدّها مايلز ايغنوتس (Miles Ignotus) ونشرتها مجلّة هاربر (Harper) في آذار (مارس) 1975 قدم فيها الكاتب خطة عسكرية للسيطرة على آبار النفط العربية بأسرع وقت ممكن. وتعطي هذه الخطوة دوراً لإسرائيل من خلال وضع مطاراتها العسكرية تحت تصرّف القوات الأميركية[2].

---

(1) Robert Tucker: «Oil: The Issue of American Intervention», Commentary, 59 (January 1975), P. 22.

نقلاً عن محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 34.

(2) محمّد السمّاك. المرجع نفسه، ص 34.

وتُعتبر أبرز دراسة تضمّنت خطة متكاملة للتدخل عسكرياً في مناطق النفط العربي تلك التي أعدّها كل من جون كولينز (Jhon Collins) الخبير في شؤون الدفاع القومي وكلايد مارك (Clyde Mark) المحلِّل لشؤون الشرق الأوسط. ونشرت هذه الدراسة في آب (أغسطس) 1975 تحت عنوان: «آبار النفط كأهداف عسكرية ـ دراسة في الإمكانات». وقد تناولت في مضمونها حجم المصالح النفطية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط وماهية القرارات الواجب اتخاذها لاستخدام القوة وكيفية تبريرها. كما تطرّقت إلى الظروف التي يجب أن تتوافر لتحقيق السيطرة على المصادر النفطية وردود الفعل المحتملة من قبل الدول المنتجة والاتحاد السوفياتي. ثم اتخذت الدراسة المملكة العربية السعودية كمسرح لتنفيذ العملية، مع وصف مسهب لطبيعتها الجغرافية ومواقع المنشآت النفطية وتقدير الاحتياجات العسكرية لإنجاز العملية[1].

والواقع أن هناك العديد من الدراسات وخطط التدخل العسكري ضد الدول العربية المنتجة للنفط التي وُضعت في ظل الإدارات الأميركية المتعاقبة لا مجال لذكرها وتعدادها، ولكن جميعها ربطت مسألة التدخل عسكرياً بحدوث الأمور التالية[2]:

أ ـ إذا أقدم الاتحاد السوفياتي على احتلال آبار النفط أو قطع طرق إمداداته عن الدول المستهلكة.

ب ـ إذا أقدمت الأقطار العربية على فرض حظر جديد على صادراتها النفطية أو زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة.

ج ـ إذا تعرضت الدول المنتجة الصديقة للولايات المتحدة لغزو من دول أو دولة أخرى معادية لأميركا.

د ـ إذا وقع انقلاب في دولة منتجة من شأنه أن يؤثر في الإنتاج والأسعار.

هـ ـ الاعتداء على حقوق الإنسان بشكل فاضح.

---

(1) John Colins and Clyde Mark: «Oil Fields as Military Objectives, A Feasibility Study», Washington, Government Printing Office, August 1975, P. 22.
نقلاً عن المرجع السابق، ص 33.

(2) لمزيد من المعلومات حول التهديدات الأميركية وخطط التدخل العسكري، راجع:
ـ د. مروان بحيري: «النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل 1973 ـ 1979»، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (4)، بيروت 1980، ص 9 ـ 44. راجع أيضاً: تقرير الكونغرس الأميركي عن خطة الغزو الأميركي لمنابع النفط العربي، ترجمة سليمان الغيومي، دار القدس، بيروت 1976.

لم تضع الولايات المتحدة الأميركية هذه الخطط موضع التنفيذ لسببين: الأول تخوّفها من ردة الفعل السوفياتية من جهة، ومعارضة الرأي العام الأميركي للتدخل العسكري من جهة أخرى بسبب عقدة فيتنام التي كانت وما تزال عالقة في أذهان الأميركيين. لكن تطور أحداث السبعينات وما حملته من أخطار على الإمدادات النفطية من منطقة الخليج، جعلت الولايات المتحدة تعيد النظر جدّياً في مسألة التدخل المباشر لحماية مصالحها النفطية بعد أن كانت تعتمد على حلفائها في المنطقة، وخاصة إيران وإسرائيل.

المطلب الثاني: تطوّر أحداث السبعينات وأخطارها على أمن الإمدادات النفطية للغرب

كشفت حرب تشرين الأول (أكتوبر) وما رافقها من حظر للنفط العربي عن مجموعة من الحقائق لم يعد بالإمكان تجاهلها من قبل الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص:

الحقيقة الأولى: هي الاعتماد المتزايد لدول الغرب الصناعي على النفط العربي حيث يؤدي الحرمان من تلك الثروة إلى الأضرار الاقتصادية الخطيرة بها، سواء في شكل تضخّم، أو في شكل كساد وبطالة وركود اقتصادي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية صعبة[1].

الحقيقة الثانية: هي صعوبة الفصل بين النفط والمسألة الفلسطينية بحيث أصبحت المسألتان متداخلتين تؤثر كل منهما في الأخرى. وقد أظهر استخدام سلاح النفط أهمية هذا الترابط بعد وقوف دول الخليج النفطية إلى جانب الدول العربية الأخرى في صراعها مع إسرائيل.

الحقيقة الثالثة: هي تعاظم النفوذ السوفياتي في المنطقة بعد وقوفه مع الدول العربية ودعم تلك الدول سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ثم محاولته القيام بدور سياسي مباشر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

هذه الحقائق التي أفرزتها حرب تشرين دفعت بالولايات المتحدة الأميركية إلى مواجهتها لما تحمله من مخاطر على أمنها السياسي والاقتصادي. وقد انصبّ أول تحرّك لها في هذا الاتجاه على رفع حظر النفط ووقف القتال. وقد تحقّق لها ذلك كما رأينا، عن

(1) سمير كنفاني: «ثروة النفط العربي والموقف السوفياتي من النزاع العربي ـ الإسرائيلي»، شؤون فلسطينية، العدد 48 (آب ـ أغسطس 1975)، ص 104.

طريق سياسة الخطوة - خطوة التي انتهجها كيسنجر وأدت إلى فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان. في الوقت نفسه، عمدت الولايات المتحدة إلى تأسيس وكالة الطاقة الدولية (I.E.A) لتنسيق سياسة الطاقة بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط كجبهة متراصّة في وجه منظّمة الأوبيك للحدّ من تأثير استخدام سلاح النفط في المستقبل.

أمّا على صعيد مواجهة توسُّع النفوذ السوفياتي في المنطقة، فقد اعتمدت الإدارة الأميركية خلال عهدي نيكسون وفورد على سياسة ذات وجهين: الأول تأمين الاستقرار في منطقة الخليج، والثاني السعي لتحقيق تسوية سلمية أميركية للصراع العربي - الإسرائيلي.

ففي الخليج، نُظر إلى كل من السعودية وإيران في ظل حكم الشاه على أنهما دولتان تمثلان نقطتي الارتكاز في تأمين الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج. فإيران بالنسبة إلى الولايات المتحدة تمثّل خط المواجهة الأول مع الاتحاد السوفياتي وتمنع تغلغل السوفيات ومناصرتهم للحركات الوطنية في تلك المنطقة. لذلك ركزت الولايات المتحدة على تقوية إيران عسكرياً فوثّقت علاقاتها بها وأغدقت عليها السلاح المتطور حتى باتت تشكل «شرطي الخليج» الذي تولى حماية المصالح الأميركية والغربية.

أمّا السعودية، فتنبع أهميتها من اعتبارها القوة العربية بعد العراق التي تتمتّع بنفوذ سياسي واسع ضمن المنطقة العربية بسبب إمكاناتها المالية والنفطية ومركزها الديني في العالم الإسلامي. فهي تستطيع أن تقوم بدورٍ مهمّ في المحافظة على الاستقرار نظراً لعلاقاتها المميزة مع مصر وبقية أقطار الخليج. من هنا اعتمدت الولايات المتحدة على هاتين الركيزتين كأساس لتأمين الاستقرار في المنطقة وحماية مصالحها النفطية(1).

من ناحية ثانية، اهتمّت السياسة الأميركية بإنشاء القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات البحرية في منطقة الخليج كأداة لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها. ومن أجل هذا الغرض عمدت إلى تعزيز وجودها العسكري في قاعدة «الجفير» في البحرين وفي جزيرة «مصيرة» التابعة لسلطنة عُمان والتي تتحكّم في منطقة الخليج بأكملها.

وتمحور الاتجاه الآخر للسياسة الأميركية في مواجهة النفوذ السوفياتي حول إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي - الإسرائيلي تقودها الولايات المتحدة منفردة وبمعزل عن مشاركة سوفياتية أو أوروبية. فالمعروف أن السوفيات كانوا يحاولون اكتساب موقع لهم في

---

(1) د. زهير شكر: «السياسة الأميركية في الخليج العربي - مبدأ كارتر»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982، ص 63 - 64.

المنطقة العربية من خلال هذا الصراع، كما أن الأوروبيين حاولوا أن يجدوا دوراً لهم في المنطقة العربية بغية تأمين مصالحهم النفطية بعيداً من الوصاية الأميركية. لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى استبعاد الطرفين من أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط. غير أن الإدارة الأميركية خلال عهدي نيكسون وفورد لم تستطع تحقيق أكثر من اتفاقات عسكرية محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا. أمّا الرئيس جيمي كارتر، فقد كان أكثر جدّية في السعي وراء تسوية شاملة على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242. ومع أن زيارة السادات إلى القدس قد مهّدت له الطريق إلا أنه فشل في الوصول إلى التسوية الشاملة بسبب التعنُّت الإسرائيلي واكتفى بتحقيق اتفاقيتي كامب دايفيد اللتين انبثقت منهما معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة التي لاقت معارضة شديدة من قبل الدول العربية[1].

إن الاهتمام الأميركي بتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ينطلق أساساً من الحرص على الحفاظ على مصالح أميركا النفطية في المنطقة. ولمّا كان السلام الذي يرضي إسرائيل والعرب بمن فيهم الفلسطينيون متعذر التحقيق في ذلك الوقت بسبب الرفض الإسرائيلي وعدم قدرة الولايات المتحدة على إزعاج إسرائيل، لذلك عمدت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى احتواء العالم العربي وإضعافه بغية إخضاعه لتسوية سياسية بشروط إسرائيلية على النحو الذي حققته حرب الخليج عام 1991[2].

بعد انتهاء حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وبالتحديد في النصف الثاني من عقد السبعينات، شهدت منطقة الخليج وجوارها أحداثاً فاجأت الولايات المتحدة بأخطارها على أمن الإمدادات النفطية للغرب. وقد صُنِّفت هذه الأخطار من وجهة النظر الأميركية بأخطار ناجمة عن أحداث داخلية وأخرى مصدرها التدخلات والتهديدات الخارجية.

أولاً: الأخطار الناجمة عن أحداث داخلية

تمثّلت هذه الأخطار في المشاكل الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في أقطار الخليج وغيرها من الأقطار العربية، وفي المنازعات الحدودية بين تلك الدول كالنزاع بين العراق وإيران حول شط العرب، والنزاع العراقي ـ الكويتي حول سيادة الكويت، والخلاف بين البحرين وقطر حول ملكية الجزر المجاورة، ثم الخلاف السعودي ـ اليمني وغيرها من النزاعات المحلية التي من شأنها أن تهدِّد استمرار تدفق النفط من الخليج[3].

---

(1) أنطوان شيبان: «دبلوماسية التأزيم». المرجع السابق، ص 237 ـ 239.

(2) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 21.

(3) كتاب «النفط والأمن في الخليج العربي»، تأليف مجموعة باحثين، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982، ص 109.

ولعل أبرز الأحداث الداخلية التي هزّت قلب الخليج كانت الثورة الإيرانية التي بدأت في أواخر عام 1977 وامتدّت بعنف طوال عام 1978 لتطيح بشكل نهائي نظام شاه إيران في شباط (فبراير) 1979. وبسقوط الشاه سقطت أهم أعمدة الاستراتيجية الأميركية التي كانت تقوم على قاعدتي إسرائيل وإيران. وتخوّفت الإدارة الأميركية من أن تنتقل عدوى الثورة الإسلامية إلى بقية الدول الصديقة للولايات المتحدة كالسعودية وتركيا فتتعرض للسقوط وتقوم أنظمة راديكالية في المناطق المنتجة للنفط تكون خاضعة للهيمنة السوفياتية.

كان من أهم نتائج سقوط نظام الشاه على الصعيد السياسي تقليص حجم النفوذ الأميركي في الخليج، حيث كانت إيران القوة الرئيسية والعضو المؤثّر داخل الأوبيك التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لدعم نفوذها وحماية مصالحها في المنطقة. كما كانت القاعدة الأساسية لمواجهة الاتحاد السوفياتي. وفضلاً عن ذلك، فقد اهتزت ثقة دول المنطقة الصديقة للولايات المتحدة في مدى قدرة هذه الأخيرة على حماية أنظمتها، ما دفعها إلى التفكير في انتهاج سياسات غير عدائية تجاه الاتحاد السوفياتي.

أمّا أبرز النتائج الاقتصادية ـ النفطية لقيام الثورة الإيرانية، فهو وقف تصدير النفط إلى إسرائيل وإلغاء اتفاق التبادل التجاري معها، إلى جانب خفض الإنتاج النفطي ثم قطعه تماماً عن الغرب في مطلع عام 1979. وقد أدّى هذا الأمر إلى تهافت المستهلكين لشراء النفط من السوق الحرة للتعويض عن تناقص الإنتاج الإيراني. ونتج عن ذلك ارتفاع حادّ في الأسعار، فارتفع معدل سعر البرميل الواحد من 17 دولاراً في بداية عام 1979 إلى 43 دولاراً في نهايته. وكان لهذا الارتفاع آثار مباشرة على الاقتصاد العالمي أو ما يُسمى بـ «الصدمة النفطية الثانية»[1].

وعلى جانب آخر، وفي الوقت نفسه، كانت تتمّ في غرب الخليج وشرق البحر المتوسط مبادرة السادات، ابتداء من زيارة القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، ومروراً باتفاقيتي كامب دايفيد في أيلول (سبتمبر) 1978، وانتهاءً بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في آذار (مارس) 1979، أي بعد شهر واحد من الإطاحة بنظام الشاه. وقد حاولت إدارة كارتر تعميم اتفاقات كامب دايفيد على بقية دول المنطقة لتغطية خسارتها الخليجية. لكن مثل هذه الاتفاقات قوبلت بالرفض من قبل معظم الأقطار العربية وأدّت إلى

(1) غسان سلامة: «احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج العربي»، مجلّة قضايا عربية، العددان 9 و10 (أيلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ أكتوبر) 1981، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981، ص 11.

عزل النظام المصري وبروز جبهة الصمود والتصدّي (سوريا، ليبيا، اليمن الديمقراطية، الجزائر ومنظّمة التحرير) إلى جانب الأحزاب الوطنية والتقدّمية لمواجهة حلف كامب دايفيد وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية. وهكذا عاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى واجهة الأحداث وكان لبنان هذه المرة مسرحاً لهذا الصراع لإبعاد مخاطره عن مناطق النفط في الخليج كما يرى بعض المحلّلين(1).

لا شك في أن تطوّر الأحداث داخل هذا الجزء من منطقة الشرق الأوسط شكّل تهديداً لأمن الإمدادات النفطية إلى الدول الغربية، خصوصاً وأن هذه التطورات قد تزامنت مع أحداث خارجية كانت بنظر الولايات المتحدة أشد خطورة على أمنها النفطي.

ثانياً: الأخطار الناجمة عن أحداث خارجية

يُجمِع المحلّلون الغربيون على أن الاتحاد السوفياتي كان مصدر هذه الأخطار على نفط الخليج وطرق إمداداته. ويعود السبب برأيهم إلى التحرّكات السوفياتية في المنطقة الممتدة من باكستان حتى أثيوبيا والتي أطلق عليها الأميركيون لاحقاً «قوس الأزمات».

وقد تمثّلت هذه التحركات بتأييد السوفيات للقوى السياسية المناهضة للولايات المتحدة في تلك البلدان والنجاح الذي حقّقته تلك القوى بتسلّم السلطة وإقامة علاقات ودّية مع الاتحاد السوفياتي. وهذا ما حصل في أثيوبيا والصومال واليمن الجنوبية ومصر وغيرها من الدول، ممّا أتاح لأسطول السوفيات حرية الحركة في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي واكتساب القواعد العسكرية والموانىء البحرية. هذا الأمر أثار المخاوف لدى الدوائر الغربية من احتمال إقدام السوفيات على تهديد خطوط الإمدادات النفطية من الخليج إلى الدول الصناعية(2).

وفي أواخر عام 1979، جاء التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان لمصلحة الجناح الموالي للسوفيات ليزيد من قلق الولايات المتحدة ومخاوفها. ورأى الأميركيون في التدخل السوفياتي أهدافاً خليجية تستهدف الاقتراب من مناطق إنتاج النفط تمهيداً للسيطرة عليها أو اقتسام مواردها مع الغرب. وكان التفسير الأميركي لهذا التدخل نابعاً من اقتناعهم بحاجة السوفيات إلى النفط العربي بسبب العجز المتوقّع في إنتاجهم المحلي في منتصف

(1) مقال هادي نصار في صحيفة النهار في 26/ 7/ 81. أيضاً: هاني بيضون: «أحداث لبنان والثورة النفطية»، السفير في 27/ 5/ 76.

(2) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي»، الطبعة الثانية. المرجع السابق، ص 68.

الثمانينات وفقاً لتقرير وكالة الاستخبارات المركزية. وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة (حلم الروس القديم) في المحيط الهندي. وبالوجود السوفياتي العسكري في أفغانستان لم يعد يفصل السوفيات عن تلك المياه سوى الحدود الباكستانية.

وسواء أكان هذا التفسير صحيحاً أم لا، فإن منطقة الخليج العربي أصبحت منذ تلك الفترة محوراً للتنافس الدولي. فإذا كان الاتحاد السوفياتي قادراً على الاكتفاء الذاتي من الطاقة، والولايات المتحدة بقدراتها التكنولوجية المتفوّقة تستطيع توفير الطاقة بوسائل البحث عن مصادر جديدة أو من مصادرها المحلية، فإنه يبقى على كل من الدولتين تأمين حاجات حلفائها وأصدقائها من الطاقة وإلا فقدت شرعيتها وصدقيّتها كدولة عظمى[1].

لقد شكلت الثورة الإيرانية وسقوط الشاه ومن ثمّ التدخل السوفياتي في أفغانستان أهم الأحداث التي هدّدت المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة، ممّا دفع بالولايات المتحدة الأميركية إلى تعديل سياستها وفقاً لهذه المتغيرات الجديدة.

المطلب الثالث: السياسة الأميركية في ظل المتغيرات الخليجية

شعرت الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث عام 1979 أن مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي أصبحت مهدّدة بالأخطار، وأن استراتيجيتها التي ارتكزت على حلفائها المحلّيين قد فشلت بعد سقوط شاه إيران، أهم دعائم هذه الاستراتيجية. وعلى الجانب الآخر، أخفقت الإدارة الأميركية في تسويق اتفاقات كامب دايفيد ومن بعدها الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل كخطوة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وهكذا أصبح النفط وطرق نقله مهددة بالأخطار من جوانب متعددة: الخطر السوفياتي الذي اقترب من الحقول النفطية وبات يهدد أهم معابر نفط الخليج كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وغيرها من خطوط الناقلات. ثم خطر النظام الإيراني الجديد الذي ناصب الولايات المتحدة العداء وقطع نفطه عنها، وأخيراً خطر تفاقم الصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتمال حظر نفطي جديد تتّخذه الدول المنتِجة بسبب الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها من قبل الفلسطينيين والإيرانيين المنتشرين في أقطار الخليج إن لم نقل قيامهم بأعمال تخريبية ضد المنشآت النفطية.

في ضوء هذه المتغيرات وما تبعها من اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول (سبتمبر) 1980، عاد التفكير السياسي الأميركي إلى فكرة التدخل العسكري المباشر مع

(1) غسان سلامة، مجلّة قضايا عربية. المرجع السابق، ص 19.

دعم الولايات المتحدة لقوة حلفائها الإقليميين (إسرائيل، مصر، والسعودية). وقد انكبّت الإدارة الأميركية على دراسة التقارير والأبحاث والصيغ الصادرة عن مراكز الأبحاث في موضوع التدخل المباشر إلى أن تبلورت الفكرة في ما سُمّي بـ «مبدأ كارتر». فما هو مضمون هذا المبدأ؟ وما هي مبرراته؟

أولاً: مبدأ كارتر

بمناسبة يوم الاتحاد في 24 كانون الثاني (يناير) عام 1980، ألقى الرئيس جيمي كارتر خطاباً تطرّق فيه إلى الوضع السائد في الخليج معلناً موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في تلك المنطقة قائلاً:

«ليكن موقفنا واضحاً، إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، ستُعتبر تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وستُستخدم كل الوسائل الضرورية للردّ عليها، بما في ذلك القوة العسكرية»[1].

وأحيط هذا المبدأ بمبررات جديدة، فبالإضافة إلى الحديث عن استخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط في حال فرض حظر نفطي جديد كما كان يقال في منتصف السبعينات، فإن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً لاستخدام القوة لمواجهة التهديدات التي تتعرّض لها دول الخليج والتي تشمل العدوان الخارجي أو الداخلي. والمقصود هنا التهديدات السوفياتية أو الاعتداء من قبل أي دولة من دول المنطقة على دولة أخرى.

يتّضح إذاً، أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي وضع أسسها مبدأ كارتر ترتكز على حق الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في أي مكان تتهدّد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية. ولما كان الخليج العربي بثروته النفطية يشكّل مصلحة حيوية بالنسبة للمصالح الغربية، فإن الدفاع عن هذه المصالح يحتاج إلى آلية للتنفيذ. وفي هذا الإطار برزت فكرة «قوات التدخل السريع والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة تحت ستار التسهيلات العسكرية[2].

أ ـ قوات التدخل السريع

إن فكرة إنشاء قوات التدخل السريع ليست بجديدة، إنها تعود إلى أوائل الستينات عندما كان روبرت ماكنمارا وزيراً للدفاع اقترح إدخال تعديلات على نظرية «الرد الشامل»

---

(1) International Herald Tribune, 25/1/1980, P. 1.

(2) زهير شكر: «السياسة الأميركية في الخليج العربي ـ مبدأ كارتر». المرجع السابق، ص 106.

النووي التي كانت سائدة في عهد إيزنهاور واستبدلها بنظرية «الرد المرن» التي تتيح ممارسة العمل العسكري في شكل لا يؤدي بالضرورة إلى مواجهة نووية مع السوفيات. وقد اقترح في هذا الشأن إنشاء قوات ضاربة متحركة يمكنها التدخل في المناطق النائية بسرعة وفاعلية. لكن هذا الاقتراح رفضه الكونغرس الأميركي[1].

وتبلور مفهوم قوات التدخل السريع بعد أزمة الطاقة عام 1973 واستخدام النفط كسلاح استراتيجي من قبل الدول العربية المنتجة، الأمر الذي دفع بالدوائر العسكرية الأميركية إلى طرح فكرة احتلال منابع النفط بالقوّة، لكنها بقيت في حدود الضغط والتهويل.

لم تخرج هذه الفكرة إلى حيّز التطبيق إلا بعد انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه، واحتجاز الدبلوماسيين الأميركيين في السفارة الأميركية في طهران، وفشل محاولة إنقاذ الرهائن، ممّا دفع بوزارة الدفاع الأميركية إلى تشكيل قوة مؤلفة من 110 آلاف رجل للتدخّل في الأزمات. وقد ارتفع عدد هذه القوات إلى 200 ألف رجل مع تكثيف الوحدات العسكرية في منطقة الخليج والمحيط الهندي خاصة بعد العملية السوفياتية في أفغانستان.

وفي آذار (مارس) 1980، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع وعُيِّن الجنرال «جون كيلي» قائداً لهذه القوات[2].

ب ـ البحث عن القواعد والتسهيلات العسكرية

إذا كانت قوات التدخل السريع هي الأداة التنفيذية التي يرتكز عليها مبدأ كارتر، فإن القواعد والتسهيلات العسكرية الأميركية في دول المنطقة تشكل البنية التحتية لعمل هذه القوات في تحركها لمواجهة التهديدات التي تتعرّض لها مصالحها الحيوية في الخليج وبحر العرب.

لذلك سعت إدارة كارتر منذ عام 1980 للحصول على قواعد في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي تتمركز فيها هذه القوات وتستخدمها لمواجهة الأزمات الطارئة والأخطار التي تهدّد إمدادات النفط من الخليج.

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأميركية عقد اتفاقات مع كل من عُمان

---

(1) زهير شكر. المرجع السابق، ص 109 وما يليها.

(2) لمزيد من التفصيل حول أهداف قوة الانتشار السريع وطبيعة عملها وهيكليتها، راجع: التقرير الخاص الذي أعدّه جيفري ريكورد ونقله إلى العربية عبد الهادي ناصيف في كتيّب بعنوان: «قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأميركي في الخليج»، دار الوحدة ـ بيروت 1983.

والصومال وكينيا تسمح للقوات الأميركية باستخدام القواعد العسكرية الوطنية لهذه البلدان وبناء المنشآت والمستودعات الضخمة لتخزين المعدات الحربية من أجل تسهيل عمل هذه القوات في المنطقة. كما عزّزت الولايات المتحدة وجودها العسكري في قاعدة «الجفير» بالبحرين وقاعدة «مصيرة» التابعة لسلطنة عُمان وفي قاعدة «دييغو غارسيا» وهي أكبر قاعدة رئيسية للبنتاغون في المحيط الهندي[1]. بالإضافة إلى ذلك، تمكّنت الولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات عسكرية في بعض الموانىء والمطارات التابعة لأقطار ترتبط بعلاقات وطيدة مع الحكومة الأميركية، مثل: إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية[2].

ويُلاحَظ أن القواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق أمرين: إقامة سياج عسكري حول أو بالقرب من منابع النفط، وتقديم التسهيلات العسكرية اللوجستية اللازمة لقوات الانتشار السريع.

وإذا كان تعزيز الوجود العسكري الأميركي في الخليج يشكّل البعد العسكري للاستراتيجية الأميركية الجديدة، فإن البعد السياسي لهذه الاستراتيجية يهدف إلى ضمان استقرار الأنظمة الحليفة وإلى تحقيق السلام الأميركي في المنطقة، وتحويل الصراع في الشرق الأوسط من صراع بين العرب وإسرائيل إلى صراع بين العرب الموالين للولايات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفياتي[3].

خلاصة القول إن الأخطار التي بدت تهدِّد نفط الخليج وطرق نقله بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان، دفعت بالقوات الأميركية وأساطيلها إلى الحضور المباشر في منطقة الخليج لحماية مصالح الغرب الحيوية المتمثلة بالنفط بشكل رئيسي. وقد عبّر مبدأ كارتر عن هذا التوجّه الجديد المبني على اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على قواتها الذاتية بدلاً من اعتمادها على الحلفاء.

---

(1) ألكسي فاسيلييف: «الخليج تحت فوهات البنتاغون»، ترجمة دار التقدّم، موسكو 1984، ص 128 ـ 129.

(2) لم توافق السعودية وبعض أقطار الخليج الأخرى على عقداتفاقات عسكرية مع الولايات المتحدة بسبب حساسية الوضع في تلك الأقطار من جهة، وحرصها على إبعاد الخليج عن الصراعات الدولية التي تسبّبها وجود القوات الأجنبية في المنطقة من جهة أخرى. ولكن السعودية قدمت للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية غير معلنة في الظهران، وتبوك، وجيزان، وغيرها من القواعد العسكرية السعودية.

(3) زهير شكر. المرجع السابق، ص 134 ـ 136.

ثانياً: إدارة ريغان وأولوية الخطر السوفياتي

مع وصول الرئيس رونالد ريغان إلى السلطة عام 1980 لم تتغيّر أهداف السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الخليج. فالحصول على النفط وحماية طرق إمداداته إلى الولايات المتحدة وكل من أوروبا الغربية واليابان هي أهداف ثابتة في الاستراتيجية الأميركية لم تتبدّل منذ الخمسينات حتى اليوم. إن جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، بدءاً من ترومان حتى جورج بوش، أوْلت هذه الأهداف الأهمية الحاسمة في توجهاتها السياسية وإن اختلفت الطرق والوسائل لتحقيقها.

فالرئيس ريغان انتقد السياسة التي اتبعها سلفه الرئيس كارتر إزاء الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج ووصفها بسياسة التردّد والارتباك أمام أزمات تتطلب الحزم. وبينما كان الرئيس كارتر يرى في تلك الأحداث نتيجة لعوامل إقليمية، اعتقد الرئيس ريغان أنها من فعل الاتّحاد السوفياتي وتدخلاته في نزاعات المنطقة للسيطرة عليها وعلى ثرواتها. ففي مقابلة له مع مجلّة «News Week» بتاريخ 9/ 3/ 1981 قال: «دعونا لا نخدع أنفسنا، فالاتحاد السوفياتي هو سبب كل اضطراب قائم، ولو لم يكن الروس متورطين في لعبة الدومينو هذه، لما كانت هناك نقاط ساخنة في العالم»(1).

لذلك شنّ الرئيس ريغان أعنف هجوم على الاتحاد السوفياتي ووصفه بـ «امبراطورية الشر» واعتبره مصدر الأخطار على أمن الخليج ونفطه. وقد أعطت الإدارة الأميركية الجديدة الأولوية لمواجهة التهديد السوفياتي في المنطقة على التحرك بفاعلية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد سادها الاعتقاد بأن هذا الأخير ليس إلا صراعاً محلياً يمكن حلّه بواسطة أطرافه الأصليين، وأن استمراره لا يشكّل خطورة على الولايات المتحدة. وفي المقابل، كان الهدف الأساسي لإدارة ريغان هو بناء قوة عسكرية أميركية وتحقيق إجماع استراتيجي يجمع بين كل الأنظمة العربية المعتدلة في مواجهة القوى الراديكالية المؤيدة للسوفيات.

وبالنسبة إلى بناء القوة العسكرية، اعتمد ريغان على قوات الانتشار السريع التي أسّسها كارتر، ولكنه زاد من قدرات هذه القوة وفاعليتها. وفي سبيل هذه الغاية أضافت إدارة ريغان 1985 مليار دولار إلى ميزانية الدفاع للسنوات الخمس (81 ـ 86) التي حدّدتها إدارة

---

(1) New Week, 9/3/1981. نقلاً عن فريد هاليداي Fred Halliday: «السياسة السوفياتية في قوس الأزمة». المرجع السابق، ص 19.

كارتر بـ 1385 مليار دولار[1]. وبموجب هذه الميزانية بدأ تطوير قطاعات القوات العسكرية الأميركية كافةً من بحرية وجوية وبرية، كما وضع تصوراً متكاملاً لقوة التدخل السريع لتكون جاهزة للرد على أي تحدٍ تواجهه الولايات المتحدة في منطقة الخليج مع حلول عام 1986[2].

أما بشأن القواعد والتسهيلات العسكرية، فقد ركّزت إدارة ريغان على إيجاد قواعد ثابتة ودائمة تتمركز فيها القوات وتجهيزاتها وتستخدمها بشكل مباشر[3]. وهذا تطور جديد يختلف عمّا كانت تقترحه إدارة كارتر من استخدام التسهيلات والقواعد لاستقبال قوات الانتشار السريع التي يجري نقلها لدى وقوع «الأزمات» من الأراضي الأميركية إلى مرافىء ومطارات البلدان المانحة للتسهيلات.

وفي إطار تنظيم هيكلية قوات التدخل السريع، أعلنت إدارة ريغان عن تشكيل القيادة المركزية في مطلع كانون الثاني (يناير) 1983 ووضعت تحت قيادتها قوة المارينز في لبنان وقوة حفظ السلام في سيناء، بالإضافة إلى الجنود الأميركيين الذين يعملون في السعودية. كما شكّلت قيادة لمنطقة المحيط الهندي مع إضافة أسطول بحري جديد.

وهكذا تضاعفت قدرات قوات التدخل الأميركية على جميع المستويات وأصبح مركز القيادة بضم 960 ضابطاً، ووصل عدد أفراد هذه القوات إلى 1100 جندي عام 1990[4].

أما الجانب الآخر من سياسة ريغان فقد تمحور حول إنشاء تحالف قوي يجمع الدول الصديقة لمواجهة المدّ السوفياتي أو ما عُرف بمبدأ الإجماع الاستراتيجي. وفي إطار هذا المبدأ، عمدت إدارة ريغان إلى إعادة تسليح ودعم الدول الصديقة لأميركا في المنطقة وفي مقدَّمها إسرائيل ومصر والسعودية. ومن أجل هذه الغاية كانت زيارة ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركية في شهر نيسان (أبريل) 1981 إلى كل من مصر والسعودية والأردن وإسرائيل.

وبالعودة إلى التصريحات التي أدلى بها الجنرال هيغ خلال جولته في تلك البلدان نجد أن جميعها تمحورت حول الخطر السوفياتي على أمن الخليج وضرورة مواجهته بخلق

---

(1) زهير شكر. المرجع السابق، ص 220.

(2) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي». المرجع السابق، ص 81 ـ 82.

(3) راجع بهذا الشأن تصريحات وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر في صحيفة النهار، في 9/ 3/ 1981.

(4) عبد الرحمن محمّد النعيمي. المرجع السابق، ص 83.

تحالف استراتيجي مع الدول الصديقة، إلى جانب دعم إسرائيل والإشادة بدورها في المحافظة على مصالح أميركا الاستراتيجية، ثم محاولاته تحييد النفط أو فصله عن المسألة الفلسطينية أو عن كل القضايا السياسية في المنطقة. وهذا يعني عملياً إغلاق ملف الصراع العربي - الإسرائيلي وإعطاء الأولوية للدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفياتي المتمثّل في الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان وفي الدول الراديكالية المؤيِّدة للسوفيات (سوريا) وفي الإرهاب الدولي (الفلسطينيون)[1].

وباختصار، فقد سعت إدارة ريغان إلى جمع معظم الدول العربية المعتدلة تحت مظلّة أمنية أميركية واحدة، وأملت في أن يؤدي تخويف هذه الدول من الخطر السوفياتي المزعوم على أمن الخليج ونفطه إلى انحيازها للولايات المتحدة وتشكيل تحالف سياسي - عسكري واسع النطاق تشرف عليه واشنطن من خلال الدعم العسكري.

ومع التوافق في وجهات النظر بين بعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها والولايات المتحدة على أهمية الخطر السوفياتي، إلا أن هذه الدول أصرّت على أولوية التهديدات الإسرائيلية والعمل على تطوير عملية السلام المتمثلة آنذاك بـ «اتفاقات كامب دايفيد».

ففي تصريح أدلى به الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بعد مقابلته وزير الخارجية الأميركية السيد ألكسندر هيغ أعلن:

«إنه على رغم تحذيرات إدارة الرئيس ريغان من التهديد السوفياتي، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر إسرائيل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار وعدم الأمن في منطقة الخليج. وإن الاتحاد السوفياتي يشكِّل أيضاً تهديداً للأمن الإقليمي والدولي عبر أعمال مثل تدخّله في أفغانستان»[2].

أما وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح، فقد شكّك بوجود خطر سوفياتي على منطقة الخليج وأعلن: «إن أمن الخليج هو من مسؤولية أهله، ولا مبرر لغزو سوفياتي إذا لم تتدخل أميركا في المنطقة. وإذا كانت غاية أي طرف الحصول على النفط فإنه لم يتقرّر وقفه»[3].

---

(1) حول التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ في جولته على دول المنطقة، راجع: صحيفة السفير، في 3 و4 و7 و9 نيسان 1981. وأيضاً صحيفة النهار، في 4 و5 و6 و7 و9 نيسان 1981.

(2) صحيفة السفير، في 9/ 4/ 1981.

(3) صحيفة النهار، في 29/ 3/ 1981.

ورفضت دولة الإمارات العربية على لسان وزير خارجيتها راشد عبد الله الاقتراحات الغربية الداعية إلى حماية الخليج من محاولة تدخل سوفياتية مزعومة وقال: «إن أمن الخليج لا يمكن ضمانه من خلال تأمين استمرار الإمدادات النفطية للغرب بأي شكل كان حسب ما تقول به وجهات النظر الغربية، وإنما من خلال تحقيق الأهداف العربية ولا سيما منها أهداف الشعب الفلسطيني»[1].

ولكن كيف كان الموقف الأوروبي والسوفياتي من سياسة التصعيد الأميركية في منطقة الخليج؟

ثالثاً: الموقف الأوروبي من السياسة الأميركية

رأينا سابقاً وبالتحديد في السنوات اللاحقة لحرب أكتوبر (تشرين الأول) وحظر النفط العربي كيف حاولت دول المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا أن تجد دوراً مستقلاً لها في المنطقة عن طريق المواقف الإيجابية التي أعلنت عنها تجاه المسألة الفلسطينية بغية المحافظة على تأمين إمداداتها النفطية من الأقطار العربية. لكن هذه المواقف بقيت في حدود البيانات ولم تَرْقَ إلى دور المبادرات المستقلة والفاعلة بسبب المعارضة الأميركية لها وعدم قدرة الدول الأوروبية على التحرر من دائرة النفوذ الأميركي لأسباب استراتيجية واقتصادية.

وهكذا اعترى الدور الأوروبي حالة من الجمود طيلة عقد السبعينات باستثناء عملية الاستمرار في سياسة الحوار العربي ـ الأوروبي التي لم تؤدِّ إلى نتيجة تذكر بسبب الاعتراضات الأميركية وتوقّف هذا الحوار بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في آذار (مارس) 1979، هذه المعاهدة التي قُوبلت برفض الأقطار العربية لها لتفريطها في حقوق الشعب الفلسطيني.

أمّا الدول الأوروبية، فقد أيّدت بخجل خطة كارتر للسلام عدا فرنسا التي اعتبرت أنها لا تمثل حلاً عادلاً للمسألة الفلسطينية بسبب تجاهلها الدور الفلسطيني في المفاوضات.

وجاءت الثورة الإيرانية والتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان ووصول مبادرة السلام الأميركية إلى الطريق المسدود لتُضاعف من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ممّا زاد من قلق الدول الأوروبية على انتظام إمداداتها النفطية واستمرارها بالإضافة إلى قلقها من الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط منذ عام 1979.

---

(1) صحيفة السفير، في 28/4/1981.

كل هذه التطورات دفعت بدول أوروبا الغربية إلى إعادة تنشيط دورها المباشر في المنطقة بعيداً من توجهات السياسة الأميركية. وقد تجلّى هذا التحرك بزيارة القادة والمسؤولين الأوروبيين إلى المنطقة بغية تفعيل عملية السلام وإعادة الاستقرار، وكان لفرنسا وبريطانيا الدور البارز في هذا المجال.

فبالنسبة إلى فرنسا، فإن رئيسها، جيسكار ديستان قام في آذار (مارس) 1980 بجولة في بلدان عربية عدة شملت الكويت، والأردن، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة والسعودية. وقد تضمّنت تصريحاته خلال جولته الخليجية تأييد فرنسا لـ «حق الفلسطينيين في وطن» و«حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير» و«إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام»[1].

ودعمت بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا الموقف الفرنسي المؤيِّد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة له في إطار تسوية شاملة في الشرق الأوسط[2].

وفي السعودية، أدلى السفير الكندي بحديث لصحيفة «الرياض» قال فيه إن حكومته تعتزم إعادة النظر في موقفها من مسألة الشرق الأوسط بما يتفق مع المصالح المشتركة العربية ـ الكندية، وبما يتطابق مع المواقف التي اتخذتها دول أوروبا الغربية مؤخراً. وأشار إلى أن تقريراً للمبعوث الخاص لرئيس وزراء كندا في الشرق الأوسط يدعو إلى بدء محادثات بين كندا ومنظّمة التحرير الفلسطينية سوف يُعرض على البرلمان الكندي خلال النصف الأول من شهر نيسان (أبريل) 1980[3].

وهكذا أصبحت دول السوق الأوروبية المشتركة وخصوصاً فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا تتبنّى الموقف نفسه من المسألة الفلسطينية. وقد اعتبرت الولايات المتحدة التحرك الأوروبي موجَّهاً ضد عملية كامب دايفيد. وهذا ما دفع بوزير الخارجية الأميركية آنذاك، إلى القول: إن الولايات المتحدة لن تسمح بالمساس بعملية كامب دايفيد التي تُعتبر محور سياستها في المنطقة والتي ازدادت أهميتها كركيزة أساسية في استراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي بعد سقوط شاه إيران. وأضاف أن التحرك الأوروبي عاجز عن استيعاب أبعاد المواجهة مع السوفيات وأنه محكوم أساساً بالمصالح الإقليمية

(1) راجع تصريحات الرئيس الفرنسي ديستان خلال زيارته لدول الخليج وموقفه من المسألة الفلسطينية في صحيفة النهار، في 3، 4، 9 و11 آذار 1980.
(2) صحيفة النهار، في 4 و5 و7/ 3/ 1980.
(3) صحيفة السفير، في 3/ 4/ 1980.

الاقتصادية[1]. أما إسرائيل، فقد هاجمت بشدة اعتزام أوروبا الاعتراف رسمياً بحق «تقرير المصير للفلسطينيين» وقالت الصحف الفرنسية المؤيِّدة لليهود إن الرئيس ديستان «باع فرنسا بالنفط العربي».

وخلاصة القول إن موقف الدول الأوروبية أخذ يتباعد عن الموقف الأميركي بسبب حاجة الدول المذكورة إلى النفط. وهذا يعني أن للنفط دوراً في تغيير المواقف، أي في الاستراتيجية الدولية. وأكّد المراقبون السياسيون الأوروبيون «أن النفط العربي حقق انتشاراً باهراً حيث أدرك العالم، والدول الصناعية خاصة بعد حرب (أكتوبر)، مدى ارتباطه الحيوي البالغ الخطورة بالطاقة التي تنبع بمعظمها من الأراضي العربية. ومهما كان الأمر، فإن أوروبا وفي طليعتها فرنسا قد اكتشفت أن الاقتصاد هو الذي يتحكم بالسياسة والعكس ليس صحيحاً»[2].

وتمخّضت كل التفاعلات بين المواقف الأوروبية وغير الأوروبية عن اجتماع وزراء خارجية أوروبا في البندقية في 12 حزيران (يونيو) 1980 وإصدارهم بيان البندقية الذي اصطلح على تسميته بالمبادرة الأوروبية، وهو أول تعبير عن موقف جماعي أوروبي حول «أزمة الشرق الأوسط». وقد نصّ البيان على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاعتراف بالحقوق المشروعة له وضرورة إشراك منظّمة التحرير في المفاوضات[3]. لكن المبادرة الأوروبية اعتراها الجمود ولم تُبصر النور بسبب الرفض الأميركي واعتراض بعض الأطراف العربية عليها، بما فيها منظّمة التحرير الفلسطينية.

ومع وصول الرئيس رونالد ريغان إلى السلطة وتزايد حدة التوتر في المنطقة عامة والخليج بنوع خاص، تحوّل الاهتمام الأميركي عن عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي إلى المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي. وهنا أيضاً اختلفت المواقف الأوروبية مع الموقف الأميركي بالنسبة للعلاقة بين أمن الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي. فبينما اتّجهت إدارة ريغان إلى الفصل بقوة بين هذا الصراع وبين أمن الخليج وأعطت الأولوية للتهديدات السوفياتية، اتّجه الأوروبيون إلى الربط بين المسألتين والاهتمام بتسوية أزمة الشرق الأوسط قبل سواها من المشاكل لأنها محور الصراع في المنطقة.

---

(1) ناصيف حتّي: «الشرق الأوسط في العلاقات الأميركية ـ الأوروبية»، مجلّة المستقبل العربي، السنة 5، العدد 39 (أيار/مايو 1982)، ص 18.

(2) مجلّة الحوادث، في 14/ 3/ 1980.

(3) نادية محمود محمّد مصطفى: «أوروبا والوطن العربي». المرجع السابق، ص 128.

وبالرغم من اتفاق الطرفين الأوروبي والأميركي على أهمية النفط للغرب وعلى التهديدات السوفياتية لهذا المورد الحيوي، إلا أن الأوروبيين انتقدوا استراتيجية ريغان العسكرية واعتبروا أن تهديد السوفيات للمنطقة هو تهديد سياسي وليس عسكرياً، وعلى الولايات المتحدة أن تهتم بهذا البعد وليس بالتخطيط العسكري. ومن هنا كان رفضهم المشاركة في قوات الانتشار السريع خارج إطار الحلف الأطلسي، الأمر الذي دفع المسؤولين الأميركيين إلى القول إن الأوروبيين يريدون تأمين حاجاتهم النفطية ويرفضون المشاركة في حماية النفط من الأخطار التي تهدّده.

رابعاً: الموقف السوفياتي من سياسة التصعيد الأميركية

هاجم الاتحاد السوفياتي بعنف سياسة التصعيد التي انتهجها الرئيس السابق جيمي كارتر ومن بعده الرئيس ريغان. واعتبرها سياسة تختلق المبررات لتعزيز الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وزيادة حالة التوتر فيها بغية إحكام السيطرة على ثرواتها الغنية ومواقعها الاستراتيجية. ومن أهم هذه المبررات بنظر السوفيات إيهام دول المنطقة بالخطر السوفياتي القادم من أفغانستان والذي يهدّد استقرار الخليج ومنابع النفط فيه بحجة أن الاتحاد السوفياتي سوف يحتاج إلى النفط العربي في منتصف الثمانينات وفقاً للتكهنات الأميركية. لذلك رفعت إدارتا كارتر وريغان لواء التصدي للخطر السوفياتي المزعوم ودعت الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة إلى تجميد صراعها مع إسرائيل وإعطاء الأولوية لمواجهة هذا الخطر الداهم.

وردّ الاتحاد السوفياتي على هذه الاتهامات مؤكداً أن دخوله العسكري إلى أفغانستان جاء بناء على طلب رسمي من حكومتها تطبيقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون المعقودة بين البلدين عام 1978، ثم خطورة الأحداث الأفغانية التي أثارتها الاستخبارات الأميركية على الأمن القومي السوفياتي بسبب قرب هذا البلد من عمق الأراضي السوفياتية. وليس صحيحاً كما تدعي الولايات المتحدة من أن الاحتلال السوفياتي لأفغانستان هو مقدّمة لاحتلال الخليج والسيطرة على ثروته النفطية. فقد زعم كسبار واينبرغر وزير الدفاع الأميركي في أحد تصريحاته: «أن الاتحاد السوفياتي الذي هو في طريقه إلى استيراد الطاقة سيعاني النقص فيها فانتابته رغبة شديدة في إرسال قواته عبر طرق التدخل التاريخية من خلال أفغانستان وإيران والعراق إلى آبار النفط في الخليج العربي»[1].

---

(1) صحيفة السفير، في 10 شباط (فبراير) 1982.

إن مثل هذه المزاعم ضد أكبر دولة منتجة ومصدِّرة للنفط تثير الدهشة والاستغراب بنظر السوفيات. يقول إيغور بلياييف وهو محلّل سوفياتي في شؤون الطاقة: إن الاتحاد السوفياتي ليس له مطامع في النفط العربي ولا هو بحاجة إلى هذا النفط لأنه يملك احتياطيات هائلة من النفط والوقود. كما أنه لا يوجد في بلد من البلدان العربية المنتجة للنفط مؤسسة أو شركة سوفياتية تعمل بشكل مستقل في استخراج «الذهب الأسود» ومعالجته أو شحنه. لكن الاتحاد السوفياتي ساعد الأقطار العربية في التنقيب عن ثروتها النفطية وبناء المصانع التحويلية والمؤسسات المرتبطة بها في نطاق التعاون المتبادَل، وأعطى مثلاً على ذلك العراق وسوريا وليبيا وغيرها[1].

وفي معرض رده على الادّعاءات الأميركية، اعتبر الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة هي التي تهدِّد أمن الخليج وتقوّض الاستقرار في المنطقة كي يتسنّى لها السيطرة على النفط بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح حلفائها. والدليل على ذلك من وجهة النظر السوفياتية، أن الولايات المتحدة أنشأت قوات الانتشار السريع وعمدت إلى توفير القواعد والتسهيلات العسكرية لها من أجل قمع الحركات الوطنية المناهضة لسياستها، وأن هذه القوات بدأت طلائعها قبل الدخول العسكري السوفياتي إلى أفغانستان وأن مبرر وجودها هو معارضة معظم الدول العربية لاتفاقيتي كامب دايفيد وخطة السلام الأميركية التي لا تخدم السلام ولا تتفق مع مصالح العرب وحقوق الشعب الفلسطيني[2].

في المقابل، دعا زعيم الاتحاد السوفياتي الأسبق السيد ليونيد بريجنيف إلى عقد مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظّمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال إن أساس الخلاف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الشرق الأوسط هو رغبة واشنطن في وضع يدها على ثروات المنطقة النفطية كما لو أنها في أعماق تكساس أو كاليفورنيا. وعن موقف بلاده تجاه المنطقة قال: نحن لا ندّعي لأنفسنا حقوقاً في موارد الشرق الأوسط، ولا نفرض وصايتنا على المنطقة، بل إننا نأمل في إقامة علاقات طيبة مع جميع دولها[3].

(1) ايغور بلياييف: «الاتحاد السوفياتي والعرب ـ العامل المبدئي والجغرافي». مقال منشور في صحيفة السفير، في 2/4/1981.

(2) لمزيد من المعلومات حول الرد السوفياتي على الاتهامات الأميركية وسياسة السوفيات في منطقة الشرق الأوسط، راجع ما كتبه روبن أندريسيان في كتاب: «النفط والأمن في الخليج العربي»، وضع مجموعة باحثين. المرجع السابق، ص 121 ـ 156.

(3) صحيفة السفير، في 27/5/1981.

أمّا فيما يتعلق بمنطقة الخليج، فقد أعلن الرئيس السوفياتي في كلمة ألقاها خلال زيارته إلى الهند في كانون الأول (ديسمبر) 1980 عن مبادرة لتحييد منطقة الخليج وإبعادها عن النزاعات الدولية، وإخراج كل الأساطيل والسفن الحربية منها. وتضمّنت مبادرة بريجنيف النقاط الخمس التالية[1]:

1 ـ عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها، وعدم وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة أخرى للإبادة الشاملة.

2 ـ عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

3 ـ إحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة وعدم جرّها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.

4 ـ إحترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية.

5 ـ عدم خلق أي عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي وعلى استخدام الطرق البحرية التي تربط هذه المنطقة بدول العالم.

لقد رفضت الولايات المتحدة مبادرة بريجنيف بشكل مطلق كما رفضتها أيضاً الدول الخليجية (باستثناء الكويت) التي اعتبرت أن الوجود الأميركي في الخليج ضمانة لاستقرار أنظمتها السياسية في وجه الحركات الوطنية المتصاعدة.

وخلاصة القول إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ بدايته حتى اليوم لم يشهد كل هذه التعقيدات والتطورات لولا ارتباطه بمسألة النفط. فمن أجل النفط ساعدت الدول الغربية إسرائيل على إقامة كيانها المصطنع ليكون حارساً على مصالحها النفطية. وبسبب النفط انغمست الدول الكبرى في صلب هذا الصراع حتى بات حلُّه مرهوناً بتقاسم النفوذ والمصالح النفطية فيما بينها.

لقد كان النفط العربي، كما وصفه الأستاذ محمّد حسنين هيكل، «الكنز» الذي تتسابق الدول الصناعية على امتلاكه أو النيل منه. ولم تحظَ «المسألة الفلسطينية» بالاهتمام الدولي إلا عندما اقتربت الأخطار من هذا الكنز. فالولايات المتحدة الأميركية التي بنت استراتيجيتها الشرق أوسطية طيلة عقد السبعينات على دعم إسرائيل وإيران لحماية النفط والاستقرار في المنطقة، عادت إلى التدخل العسكري المباشر بعد سقوط نظام الشاه، وإلى

(1) صحيفة النهار، في 11/12/1980.

التسوية المنفردة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن طريق اتفاقيتي كامب دايفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. هذه المعاهدة التي ارتبط توقيعها بتعهد أميركي لإسرائيل يضمن تموينها بما تحتاج إليه من النفط نتيجة انسحابها من الحقول النفطية في سيناء[1].

من جهة أخرى، لم يكن النفط غائباً تماماً عن أهداف الموقف السوفياتي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالمعروف أن الاتحاد السوفياتي وإن كان من أكبر الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط، إلا أنه يواجه صعوبات تقنية وظروفاً مناخية قاسية في استخراج مخزوناته النفطية في مناطق سيبيريا وسخالين وغيرها تجعل تكاليف إنتاجه باهظة. هذا الأمر دفع الكرملين إلى التطلع نحو نفط الخليج كمورد أرخص لهذه المادة الاستراتيجية إلى جانب مواجهة انخفاض إنتاجه المتوقع في المستقبل، والضغط على الولايات المتحدة عن طريق مشاركتها في نصيب من النفط العربي، ممّا يؤثّر سلباً على آلة الإنتاج الغربية عامة وعلى آلته الحربية بشكل خاص.

لذلك كان الموقف السوفياتي المؤيِّد والداعم للعرب في صراعهم مع إسرائيل يندرج في إطار تحقيق المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية التي يأتي النفط في مقدّمها. فمطالبة الرئيس بريجنيف بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الأطراف لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي كان الهدف منه مشاركة السوفيات في هذا الحل للحصول على موقع نفوذ في المنطقة يؤمّن لهم مصالحهم. كما أن مبادرته بشأن الخليج وتحييده عن النزاعات الدولية لا تخلو من هذه الأهداف: فتأمين السلام في الخليج ممكن شرط أن تؤخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل الفرقاء. والمقصود هنا الحقوق المشروعة للسوفيات في نفط الشرق الأوسط. وجاء في البند الخامس من هذه المبادرة ضمان حرية الملاحة والمرور من الخليج وإليه دون أي عراقيل. وهذا يعني حرية التبادل التجاري ونقل النفط عبر الطرق البحرية التي هي ليست حكراً على الولايات المتحدة دون بقية دول العالم.

وهكذا يتضح أن المسألة في حقيقتها مجرد صراع بين القوّتين العظميين على مناطق الثروات الاستراتيجية والخامات ومصادر الطاقة، وسباق محموم إلى تقسيم المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية إلى مناطق نفوذ لاحتكار ثرواتها والتحكّم في مقدّراتها.

أمّا دول أوروبا الغربية، فمع تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، قد حاولت الابتعاد من الموقف الأميركي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عبر إطلاق مبادراتها المستقلة

---

(1) The Guardian, October, 22, 1980.

والمؤيِّدة للحق العربي، كما خالفت سياسة التصعيد الأميركية في الخليج بهدف الحرص على إمداداتها النفطية من المنطقة. لكن المواقف الأوروبية عادت إلى التقارب مع الموقف الأميركي في الثمانينات تحت تأثير تجدّد الحرب الباردة وبسبب انخفاض درجة تبعية أوروبا لنفط المنطقة نتيجة التضامن بين سياسات الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

المبحث الثاني:

النفط والحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988)

ما كادت الثورة الإيرانية تنتهي بسقوط الشاه حتى اندلعت الحرب بين العراق وإيران في 22 أيلول (سبتمبر) عام 1980 لتزيد من حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

والحرب العراقية ـ الإيرانية، أو حرب الخليج الأولى، هي نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين تعود بجذورها إلى ما قبل «الثورة الإسلامية» في إيران، وبالتحديد إلى عهد الشاه السابق محمّد رضا بهلوي. وقد تركزت هذه الخلافات حول ثلاثة محاور رئيسية:

1 ـ النزاعات الحدودية بين الطرفين على شط العرب.

2 ـ التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية.

3 ـ الخلافات السياسية.

وتُعتبر المشاكل الحدودية بين دول الخليج، وخاصة بين الجانبين العراقي والإيراني، قنابل موقوتة خلّفتها الدول الغربية في المنطقة لتفجيرها عندما تشعر بأن مصالحها الاقتصادية والنفطية مهدَّدة بالخطر. فالنزاع حول شط العرب الذي اشتدّ بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان، عام 1908، دفع الفريقين إلى إعادة النظر في الحدود بينهما، وإلى توقيع بروتوكول (القسطنطينية) في تشرين الثاني (نوفمبر) 1913 لرسم الحدود بين الدولتين. وفي الثلاثينات تجدّد الصراع على شط العرب وأمكن التوصل لاحقاً إلى معاهدة الحدود في 4/ 7/ 1937.

وبعد انتصار الثورة العراقية في 14 تموز (يوليو) عام 1958، تغيرت موازين القوى في المنطقة وكان من الطبيعي أن يثير الغرب مشاكل الحدود بين العراق وإيران. ونتيجة لذلك، عادت أزمة شط العرب إلى الظهور عام 1959 واستمرت بين شدٍّ وجذب حتى أواخر الستينات. وعندما أعلنت بريطانيا عن الانسحاب من الخليج في مطلع عام 1968،

أراد شاه إيران أن يكون له دور إقليمي في المنطقة، فأقدم من جانب واحد على إلغاء اتفاقية عام 1937 فارضاً السيطرة الإيرانية على جزء من شط العرب بالقوّة المسلّحة.

وهكذا تصاعدت أجواء التوتر بين البلدين، ونشبت اشتباكات حدودية، وأخذت إيران تساند مطالب الحركة الكردية الانفصالية في شمال العراق وتدعمها بالأسلحة. وقدّم العراق بدوره الدعم لحركة المعارضة الإيرانية. ثم قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إثر احتلال إيران في عام 1971 للجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطمب الكبرى والصغرى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومما زاد من حدّة التوتر الإيراني ـ العراقي قلق شاه إيران من توثيق العلاقات العراقية ـ السوفياتية بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين في نيسان (أبريل) عام 1972 وتدفق الأسلحة السوفياتية على العراق.

وفي عام 1975، وفي أثناء انعقاد مؤتمر دول الأوبيك في الجزائر، تمّ التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، بفضل الوساطة الجزائرية، حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها العسكري للمتمرّدين الأكراد. ومما ساعد على توقيع هذا الاتفاق تقارب الموقفين العراقي والإيراني من المسائل النفطية ورغبة الدولتين في مواجهة السعودية التي كانت تسعى باستمرار لتخفيض الأسعار وتحديد الإنتاج تنفيذاً للرغبة الأميركية. وربما كان من الأسباب كذلك عجز العراق عن الدخول في حرب مع إيران بسبب دعم الولايات المتحدة الأميركية لها[1].

شكلت اتفاقية الجزائر عامل تهدئة واستقرار في العلاقات الإيرانية ـ العراقية واستمر ذلك حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. فبعد انتصار الثورة الإيرانية عادت الخلافات من جديد بين الدولتين ولم تُجدِ المحاولات التي بُذلت لتطويقها وحلّها. وهكذا تفاقمت الأحداث والاحتكاكات وأعلن العراق من جانب واحد إلغاء اتفاقية الجزائر وطالب بحقه في السيادة الكاملة على شط العرب وتحرير منطقة «عربستان» أو (خوزستان) والجزر العربية الثلاث في الخليج. أمّا السلطة الإيرانية الجديدة فقد تمسّكت بحقها في شط العرب ونادت بقيام الدولة الإسلامية في العراق.

كل هذه الأحداث والتطورات أدت إلى إشعال حرب بين الجانبين العراقي والإيراني، بدأت في 22 أيلول (سبتمبر) 1980 وانتهت في 18 آب (أغسطس) 1988، والغريب في الأمر أن هذه الحرب المدمِّرة استمرت ثماني سنوات متواصلة ولم تتوقف إلا عندما

---

(1) حول جذور النزاع العراقي ـ الإيراني وخلفياته، راجع: د. عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي». المرجع السابق، ص 134 ـ 135.

شعرت الدول الغربية بخطرها على إمداداتها النفطية. فما هو، إذاً، موقع النفط وأهميته في هذا الصراع؟

المطلب الأول: البعد النفطي في الحرب الخليجية الأولى

إذا كان النفط هو مصدر الصراع في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية الكبرى، فمن الطبيعي أن يكون مصدر نزاع بين دول المنطقة، لا سيما النزاع العراقي ـ الإيراني مع ما يترتّب عليه من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية. ويُعتبر هذا الصراع في جزء منه، تعبيراً عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في ثروات هذه المنطقة مصالح خاصة بها، تسعى للاستيلاء عليها مباشرة أو عبر الوسيط المحلي أو الإقليمي[1].

لذلك سُمِّيت هذه الحرب «بحرب البترول الثانية» للدلالة على أهمية العامل النفطي كمحور مهم من محاور هذا الصراع إقليمياً ودولياً. فعلى الصعيد الإقليمي وبعيداً من الاعتبارات الدينية والخلافات السياسية والإيديولوجية التي كانت الشرارة في إشعال فتيل الحرب، فإن النفط والتحكّم في مساره، إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً كانا من أهم أهداف الصراع العراقي ـ الإيراني.

فالعراق الذي كان يطمح لدور الزعامة في الخليج، وجد في هذه الحرب مدخلاً للإمساك بورقة النفط التي من شأنها تقوية نفوذه في المنطقة وتجاه العالم. لذلك طالب منذ البداية بإعادة سيادته على شط العرب بعد أن ألغى من جانب واحد اتفاقية الجزائر لعام 1975.

ويُعتبر هذا الشط المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات، وهو ذو أهمية استراتيجية لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبرى لنقل النفط من الموانىء العراقية. وطرح العراق كذلك تحرير منطقة «عربستان» الغنية بالنفط والجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطمب الكبرى والصغرى) التي تتميَّز بموقعها الاستراتيجي المشرف على سواحل دول الخليج العربي والمتحكّم في مضيق هرمز، أهم معابر النفط إلى دول العالم[2].

هذه الطروحات التي استهدفها العراق من خلال حربه مع إيران تمنحه في حال

---

(1) المرجع السابق، ص 131.

(2) حول أهمية شط العرب والجزر الثلاث المذكورة راجع نقولا الفرزلي: «الصراع العربي ـ الفارسي»، مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس، 1980، ص 48 ـ 64.

تحقيقها قوة إقليمية ومركزاً استراتيجياً نفطياً يخوّله التحكّم في القرار النفطي والأمني في منطقة الخليج.

ومن جهة أخرى، فإن مطامع شاه إيران في هذا المجال لم تتغيّر مع قيام النظام الإيراني الجديد. فالمعروف أن الشاه فرض زعامته على الخليج بتأييد أو دعم أميركي فسيطر على منطقة «عربستان» النفطية واحتلّ الجزر العربية الثلاث وباتت قواته البحرية تتحكّم بنفط المنطقة وممراتها. وقد عبّر الشاه عن هذا الدور بالقول:

«إننا لا نتولّى مسؤوليات وطنية وإقليمية فحسب، بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حرّاساً وحماة لستين في المئة من احتياطي النفط في العالم... إن الأمن الأوروبي سيصبح مجرد سخرية من دون استقرار وأمن الخليج... إن أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن. ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها»[1].

ومع أن الثورة الإيرانية التي أسقطت نظام الشاه أعلنت منذ البداية رفضها المطلق الإذعان لأي من القوتين العظميين، فإن القيادة الإيرانية الجديدة لم تتخلَّ عن أهداف الشاه القديمة. فقد تمسّكت بشط العرب والجزر العربية الثلاث ونادت بسقوط النظام العراقي وإقامة الدولة الإسلامية الواحدة في المنطقة عن طريق تصدير الثورة. إن الأهداف الإيرانية هذه تحمل في طياتها ما تحمله من معاني التهديد والسيطرة على الخليج والتحكّم بمصادر النفط، الأمر الذي أخاف الأقطار الخليجية عامة ودفعها إلى تقديم الدعم المالي اللامحدود للعراق في حربه الطاحنة مع إيران.

وقد اعتبر المحلّلون الاستراتيجيون أن النفط من أهم عوامل النزاع في الحرب العراقية ـ الإيرانية وفي كل الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حتى الآن. ومنهم المحلّل الفرنسي «برنار رافنيل» الذي قال: «إن كل النزاعات في الشرق الأوسط تكون من مصدر واحد وهو التنازع في سبيل السيطرة على النفط. وكل ما عدا ذلك فهو ثانوي جداً. وبالتالي إن النزاعات المحلية أو الإقليمية في المنطقة إنما تتحكم فيها الفاعليّات الاقتصادية النفطية وحدها، على الأقل ابتداءً من عام 1973»[2].

---

(1) نقلاً عن نجيب صالح في مقالة «خط القتال المصري الثالث» المنشور في مجلة الصياد، بيروت، في 24/ 5/ 1973.

(2) راجع الاستطلاع حول الحرب العراقية ـ الإيرانية الذي أجرته مجلّة «كل العرب» الصادرة في باريس، في 5 أيلول (سبتمبر) 1984، ص 31.

أمّا على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب بين العراق وإيران في صلب الاستراتيجية العالمية لأنها تدور في منطقة النفط، وتتحرك وتمتد عبر ممرات النفط، بل وتهدد مضيق هرمز أهم ممر نفطي في العالم. ومن الطبيعي أن تتدخل الدول الكبرى في هذه الحرب كلٌّ من الوجهة التي تخدم مصالحها. فالولايات المتحدة الأميركية ومعها الدول الغربية نظرت إلى هذا الصراع من زاوية مخاطره على أمن الإمدادات النفطية وحرية الملاحة عبر مضيق هرمز حيث إن 60٪ من الحركة التجارية النفطية تمر عبر هذا المضيق[1]. لذلك اقترح الرئيس كارتر منذ البداية دعوة بعض الدول الغربية المستوردة للنفط إلى بحث الخطة اللازمة لضمان أمن مضيق هرمز واستمرار تدفق النفط من خلاله[2]. كما سارع إلى تشكيل قوات التدخل السريع في محاولة أولية لإقناع السوفيات بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في منطقة منابع النفط في الخليج العربي.

والاتحاد السوفياتي من جهته كان معنياً بهذه الحرب لاعتبارات عديدة منها: قرب الخليج من حدوده الجغرافية بحيث تشكّل الاضطرابات في هذه المنطقة تهديداً مباشراً لأمنه الوطني إلى جانب أخطار الحرب على مصالحه الاقتصادية والتجارية، لا سيّما صادراته النفطية من العراق إلى دول أوروبا الشرقية. لذلك بادرت القيادة السوفياتية منذ البدء إلى تحذير الولايات المتحدة من استغلال هذا الصراع وفق مصالح الهيمنة على هذه المنطقة المهمّة استراتيجياً[3].

لكن كيف كان موقف الدولتين العظميين خلال سنوات الحرب؟

بالرغم من الموقف العلني بالتزام الدولتين الحياد تجاه هذا الصراع كما أعلن عنه وزيرا خارجية البلدين، إثر اجتماعهما في نيويورك في بداية الحرب. وهذا الموقف فرضته الظروف الدولية والإقليمية الحسّاسة في تلك المنطقة والتي تفترض عدم تورط الجبارين في النزاع الحاصل. وبالرغم من هذه المواقف المعلنة، فإن كل طرف حاول أن يتحرّك ضد مصلحة الآخر.

فالولايات المتحدة الأميركية رأت في استمرار هذه الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألاّ تمتد إلى مناطق أخرى وألاّ تهدِّد النفط وممراته. ويعزو المراقبون الموقف الأميركي

---

(1) راجع ما كتبته الصحافة العالمية حول «الحرب العراقية ـ الإيرانية: حرب على النفط»، صحيفة السفير، في 25، 26، 27 أيلول (سبتمبر) عام 1980.

(2) راجع مقال توفيق الصرداوي عن «أميركا والخليج»، في صحيفة السفير، في 13/ 10/ 1980.

(3) صحيفة النهار، في 27/ 9/ 1980.

إلى جملة أسباب منها:

1 ـ إن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة: النظام الإيراني الذي أسقط حكم الشاه الموالي لها وجاهر بعدائه للسياسة الأميركية واحتجازه جميع موظفي سفارتها في إيران. والنظام العراقي الذي أصبح يتمتع بدور إقليمي بارز في الساحة العربية إن لجهة معارضته لسياسة كامب دايفيد الأميركية أو بالنسبة إلى ما تشكله قواته العسكرية المتنامية من تهديد لإسرائيل وبعض الدول العربية الصديقة.

2 ـ إن العراق وإيران هما عضوان متشدّدان في منظّمة الأوبيك يطالبان باستمرار برفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية التي تخدم سياستها النفطية المصالح الأميركية والغربية.

3 ـ إن إطالة أمد الحرب سوف ينهك قوى الجانبين العراقي والإيراني، وبالتالي يوفّر على الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكري المباشر ضد إيران لإسقاط النظام الإسلامي المعادي للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، كما يؤدي من جهة أخرى إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصراً.

4 ـ إن هذه الحرب تُحدث شرخاً في العلاقات العربية ـ الإيرانية التي تحسّنت إثر نجاح الثورة الإيرانية وتأييدها للمسألة الفلسطينية، ثم قيام التحالف الإيراني ـ الفلسطيني وما شكّله من تهديد للسياسة الأميركية في الخليج العربي، وتحديداً مصالحها النفطية في المنطقة.

كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة إلى عدم الحماسة لإطفاء نار الحرب بل تركتها تزداد اشتعالاً طالما بقيت محصورة بين العراق وإيران ولم تؤثّر في الإمدادات النفطية للغرب.

وأكثر من ذلك، فقد رأى بعض المحلّلين السياسيين أن الولايات المتحدة كان لها دور في تحريك هذا النزاع استناداً إلى ما صرّح به وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر حين قال: «هذه أول حرب في التاريخ نتمنّى ألاّ يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين»[1].

ويُستدل من وقائع الحرب ما يؤكد هذا الرأي. فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات و لأسلحة تأتي إلى إيران والعكس صحيح.

---

(1) محمّد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 123.

في المقابل، كيف كان الموقف السوفياتي من هذا الصراع؟ قبل اندلاع الحرب، كان الاتحاد السوفياتي يخشى من تصاعد التوتر بين العراق وإيران خوفاً من تورطه في هذا الصراع إلى جانب أي منهما. وكانت وجهة نظره أنّ تفاقم النزاع العراقي ـ الإيراني سوف يؤدّي إلى شق جبهة القوى المعادية للولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط. لذلك بذل السوفيات جهودهم لاحتواء هذا النزاع وتسويته عن طريق الوساطة الدولية.

بعد نشوب الحرب، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في وضع بالغ الصعوبة والحرج. فالعراق حليف أساسي للسوفيات تربطهم به مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية بموجب معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة بين البلدين منذ عام 1972. فهو مستورد رئيسي للسلاح السوفياتي، كما أنه يزوّد أوروبا الشرقية بحاجاتها النفطية إلى جانب مواقف العراق السياسية المعارضة لاتفاق كامب دايفيد والمتوافقة مع السياسة السوفياتية في المنطقة.

أمّا الحكم الإيراني الجديد الذي ناصب الولايات المتحدة العداء فقد اعتبره السوفيات موقفاً إيجابياً يجب المحافظة عليه لأنه يتلاقى مع استراتيجيتهم في خلق قوى معادية للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

إزاء هذه الاعتبارات التزم الاتحاد السوفياتي موقف الحياد من هذه الحرب وتجنّب الوقوف إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع حفاظاً على مصالحه والتفافه من خلال هذا الموقف على استراتيجية التدخل الأميركي العسكري في دول الخليج التي كانت الولايات المتحدة تسعى مع تلك الدول لدعمها والقبول بها[1].

ولا تختلف مواقف دول أوروبا الغربية من الحرب عن الموقف الأميركي منه باستثناء فرنسا التي أظهرت تعاطفاً مع العراق لارتباطها معه في علاقات تجارية ونفطية واسعة. وتُعتبر المجموعة الأوروبية واليابان من أكثر البلدان اعتماداً على نفط الخليج. لذلك كان موقفها متفقاً مع الولايات المتحدة لجهة حماية طرق نقل النفط من أي تهديد لكنها رفضت القبول أو الاشتراك بالتدخل العسكري الأجنبي لوقف الحرب[2].

أمّا بالنسبة لدول الخليج العربي، فقد فاجأت الحرب هذه الأقطار التي كانت في الأساس تخشى تعاظم القوّة العراقية والإيرانية على السواء. ولما فشلت وساطتها في حل

---

(1) محمّد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلّد: «الموسوعة السياسية»، جامعة الكويت، الكويت 1993 ـ 1994، ص 689 ـ 690.

(2) راجع مقال ميشال أبو جودة «من قناة السويس إلى مضيق هرمز»، في صحيفة النهار، في 27/ 9/ 1980.

النزاع سلمياً، لم تجد خياراً سوى تقديم المساعدات المالية والعينية للعراق بصفته دولة عربية، وضمن الحدود التي لا تستفز إيران وتدفعها إلى توسيع رقعة القتال باتجاه دول أخرى. ويمكن القول إن معظم الأقطار العربية بما فيها منظّمة التحرير الفلسطينية تضامنت مع العراق باستثناء سوريا التي وقفت إلى جانب إيران بحكم خلافها القديم مع النظام البعثي العراقي واعتبارها هذه الحرب مؤامرة أميركية تستهدف ثروة العرب وعزل سوريا[1].

مع تصلّب الموقف لدى طرفي النزاع، وتصاعد حدّة القتال، وحاجة كل منهما إلى السلاح، وجدت الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مدخلاً إلى بيع الأسلحة والتدخل غير المباشر بالرغم من حيادهما العلني. وقد أدّى هذا الوضع إلى استمرار الحرب وتزايد أخطاره على حقول النفط وطرق نقله، ممّا استدعى الحضور العسكري للدول الأجنبية من أجل حماية سفنها التجارية.

المطلب الثاني: أخطار الحرب على نفط الخليج والحضور العسكري الأجنبي

كان عام 1980 عام الأخطار على الخليج العربي ونفطه. فالثورة الإسلامية الإيرانية بدأت تهدِّد الأنظمة الملكية النفطية، والتدخّل السوفياتي في أفغانستان سمح لموسكو بالاقتراب من المحيط الهندي والخليج وأصبح بإمكانها تهديد منابع النفط وممراته. واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في قلب المناطق النفطية وبين أكبر دولتين نفطيتين زاد من الأخطار التي يمكن أن تتعرّض لها مصادر النفط وطرق إمداداته.

أقلقت هذه الأخطار والتهديدات كلاً من الغرب والأقطار الخليجية عامة. وحاولت الولايات المتحدة عند نهاية رئاسة كارتر أن تستجيب لمتطلبات هذا القلق فشكلت نواة قوات التدخل السريع، كما ذكرنا، وأجرت العديد من المناورات الأميركية ـ المصرية المشتركة. وذهبت تبحث عن القواعد والتسهيلات العسكرية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، تنادت الأقطار العربية في الخليج إلى التجمّع في إطار مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل عام 1981 للتنسيق في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة الموقف.

لكن التطوّرات العسكرية لحرب الخليج فرضت مجموعة التحدّيات أمام القوى المحلية والدولية كان من أهمها المخاطر الجديدة التي أصبحت تهدِّد الإنتاج النفطي الخليجي وطرق إمداداته وحرية الملاحة في مضيق هرمز. كيف برزت هذه الأخطار التي

---

(1) Time, October, 13, 1980.

استدعت الحضور العسكري للدول الأجنبية؟

أولاً: أخطار الحرب على نفط الخليج

يرى المتتبِّع لمسار الحرب أن العراق بعد إحرازه نصراً باهراً في المعارك الأولى من القتال، عاد إلى التراجع أمام الهجمات الإيرانية المتتالية التي نجحت إحداها في احتلال جزر «المجنون» في منطقة الأهواز في أوائل عام 1984 ومنطقة شبه جزيرة «الفاو» عام 1986.

لقد أحرجت الهزائم العراقية بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أقلقها الانتصار الإيراني، فاندفعت تموّن المجهود الحربي العراقي حيث قُدِّرت المساعدات التي قدّمتها تلك البلدان إلى العراق في أثناء الحرب بما يقارب 50 مليار دولار يعود لها الفضل في تعزيز قوّة الدفاع العراقية[1].

من جانب آخر، استأنف السوفيات تزويد العراق بالأسلحة رغم معارضتهم لهذا النزاع وبعد فشل رهانهم على استقطاب إيران. كما زادت فرنسا أيضاً من التزاماتها حيال العراق التي كانت قد بدأتها في السبعينات وزوّدته بكميات كبيرة من الأسلحة، خاصة في ميدان الطيران. أمّا الولايات المتحدة التي كانت تخشى انتصار أي من الفريقين فقد اكتفت بتزويد العراق بالمعلومات الاستخباراتية التي كانت في بعض الأحيان مضلِّلة[2].

وكانت إيران من ناحيتها تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة العسكرية المتقدِّمة منذ أيام الشاه، فانتقلت إلى شراء السلاح السوفياتي من أوروبا الشرقية، وتلقت أيضاً أسلحة صينية وطوّرتها. كما اتّجهت نحو تجّار الأسلحة الدوليين وكانت إسرائيل وراء تزويدها بالأسلحة الأميركية وقطع الغيار مقابل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين وهو ما عُرف فيما بعد بـ «فضيحة إيران ـ غيت».

باختصار، إن ضخامة الأسلحة التي حصل عليها كل من طرفي النزاع جعلت الحرب تستمر بضراوة وتتسع لكافة الاحتمالات. لقد ردّ العراق على الهجمات الإيرانية بتكثيف الحرب الاقتصادية حيث استهدفت غاراته الجوية المنافذ النفطية لإيران على الخليج وتمكّن

---

(1) هنري لورنس: «اللعبة الكبرى ـ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية»، ترجمة د. محمّد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص 1992، ص 375.

(2) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي». المرجع السابق، ص 89. نقلاً عن صحيفة الشرق القطرية، 6/ 10/ 1991.

إلى حدٍّ كبير من إيقاف صادرات النفط الإيراني. كما وسّع نطاق هجماته لتشمل المنشآت النفطية والمصافي والمرافىء بعد أن دمّرت إيران بدورها ميناء البكر والمرافق النفطية في جنوب العراق وحرمته تصدير النفط من الخليج. ولولا خطوط أنابيب النفط الممتدة عبر السعودية وتركيا لفقد العراق كل منفذ لصادراته النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، اشتعلت «حرب المدن» بين الجانبين عبر عمليات القصف الصاروخية الجديدة، ناهيك من «حرب الناقلات» حيث تعرضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات للهجمات الإيرانية والعراقية على السواء. وكانت الكويت الأكثر خسارة نتيجة تعرّض ناقلاتها النفطية للهجمات الإيرانية، وقد أصيب لها 48 ناقلة من أصل 160 ناقلة نفط من جنسيات مختلفة. ولم تكتفِ إيران بذلك بل حذّرت جميع الدول المجاورة من نقل نفطها عبر الخليج ومضيق هرمز كردٍّ على الهجمات الجوية العراقية.

أمام هذا التطوّر الخطير في الأعمال الحربية التي أصبحت تهدِّد مصالح الغرب النفطية وحرية الملاحة في مياه الخليج، وجدت الدول الكبرى الطامعة في الثروة النفطية المبررات الحاسمة لحضورها العسكري المباشر وتعزيز أساطيلها البحرية في المنطقة. ويأتي في مقدّمة هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية التي وضعت استراتيجيتها على أساس ضمان تدفق نفط الخليج إلى بلدان العالم الحر، والحدّ من النفوذ السوفياتي في المنطقة، وحماية الأقطار الخليجية النفطية من أي عدوان تتعرّض له سواء من الخارج أو من أي دولة إقليمية ذات اتجاه أصولي أو راديكالي.

ثانياً: الحضور العسكري للدول الأجنبية

استثمرت واشنطن هذه الحرب لتعزز وجودها العسكري في منطقة الخليج، هذا الوجود الذي كانت تخطط له منذ سقوط شاه إيران، حليفها الاستراتيجي في المنطقة. وعندما وجد الأميركيون أن هذه الحرب وما آلت إليه من أخطار باتت تهدِّد منابع النفط وحرية الملاحة والأقطار الخليجية المجاورة، سارعت إلى زيادة عدد سفنها الحربية في مدخل الخليج حتى وصلت إلى 40 سفينة وعشرين ألف رجل، وذلك بالإضافة إلى كاسحات الألغام وحاملات الطائرات[1]. كما واصلت الحكومة الأميركية تصدير العتاد الحربي المتطوِّر إلى المملكة العربية السعودية، ومنه طائرات الإنذار المبكر (أواكس) التي أُرسلت مع طاقم من الخبراء وصل عددهم إلى 800 خبير[2].

(1) صحيفة الوطن الكويتية، في 28/8/1987.

(2) صحيفة القبس الكويتية، في 10/10/1980.

وفي نطاق تعزيز هذا الوجود العسكري، سعى الأميركيون إلى الطلب من دول الخليج منحهم القواعد والتسهيلات العسكرية. وأشارت التقارير السوفياتية إلى أن الولايات المتحدة رصدت خلال عام 1987 حوالى 300 مليون دولار لبناء المزيد من المنشآت الحربية وخطوط نقل القوات المسلحة إلى منطقة الخليج، وبات لديها أكثر من 33 قاعدة عسكرية في منطقة عمليات القيادة المركزية[1].

لم يكن الوجود الأميركي العسكري وحيداً في الخليج، بل ترافق مع زيادة القوات السوفياتية وقوات بعض الدول الغربية الأخرى. فبالإضافة إلى عشرات السفن الحربية السوفياتية في المحيط الهندي، فقد عزّز السوفيات حضورهم العسكري في الخليج لمرافقة سفنهم التجارية وحمايتها. وبلغت القوة البحرية البريطانية 10 قطع عسكرية ضمّت مدمّرة وفرقاطتين وكاسحات ألغام وسفينة قيادة قامت بحماية السفن التجارية التي تحمل العلم البريطاني. كما وصلت القوة الفرنسية إلى 29 سفينة من بينها حاملة الطائرات «كليمنصو».

وهناك أيضاً عدد من السفن الحربية التابعة إلى كل من بلجيكا وهولندا وإيطاليا وأستراليا. ومع هذا الحشد من الأساطيل السوفياتية والفرنسية والبريطانية التي أخذت تجوب مياه الخليج لحماية سفن بلدانها التجارية، فإن الولايات المتحدة كانت تحتلّ الموقع المتقدّم للدفاع عن المصالح الغربية من أجل أن تثبت زعامتها في قيادة العالم الحر[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما تعرّضت ناقلات النفط الكويتية للهجمات الإيرانية، طلبت حكومة الكويت من الولايات المتحدة تأجيرها ناقلات أميركية لتشحن النفط الكويتي عبر الخليج وتحميه من الاعتداءات. لكن الولايات المتحدة رفضت في البداية الطلب بحجة أن هذا العرض قد يؤدي إلى صدام مسلح مع السوفيات ويعطيهم المبرر لتكثيف وجودهم العسكري في الخليج. حينذاك اتجهت الكويت إلى الاتحاد السوفياتي الذي وافق على العرض بتقديم ثلاث ناقلات سوفياتية ترفع العلم السوفياتي. عندها تحرّكت الولايات المتحدة بحزم ووافقت على تسجيل 11 ناقلة نفط كويتية ترفع العلم الأميركي يرافقها عدد هائل من القطع البحرية الأميركية. يومها أعلن الرئيس رونالد ريغان في خطاب إلى الشعب الأميركي: «إنني مصمّم على أن الاقتصاد الأميركي لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، ولن نعود لأيام الصفوف الطويلة المنتظرة للوقود، ولا للتضخُّم وعدم الاستقرار

(1) صحيفة الوطن الكويتية، في 18/8/1987.
(2) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج». المرجع السابق، ص 92.

الاقتصادي والإهانة الدولية. وسجّلوا جيداً هذه النقطة»[1].

وهكذا وضعت الولايات المتحدة قواتها في حالة حرب مبع إيران، وبات الموقفان الأميركي والسوفياتي في جانب واحد بعد قبولهما حماية ناقلات النفط الكويتية، الأمر الذي أضعف موقف إيران وزاد من عزلتها دولياً.

لقد نجح العراق بواسطة حربه الجوية وبعد تعثُّر الحل الدبلوماسي في أن يدفع إيران إلى مهاجمة المصالح النفطية الحيوية للغرب الذي شعر فجأة أن الحرب يجب أن تتوقف ولم يعد من الجائز استمرارها. فمارس الأسطول المتعدد الجنسيات ضغطه على إيران وحرمها كل وسائل الضغط على جيرانها. وقد تُرجم تدخل الدول الكبرى في وقف الحرب بالقرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 تموز (يوليو) 1987 والذي قضى بفرض وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية[2]. غير أن هذا القرار لم يوضع موضع التطبيق إلا في 18 آب (أغسطس) 1988، أي بعد سنة من صدوره تخلّلها قتال عنيف واصطدام الأسطول الأميركي مع الإيرانيين ثم تحرير العراق لأراضيه المحتلة ومنها شبه جزيرة الفاو. إن الهزائم التي أُلحقت بالقوات الإيرانية دفعت القيادة الحاكمة إلى الالتزام بقرار وقف إطلاق النار على مضض. والسؤال الذي يطرح نفسه بعد توقف كل حرب وخصوصاً الحرب العراقية ـ الإيرانية: ما هي النتائج التي أسفرت عنها وانعكاساتها على الأقطار الخليجية النفطية والدول العربية الأخرى.

ثالثاً: نتائج حرب الخليج الأولى

من بديهيات القول، وبعد ثماني سنوات من حرب طاحنة لا فائدة منها، أن تخرج كل من العراق وإيران منهكي القوى بسبب الدمار والخراب الكبير الذي أصابهما على جميع الصعد والميادين.

فبعيداً من الخسائر في الأرواح البشرية التي لا تُقدَّر بثمن والبالغة حسب بعض التقديرات حوالى مليون قتيل ونصف المليون عدا العدد الكبير من الجرحى والمصابين، فإن الخسائر والتكاليف المادية للحرب كانت باهظة وعالية جداً. وقد بلغت الأموال التي صُرفت على المجهود الحربي لدى الطرفين باستثناء صادرات الأسلحة ما بين 170 و200 بليون دولار. وقُدِّرت الأموال المطلوبة لإعادة بناء البنى التحتية والإنتاجية في كلا البلدين

---

(1) محمّد حسنين هيكل. المرجع السابق، ص 155.

(2) هنري لورنس: «اللعبة الكبرى ـ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية». المرجع السابق، ص 379.

بحوالى 500 بليون دولار منها 250 بليون دولار في القطاع النفطي[1]. أمّا مشتريات الدولتين من الأسلحة المتطورة فقد تعدّت الـ 27 بليون دولار عدا الأسلحة الخفيفة وقطع الغيار والمساعدات التقنية والتدريب[2].

واستنفدت الحرب احتياطي العراق من العملة الصعبة البالغ 36 بليون دولار وجعلته يرزخ تحت عبء الديون الخارجية التي بلغت حوالى 60 بليون دولار. ولم تكن إيران أفضل حالاً من العراق، فقد خرجت من الحرب مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والديون وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا على الصعيد النفطي، فقد تراجعت الأسعار حتى حدود 15 دولاراً للبرميل الواحد نتيجة تسابق العراق وإيران وكل دول الخليج العربي التي دعمت العراق إلى بيع نفطها لتغطية نفقات الحرب، وفي الوقت نفسه تحوّلت الدول الصناعية إلى شراء النفط من خارج دول الأوبيك، ممّا انعكس سلباً على مداخيل تلك الأقطار، وبالتالي على توقف برامج التنمية فيها، كما أضعف موقع منظّمة الأوبيك في الساحة الدولية.

وعلى الصعيد السياسي أسفرت حرب الخليج العراقية ـ الإيرانية عن شرذمة العالم العربي وتدهور العلاقات فيما بين أقطاره. فتعمّقت الخلافات بين العراق وسوريا بسبب تحالفها مع إيران. وبين سوريا وبعض دول الخليج التي أحجمت عن دفع المساعدات لها بمقتضى قرارات قمّة بغداد سنة 1979 لدعم صمودها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد تحييد مصر. باختصار أفرزت هذه الحرب قلقاً في العلاقات العربية والعربية ـ الإيرانية، كما ساور الخوف دول الخليج من الانتصار العراقي في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول العربية الأخرى مشغولة بحروبها الداخلية كالحرب اللبنانية والحرب بين الشمال والجنوب في السودان، ونزاع ليبيا مع تشاد، والجزائر مع المغرب بسبب الصحراء الغربية.

على الصعيد العسكري، خرج العراق من هذه الحرب قوة عسكرية هائلة مجهّزة بأحدث الأسلحة المتطورة ويتمتع بخبرة ثماني سنوات من القتال، وصناعة حربية متقدّمة تنتج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتعمل على تطوير الصناعة النووية. وأصبحت إيران أيضاً تملك قدرة عسكرية ضخمة تجاوز عدد قواتها المسلحة المليونين مع جنود الاحتياط.

أقلق الوضع العسكري المتنامي بين إيران والعراق الأقطار الخليجية والغرب الذي بات

---

(1) Ahmad Al-Hajaya: «Arms and Indternational Relations», P. 102. المرجع السابق.

(2) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI): World Armaments and Disarmaments, Year Book 1990, Oxford University Press, Oxford 1990, P. 246.

يخشى من توجُّه هذه القوى العسكرية بعد توقّف الحرب إلى تصفية الحسابات مع جيرانها النفطيين وغير النفطيين، وأدّى هذا القلق إلى سباق في التسلّح بين العراق وإيران من جهة وبينهما وبين المملكة السعودية وأقطار الخليج الأخرى من جهة ثانية. وقد وجدت الولايات المتحدة في هذا الوضع مبرراً للإبقاء على قسم كبير من قواتها في المنطقة وتزويد الدول الصديقة بكميات كبيرة من الأسلحة بحجة كسب ثقتها وإبعاد المخاطر عنها وحماية النفط وطرق الملاحة الدولية[1].

وخلاصة القول إن الحرب العراقية ـ الإيرانية وما آلت إليه من تطورات وتدخُّل الدول الكبرى كان سببه النفط الذي هو جوهر الصراع على هذه المنطقة. فالدول الصناعية المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة هي المستهلِك الأكبر للنفط، ويبقى هاجسها الأهم الحصول على هذه المادة الحيوية بأرخص الأثمان وبالكميات التي تحتاج إليها دون انقطاع لأي سبب من الأسباب. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين في منطقة يشوبها عدم الاستقرار فليس هناك حلٌّ جذري من وجهة النظر الأميركية إلا بالسيطرة على منابع النفط والتحكّم في أسعاره وإنتاجه. وفي اعتقادنا أن هذه المقولة الأميركية هي التي قادت إلى حرب الخليج الثانية كما سنرى فيما بعد.

المبحث الثالث:

حرب الخليج الثانية والسيطرة الأميركية على النفط

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وبالتحديد منذ عام 1989، شهد العالم تغيُّرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان مصدر هذا التغيير تفاقم مشكلات الاتحاد السوفياتي الاقتصادية والقومية وتفكُّكه وانهياره وتراجعه عن مكانته كدولة عظمى تحت وطأة مشكلاته[2]. لم يكن هذا التراجع والانهيار في دول المعسكر الاشتراكي بعيداً عن توجُّه القيادة السوفياتية بزعامة ميخائيل غورباتشوف إلى التخلّص من سياسة الهيمنة والاستقطاب واتّباع سياسة الانفتاح والتعايش السلمي والبحث عن موقع في المعسكر الرأسمالي.

ونتيجة لهذا التحوّل الجذري في قواعد النظام العالمي، حلّ الوفاق الدولي مكان

(1) صحيفة القبس الكويتية، في 14/10/1989.

(2) عبد العليم محمّد: «حرب الخليج حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل»، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993، ص 19.

الحرب الباردة، وانتهت القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة عسكرياً وسياسياً على الرغم من مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة. في المقابل، برزت اليابان كأكبر قوة اقتصادية ومالية في العالم حيث احتلّت الموقع الأول في التجارة الدولية، كما توحّدت ألمانيا بعد إزالة حائط برلين وظهرت على المسرح الأوروبي كقوة اقتصادية ومالية وسياسية لها دورها المستقبلي في ساحة الصراع الدولي. بالإضافة إلى كل ذلك جرت محاولات لتقريب موعد الوحدة الأوروبية كشخصيّة سياسية واقتصادية مستقلة تطمح في حال تحقيقها إلى منافسة حليفها الأميركي على منابع النفط وأسواق العالم الثالث[1].

أمام هذه المتغيّرات الدولية، كيف كانت صورة الوضع العربي؟

لا شك في أن هذه المتغيّرات كان لها انعكاساتها على الأوضاع العربية، فالتحوّل الحاصل في المعسكر الاشتراكي أثّر سلباً في الموقف العربي. وقد ظهرت هذه التأثّرات من خلال سياسة التراجع السوفياتية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإحجام موسكو عن تسليح حليفاتها من الدول العربية كسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية. وكان أول مخاطر هذه السياسة السماح بهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة مع ما تشكّله لاحقاً من حرب توسّعية باتجاه أراضٍ عربية جديدة.

وأدّى الانسحاب السوفياتي من التدخل في النزاعات الإقليمية إلى تفرّد السياسة الأميركية في فرض تسوية لأزمة الشرق الأوسط تخدم مصالحها النفطية وأمن إسرائيل. وأضعف هذا الأمر الموقف العربي وزاد من تصلّب الموقف الإسرائيلي ورفضه للحلول المقترحة. وقد عبّرت إسرائيل عن هذا الرفض بقمعها الوحشي لحركة الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة.

على صعيد آخر، خرج العراق من حربه مع إيران منتصراً لكن مثقلاً بالديون لأطراف عديدة، عربية وأجنبية (فرنسا والسعودية والكويت ودولة الإمارات وغيرها). وخُيّل للرئيس العراقي صدّام حسين أن الوقت حان لفرض زعامته على العالم العربي.. ذلك الحلم الذي كان يراود طموحاته منذ زمن بعيد. وقد بنى سياسته خلال تلك المرحلة على محورين: تعزيز قدرة العراق العسكرية ثم إعادة بناء القوة الاقتصادية التي هزّتها سنوات الحرب مع إيران[2].

(1) وليد نويهض: «من الحرب الباردة إلى السلام البارد ـ الجديد في النظام الدولي.. قديم»، مجلّة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 3، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا 1991، ص 50 ـ 51.

(2) هنري لورنس: «اللعبة الكبرى ـ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية». المرجع السابق، ص 421.

بالنسبة للمحور الأول، سعى العراق إلى الحصول على الأسلحة المتطوِّرة والتكنولوجيا المتقدّمة بغية تطوير صناعته الحربية وصولاً إلى الميدان النووي. واصطدم في هذا المجال بالموقف الأميركي الذي لا يسمح لأي قوة في المنطقة بإخلال التوازن الإقليمي والتفوّق العسكري على إسرائيل. وتجسد هذا الموقف بالحظر التكنولوجي على العراق تجاوباً مع قوى الضغط اليهودية. واعتبر الرئيس العراقي الموقف الأميركي موقفاً عدائياً تجاه العراق واتّهم الولايات المتحدة وبريطانيا بتشجيع الدولة العبرية على شنّ هجوم على العراق لتدمير المواقع الصناعية فيه. وفي خطاب له أمام قيادات جيشه في 2 نيسان (أبريل) 1990، أعلن أنه يمتلك أسلحة كيميائية تسمح له بإحراق نصف إسرائيل إذا حاولت الاعتداء على العراق[1].

أمّا المحور الثاني في سياسة الرئيس العراقي فقد تمركز حول إعادة بناء قوة العراق الاقتصادية التي اهتزّت بسبب حربه الطويلة مع إيران. وفي هذا المجال حاول الرئيس صدّام حسين مطالبة الأقطار العربية النفطية، وخاصة الكويت، بإعفائه من الديون المترتّبة على العراق من جهة، ثم دَعْوتُها إلى خفض إنتاج النفط من جهة أخرى بغية رفع أسعاره وزيادة عائداته التي تساعده على إعادة إعمار العراق وتنشيط قواه الإنتاجية. لكن هذا الطلب اصطدم أيضاً برفض الحكومة الكويتية وعدم الاستجابة له، ممّا دفع العراق إلى اجتياح الكويت عسكرياً في 2 آب (أغسطس) 1990.

وجدت الولايات المتحدة الأميركية في هذا الاجتياح المبرِّر المناسب لتدخُّلها العسكري المباشر من أجل تحقيق أهدافها المنشودة فكانت حرب الخليج الثانية أو ما سُمّي بـ «عاصفة الصحراء». وفي كلا الحدثين كان النفط محور الصراع وأهدافه. لذلك وُصِفت هذه الحرب بأنها «حرب البترول الثالثة».

المطلب الأول: العامل النفطي في الاجتياح العراقي للكويت

لم يذكر التاريخ المعاصر أزمة إقليمية هزّت دول العالم واستنفرت مؤسّساتها الدبلوماسية والعسكرية ونالت من اهتمام منظّمة الأمم المتحدة قدر ما تحقّق بالنسبة لأزمة الخليج الثانية التي نتجت عن الغزو العراقي لدولة الكويت. وإذا شاء الباحث استقراء الأسباب التي حرّكت المجتمع الدولي تجاه هذا الحدث لما وجد إلا النفط. هذا الساحر

(1) بيار سالينجر وإريك لوران: «حرب الخليج ـ الملف السرّي»، ترجمة دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت 1991، ص 35.

الأسود الذي أصبح عصب الحياة في المجتمعات الصناعية الحديثة. فما هو دور النفط في هذه الأزمة؟ وما هي تأثيراته في المواقف الدولية منها؟.

لا شك في أن الأزمة العراقية ـ الكويتية هي واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقة بالمشكلات الحدودية التي زرعها المستعمر بين بلدان المنطقة ولم تُحسم جذرياً حتى الآن. والنزاعات الحدودية التي تُعتبر جزءاً من الإرث الاستعماري وضعتها الدول الغربية لضمان هيمنتها على النفط العربي بحيث تثيرها وتستغلّها كلما شعرت بأن مصالها النفطية معرَّضة للتهديد أو الخطر.

فالنفط كان وما زال عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في الخليج العربي. صحيحٌ أنه مصدر الثروة والغنى لشعوب تلك المنطقة، إلا أنه أيضاً مصدر العديد من المتاعب وسبَّب الكثير من النزاعات والخلافات، بما في ذلك الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي هو في صميمه خلاف نفطي[1]. وإذا كان تاريخ العلاقات العراقية ـ الكويتية تاريخاً يتّسم بالتوتر والنزاع الدائم بسبب مسألة الحدود العالقة، فإن هذه العلاقات عرفت نوعاً من الهدوء والاستقرار خلال فترة الحرب الخليجية الأولى نتيجة وقوف الكويت إلى جانب العراق في تلك المرحلة. لكن الصراع بين البلدين ما لبث أن عاد إلى الظهور في فترة ما بعد الحرب، فتداخلت فيه عوامل التاريخ والجغرافيا والبترول. فكيف تطوّر هذا النزاع؟ وما هي أسبابه المباشرة؟

يُجمِع معظم الباحثين السياسيين والاقتصاديين على أن الأوضاع الاقتصادية ـ النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمة الأخيرة بين العراق والكويت. فالمعروف أن العراق خرج من حربه مع إيران يعاني مشكلات اقتصادية خانقة نتيجة الدمار الكبير الذي طاول بنيته التحتية ومرافقه الإنتاجية، عدا الديون المستَحقة عليه لأطراف عربية وأجنبية.

وعندما وقعت حرب الخليج الأولى عام 1980، كان لدى العراق من المدّخرات ما يقارب الثلاثين بليون دولار. وبعد توقف الحرب تبخّرت هذه المدّخرات وأصبح العراق مديناً بحوالى مئة بليون دولار. أمّا الخسائر المادية فقد بلغت ما يقارب ثلاثمئة بليون دولار أميركي وذلك بالنسبة للعراق وحده[2]. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا أنّ تراكم الديون الذي يصحبه عجز العراق عن تسديد فوائدها «سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة

---

(1) كتاب «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»، تأليف مجموعة باحثين، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص 85.

(2) غازي القصيبي: «أزمة الخليج ـ محاولة للفهم»، دار الساقي، لندن 1991، ص 11.

نقدية خطيرة تضطرها إلى الاقتراض بفائدة تتعدّى 30٪ سنوياً[1]. وهذا يعني أن العراق سيدخل في معمعة الديون التي قد يعجز عن الخروج منها، فتصبح قوّته العسكرية وانتصاره في الحرب عندئذ دون فائدة.

أمام هذه الصورة القاتمة لوضع العراق الاقتصادي، لم يكن للنظام العراقي سوى خيارين: مطالبة كل من الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية بإعفائه من الديون المستحَقّة عليه أو تأجيلها، ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره في الأسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الإنتاج، لكي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب فارتفاع الأسعار وزيادة العائدات المالية.

بالنسبة للديون، تجاوبت السعودية ودولة الإمارات العربية مع المطلب العراقي ووافقتا على الإعفاء، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضاً قاطعاً وطالبت بإلحاح بدينها المستحق على العراق. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأميركية (ستي بنك) فجعلت العراق بذلك مسؤولاً عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأميركية عينها[2].

أمّا فيما يتعلق برفع أسعار النفط، فقد طالب العراق دول منظّمة «الأوبيك» برفع سعر البرميل الواحد من 18 دولاراً إلى 25 دولاراً عن طريق خفض الإنتاج. ولكن الكويت ودولة الإمارات المتحدة عارضتا المسعى العراقي ولم تلتزما بحصص الإنتاج التي حدّدتها منظّمة الأوبيك، ممّا أدّى إلى هبوط السعر إلى 15 دولاراً للبرميل وأحياناً إلى 11 أو 12 دولاراً. وكان الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج الكويتي يأتي من حقل «الرميلة» الواقع في المناطق الحدودية المتنازَع عليها بين البلدين[3].

وأدّت زيادة الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط، فأثار ذلك غضب العراق المُنهَك اقتصادياً والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بارتفاع الأسعار لمدة طويلة. لذلك اعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل من إعلان الحرب الاقتصادية ضده والتآمر عليه من أجل تحقيق مآرب معيّنة. وفي خطاب ألقاه الرئيس صدّام حسين بتاريخ 17 تموز (يوليو) 1990 بمناسبة ذكرى الثورة اتّهم دولتين عربيتين منتجتين للنفط بأنهما اتّبعتا

---

(1) بيار سالينجر واريك لوران. المرجع السابق، ص 16.

(2) د. علي نعمة: «خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية»، دار النوال، بيروت 1992، ص 31.

(3) Joel Beinin: «Origins of the Gulfwar» Westfield New Yersey, Open Magazine, 1991, P. 8.

سياسة نفطية جديدة في مجال تصدير النفط وتسعيره وإنتاجه أدّت إلى الإضرار بالعراق وتدمير اقتصاده وتخريب مصالحه[1].

وتوالت بعد ذلك تصريحات المسؤولين العراقيين تؤكد هذه الاتّهامات وتُحدِّد هاتين الدولتين بالاسم (الكويت والإمارات المتحدة). وقدّم العراق مذكّرة بهذا المعنى إلى جامعة الدول العربية واتّهم الكويت بسرقة حقل «الرميلة» العراقي بوسائل تكنولوجية متقدّمة وبإنشاء مواقع عسكرية كويتية داخل الحدود العراقية[2].

وردّت الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على مذكّرة العراق بمذكّرتين إلى جامعة الدول العربية نفتا فيهما كل الاتّهامات العراقية. ذكرت الكويت في مذكّرتها أن العراق هو الذي اعتدى على أراضيها وحفر آبار داخلها واستولى على نفط كويتي. وطالبت المذكّرة بتشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية تتولّى تسوية نزاع الحدود مع العراق.

وإذا كنا لا نريد الدخول في جدل حول الاتّهامات والاتّهامات المضادّة بين الطرفين، فإننا نؤكّد أن العامل النفطي كان المحور الرئيسي في هذه الأزمة التي استغلّتها الولايات المتحدة عن طريق توسيع هوّة الخلاف بين الجانبين خدمة لمصالحها وأهدافها. فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية في الفترة الأخيرة، وحثّها على عدم التنازل عن دَيْنها المستحَق على العراق ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين. وفي المقابل أعلنت السفيرة الأميركية في العراق «ابريل غلاسبي» في أثناء لقائها مع الرئيس صدّام حسين في 25 تموز (يوليو) 1990 أن الولايات المتحدة تعتبر الخلاف العراقي ـ الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمسّ مصالحها النفطية في المنطقة. وقد فسّر العراق هذا القول بأنه موافقة أميركية ضمنيّة على الموقف العراقي[3].

وبعد فشل الوساطة العربية التي قامت بها كل من مصر والسعودية لحل الخلاف سلمياً في لقاء جدّة الذي ضمّ ممثلين عن الطرفين المتخاصمين، أقدم العراق في 2 آب (أغسطس) 1990 على اجتياح الكويت عسكرياً واحتلال كامل أراضيها معلناً أنها المحافظة

(1) راجع ما ورد في خطاب الرئيس العراقي في كتاب محمّد حسنين هيكل: «حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر». المرجع السابق، ص 320 ـ 321.

(2) المرجع نفسه، ص 322.

(3) Washington Post, 24, Sept. 1990, P. 19.

راجع أيضاً: نصّ الحوار الذي أجراه الرئيس صدّام حسين مع السفيرة الأميركية في كتاب سالينجر وإريك لوران: «حرب الخليج ـ الملف السري». المرجع السابق، ص 65 ـ 84.

العراقية التاسعة عشرة. وقد أخطأ العراق في تقدير الظروف الدولية وقراءتها في تلك المرحلة، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى إقدام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على شنّ الحرب ضد العراق في 17 كانون الثاني (يناير) 1991 بعد استنفاد كل المحاولات والوسائل السلمية لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. ولكن، كيف حضّرت الولايات المتحدة الأميركية لهذه الحرب؟ وما هي خلفيات التدخل العسكري الأميركي وأهدافه في أزمة الخليج الثانية؟

المطلب الثاني: التدخل العسكري الأميركي في أزمة الخليج

منذ اللحظة الأولى لاحتلال الجيش العراقي أراضي الكويت، سارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى التحرك بجدّية لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة. وليس هذا بالمستغرب عندما ندرك أن السياسة الأميركية تجاه المنطقة ارتكزت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حدوث الأزمة على ثلاث قواعد رئيسية: المحافظة على مصالحها البترولية التي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأميركي بصفة خاصة، ثم محاربة النفوذ السوفياتي الذي كان حتى عام 1989 مصدر الخطر على إمدادات نفط الخليج إلى الغرب، وأخيراً حماية إسرائيل وضمان أمنها لأنها وُجدت لتكون خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية.

فالنفط وحمايته من أي تهديد يبقيان، إذاً، الهدف الثابت في السياسة الأميركية تجاه المنطقة. وهذا الهدف لم يتغيّر مع تغيُّر الإدارات المتعاقبة على الحكم طوال تلك الفترة. وإذا كان الخطر السوفياتي على النفط قد انتفى منذ أواخر الثمانينات نتيجة السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس غورباتشوف والقائمة على الانفتاح والاهتمام بالشؤون الداخلية، فإن مصدر الخطر على نفط الخليج وإمداداته أصبح من وجهة النظر الأميركية يتركّز في القوى الإقليمية الكبرى ذات التوجّه الراديكالي، وتحديداً إيران والعراق.

في الحرب العراقية ـ الإيرانية أرادت الولايات المتحدة تحطيم هاتين القوتين وإضعاف قدراتهما العسكرية لأنهما كانتا تشكلان تهديداً للنفط وأمن إسرائيل. وعندما طالت الحرب وامتدت نيرانها لتطاول منابع النفط وطرق نقله، أرسلت أساطيلها وبوارجها الحربية وأوقفت القتال، كما رأينا سابقاً.

بعد سقوط شاه إيران أدركت الولايات المتحدة الأميركية أن أمن النفط وحمايته لا يتحقّقان إلا بسيطرتها العسكرية المباشرة على منابعه وطرق إمداداته. لذلك أخذت تتحيّن الفرص لتحقيق هذا الهدف، وجاءت أزمة الكويت لتعطيها الفرصة المطلوبة.

فلا عجب، إذاً، أن نرى الرئيس جورج بوش، منذ بداية الاحتلال العراقي الكويت، يطالب العراق بالانسحاب فوراً دون قيد أو شرط. ولم يكن الموقف الأميركي يعبِّر عن قلق الإدارة الأميركية من انتهاك العراق لسيادة الكويت وحكومتها الشرعية بقدر ما هو تعبير عن قلقها من تهديد مصالحها النفطية في المنطقة. فالمعروف أن سيطرة العراق على الكويت يعني سيطرته على 200 مليار برميل (مجموع نفط العراق والكويت) أي على حوالى 20٪ من احتياطي النفط في الخليج، ناهيك بتحكُّمه بالأسعار والإنتاج وإحكام قبضته في المستقبل على نفط السعودية وأقطار الخليج الأخرى، وهذا يشكل تهديداً خطيراً لأهمّ أهداف الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، لذلك أعلن جورج بوش في تصريح له نشرته مجلّة نيوزويك بتاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990: «إننا لا نستطيع أن نسمح لصدّام حسين بأن يفرض علينا ابتزازاً اقتصادياً. إن الأمن الطاقي جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس»(1).

وبالفعل، تحرّكت الإدارة الأميركية بسرعة لمواجهة هذه الأزمة واختارت الحل العسكري منذ الوهلة الأولى وإن كانت قد سلكت طريق الأمم المتحدة لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية لاعتبارات عديدة أهمها: إظهار العراق بمظهر الخارج على قواعد القانون الدولي والحصول من مجلس الأمن على قرارات تمنحها الشرعية الدولية وتعطيها حرية الحركة في تدخلها العسكري.

لذلك كان أول قرار اتخذه الرئيس الأميركي بعد إدانته عملية الاجتياح إرسال مجموعة من طائرات (F.15) إلى السعودية وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك الأميركية ثم البدء في إعداد الخطط العسكرية للتدخل، وكانت الخطوة التالية هي الحصول على موافقة السعودية وبعض الدول الخليجية الأخرى على استضافة قوات أميركية ضخمة على أراضيها تحسّباً لاحتمال المواجهة العسكرية.

ومع أن السعودية كانت في السابق ترفض مثل هذا الطلب لاعتبارات معروفة، فإن تخوُّفها وشعورها بالقلق على أمنها واقتراب الخطر من أراضيها جعلها تتقدّم من الإدارة الأميركية بطلب رسمي لحمايتها من النظام العراقي واحتمال تمدد الاجتياح ليشمل المنطقة الشرقية من المملكة. وكانت الحكومة الكويتية قد طلبت من واشنطن منذ بدء الاحتلال مساعدتها في تحرير الكويت واستعادة سلطتها الشرعية على البلاد.

---

(1) News Week, November, 19, 1990.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن مؤتمر القمّة العربي الذي عُقد في القاهرة بعد أسبوع من الاجتياح اتخذ قراراً بأغلبية ضئيلة (11 صوتاً) يستجيب لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي. ويُعتقد أن طلب السعودية في مؤتمر القمّة العربي كان بإيحاء أميركي كي لا تأخذ المواجهة العسكرية طابع الصراع بين العراق والولايات المتحدة ولتفويت الفرصة على العراق من كسب الرأي العربي والإسلامي إلى جانبه. وما يعنينا هنا هو أن العالم العربي انقسم على نفسه بين مؤيِّد لتحرير الكويت وبين الرافض لوجود عسكري أميركي على الأراضي العربية، ممّا أدّى بالنتيجة إلى شلّ الموقف العربي وإفساح المجال للدور الأميركي في الإمساك بعناصر الأزمة.

على صعيد آخر استنهضت الولايات المتحدة دور مجلس الأمن الدولي الذي بقي طيلة الحرب الباردة محدود الفاعلية تجاه الأزمات الدولية. وكانت الغاية من وراء ذلك توفير غطاء مُحكَم من الشرعية الدولية لتحرُّكها السياسي والعسكري. وقد نجحت في هذه المهمّة نجاحاً باهراً ساعدها على تحقيقه الوفاق الأميركي ـ السوفياتي في تلك المرحلة، ثم التوافق بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين على أن العراق لا يهدِّد مصالح الكويت والسعودية وبقيّة دول الخليج فحسب، بل يهدِّد كذلك مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين واليابان. ويأتي النفط وتدفقه بانتظام وبأسعار معقولة في قِمّة هذه المصالح المُهدَّدة.

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تشكِّل تحالفاً دولياً يضمّ 29 دولة أخذ يضغط على العراق ويحاصره عبر الشرعية الدولية. فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة أصبح مجلس الأمن في حالة انعقاد شبه دائم وأصدر خلال تلك الفترة (2 آب/أغسطس حتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1991) اثني عشر قراراً، جميعها مُلزِم ويشير إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق التي تخوِّل المجلس سلطة تقديرية واسعة في مجال اتخاذ ما يراه مناسباً من تدابير القسر العسكرية وغير العسكرية، من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما[1].

وقد شملت هذه القرارات إدانة العراق ودعوته إلى الانسحاب من الكويت فوراً دون

(1) د. حسن نافعة: «ردود الفعل الدولية إزاء الغزو»، بحث منشور في كتاب «الغزو العراقي للكويت»، تأليف مجموعة باحثين، عالم المعرفة، العدد 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995، ص 448.

قيد أو شرط، ثم فرض الحصار الاقتصادي والمقاطعة الدولية في كل المجالات التجارية والمالية والمواصلات وعدم الاعتراف بأيّ آثار تنتج من هذا الاحتلال. وكان آخر هذه القرارات القرار رقم (678) تاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 الذي أجاز لمجلس الأمن استخدام القوة إذا لم يمتثل العراق وينسحب من الكويت في مهلة أقصاها يوم 15 كانون الثاني (يناير) 1991.

لسنا هنا في معرض مناقشة هذه القرارات وكيفية صدورها، ولكن يمكننا أن نردِّد ما قاله الأستاذ محمّد حسنين هيكل: «إن مجلس الأمن تحوّل بين يوم وليلة فأصبح مجرّد ختم يقوم بالتصديق على مشروعات قرارات تقدِّمها الولايات المتحدة، وتؤكِّد بها هيمنتها على الشرعية الدولية»[1].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى بعض التباين في الموقفين السوفياتي والفرنسي عن الموقف الأميركي لجهة استخدام القوة.

فالاتحاد السوفياتي السابق كان يرتبط مع العراق بعلاقات اقتصادية وعسكرية بموجب معاهدة التنسيق والتعاون الموقَّعة بينهما عام 1972 والتي جُدِّد العمل بها عام 1978. لكن سياسة غورباتشوف الجديدة تخلّت عن استخدام القوة في إدارة الأزمات الدولية ولم تعد ملتزمة بحماية حلفائها الإقليميين، بل سعت إلى الانفتاح في علاقاتها على كل القوى التجارية والمالية المهمة في العالم ومنها الدول الخليجية.

لهذه الأسباب وغيرها، صوّت الاتحاد السوفياتي بالإيجاب على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها القرار رقم 678، لكنه لم يشارك عسكرياً في قوات التحالف الدولي وأبقى خطوط الاتصال مفتوحة مع القيادة العراقية. وحاول السوفيات خلال تلك الفترة إيجاد تسوية سلمية للأزمة عن طريق تكثيف اتصالاتهم بالعراق فلم يوفَّقوا ولم يستطيعوا مقاومة الضغط الأميركي الذي يحثّ على الموافقة لاستخدام التحالف القوة لإخراج العراق من الكويت[2].

أمّا فرنسا التي تميَّزت سياستها الخارجية، منذ الرئيس ديغول، بالاستقلال عن الولايات المتحدة، فقد وجدت نفسها في هذه الأزمة في وضع حرج. فهي ترتبط مع العراق بمصالح اقتصادية كبرى في مجالات التسليح والطاقة والصناعات العسكرية

---

(1) محمّد حسني هيكل. المرجع السابق، ص 439.

(2) محمّد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: «الموسوعة السياسية». المرجع السابق، ص 836.

والمدنية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع معاداة الولايات المتحدة أو تجاهل روابطها مع الكويت ودول الخليج الأخرى من أجل الحفاظ على مصالحها في العراق، خصوصاً وأن العراق قام بعمل مخالف لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية[1]. لذلك اتخذت فرنسا في بادىء الأمر موقفاً وسطاً، فوافقت على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه أخذت تبحث عن تسوية سلمية للأزمة دون اللجوء إلى الحسم العسكري. وفي هذا الإطار أطلقت الدبلوماسية الفرنسية إبّان أزمة الخليج مجموعة من المبادرات التي لم تلقَ الموافقة كان آخرها مشروع القرار الذي تقدّمت به إلى مجلس الأمن وتضمّن المبادىء التالية[2]:

1 ـ إعلان العراق دون تأخير عن عزمه على الانسحاب من الكويت وفقاً لبرنامج زمني، مع البدء فوراً بإجراء انسحاب سريع ومكثف.

2 ـ إرسال مراقبين دوليين للتحقق من الانسحاب وتشكيل قوة لحفظ السلام تشارك فيها دول عربية.

3 ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل الأخرى في المنطقة خاصة القضية الفلسطينية وباقي قضايا المنطقة بعد الانتهاء من تسوية الأزمة الكويتية.

وفشلت هذه المبادرة كسابقاتها بسبب الرفض الأميركي والبريطاني لها. وعندما شعرت فرنسا بأن الحل العسكري بات قريباً وأنه إذا تمّ دون مشاركتها فسوف تفقد مصالحها في منطقة الخليج، خاصة حصتها في النفط ومشاريع إعادة الإعمار في الكويت والعراق وربما تُستبعد من المشاركة في ترتيبات المنطقة بعد انتهاء الأزمة... عندها سارعت إلى إرسال قواتها العسكرية التي قُدِّرت بـ 12 ألف جندي، عدا القوات الجوية والبحرية، والانضمام إلى قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوات الأميركية شكّلت 90٪ من هذا الحشد العسكري الضخم، يليها بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، بالإضافة إلى قوات عربية من مصر وسوريا والمغرب وغيرها من الدول العربية الرافضة للاحتلال العراقي. أمّا اليابان فقد اكتفت بمواكبة الجهود الدولية الرامية إلى جعل العراق غير قادر على الاستمرار في احتلاله الكويت، ولكن ليس

---

(1) بحث د. حسن نافعة في كتاب «الغزو العراقي للكويت». المرجع السابق، ص 494.

(2) حول موقف فرنسا من أزمة الخليج والمبادرات السلمية التي تقدمت بها راجع: مجلّة مستقبل العالم الإسلامي، بحث قيس العزاوي: «الدور الفرنسي في حرب الخليج». المرجع السابق، ص 103 ـ 119.

من خلال المشاركة العسكرية التي يعارضها الرأي العامّ الياباني ويمنعها الدستور، وإنما من خلال أساليب الحظر الاقتصادي على العراق والمساهمة في التكاليف المالية للحرب وتقديم المعونات للدول المتضررة من جراء الاحتلال العراقي للكويت(1). وقد استطاعت اليابان من خلال هذا الموقف أن ترضي الدول الخليجية وتحافظ على مصالحها النفطية وفي الوقت نفسه أن تستجيب لطلبات واشنطن وقرارات مجلس الأمن دون المشاركة العسكرية، على الرغم من إظهار عدم الرضا الأميركي من لسلوك الياباني تجاه الأزمة.

ومن ناحية أخرى، فقد استُبعِدت إسرائيل من الاشتراك عسكرياً في هذا التحالف بسبب صراعها التقليدي مع العرب ولئلا يكون لاشتراكها تأثير سلبي في وحدة دول التحالف وتماسُكه، وهذا ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة. إن موقف إسرائيل معروف وواضح من هذه الأزمة وقد حصلت بسبب عدم مشاركتها في الحرب على الكثير من الفوائد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أمام هذه التطورات الميدانية والمعطيات الدولية والإقليمية، لم يتجاوب الرئيس العراقي مع كل الوساطات التي بُذلت عربياً وأجنبياً، ولم يمتثل لجميع القرارات الدولية التي طالبت بانسحاب الجيش العراقي من الكويت، كما لم يأبه للإنذار الدولي الأخير الذي حدّد يوم 15 كانون الثاني (يناير) 1991 كآخر مهلة لسحب قواته من الأراضي الكويتية. وربما كانت حساباته الوهمية ورهاناته الخاطئة(2) وراء موقفه المتصلّب، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة قد سدّت في وجهه كل المبادرات الدبلوماسية. وجميع هذه العوامل أدّت بالنتيجة إلى بدء «عاصفة الصحراء» وهي التسمية التي أطلقتها قيادة دول التحالف على عملياتها العسكرية ضد العراق والتي بدأت بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 1991 وانتهت بتحرير الكويت وتدمير القوات العراقية مع ما تركته هذه الحرب من نتائج خطيرة وانعكاسات مأسويّة ما زال الشعب العراقي يعاني منها حتى اليوم.

ولكن السؤال الأهم الذي سنحاول الإجابة عنه يتعلق بماهية الأهداف الأميركية في حرب الخليج الثانية.

---

(1) حول الموقف الياباني من أزمة الخليج، راجع: مجلّة مستقبل العالم الإسلامي، بحث خليل توفيق درويش: «اليابان وأزمة الخليج». المرجع السابق، ص 129 ـ 146.

(2) أحمد إبراهيم: «محدّدات وأهداف السلوك العراق»، السياسة الدولية، العدد 101، كانون الثاني (يناير) 1991، ص 46 ـ 53.

المطلب الثالث: الأهداف الأميركية في حرب الخليج

قبل الإشارة إلى الأهداف التي توخّت الولايات المتحدة الأميركية تحقيقها من التدخل العسكري في أزمة الخليج، لا بدّ من طرح السؤالين التاليين:

ما هي أهمية المصالح الأميركية في منطقة الخليج العربي؟ ولماذا اختارت الولايات المتحدة الحل العسكري لحسم الأزمة العراقية ـ الكويتية؟

أولاً: أهمية المصالح الأميركية في منطقة الخليج العربي

في عام 1945، قال جورج إيدن، رئيس شركة «سوكوني»، وهي إحدى أكبر شركات البترول الأميركية: «إذا كان محتَّماً على الولايات المتحدة أن تدير شؤون البترول في العالم، فإن عليها أن تدرك طوال الوقت أنها مطالَبة بأن تفعل ذلك، حتى خارج حدود سيادتها الإقليمية، وخارج قيود القانون الدولي إذا دعا الأمر»[1].

وقال هارولد إيكس Harold Eiks، وزير الداخلية الأميركية في أثناء الحرب العالمية الثانية: «بدون البترول فإن الولايات المتحدة الأميركية، بالشكل الذي نراه الآن لم تكن ممكنة قط»[2].

ويتّضح من جميع أقوال المسؤولين في الإدارات الأميركية وتصريحاتهم المتعاقبة، منذ عام 1945 وحتى اليوم، أن النفط يأتي في قِمَّة المصالح الأميركية في منطقة الخليج العربي إلى درجة أن أمن النفط في الخليج اعتُبر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي.

فالمعروف أن النفط سوف يظل في المستقبل المنظور يحتل المرتبة الأولى من مصادر الطاقة في العالم. وهو سلعة حيوية لاستمرار الحياة في السلم وفي الحرب. وتُعتبر الولايات المتحدة المستهلِك الأول للطاقة في العالم. إنها تعتمد وسوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورَد إلى جانب إنتاجها المحلي الذي يشهد الآن انخفاضاً كبيراً. وتُمثّل منطقة الخليج العربي أهم مصادر إنتاج النفط في العالم والمورد الأساسي لتزويد الولايات المتحدة بحاجياتها النفطية إلى حدّ الارتهان. فقد زادت الواردات الأميركية من النفط الخام بمقدار 3 ملايين برميل يومياً بين عامي 1985 و1989 أي بنسبة 42٪ من الاستهلاك القومي. وتشير التقديرات إلى أن هذه الواردات سوف تزداد لتبلغ 60٪ عام

---

(1) محمّد حسنين هيكل. المرجع السابق، ص 200. وكذلك د. كاظم هاشم نعمة: «دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية»، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1990، ص 437.

(2) هيكل. المرجع نفسه، ص 98.

2000. أمّا حصة نفط الخليج من هذه الواردات فقد ارتفعت من (304) آلاف برميل يومياً عام 1985 إلى 1,87 مليون برميل يومياً عام 1989، أي بنسبة 26٪ من الواردات الاميركية في ذلك العام، وهي نسبة يمكن ان تصل إلى 40٪ عام 2000[1]. وبالإضافة إلى ذلك فهناك حاجة حلفاء أميركا إلى نفط المنطقة وهي أكثر بكثير من الحاجة الأميركية. وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تزويدهم بالنفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إن الارتهان الأميركي المتزايد تجاه نفط الخليج جعل الولايات المتحدة تُدخِل هذه المنطقة في صلب استراتيجيتها القومية وتسعى إلى ممارسة سيطرتها المباشرة على موارد الخليج النفطية. ومصالحها لا تنحصر في منطقة الخليج بما تحتوي عليه من مخزون نفطي هائل يُقدَّر بحوالى 65٪ من احتياطي النفط العالمي، بل إن الموقع الاستراتيجي للخليج يُعتبر مركزاً مهماً في مجال التجارة الدولية، كما تشكِّل الأقطار الخليجية أهم الأسواق المالية والاستهلاكية للبضائع والتكنولوجيا الأميركية. إن ضخامة المصالح الأميركية في منطقة الخليج جعلت الولايات المتحدة تصنِّف هذه المنطقة من المناطق الحيوية لها وجعلها مستعدة لمواجهة أي حدث يشكِّل تهديداً لتلك المصالح. وعندما جاءت الأزمة العراقية ـ الكويتية لتمسّ المصالح الأميركية في الصميم سارعت الولايات المتحدة إلى التدخل عسكرياً لحسم هذه الأزمة.

فما هي دوافع الخيار العسكري الأميركي؟

ثانياً: دوافع الخيار العسكري الأميركي في أزمة الخليج

لم يكن التدخّل العسكري الأميركي في أزمة الخليج وليد الحدث، وإنما تمتد جذوره إلى عام 1973 حين بدأت الولايات المتحدة تشعر بالمخاطر التي تهدِّد مصالحها النفطية في المنطقة والتي تمثّلت يومها بقرار حظر النفط الذي اتخذته الأقطار العربية النفطية. ثم توالت الأزمات فيما بعد: من التدخّل السوفياتي في أفغانستان إلى الثورة الإيرانية وسقوط الشاه، إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكلها أحداث كان لها تأثير في أوضاع النفط: في انقطاعه أو في ارتفاع أسعاره.

---

(1) د. بشارة خضر: «أوروبا وبلدان الخليج العربية ـ الشركاء الأباعد»، ترجمة د. حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص 183.
أيضاً: مجلّة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 106، تشرين أول (أكتوبر) 1991، ص 84.

منذ ذلك الوقت، بدأت الولايات المتحدة تخطّط لوجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي. وقد رأينا كيف أنها أعدّت خطط التدخّل العسكرية، بدءاً بقوات الانتشار السريع وانتهاء بإيجاد القوات والتسهيلات العسكرية في بلدان تلك المنطقة. كل هذه الخطط والتحضيرات كانت تنتظر الفرص المناسبة والدوافع الملائمة لوضعها موضع التنفيذ. وكانت أزمة الكويت الفرصة المنتظَرة، أمّا الدوافع فكانت اقتصادية وسياسية واستراتيجية.

1 ـ الدوافع الاقتصادية

إن الحروب هي وليدة الأزمات الاقتصادية، ومن يرجع إلى التاريخ يرَ أنّ معظم الحروب التي اندلعت بين دولتين أو أكثر من دول العالم كان الدافع الاقتصادي من أهم أسبابها. وإذا كانت أزمة العراق الاقتصادية بعد حربه مع إيران من أهم الأسباب التي قادت الرئيس العراقي إلى اتخاذ قراره باحتلال الكويت، فإن قرار الرئيس الأميركي جورج بوش بتدخله العسكري في أزمة الخليج كان هو أيضاً مرتبطاً بتفاقم الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة.

إن التدخل العسكري الأميركي في الخارج أسلوب تتّبعه الإدارة الأميركية كلما وجدت اقتصادها يعاني حالات الركود والأزمات الاقتصادية الحادّة. وهناك أمثلة عديدة على هذا السلوك، منها تدخل الرئيس ترومان في كوريا عام 1950، وتدخل الرئيس إيزنهاور في لبنان عام 1958، ثم التدخّل العسكري الأميركي في فيتنام لتجنب أزمة اقتصادية بدأت مؤشّراتها عام 1967[1].

أمّا حالة الركود الاقتصادية التي شهدتها إدارة الرئيس بوش، فكانت امتداداً لأزمة الاقتصاد الأميركي في عهد الرئيس «ريغان»، وهي نتيجة الزيادة الكبيرة التي رصدها لميزانية التسلح، خاصة فيما يتعلق بـ «حرب النجوم». فقد هبط معدل النمو آنذاك من 4,5٪ عام 1985 إلى 2٪ عام 1989 حتى وصل إلى 1٪ عام 1990[2].

لقد كان وضع الاقتصاد الأميركي المتردّي من أهم الأسباب التي دفعت، إدارة «بوش» إلى البحث عن حرب تحرّك الآلة الإنتاجية في الولايات المتحدة وتعيد الاقتصاد الأميركي

---

(1) عبد العليم محمّد: «حرب الخليج ـ حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل». المرجع السابق، ص 49.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

إلى حالته الطبيعية. وهل كان هناك أفضل من أزمة الخليج لإشعال مثل هذه الحرب، خصوصاً وأن تمويلها سيتمّ من خارج الخزانة الأميركية؟

وهل يوجد أفضل من النفط والسيطرة عليه لإعادة إنماء الاقتصاد الأميركي وازدهاره؟

2 ـ الدوافع السياسية والاستراتيجية

ليس الدافع الاقتصادي هو العامل الوحيد وراء اتخاذ الولايات المتحدة خيار الحل العسكري، فهناك أيضاً دوافع سياسية واستراتيجية شجعت الإدارة الأميركية على اتخاذ هذا القرار.

فعلى الصعيد السياسي أرادت الولايات المتحدة عبر تدخّلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأميركية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها إثر هزيمتها في حرب فيتنام. وقد تحكّمت العقدة الفيتنامية في أذهان الأميركيين مدة طويلة من الزمن وحالت دون استخدام القوات الأميركية المسلحة في كثير من النزاعات الإقليمية والدولية. لذلك أعلن الرئيس بوش بعد انتهاء حرب الخليج أنّ «عقدة فيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية»[1].

ومن جهة أخرى، فإن ثقة الحكام الخليجيين بالولايات المتحدة لحماية أنظمتهم الملكية قد تزعزعت بعد أن تخلّت الإدارة الأميركية عن حليفها التقليدي شاه إيران، ممّا أدّى إلى سقوطه. لذلك اتجهت إدارة الرئيس بوش إلى اختيار الحلّ العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الأنظمة الصديقة بها وبالقدرة الأميركية على حماية تلك الأنظمة من أي تهديد يواجهها. ويبدو أن الخيار العسكري الأميركي استهدف أيضاً إفهام حلفاء أميركا الغربيين بأن القوة الأميركية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج وأن قوتهم الاقتصادية لا معنى لها دون الحماية الأميركية. وهنا إشارة واضحة لكل من ألمانيا واليابان. وبالإضافة إلى ذلك اعتقدت إدارة بوش أن وجود القوات الأميركية في الخليج يحفظ الاستقرار في المنطقة ويساعد على فرض التسوية الأميركية لقضية الشرق الأوسط بعد أن وصلت إلى الطريق المسدود.

أمّا على الصعيد الاستراتيجي العالمي، فقد ساعدت التحوُّلات الدولية الحاصلة على تبنّي الولايات المتحدة الحل العسكري لأزمة الخليج من أجل تأكيد زعامتها العسكرية والسياسية للعالم. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الثنائية القطبية، وجدت الولايات

---

(1) صحيفة السفير، في 25/2/1991.

المتحدة نفسها متحررة من القيود والضوابط التي كانت تحكم الأزمات الإقليمية في عقود الحرب الباردة. وقد ضمنت الإدارة الأميركية منذ البداية وقوف السوفيات إلى جانبها لحاجتهم الماسّة إلى المساعدات الغربية، وبالتالي لم تعد تخشى النقض (الفيتو) السوفياتي الذي فقد مفعوله[1].

ثم إن الخطر السوفياتي لم يعد، بعد زواله، هدفاً استراتيجياً لقوات حلف الأطلسي فكان لا بد للولايات المتحدة من إيجاد هدف استراتيجي آخر يبرر الاحتفاظ بهذه القوات خاصة بعد تفكُّك حلف وارسو. وقد تركّز هذا الهدف على القوى الإقليمية الصاعدة وكان العراق في طليعتها. في تصريح لوزير الدفاع الأميركي ديك تشيني، مطلع عام 1990، جاء فيه: إن تهديد السوفيات لحقول نفط الخليج لم يعد ينطوي على صدقيّة، فهناك لاعبون إقليميون يمتلكون قوات كبيرة كالعراق وإيران هم مصدر التهديد الحقيقي لإمداداتنا النفطية في شبه الجزيرة العربية[2].

وإذا كانت العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية هي التي قرّرت خيار العمل العسكري في الخليج، فإن ثمّة قوى أخرى لعبت دورها في اتخاذ هذا القرار. لقد كان لإسرائيل مصلحة كبرى في تحطيم قدرة العراق العسكرية التي أصبحت تُوازنها استراتيجياً. فقد جاء في مقال كتبه المعلّق السياسي في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية «إن الاهتمام الأساسي لإسرائيل هو أن تنتهي أزمة الخليج بسقوط صدّام حسين وتدمير القوة العسكرية للعراق، وإلحاق ضرر بالغ بالبنية التحتية للاقتصاد العراقي وتدمير الجيش العراقي»[3]. وبالفعل استطاعت قوى الضغط اليهودية أن تؤثّر في صانعي القرار الأميركي لاتّخاذ خيار الحسم العسكري.

وبالإضافة إلى ذلك، كان رجال المال والأعمال الأميركيون والأوروبيون يفضلون الحل العسكري لهذه الأزمة لاقتناعهم بأن الحل السياسي والدبلوماسي من شأنه أن يُبقي على مصدر الخطر لسنوات قادمة في منطقة حيوية للمصالح الغربية، كما يشجِّع قوى إقليمية أخرى على أن تحذو حذو العراق في مناطق عديدة.

لقد رجّحت جميع هذه العوامل كفّة ميزان القوة لإنهاء أزمة الخليج، وبدا العمل

---

(1) عبد العليم محمّد. المرجع السابق، ص 43.

(2) نقلاً عن صحيفة الخليج (الإمارات العربية)، في 1990/2/9.

(3) صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في 31 آب (أغسطس) 1990، نقلاً عن محمّد السمّاك: «استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة». المرجع السابق، ص 55.

العسكري السريع ضد العراق من وجهة النظر الأميركية أقلّ كلفة من الناحية المالية والسياسية، مقارنة بحلٍّ سياسي غير مضمون النتائج يعطي العراق تنازلاً مادياً أو معنوياً ويبقيه قوة إقليمية تهدد التوازن التقليدي للقوى في الشرق الأوسط.

وبعد أن اتّخذت الإدارة الأميركية قرار التدخل العسكري ضد العراق وتمّ تنفيذه بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 1991 في ظل الشرعية الدولية وفي إطار التحالف الدولي الذي كوّنته، طُرح السؤال الأهم: ما هي الأهداف الأميركية في حرب الخليج؟

ثالثاً: أهداف التدخل العسكري الأميركي في حرب لخليج

خاضت الولايات المتحدة ومعها الائتلاف الدولي الحرب ضد العراق بهدف تحرير الكويت وإعادة السلطة الشرعية المتمثلة بأسرة الصباح إلى الحكم. وإنْ كان هذا الهدف تبرِّره شرعة الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، على اعتبار أن استيلاء دولة بالقوة على أراضي دولة أخرى يُعتبر خرقاً فاضحاً لجميع المواثيق والأعراف الدولية.

فإن الولايات المتحدة أرادت من وراء هذا الهدف المعلَن تحقيق أهدافٍ خفيّة أخرى خطّطت لها منذ زمن بعيد، وهي تشكِّل الغاية الأساسية من تدخّلها العسكري في المنطقة. ويمكن تصنيف هذه الأهداف بنوعين: أهداف مباشرة وأهداف غير مباشرة.

1 ـ **الأهداف المباشرة**: وهي أهداف استطاعت الولايات المتحدة تحقيقها على المستوى الإقليمي، وقد تناولت المسائل التالية:

أ) ـ تحطيم القدرات العسكرية العراقية

كان تنامي قوة العراق العسكرية بعد خروجه من حرب إيران يقلق الإدارة الأميركية التي بدأت تخطط لتدميرها قبل حرب الخليج الثانية. ولم تكن الضجّة الإعلامية التي أثارتها وسائل الإعلام الغربية والأميركية حول «المدفع العراقي العملاق» وخطورة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي يمتلكها العراق بعيدة من مرامي هذا التخطيط. وقد جاءت أزمة الخليج لتعطي آلة الحرب الأميركية والغربية الفرصة المناسبة لتدمير القدرة العسكرية العراقية. ولم تكتفِ الولايات المتحدة بالهزيمة التي ألحقتها بالجيش العراقي في أثناء المعارك، بل كان من شروط وقف الحرب تجريد العراق من جميع أسلحته الاستراتيجية بواسطة هيئات التفتيش الدولية التي ما زالت تلاحق هذه المسألة حتى اليوم.

لقد اتّضح أن الولايات المتحدة لا تقبل بوجود قوة عسكرية ضخمة بحجم القوة العراقية على مقربة من الاحتياطات النفطية الخليجية الكبيرة. كما لا تسمح أيضاً لأي قوة

في المنطقة أن تتفوّق عسكرياً على إسرائيل. إنها أرادت من وراء هذا العمل العسكري إفهام قوى إقليمية أخرى وجوب العدول عن برامج التطوير الذاتي لقدراتها الاستراتيجية.

ب) ـ السيطرة الأميركية على منابع النفط

يُعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الرئيسية في الاستراتيجية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط. كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وقد تحقّق لها في أثناء حرب الخليج الأخيرة بسبب الوجود العسكري الكثيف للقوات الأميركية في المنطقة، خصوصاً في السعودية والكويت. وتحقّقت لها أيضاً السيطرة على باقي دول النفط العربية الصغيرة بفضل الأساطيل الأميركية المتمركزة في مياه الخليج. واستطاعت الولايات المتحدة التحكّم في النفط العراقي من خلال الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ومنعه من إنتاج النفط وتصديره، إلى جانب إشرافها على طرق نقل النفط في الخليج والبحر الأحمر بعد الدخول المباشر للقوات الأميركية إلى الصومال تحت غطاء الأمم المتحدة[1].

إن الغاية الأساسية من سيطرة الولايات المتحدة على نفط المنطقة هي تحقيق ثلاثة أهداف فرعية مترابطة[2]:

ـ **التحكّم في إنتاج النفط وأسعاره وفي حجم توزيعه عالمياً**، وهذا الأمر يتيح للولايات المتحدة تأمين حاجاتها النفطية بأسعار رخيصة، ممّا يوفر الكثير على ميزان مدفوعاتها، ويشجع صناعاتها البتروكيمائية ويجعلها منافسة للصناعات الأوروبية واليابانية. كما يتيح لها التحكّم في كميات إنتاج النفط واحتكار تصديرها وتوزيع حصصها على الدول المستهلكة وفقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية. ثم إن السيطرة على نفط الخليج يمكّن الولايات المتحدة من تحقيق أرباح طائلة من جراء شراء النفط وبيعه بالأسعار التي تريد، وامتصاص فائض البترودولار العربي عن طريق الاستثمارات وبيع السلع الأميركية إلى الأقطار العربية النفطية[3].

ـ **منع العراق (وعبره كل بلد عربي) من محاولة السيطرة الذاتية على الثروة العربية**، أو بلوغ مرحلة يكون قادراً فيها على تعريب النفط أو المساهمة في رسم سياسة تسعيره وتوزيعه. لقد أصبحت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج القوة الوحيدة التي تحمي

---

(1) د. علي نعمة: «خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية». المرجع السابق، ص 54 ـ 55.
(2) عبد الإله بلقزيز: «حرب الخليج والنظام الدولي الجديد»، دار الطليعة، بيروت 1993، ص 22.
(3) د. علي نعمة. المرجع السابق، ص 57.

الحقول والمنشآت النفطية الخليجية، كما باتت هي وليست «الأوبيك» تتحكم في مصير النفط، إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً.

ـ **تجريد العرب من سلاحهم النفطي**. وقد كان هذا الهدف من أولويات السياسة الأميركية منذ الصدمة النفطية الأولى عام 1973. بعد حرب الخليج، فقد العرب هذا السلاح وتمّ تعطيله نهائياً بفعل السيطرة العسكرية الأميركية على مصادر النفط وإغراق البلدان الخليجية بالديون نتيجة هذه الحرب. وهذا يعني أن النفط لم يعد نفطاً خليجياً ولا عربياً، بل هو الآن ولسنين قادمة نفط أميركي.

ج) ـ حماية إسرائيل

إن الولايات المتحدة ملتزمة بوجود إسرائيل وإبقائها قوية وحمايتها من أي تهديد لأنها تشكّل خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية، كما ذكرنا. ولما أصبح العراق قوة استراتيجية تهدد العمق الإسرائيلي، اندفعت الولايات المتحدة إلى تحطيم هذه القوة تحطيماً كاملاً عبر حرب الخليج. وبالمقابل عززت قدرات إسرائيل الحربية بمنحها المزيد من الأسلحة المتطوّرة والمساعدات المالية التي فاقت العشرة مليارات دولار أميركي. كما منع وجودها العسكري في المنطقة قيام أي تقارب عربي يمكن أن يشكل في المستقبل خطراً على الدولة العبرية.

د) ـ فرض التسوية الأميركية لأزمة الشرق الأوسط

إن تعاظم الوجود الأميركي السياسي والعسكري في المنطقة بعد حرب الخليج، وضعف الدور السوفياتي، والخضوع الأوروبي للسياسة الأميركية، جعل الولايات المتحدة تفرض تسويتها لأزمة الشرق الأوسط بالشروط التي وضعتها. هذه التسوية الأميركية ـ الإسرائيلية التي لاقت في الماضي القريب، رفضاً من معظم الأطراف العربية، نجدها اليوم قد استكملت بعض حلقاتها، بدءاً من مؤتمر مدريد وانتهاء باتفاقيات السلام التي وُقّعت بين إسرائيل وكل من منظّمة التحرير الفلسطينية والأردن، وتطبيع العلاقات مع بعض الأقطار الخليجية. والولايات المتحدة ما تزال حتى الآن تحاول استكمال مراحل التسوية بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وإن اعترى هذه المحاولات بعض العراقيل والصعوبات، لكن «الاختلال في موازين القوى بين الدول العربية وإسرائيل، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى اختلال في موازين التسوية، وهذا ما يجعل التوصّل إلى تسوية عادلة ومشرّفة أمراً متعذراً في المستقبل المنظور»[1].

---

(1) محمّد السمّاك. المرجع السابق، ص 58.

2 ـ الأهداف غير المباشرة

وهي أهداف سياسية غير معلنة حاولت الولايات المتحدة تحقيقها على المستوى الدولي من خلال حرب الخليج. ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالأمور التالية:

أ) ـ «محاولة السيطرة أو الضغط على القرار الأوروبي الموحّد، والقرار السياسي الياباني، وذلك عن طريق التحكُّم بمنابع النفط العربي الضروري للصناعات الأوروبية واليابانية، وبالتالي التحكُّم أيضاً بالأسواق التجارية العربية التي تشكُّل مجالاً حيوياً لأوروبا واليابان»[1]. فالتنافس الاقتصادي بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى هو سمة الصراع في المستقبل، وقد أثبتت تجربة اليابان وألمانيا في هذا المضمار نجاحها الهائل مقابل تقهقر أميركي متواصل.

ولما كانت منطقة الخليج العربي أهم مصادر النفط في العالم، فإن السيطرة الأميركية على تلك المصادر تحقّق الضغط الاقتصادي على تلك القوى، خصوصاً وهي في الأساس تفتقر إلى مصادر الطاقة ويتوقف إنتاجها على ما تستورده من نفط الخليج العربي. ولم يكن اقتصاد أوروبا واليابان وحدهما المستهدفين في الخطّة الأميركية، بل أيضاً الاقتصاد السوفياتي الذي بات في حاجة ـ ابتداءً من منتصف الثمانينات ـ للطاقة ولنفط الخليج نفسه بسبب ارتفاع كلفة الاستخراج النفطي لديه.

إن زعامة الولايات المتحدة الأميركية للعالم تتطلب إخضاع أوروبا الموحّدة واليابان وكل القوى العالمية الصاعدة ليس إلى هيمنتها العسكرية فحسب، بل كذلك إلى قرارها الاقتصادي والسياسي أيضاً. وللنفط العربي دور بارز في هذا المجال.

ب) ـ ترسيخ الانطباع في أذهان قادة دول العالم بأن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة التي ربما لا تقيّدها قيود بعد الآن سوى القيود الداخلية، وأن العالم المعاصر هو عالم آحادي القطب، أميركي الطبع والطابع.

ج) ـ التبشير بقواعد ما سُمّي بـ «النظام العالمي الجديد»، هذا النظام الذي بشّرت به الإدارة الأميركية حلفاءها ونظمت بواسطة الترويج له التحاقهم بها في حرب الخليج. ويُستدل من الملامح الأولية، السياسية والأمنية والاقتصادية، لهذا النظام مدى انعكاس

---

(1) كتاب: «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»، تأليف مجموعة باحثين. المرجع السابق، ص 289.

الهيمنة الأميركية وانفرادها في إدارة شؤون العالم[1].

وإذا كانت الإدارة الأميركية قد أرادت أن تجعل من فكرة «الشرعية الدولية» جوهر النظام الدولي الجديد وذلك باستنهاض الأمم المتحدة وتفعيل دور مجلس الأمن بصفته الآلية الطبيعية لعمل هذا النظام. فلأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتا تحت السلطة المطلقة للقرار الأميركي بعد انهيار التوازن الدولي. هذا الوضع أعطى الولايات المتحدة القدرة على تكييف القانون الدولي بما يستجيب لمصالحها كدولة عظمى وحيدة، والكيل بمكيالين في معالجة الأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما أفقد المنظّمة العالمية صدقيتها.

لا نريد البحث في ماهية النظام الدولي الجديد وإشكالاته وإمكان استمراره في المستقبل فهو ما زال في مراحله الأولى من جهة وخارج إطار هذه الدراسة من جهة أخرى. لكن ما نريد التأكيد عليه في هذا المجال هو أن الولايات المتحدة استطاعت أن تجمع حولها دول الشمال الصناعي في الحرب ضد العراق، وهو من دول الجنوب، وكأن سمة الصراع المقبل في ظل هذا النظام المُبشَّر به قد انتقلت من الصراع بين الشرق والغرب إلى الصراع بين الشمال والجنوب. ويبدو أن النفط العربي أصبح خطّ المواجهة الأول في هذا الصراع[2].

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت من خلال حرب الخليج أن تسيطر على المنطقة برمّتها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. فعلى الصعيد العسكري، حققت ما كانت تصبو إليه من وجود عسكري دائم في المنطقة بموجب إتفاقيات عسكرية أمنية مع معظم الدول الخليجية، خاصة السعودية والكويت والبحرين. كما حصلت واشنطن على تسهيلات لتخزين العتاد والأسلحة الأميركية في أراضي تلك البلدان تحسّباً لأي نزاع يقع في المستقبل، بالإضافة إلى إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، وإبرام عقود لبيع الأسلحة قدّرت قيمتها بمليارات الدولارات.

وعلى الصعيد الاقتصادي حصلت الشركات الأميركية على معظم عقود مشاريع إعادة

(1) لمزيد من المعلومات عن ملامح النظام العالمي الجديد، راجع: د. شفيق المصري: «النظام العالمي الجديد ـ ملامح ومخاطر»، دار العلم للملايين، بيروت 1992، الفصل الثالث، ص 63 ـ 101. وكذلك دراسة د. محمّد المجذوب عن «النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي»، في مجلّة «المنابر»، عدد نيسان وأيار (أبريل ومايو) 1991، ص 11 ـ 23.

(2) ليلى أبو العطا: «غزو الكويت. . الشمال والجنوب»، مجلّة البترول، العدد الثالث، الهيئة المصرية العامة للبترول، مصر 1990، ص 13.

الإعمار في الكويت والسعودية وقد بلغت قيمتها ما بين 1,5 و2 بليون دولار[1]. لكن الأهم من كل ذلك هو سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج وتحكُّمها في القرار النفطي الخليجي إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً، كما أشرنا. وفي مطلع عام 1992 تمكّنت أميركا من الحصول على 600 مليون برميل نفط لحساب احتياطيها الاستراتيجي تمّ تخزينها في أراضي ولايتي تكساس ولويزيانا[2].

أمّا في المجال السياسي، فقد تمكّنت الولايات المتحدة من الضغط على الأطراف العربية للمشاركة في مشاريع السلام الأميركية عبر مؤتمر مدريد والمؤتمر المتعدد الأطراف من أجل تطبيع الأوضاع في الشرق الأوسط وفق المصالح الأميركية والغربية المتمثّلة باحتياطيات النفط والغاز الكبيرة. وحرصت الإدارة الأميركية من جهة أخرى على إقامة نظام إقليمي أمني كجزء من النظام العالمي الجديد الذي تولّت قيادته والترويج له يربط دول المنطقة باتفاقيات أمنية ومشاريع اقتصادية (نفطية ومائية ومالية) تكون إسرائيل محوره ونقطة ارتكازه.

وأخيراً لا بد من القول إن النفط كان محور الأزمة الأخيرة وكل الأزمات والصراعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بوجه عامّ، والمنطقة العربية بوجه خاص. فالنفط لم يعد سلعة استراتيجية فحسب، بل أصبح كذلك سلعة مقدّسة بالنسبة إلى الغرب والدول الصناعية الرأسمالية. إن هذه الدول على استعداد لخوض الحروب من أجل النفط، وعلى استعداد أيضاً لانتهاك الشرائع والمواثيق الدولية والأخلاقية من أجل النفط.

---

(1) صحيفة الحياة، في 7/ 9/ 1991.

(2) صحيفة السفير، في 6/ 1/ 1992.

الخاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة أن القرن العشرين بكلّ حضارته وإنجازاته كان قرناً نفطياً، في أثنائه قامت الثورة الصناعية الحديثة، وعن طريقه تمكّنت خطة «مارشال» من إعادة بناء أوروبا التي دمّرتها الحرب، وبواسطته وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى قِمّة تفوُّقها العسكري والتكنولوجي.

إن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة، وكمادة أولية للصناعة البتروكيمائية، جعلت منه سلعة استراتيجية مهمة في الحرب والسلم على حد سواء، فغدا من أهم محاور الصراع الدولي في هذا القرن، هذا الصراع الذي كانت المنطقة العربية، وبالأخص منطقة الخليج العربي، من أبرز ساحاته بفعل ضخامة الثروة النفطية التي تمتلكها.

في الماضي، رسم النفط خريطة الشرق الأوسط، وبسببه قسّم المستعمِر الوطن العربي إلى كيانات تفصلها حدود مصطنعة، زارعاً فيما بينها بذور التفرقة والخلاف كي تبقى عاجزة عن النهوض فتظل ثرواتها النفطية تحت سيطرته.

واليوم يعيد التاريخ نفسه، ويبرز النفط كعامل أساسي مهمّ في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الهيمنة الأميركية وتفرُّدها بقيادة العالم في ظل المعطيات الجديدة التي أفرزتها حرب الخليج الأخيرة. إن ما يحكى الآن عن إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يُحضَّر له في مطبخ السياسة الأميركية والإسرائيلية هو جزء من هذه الخريطة الجديدة للمنطقة.

وقد بدت ملامح هذا النظام تظهر من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف بحيث يضم إلى جانب الدول العربية (باستثناء العراق وليبيا) إسرائيل وتركيا وإيران فيما بعد،

وكأنه يقوم على أنقاض النظام الإقليمي العربي. والنظام الشرق أوسطي يرتكز على قواعد وترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية تعطي إسرائيل دور القابض والقائد في هذا النظام، بل وفي صياغة أدوار محدَّدة للدول العربية وللنظم الفرعية داخل النظام العربي مثل المشرق العربي، والخليج العربي، والمغرب العربي.

وإذا كان مشروع النظام الشرق أوسطي يضع العرب أمام العديد من المخاطر والتحدّيات على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، فكيف يُنظر إلى النفط العربي من خلال هذا النظام المقترح؟

من المؤكد أن النفط سيكون مصدر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الشرق أوسطية التي تصبّ بالنتيجة في خدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية. وقد أشار شيمون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إلى أن إسرائيل بإمكانها أن تقدّم العلم والتكنولوجيا والمهندسين والخبراء مقابل مساهمة الدول الخليجية النفطية بالأموال. كما دعا إلى إنشاء ما يُسمّى «البنك الإقليمي للشرق الأوسط» للاستفادة من الأموال الخليجية والأوروبية وتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة. ويهدف شيمون بيريز من هذا المقترح إلى إفادة إسرائيل من أموال النفط العربي لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ذكر أن بإمكان مثل هذا البنك أو الصندوق أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتِجة للنفط والدول المستهلِكة على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط بحيث يتوافر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً، ويكون بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لإنقاذ المنطقة من التدهور الاقتصادي[1].

«لقد لعبت إسرائيل في ظل المرحلة السابقة من الصراع الدولي، دور الحارس للمصالح النفطية الرأسمالية واحتكاراتها. أمّا في ظل الترتيبات الجديدة التي تجري في الشرق الأوسط، فإن الكيان الصهيوني يستهدف الاستفادة القصوى والتكيُّف الكامل مع هذه الترتيبات بحيث تتطبَّع علاقاته النفطية مع كل الدول العربية وبناء شبكة من المصالح النفطية التي تضمن له دور «الوكيل النشط» في ما بين العرب والاحتكارات الدولية في هذا المجال»[2].

---

(1) حول خطوط المشروع الإسرائيلي للنظام الشرق أوسطي ودور النفط، راجع: شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد»، ترجمة محمّد حلمي عبد الحافظ منشورات الأهلية للتوزيع والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية 1994.

(2) عمرو كمال حمّودة: «الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية»، مجلّة مستقبل العالم الإسلامي. المرجع السابق، ص 81.

وترتكز الاستراتيجية الإسرائيلية القادمة في مجال النفط على المحاور التالية[1]:

أولاً ـ إقامة صناعة تكرير متقدِّمة لإنتاج المواد المشتقة من النفط للتصدير الخارجي.

ثانياً ـ إنشاء خطوط أنابيب وتشغيلها لنقل النفط بين الشرق والغرب في منافسة لدور قناة السويس وخط أنابيب «سوميد». من هذه الخطوط إعادة تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات ـ عسقلان التي كانت تنقل النفط الإيراني سابقاً، ثم إنشاء خط أنابيب من ميناء إيلات إلى غزة. وستكون إيلات منطقة تجميع النفط القادم من الكويت والسعودية وقطر وسلطنة عُمان واليمن والعراق، وذلك من خلال مجموعة شبكات من الأنابيب تخرج من هذه الدول إلى ميناء إيلات ومنه يتمّ النقل إلى غزة التي ستتحوّل إلى ميناء عالمي لتصدير النفط تحت الوصاية الإسرائيلية. إن هذا المشروع حسب رأي المحلّلين الإسرائيليين سيوفر من كلفة نقل النفط إلى غرب أوروبا في حدود 3 إلى 6 دولارات للطن الواحد من أصل 18 دولاراً كلفة نقله عبر طريق قناة السويس.

ثالثاً ـ تحويل إسرائيل إلى مركز دولي لتجارة النفط والمشتقات النفطية والغاز.

وخلاصة المشروع الإسرائيلي للشرق الاوسط الجديد هي، على ما يبدو، تكريس الهيمنة الاستراتيجية الإسرائيلية على المنطقة العربية من خلال دور مركزي في تحديد صياغات وترتيبات الأمن الإقليمي، وفي أداء دور أمني بارز في الدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي عن طريق اشتراك إسرائيل في توجيه أرصدة النفط من أجل تنمية مشتركة تحصل من خلالها على حصة الأسد. لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة التي حاربت لكي تنفرد بالسيطرة على النفط العربي التي تعتبرها جزءاً من آلية التحكُّم في النظام الدولي ستسمح لإسرائيل بمزاحمتها في هذا المجال، وبالتالي، فإن المشروع الصهيوني لن يتقدم إلا ضمن الحدود التي ترسمها الولايات المتحدة، بحيث لا يتجاوز دور المساعد والشريك الأصغر.

إن تنفيذ مشروع النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط بمضامينه السياسية والاقتصادية والأمنية يحتاج إلى إقامة السلام الشامل بين إسرائيل وجميع الدول العربية. فهل سيُكتب النجاح لهذا السلام، خصوصاً وأن مسار التسوية بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا ما زال يعتريه الكثير من الصعوبات، ناهيك بالتصلُّب الإسرائيلي بعد فوز حزب الليكود برئاسة

(1) المرجع نفسه، ص 81 ـ 85.

(نتنياهو) على رأس السلطة في إسرائيل؟

ومن جهة أخرى، فهل تبقى الولايات المتحدة القطب الأوحد المهيمن على النظام العالمي، أم أن هناك قوى جديدة ستظهر على المسرح الدولي تنافسها هذا الدور؟ إنها أسئلة كثيرة نترك للتطورات الدولية القادمة الإجابة عنها.

وإذا كان القرن العشرون، بماضيه وحاضره، قد أثبت بالوقائع أهمية النفط ودوره كعامل مهم من عوامل الصراع الدولي، فهل سيحتفظ النفط بهذه الأهمية وهذا الدور في القرن القادم، أم أنه سيتراجع لمصلحة مصادر جديدة للطاقة تكون هي محور الصراع في المستقبل؟

إذا جاء الجواب بالإيجاب، فما هو دور النفط العربي في ظل السيطرة الأميركية الراهنة؟ وهل سيشهد القرن الحادي والعشرون صعود قوى جديدة تنازع الولايات المتحدة على منابع نفط الخليج العربي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى معرفة عمر النفط ومدى بقائه كمصدر أساسي للطاقة، خصوصاً وأنه مصدر ناضب لا بد من أن ينتهي في وقت من الأوقات. ومع صعوبة تحديد الفترة الزمنية التي ينضب فيها النفط والتي تتوقف على ما سيُكتشف من احتياطات جديدة في المستقبل، وعلى نسبة إنتاجه واستهلاكه العالمي، فإن معظم التقديرات والدراسات الحديثة تتوقع استمرار الاعتماد على النفط حتى منتصف القرن القادم على أقل تقدير. وتشير هذه الدراسات إلى أن دول الخليج العربي، وخاصة السعودية والكويت والعراق وإيران والإمارات العربية المتحدة، هي الأكثر أهمية ليس باحتياطيها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يتراوح بين السبعين والمئة عام على الأقل، بينما لا يتجاوز السبع أو العشر سنوات في الدول الصناعية قياساً على معدل الإنتاج عام 1992[1].

ثم إن مصادر الطاقة البديلة، وبخاصة الطاقات المتجدِّدة، لم تتمكّن حتى الآن من أن تحلّ مكان النفط إلا في قطاعات محدودة رغم الجهود التي بُذلت وتُبذل في سبيل تطويرها. إن مثل هذه المصادر ما زالت، تواجه صعوبات تقنية وبيئية واقتصادية، وغير ذلك من المشاكل العالقة دون حل. وإلى أن يتوصل العلم إلى اكتشاف الحلول المناسبة لهذه المشاكل، فإن النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة، وسيظل بالتالي أهم عوامل الصراع

---

(1) B.P. Statistical Review of World Energy 1993, London, June 1993.

وراجع أيضاً دينس بريجيز: «السياسة العالمية للطاقة. رؤية مستقبلية»، ترجمة د. حسن وجيه حسن، المعهد العربي للدراسات الدولية، سلسلة بحوث دولية، لبنان، العدد الأول، 1994.

في القرن القادم. وفي اعتقادنا أن المرحلة الانتقالية التي تسبق تحوّل العالم من النفط إلى مصادر جديدة للطاقة ستكون من أشد مراحل الصراع على المناطق النفطية بين الدول الصناعية الكبرى التي تحاول كل منها الاحتفاظ بمخزون نفطي استراتيجي لسدّ حاجاتها خلال تلك المرحلة.

ولمّا كانت مصادر النفط في العالم سوف تشرف على النضوب من الآن وحتى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، باستثناء منطقة الخليج العربي التي ما زالت تحتضن ثروة نفطية هائلة حسب كل التقديرات، فلا شك في أن هذه المنطقة ستكون مسرحاً لصراع جديد على الرغم من السيطرة الأميركية الحاضرة. وتتحدّد معالم هذا الصراع بعاملين: داخلي وخارجي. فالعامل الداخلي يتعلق بأوضاع دول المنطقة وأنظمتها وشعوبها وحكّامها. فقد أرادت الولايات المتحدة من وراء سيطرتها العسكرية بعد حرب الخليج حماية مصالحها النفطية وفرض الأمن والاستقرار بغية إبعاد منابع النفط عن كل تهديد واضطراب. لكن هذا الاستقرار سيبقى هشّاً وقابلاً للانفجار في أي لحظة طالما بقيت الأوضاع السياسية والاجتماعية في أقطار هذه المنطقة تسودها التفرقة وعدم المساواة والنزاعات الأثنية والدينية، وطالما بقيت أنظمة الحكم قائمة على الملكية والقبلية والتحكُّم في مقدَّرات الشعوب وثرواتها، وإبعاد هذه عن المشاركة في صنع القرار السياسي.

من جهة أخرى، فإن المنطقة ما زالت حُبلى بالتناقضات والصراعات الإقليمية، وفي مقدّمها الصراع العربي - الإسرائيلي والعربي - الإيراني، إلى جانب التهديدات التركية والنزاعات الحدودية بين الأقطار العربية نفسها.

وكل هذه المعطَيات من شأنها أن تهدد الاستقرار وتزيد الأحقاد والأطماع التي تؤدي بالنتيجة إلى صراعات جديدة تستغلها الدول الكبرى تحت ذريعة الدفاع عن مصالحها الحيوية ومصلحة السلام والأمن في العالم.

أمّا العامل الخارجي، فيتعلق بالوضع الدولي وميزان القوى بين الدول الكبرى المتصارعة عالمياً على المواد الخام والممرات والمواقع الاستراتيجية، وفي المقدّمة منها منطقة الخليج. إن مؤشّرات القرن المقبل تشير إلى أن الصراع القادم سيكون صراعاً اقتصادياً بين قوى وتكتّلات اقتصادية كبرى تشكّل فيه مصادر الطاقة، وبالتحديد النفط، أهم عناصره. والحقيقة أن الولايات المتحدة ستواجه في المستقبل منافسين جدداً على نفط الخليج، أهمّهم أوروبا الموحّدة، بزعامة ألمانيا الموحَّدة التي برزت كقوة اقتصادية تحتل موقع الصدارة في الكتلة الأوروبية التي بدأت منذ الآن تتطلع إلى دور مستقل عن الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً إن لم يكن أمنياً أيضاً. والمعروف أن أوروبا هي الأكثر حاجة

إلى النفط وتنتظر الوقت الذي تتحرّر فيه من الحصول على هذه المادة بالوساطة.

وإلى جانب أوروبا، هناك اليابان والصين ومن حولهما مجموعة نمور شرق آسيا. وتُعتبر اليابان من أكثر الدول الآسيوية اعتماداً على استيراد النفط وذلك لأن حجم اقتصادها الذي وصل حالياً إلى 4 تريليون دولار يفتقر تماماً إلى موارد بترولية محلّية. وتستورد اليابان حوالى 80٪ من هذه الطاقة، معظمها من منطقة الخليج العربي، وهي مدعوّة للمحافظة على هذه النسبة بل ربما زيادتها إذا أرادت أن تبقى على تفوّقها الاقتصادي.

أمّا الصين التي أصبحت، منذ عام 1990، تتجه إلى استيراد جميع احتياجاتها من النفط فإنه يُتوقع لها أن تزيد نسبة مستورداتها في العقد القادم بعد إقدامها على تطوير ثلاث صناعات أساسية: السيارات، والطائرات، والمنتَجات الصناعية. فالتعداد السكاني للصين وصل إلى 1,2 بليون نسمة، ما يحتّم المزيد من استهلاك النفط. وطبقاً لأحدث إحصائيات منظّمة هيئة الاقتصاد الآسيوي الباسيفيكي (APEC) فإنه سوف ترتفع احتياجات الصين إلى النفط من (600) ألف برميل يومياً إلى أكثر من مليون برميل بحلول عام 2000، وإلى ثلاثة ملايين في عام 2010. وبحلول عام 2015، فإن الصين سوف تستورد ما يعادل سبعة ملايين برميل في اليوم أي ما يوازي حجم واردات الولايات المتحدة من النفط في الوقت الحالي. وبالإضافة إلى الصين واليابان، هناك كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، وكلها دول تعتمد في اقتصادها على استيراد النفط الذي يأتي بمعظمه (90٪) من منطقة الشرق الأوسط. وستكون الصين المستفيد الأول من هذه المستوردات لعلاقتها الوثيقة بإيران والعراق اللتين تصدّران 20٪ من إنتاج النفط[1].

إن دخول الصين حلبة المنافسة على استيراد نفط الخليج العربي أقلق اليابان والدول الآسيوية الأخرى، كما أقلق الولايات المتحدة الأميركية التي باتت أكثر حذراً من هذا العملاق المتعطّش إلى البترول إلى جانب قوّته العسكرية الضخمة.

وخلاصة القول إن القرن القادم ربما يشهد قيام تكتّلات اقتصادية كبرى (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ـ أوروبا الموحّدة ـ اليابان ـ الصين ـ كتلة الدول الآسيوية النامية). وإن السمة الطاغية لسياسة هذه التكتّلات هي الصراع الاقتصادي، ومن ضمنه الصراع على مصادر الطاقة، وخاصة النفط والمواد الأولية الأخرى إلى جانب الأسواق التجارية في العالم.

---

(1) حول حاجة دول آسيا إلى نفط الشرق الأوسط، راجع مقال: «آسيا تواجه نضوب البترول»، في مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد تموز (يوليو) 1996، ص 287 ـ 288.

ويشكّل هذا الصراع تحدّياً صارخاً للهيمنة الأميركية على النظام العالمي، إذ إن القوة الاقتصادية لا تقلّ أهمية عن القوة العسكرية، واقتحام الأسواق يضاهي في أهميته القواعد العسكرية في أراضي الدول الأجنبية.

لهذه الأسباب وغيرها، سارعت الولايات المتحدة، كما رأينا، إلى تطويق هذه التكتلات الاقتصادية قبل استكمالها، وذلك من خلال السيطرة على نفط الخليج العربي لربط القرار السياسي والاقتصادي لتلك التكتلات بالقرار الأميركي. فهل تنجح الولايات المتحدة في مواجهة تحدّيات المستقبل؟

مرة أخرى نترك الإجابة عن هذا السؤال إلى ما تحمله التطورات الدولية القادمة من مفاجآت. أمّا نحن العرب، أصحاب الأرض والثروة النفطية المتنازَع عليها من كل حدب وصوب، فكيف نواجه التحديات الحاضرة والمستقبلية؟ وما هي السُبل المتاحة لدرء الأخطار والأطماع الأجنبية عن أرضنا وثرواتنا وسيادتنا؟.

إن الجواب عن هذه الهواجس التي تقلق حاضرنا ومستقبلنا تحتاج إلى فهم عميق لمواطن الضعف في واقعنا وتفكيرنا ومؤسّساتنا وأنظمتنا السياسية والاجتماعية. وأولى نقاط الضعف تكمن في ضياع هوّيتنا القومية، وتكريس عوامل التجزئة والانقسام التي فرضتها اتفاقية سايكس ـ بيكو الاستعمارية بحيث مكّنت الدول الغربية من استغلال ثروتنا النفطية بأهون السبل. وكان من نتائج ذلك قيام أنظمة مرتهَنة للإرادات الأجنبية يحكمها التخلّف والعقل القبلي والعشائري دون مراعاة لمصالح الشعب وحقوقه. إن هذا النهج في إدارة الحكم البعيد عن ممارسة الديمقراطية ما زال قائماً في معظم الأقطار العربية، ممّا يؤخّر عملية التحرّر والنهوض ويفسح المجال أمام القوى الأجنبية للتدخل وفرض السيطرة على ثرواتنا القومية ساعة تشاء.

لا سبيل لتحرير منطقتنا العربية واستعادة سيادتها على أرضها وثرواتها إلا بتعطيل مفاعيل سايكس ـ بيكو وإقامة اتحاد عربي على أساس الوحدات الطبيعية التي هي الطريق الأصوب والأكثر واقعية في أي عمل توحيدي للعالم العربي.

إنه من العبث التصدّي للتحديات الكبرى التي تواجه العرب في المستقبل من واقع التجزئة الكيانية والنزاعات القطرية والعصبيات الدينية. إن التصدّي الصحيح يتمّ بالوحدة والعلم وحشد الطاقات ضمن إطار تنظيمي يقوم على التعاون والتنسيق في شتى مجالات الحياة.

إن عالم الغد هو عالم الوحدات والتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى. فهل

سيكون العالم العربي على مستوى مواجهة الصراع المقبل الذي ستفرضه المتغيّرات الدولية في القرن الحادي والعشرين؟

إن التطلّع إلى المستقبل يجب ألاّ يثني العرب جميعاً عن مواجهة الحاضر بتحدّياته المداهمة. ومن أخطر هذه التحديات التسوية السلمية مع إسرائيل، المفروضة على العرب في ظل اختلال توازن القوى التي أسفرت عنه حرب الخليج الأخيرة.

فالسلام الذي تسوّقه الولايات المتحدة الآن ليس، في الحقيقة، سوى صكّ استسلام. وإذا ما تمّ إنجازه بالشروط الإسرائيلية فسوف يحقّق لإسرائيل ما لم تحققه حروبُها الطويلة مع العرب. إن سلام الأمر الواقع الذي تدافع بعض الدول العربية بفعل الخوف إلى توقيعه والتعامل معه، يعطي إسرائيل حقاً شرعياً وقانونياً لاغتصابها الأرض العربية، كما يمنحها حق الهيمنة على المقدَّرات العربية بدءاً بالثروة النفطية والمائية، ومروراً بالأسواق المالية والتجارية، وانتهاءً بالمشاريع الاقتصادية والترتيبات الأمنية. وكل ذلك وفق ما ستنصّ عليه معاهدات السلام، وعبر النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي تقوم الولايات المتحدة بهندسة بنائه لفرضه على المنطقة في مرحلة ما بعد السلام.

أمام هذه التحديات الضاغطة والأخطار الداهمة، فإن الدول العربية بحكوماتها وشعوبها وإمكاناتها، مطالبة اليوم وقبل فوات الأوان بالإسراع إلى اتّخاذ الخطوات السريعة في كل عمل من شأنه أن يساعد أو يساهم في التصدي لهذه المخططات السلمية التي تفوق بخطورتها خطورة الحرب. وفي اعتقادنا أن أُولى هذه الخطوات يجب أن تتركز على المحاور التالية:

أولاً: إحياء التضامن العربي على أسس جديدة

وهذا يعني أن الدول العربية مدعوّة بإلحاح إلى إعادة ترميم البيت العربي الذي تصدّع بعد أحداث الخليج الأخيرة، ممّا أحدث شرخاً في العلاقات العربية استطاعت دول الغرب الاستعمارية النفاذ من خلاله وبسط سيطرتها العسكرية على منابع النفط العربي بحجة حماية الأنظمة الصديقة. إن ما حدث بين العراق والكويت يجب ألاّ يشكّل حالة من القطيعة والعداء بسبب أخطاء ارتكبها حكّام عابرون.

لذلك فإن استعيدت الثقة واللحمة بين جميع الأقطار العربية، وحُلَّت كل الخلافات القائمة فيما بينها عن طريق الحوار البنّاء، وتغليب المصلحة القومية العليا على المصلحة القطرية، تَشكّل الردّ العملي الأول على التحديات والأخطار التي تواجه العالم العربي في هذه الفترة.

ثانياً: وضع استراتيجية عربية واحدة لمواجهة عملية السلام ومفاعيلها

إذا كان التضامن العربي من أوْلويات المطالب الملحّة لتصحيح المسار، فإن مواجهة السلام المفروض والمنقوص الذي تروّج له الإدارة الأميركية حالياً يجب أن تكون في قِمَّة الاهتمام العربي. وإذا كنا واثقين من أن السلام بين العرب واليهود غير قابل للتحقيق بسبب عنصرية الإيديولوجية الصهيونية والأطماع التوسُّعية الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة من موقعها الدولي المنفرد تحاول الضغط على الأطراف لتحقيق بعض التقدّم في هذه التسوية كما حدث على المسارين الفلسطيني والأردني.

وسواء أتحقق السلام أم لم يتحقق، فعلى الدول العربية أن تحصّن مواقعها في هذه المرحلة المصيرية الحرجة. فالسلام كما تريده إسرائيل وبدعم أميركي أكيد يشمل بأخطاره كل العرب دون استثناء، وليست الأقطار الخليجية العربية بثرواتها النفطية والمالية بمنأى عن هذه الأخطار. هذا ما تشير إليه المشاريع الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تطرحها إسرائيل في إطار خطة السلام. ولذلك فإن من دواعي الضرورة وضع استراتيجية عربية موحَّدة تتمسّك بالثوابت العربية التالية:

1 ـ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلّت في عام 1967 بما فيها القدس، كشرط أساسي لقيام سلام مقبول.

2 ـ استعادة الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم بكل مقوِّماتها.

3 ـ المحافظة على المصالح العربية العليا في أي اتفاقيات أو مشاريع تُعقد مع إسرائيل مهما يكن نوعها أو حجمها.

4 ـ التمسّك بنظام الأمن القومي العربي وتفعيله وعدم التخلي عنه لمصلحة ترتيبات أمنية جديدة تجرِّد الدول العربية من حقها في التقدُّم والتطور التكنولوجي مقابل ترسانة الحرب الإسرائيلية الهائلة والغائبة عن الرقابة النووية.

إن مثل هذه الاستراتيجية المدعومة بموقف عربي موحَّد، والمنفتحة على جميع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة من شأنها أن تغيّر مجرى المفاوضات لمصلحة الحق العربي، وإلا كان من الوهم الرهان على أخلاقية الولايات المتحدة وإسرائيل. ولهذا فعلى الدول العربية المتهافتة على تطبيع علاقاتها مع الدولة العبرية، وخاصة بعض الأقطار الخليجية منها، أن تكفّ عن هذه الرهانات الخاطئة التي لا تؤدي بالنتيجة إلا إلى المزيد من تقديم التنازلات.

ثالثاً: التعاون والتكامل في السياسات الاقتصادية والنفطية

إن التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي أصبح ضرورة ملحّة في ظل عالم يتّجه نحو الوحدات والتكتّلات الاقتصادية الكبرى. وتأتي أهمية هذا التوجه في تحويل القوة النفطية والرساميل العربية والموارد الطبيعية والبشرية وسائر الطاقات المهدورة والمبعثرة إلى قوة اقتصادية لها مكانتها وفعلها في السوق الدولية. وهنا نتوقف عند النفط موضوع هذه الدراسة والذي أصبح كما رأينا محور الصراعات الدولية ومحط أنظار الدول الاستعمارية الكبرى.

كيف نحافظ على هذه المادة الاستراتيجية ونوظفها في خدمة الأجيال العربية في الحاضر والمستقبل؟ كيف ندافع عنها في وجه الطامعين بها مع مراعاة حاجة العالم المستهلِك لها؟ كيف نحوّل النفط إلى عامل تنمية يساهم في إنماء العالم العربي ويساعد على اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدّمة؟ أسئلة كثيرة تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث المستقلة. ولكنه يمكننا الإجابة عنها بإيجاز في النقاط المهمة التالية:

1 ـ ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان المنتِجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلِكة لها.

«فالنفط العربي مِلْك لشعوب المنطقة، وهذه المُسَلَّمة يرفضها المستعمرون واحتكاراتهم، وتقرّ بها سائر الأعراف والقوانين والاتّفاقات الدولية. ولكن النفط مادة حيوية للدول الصناعية ولجميع دول العالم. فكيف يمكن إقامة معادلة متكافئة بين المنتِجين والمستهلِكين؟ معادلة تحفظ النفط كطاقة لأطول فترة ممكنة، وتمكّن الدول المنتِجة من تجاوز تخلُّفها واللحاق بركب الحضارة والتقدّم، وفي الوقت نفسه تستمر عجلة الصناعة والتطور في الدول الصناعية أيضاً. إن مثل هذه المعادلة لا تستقيم ما لم تلتزم أطراف منظّمة الأوبيك بقواعد العمل بينها، وبشكل محدد بلدان الخليج. فمن خلال اتفاقهم ووحدة موقفهم ورفضهم الخضوع للإرادة الأميركية والابتزاز الغربي، يمكن الحفاظ على مصالحهم دون أن يكون ثمّة تهديد لمصالح الآخرين»[1].

2 ـ تطوير الصناعة البتروكيمائية مع ما يتطلب ذلك من تبادل في الخبرات والتعاون وضبط الإنتاج والتسويق (الأسعار والتوزيع).

---

(1) عبد الرحمن محمّد النعيمي: «الصراع على الخليج العربي». المرجع السابق، ص 188.

3 ـ إقامة مصافٍ لتكرير النفط في الدول المنتجة بحيث تستهلك هذه الدول حاجاتها من المشتقات النفطية بدلاً من استيرادها من الخارج وتصدِّر ما يفيض عنها إلى الأسواق الخارجية.

4 ـ تثمير فائض العائدات النفطية التي تحصل عليها الدول العربية في مشاريع التنمية الداخلية وإنشاء صناعات مشتركة في ما بينها ذات طابع حيوي وضروري كالصناعات الثقيلة أو الصناعات التحويلية التي تحتاج إلى الجهد العربي المشترك.

5 ـ الامتناع عن توظيف الرساميل النفطية (البترودولار) في الخارج أو إيداعها في المصارف الأجنبية مثل المصارف الأميركية والأوروبية واليابانية. إن مثل هذا التوظيف والإيداع يحرمان المنطقة العربية من الاستفادة الفعلية منها، ويعطي الدول الأجنبية فرصة تدوير هذه الرساميل لمصلحتها، لا بل تصبح ورقة ضغط وابتزاز في حالات الصراع كما حصل للرساميل الإيرانية والعراقية والكويتية.

6 ـ إن ثروة نفطية عربية بهذه الأهمية وفي ظل حاجة العالم إليها، تستوجب الدفاع عنها لكثرة الطامعين بها. وهذا الأمر يستدعي تأسيس نظام دفاعي عربي تحت قيادة عربية مشتركة، مجهَّز بأحدث وسائل الدفاع والأسلحة المتطورة بحيث يقطع الطريق على كل من يعتقد بأن الحماية الأجنبية هي السبيل الوحيد لحماية النفط.

إن هذه النقاط تُعتبر حجر الأساس لكل سياسة نفطية تضع النفط في خدمة التنمية العربية الشاملة وتمنع استغلاله واستنزافه من قبل الدول الاستعمارية واحتكاراتها. ويُخشى في غياب مثل هذه السياسة أن تصل الأقطار العربية النفطية إلى مرحلة نضوب النفط دون الاستفادة الحقيقية منه، وتصبح في المستقبل القريب بحاجة إلى الطاقة الجديدة التي ستكون حتماً في قبضة الدول الصناعية الكبرى تمنحها لمن تريد وتمنعها عمّن تريد.

إن الخطوات التي عرضناها بإيجاز يمكن أن تشكِّل خط الدفاع الأول عن المصالح العربية في وجه الأخطار التي تواجهها، ولكنها ليست البديل عن الوحدة والعمل الوحدوي كما ذكرت. لكن لا هذا ولا ذاك يمكن أن يتمّ ما لم تدرك الدول العربية بشعوبها وحكوماتها وأنظمتها خطورة المرحلة ودقة الموقف، فترتفع فوق خلافاتها الضيّقة ومصالحها الذاتية وأنانيات حكّامها في سبيل المصلحة القومية العليا. وإلا سوف تبقى هذه المنطقة رهينة الإرادات الأجنبية الطامعة في أرضها وخيراتها وثرواتها. ومَن يعيش يَرَ.

مصادر البحث

أولاً: المؤلفات باللغة العربية

- أسلام، أحمد مدحت: الطاقة ومصادرها المختلفة. مؤسسة الأهرام ـ القاهرة 1988.
- آغا، حسين وآخرون: بعض مسائل النفط والطاقة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.
- الأمين، محمود: البترول واقتصاديات موارده. دار المعارف، القاهرة 1968.
- بالمر، بروس وآخرون: الاستراتيجية الأميركية العليا في الثمانينات. ترجمة: أحمد بهاء الدين، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1981.
- بحيري، مروان: النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل (1973 ـ 1979). مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (4)، بيروت 1980.
- بريسون، توماس أ.: العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط (1784 ـ 1975). ترجمة دار طلاس، دمشق 1985.
- بريماكوف، ألكسندر: نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية. ترجمة: بسام خليل، دار ألفا باء، بيروت 1984.
- البندك، مازن: قصة النفط. دار القدس، بيروت 1974.
- بني صدر، أبو الحسن: النفط والسيطرة. ترجمة: فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980.
- بيريز، شمعون: الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، منشورات الأهلية للتوزيع والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية 1994.

- بيضون، توفيق: اقتصاديات البلدان العربية. الجزء الأول، مؤسسة الحسيني، بيروت 1984.
- بلقزيز، عبد الإله: حرب الخليج والنظام الدولي الجديد. دار الطليعة، بيروت 1993.
- تانز، مايكل: التسابق على الموارد ـ الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات. ترجمة: حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1981.
- ترزيان، بيار: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران. ترجمة: فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.
- التنير، سمير: مدخل إلى استراتيجية النفط العربي. معهد الإنماء العربي، بيروت 1981.
- حسين، خليل إبراهيم: أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربي. دار نافع للطباعة، مصر 1976.
- الحمود، فهد مسعود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي. دار الفارابي، بيروت 1980.
- خضر، بشارة: أوروبا وبلدان الخليج العربية ـ الشركاء الأباعد. ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
- دبس، محمد: صناعة البتروكيمائيات في الوطن العربي. معهد الإنماء العربي، بيروت 1976.
- راتشكوف، بوريس: النفط والسياسة الدولية. ترجمة: خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت 1974.
- رايشاور، أدوين: اليابانيون. ترجمة: ليلى الجبالي، مراجعة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة رقم (136)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.
- ربيع، حامد عبد الله: البترول واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة. دار النهضة العربية، بيروت 1971.
- ربيع، محمد محمود، ومقلد: الموسوعة السياسية.
- إسماعيل صبري: منشورات جامعة الكويت، الكويت 1993 ـ 1994.
- الرميحي، محمد: النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية). سلسلة عالم المعرفة رقم (52)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982.

- الزنابيلي، عبد المنعم: الحوار بين الشمال والجنوب. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1981.
- زهر الدين، صالح: مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه. المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت 1996.
- زين، زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. دار النهار للنشر، بيروت 1971.
- سالينجر، بيار، ولوران أريك: حرب الخليج ـ الملف السري. ترجمة: دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت 1991.
- سامبسون، أنتوني: الشقيقات السبع. ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزق، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976.
- ستورك، جوي: نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة. ترجمة: عبد الوهاب محمد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1981.
- السعدي، أحمد: مصادر الطاقة. أوراق الأوابك رقم (3). منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت 1983.
- السماك، محمد: استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1991.
- السيد علي، عبد المنعم: دراسات في اقتصاديات النفط العربي. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1979.
- سيمور، إيان: الأوبك أداة تغيير. ترجمة: عبد الوهاب الأمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت 1983.
- شحاته، إبراهيم: حظر تصدير النفط العربي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975.
- شرايبر، جان جاك سرفان: التحدي العالمي. ترجمة: فيكتور سحاب وإبراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.
- شعبان مظفر، وصلاح الدين، سمير: الطاقة وآفاقها المستقبلية. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1984.

- شقير، محمد لبيب: اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية. الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1969.
- شكر، زهير: السياسة الأميركية في الخليج العربي «مبدأ كارتر». معهد الإنماء العربي، بيروت 1982.
- شور، سام وهومان، بول: نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي ـ الآمال والمشكلات. ترجمة: راشد البراوي، دار نهضة مصر، القاهرة 1974.
- شيبان، أنطوان: دبلوماسية التأزيم ـ قرار أميركا بالفشل في الشرق الأوسط. لا ذكر لدار النشر، بيروت 1984.
- الشيخ، توفيق: البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية. دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن 1988.
- صايغ، يوسف: سياسات النفط العربية في السبعينات ـ فرصة ومسؤولية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983.
- عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية. سلسلة عالم المعرفة رقم (133). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.
- العتيبة، مانع سعيد: البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. دار القبس، الكويت 1977.
- عتيقة، علي أحمد: النفط والمصالح العربية (1972 ـ 1987). منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت 1987.
- عتيقة، علي أحمد: الإعتماد المتبادل على جسر النفط ـ المخاطر والفرص. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991.
- عجلان، محمد: البترول والعرب. دار الفارابي، بيروت 1974.
- العطار، جواد: تاريخ البترول في الشرق الأوسط (1901 ـ 1972). الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1977.
- عياش، سعود يوسف: تكنولوجيا الطاقة البديلة. سلسلة عالم المعرفة رقم (38)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1981.
- غورينيه، موريس: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.

- الفرزلي، نقولا: الصراع العربي ـ الفارسي. مؤسسة الدراسات والأبحاث في منشورات العالم العربي، باريس 1980.
- فاسيلييف، ألكسي: الخليج تحت فوهات البنتاغون. ترجمة: دار التقدم، موسكو 1984.
- قرم، جورج: النفط العربي والقضية الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (5)، بيروت 1980.
- القصيبي، غازي: أزمة الخليج ـ محاولة للفهم. دار الساقي، لندن 1991.
- الكعكي، يحيى: الشرق الأوسط والصراع الدولي. دار النهضة العربية، بيروت 1986.
- لورنس، هنري: اللعبة الكبرى ـ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية. ترجمة: محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1992.
- مانغولد، بيتر: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط. ترجمة: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق 1985.
- المجذوب، محمد: قضايا النفط العربي. سلسلة محاضرات (غير مطبوعة) أُلقيت على طلاب السنة الرابعة من قسم العلوم السياسية والإدارية في كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية، عام 1969.
- محمد، عبد العليم: حرب الخليج ـ حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993.
- المصري، شفيق: النظام العالمي الجديد ـ ملامح ومخاطر. دار العلم للملايين، بيروت 1992.
- مصطفى، ناديا محمود: أوروبا والوطن العربي. سلسلة الثقافة القومية رقم (8)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- معلوف، إيلي: العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب. مزيخ للطباعة والنشر، بيروت 1991.
- نعمة، علي: خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية. دار النوال، بيروت 1992.
- نعمة، كاظم هاشم: دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية. دار الشؤون الثقافية، بغداد 1990.

- النعيمي، عبد الرحمن محمد: الصراع على الخليج العربي. الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1994.
- هاليداي، فريد: السياسة السوفياتية في «قوس الأزمة». ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1982.
- هاليداي، فريد: النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. ترجمة: زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت 1975.
- هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج ـ أوهام القوة والنصر. مركز الأهرام، القاهرة 1992.
- ياناجيدا، كونيو: اليابان وأزمة النفط 1973. ترجمة: تاكاو ناتسومه، مؤسسة نوفل، بيروت 1991.
- مجموعة باحثين: القانون والعلوم السياسية. الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1972.
- مجموعة باحثين: حوار الشمال والجنوب ـ وجهة نظر عربية. معهد الإنماء العربي، بيروت 1982.
- مجموعة باحثين: السياسة الأميركية والعرب. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.
- مجموعة باحثين: النفط والأمن في الخليج العربي. دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982.
- مجموعة باحثين: الغزو العراقي للكويت. عالم المعرفة، العدد (195)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995.
- مجموعة باحثين: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991.
- منشورات وزارة الإعلام العراقية: النفط العراقي ـ دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد 1973.
- منشورات وزارة الإعلام الكويتية: نفط الكويت بالتواريخ والأرقام. الكويت (دون تاريخ).
- منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط:

1 ـ أساسيات النفط والغاز. الجزء 2 و3، الكويت 1977.

2 ـ نشرة تشرين الثاني 1979، ونشرة آب ـ أيلول 1980، ونشرة كانون الأول 1983.

3 ـ وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني الذي انعقد في قطر من 16 إلى 11 آذار (مارس) 1982. الجزء الأول والثاني والثالث، الكويت 1983.

كتاب «المدخل إلى صناعة البترول». إعداد «مجلة البترول». الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة 1983.

وقائع ندوة «البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة» التي عقدت في بغداد من 20 إلى 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976، معهد البحوث والدراسات العربية وجمعية الاقتصاديين العراقيين، المجلد الأول، القاهرة 1977.

ثانياً: المؤلفات باللغة الأجنبية

- Adelman, M.A: Oil Production Costs in Four Areas Petroleum Press Service, U.S.A, 1966.
- Cuff, David and Young, William: The United States Energy Atlas Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1986.
- Culter, Tom: The Military Demand for oil. Petroleum Economist Publications, London, 1989.
- Dalemont, E'tinne: Le Pétrole. P.U.F, 9 E'dition, Refondue, 1979.
- Freedman, Robert: Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970. New York, Praeger, 1975.
- Al - Hajaya, Ahmad: Arms and Oil International Relations: A review of the Middle East Experience. Aberdeen University, U.K. 1989-1990.
- Hedley, Don: World Energy: The Facts and Future. Second Edition, Euromonitor Publications L.T.D, London, 1986.
- Hurewitz, J.C.: Oil, The Arab-Israel Dispute and the Industrial World-Horizons of Crisis-Westview Press, Boulder, Colorado, U.S.A, 1976.
- I.E.A/OECD: World Energy Outlook-Summary and Conclusion. I.E.A/OECD, Paris, 1982.
- I.E.A/OECD: Energy Policies and Porgammes of I.E.A Countries, 1982 Review I.E.A/OECD, Paris, 1983.
- I.E.A/OECD: Global Energy: The Changing Out-look. I.E.A/OECD, Publication and Information Center, Paris, 1992.

International Petroleum and Mineral Statistical Hand book 1989, Saudi Arabia, 1989.

International Petroleum Encyclopedia 1989. Pennwell Publishing Company, Library of Congress, U.S.A, 1989.

Internatonal Petroleum Encyclopedia 1991. Pennwell Publishing Co. Library of Congress, U.S.A, 1991.

- Joshua, Wynfred: Soviet Penetration into the Middle East. (Strategy Papers 4), New York, National Strategy Information Center, 1970.
- Kennedy, John: The Strategy of Peace. New York, Popular Library, 1961.
- Mabro, Robert and Others: The Market for North Sea Crude oil. Oxford Institute for Energy Studies, London, 1989.
- Maull, Hans: Oil Influence: The oil weapon Examined.
  International Institute for Strategic Studies, London, 1975.
- Nixon, Richard: The Real War. Warner Books, New York, 1980.
- Nixon, Richard: The Memoirs of Richard Nixon. Arrow Books, London, 1979.
- Quandt, William: Decade of Decisions: Americain Policy Toward the Arab-Isreal Conflict (1967-1976). Berkeley, Calif: University of California Press, U.S.A, 1977.
- SIPRI: World Armaments and Disarmaments Year book 1990. Stockholm International Peace Research Institue (SIPRI), Oxford University Press, London 1990.
- Wise, David and Ross, Thomas: The Invisible Government, New York, Random House, 1966.
- Yergin, Daniel: The Prize. The Epic Quest for Oil, Money, and Power. Simon and Schuster, New York, 1991.

ثالثاً: الدراسات والأبحاث

أ ـ باللغة العربية

- بريجيز، دنس: «السياسة العالمية للطاقة ـ رؤية مستقبلية». ترجمة: حسن وجيه حسن، المعهد العربي للدراسات الدولية، سلسلة بحوث دولية، العدد الأول، لبنان 1994.
- حداد، سلمى: «المساعدات الأميركية العسكرية لإيران». دراسة مقدمة إلى معهد الدراسات العليا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة نيويورك، دار القدس، بيروت 1974.

- حمدان، كمال: «النفط العربي بؤرة الاهتمام الدولي». بحث منشور في كتاب «الدول الكبرى والصراع العربي ـ الإسرائيلي». تأليف مجموعة باحثين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976.
- راتشكوف، بوريس: «قصة البترول في الاتحاد السوفياتي». وكالة نوفوستي السوفياتية، موسكو 1973.
- طه، طه عبد العليم: «إدارة السيطرة على النفط العربي». كراسات استراتيجية (6)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1991.
- عز الدين، عبد الرؤوف: «البترول العربي والسياسة الدولية». بحث منشور في كتاب «القانون والعلوم السياسية»، الجزء الأول، تأليف مجموعة باحثين، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1972.
- المجذوب، محمد: «النفط مارد أسود لم نحسن ترويضه بعد». محاضرة ألقيت في ندوة ناصر الفكرية الثالثة، ومنشورة في كتاب (النفط في الحياة العربية)، دار الوحدة (دون تاريخ).
- المجذوب، محمد: «النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي». دراسة منشورة في مجلة «المنابر»، عدد نيسان وأيار (أبريل/مايو) بيروت 1991.

«الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية». تقارير وخلفيات دراسة صادرة عن مركز الأبحاث في دار الصياد، في 13 كانون الأول (ديسمبر) بيروت 1975.

ب ـ باللغة الأجنبية

- Akins, James: «The oil crisis: This Time the Wolf is here». Foreign Affairs 51, New York, April 1973.
- Basil and de la Grondivill: «The Evolution and Role of Non-Opec Production in the International oil Markets». Natural Resources Forum, (New York) Vol. 8, No. 2, April 1984.
- Beinin, Joel: «Origins of the «Gulf-war». West field Newjersey, open Magazine 1991.
- Culter, Tom: «The Role of Petroleum in War Time». Petroleum Economist, Vol. L111, No. 4, London, April 1986.
- Kassler, P.: «Technical Costs and Economies of some Typical Oil and Gas Exploration». Natural Resources Forum, Vol. 8, No. 2, April 1984.

- Krapels, Edward: «The Commanding Heights: International Oil in a Changing World». International Affairs, Vol. 69. No. 1, Jan. 1993, the Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1993.
- Levy, Walter: «Oil Power». Foreign Affairs, New York, July 1971.
- Masters, Charles and Others: «Distribution and Quantitive Assessment of World Crude Oil-Reserves and Resources». Petroleum Economist, London, Sept. 1983.
- Sarkis, Nicola: «Oil in the Balance of Power Between Isreal and the Arab Countries». A paper Presented to International Seminar on oil as Weapon, Baghdad, Nov. 1972.
- Toyo Shina, Toru: «Japan's Energy Policy». A Paper Presented to the Oxford Energy Seminar, London, 15, Sept. 1983.

World Energy Survey Rockefeller Foundation, Virginia, U.S.A, 1981.

رابعاً: المجلات

أ ـ باللغة العربية

قضايا عربية: (بيروت)

كل العرب: (باريس)

المدار: (موسكو)

مستقبل العالم الإسلامي: (مالطا)

المستقبل العربي: (بيروت)

الاقتصاد والأعمال: (بيروت)

الاقتصاد والنفط: (الرياض)

البترول: (القاهرة)

البترول والغاز العربي: (باريس)

الحوادث: (لندن)

حوليات سياسية: (باريس)

الدولية: (باريس)

ديارنا والعالم: (قطر)

السياسة الدولية: (القاهرة)

الشعلة : (بيروت)

شؤون فلسطينية : (بيروت)

الصياد : (بيروت)

الطريق : (بيروت)

عالم المال والنفط : (قبرص)

عالم النفط : (بيروت)

الفكر الاستراتيجي العربي : (بيروت)

المؤشر : (بيروت)

النفط والتنمية : (بغداد)

النفط والتعاون العربي : (الكويت)

نفط العرب : (الكويت)

ب ـ باللغة الأجنبية

The Arab Economist: (Beirut)

The Economist: (London)

Petroleum Economist: (London)

Petroleum Intelligence: (U.S.A)

Petrostrategies: (London)

Middle East Economic Digest (MEED): (London)

Middle East Economic Survey (MEES): (Beirut-Nicosia)

OPEC Bulletin: (Vienna)

New York Times: (New York)

News Week: (New York)

B.P. Statistical Review of World: Energy, 1993 (London)

خامساً: الصحف

أ ـ باللغة العربية

النهار : (بيروت)

السفير : (بيروت)

الحياة: (لندن)

الديار: (بيروت)

القبس: (الكويت)

الوطن: (الكويت)

السياسة: (الكويت)

الخليج: (الإمارات العربية)

الشام: (باريس)

ب ـ باللغة الأجنبية

L'Expansion: (Paris)
Financial Times: (London)
The Guardian: (London)
International Herald Tribune: (London)
The Wall Street Journal: (Europe)

سادساً: التقارير

أ ـ باللغة العربية

- التقرير الإحصائي العربي الموحّد لعام 1981، الشارقة 1982.
- التقرير الإحصائي السنوي الحادي عشر لعام 1984. منشور في كتاب صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، الكويت 1986.
- التقارير السنوية لأمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمنشورة في كتب صادرة عن تلك المنظمة للأعوام التالية: 1978، 1981، 1983، 1985، 1986، 1988.
- تقرير حول «تطورات الطاقة» صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1978.
- تقرير عن ندوة أكسفورد للطاقة حول «الطاقة في العالم، تحديات عقد التسعينات» التي عقدت في بريطانيا بين 4 ـ 15 أيلول (سبتمبر) 1989. منشور في مجلة «النفط والتعاون العربي»، العدد 58، الأوابك، الكويت 1990.

- التقرير السنوي للطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية والمنشور في مجلة «الصناعة والاقتصاد»، العدد 18، بيروت، حزيران (يونيو) 1994.
- تقرير للكونغرس الأميركي «خطة الغزو الأميركي لمنابع النفط العربي»، ترجمة سليمان الفيومي، دار القدس، بيروت 1976.
- تقرير أعدّه جيفري ريكورد حول «قوة الانتشار السريع والتدخل الأميركي في الخليج»، ترجمة عبد الهادي ناصيف، دار الوحدة، بيروت 1983.

ب ـ باللغة الأجنبية

- «Summary of the Report on the Energy Crisis and Development of Alternative Sources to Oil». OAPEC, Kwait, May 1974.
- Energy Report: «Prospects for Soviet Oil Production». Washington D.C., C.I.A, April 1977.
- «Strategic Petroleum Reserve and the Naval Petroleum Reserve». Committee on Energy and Natural Resources. United States Senat. 18 April 1980.
- «The Medium and Long-Term Energy Out Look: Energy Balances in Oil-Importing and Oil-Exporting Countries». Proceeding of an Ec, Opec, OAPEC Seminar held in Luxembourg, 17-19 March 1987, Luxembourg office for official publications of the Ec, 1987.
- Middle East Petroleum Information Report: «Crude Oil Reserves in the Gulf». By Naji Abi Aad, A.U.B, library.
- Special report about «Oil and Gas». Middle East Economic Digest (MEED), Vol. 39, No. 3, London, U.K, 1995.

الفهرس

القسم الأول:
عصر النفط

القسم الثاني:

موقع النفط العربي في الصراع الدولي

الغلاف الأخير

تاريخ المنطقة العربية حافل بالصراعات الدولية. واسباب تلك الصراعات تكمن في عاملين أساسيين: الموقع الاستراتيجي والثروة النفطية. الكتاب يعالج العامل الثاني ويجيب بمنهجية وموضوعية ورصانة عن أهم الأسئلة التي يمكن ان تتبادر إلى الذهن لدى دراسة موضوع النفط العربي. وابرز هذه الأسئلة:

● ما هي مصادر الطاقة، الناضبة والدائمة والمتجدِّدة، في العالم؟

● هل للنفط بدائل، وما ميزاته على غيره من المصادر؟

● ما هي أهمية النفط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية في المجتمع الصناعي؟

● ما هو الوضع النفطي في الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية، واليابان؟

● ما هو موقع النفط العربي في خضم الصراع الدولي؟

● كيف تمّ اكتشاف النفط العربي؟ وما هي ميزاته وأهميته؟

● كيف بدأ الصراع على النفط العربي وظهرت المطامع الدولية فيه؟

● ما هي علاقة النفط بالصراع القائم بين العرب وإسرائيل؟

● ما هو أثر النفط أو دوره في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفي حرب الخليج الثانية؟

إن المؤلف يقترح، لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالعالم العربي، قيام تعاون وتكامل بين الدول العربية، لأن التنسيق في المجال الاقتصادي أصبح ضرورة ملحّة في ظل عالم يتّجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى. وعلى الدول النفطية العربية ان تتعاون من أجل:

● استثمار النفط وضبط سعره العالمي على ان تتناسب قيمته الحقيقية مع مصلحة البلدان المنتجة.

● تطوير الصناعة البتروكيماوية.

● إقامة مصافٍ لتكرير النفط في الدول المنتجة.

● تثمير فائض العائدات النفطية في مشاريع التنمية الداخلية وإنشاء صناعات داخلية مثمرة.

● الامتناع عن توظيف الرساميل النفطية (البترو دولار) في الخارج.

● تأسيس نظام دفاعي عربي لحماية النفط والاستغناء عن المساعدات الأجنبية.